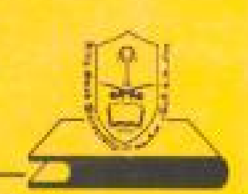
مدارس اللسانيات
التسابق والتطور

تأليف

جفري سامسون

ترجمة

الدكتور محمد زياد كبة



النشر العلمي و المطابع
جامعة الملك سعود

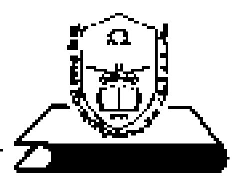
مدارس اللسانيات
التسابق والتطور

تأليف

جفري سامسون

ترجمة

الدكتور محمد زياد كبة
قسم اللغة الإنجليزية - كلية الآداب
جامعة الملك سعود



النشر والمطابع - جامعة الملك سعود
ص.ب ٢٤٥٤ الرياض ١١٤٥١ - المملكة العربية السعودية

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
سامبسون، جفري
مدارس اللسانيات: التسابق والتطور/ ترجمة محمد زياد كبة
- الرياض.
٣٢٠ص؛ ١٧ × ٢٤سم
ردمك ٤-٤٧٦-٠٥-٩٩٦٠ (جلد)
X-٥٤٠-٠٥-٩٩٦٠ (غلاف)
١ - اللغات ٢ - علم اللغة أ - كبة، محمد زياد (مترجم)
ب - العنوان
ديوي ٤٠٠ ١٧/٣٢٢١

رقم الإيداع: ١٧/٣٢٢١
ردمك ٤-٤٧٦-٠٥-٩٩٦٠ (جلد)
X-٥٤٠-٠٥-٩٩٦٠ (غلاف)

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة شكلها المجلس العلمي بالجامعة، وقد وافق المجلس على نشره في اجتماعه الخامس للعام الدراسي ١٤١٤/ ١٤١٥هـ المعقود في ٢٥/ ٥/ ١٤١٤هـ الموافق ٩/ ١١/ ١٩٩٤م.

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٧هـ

مقدمة المترجم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد.

ازدادت أهمية اللسانيات (أو ما يعرف تارة باللغويات، وتارة أخرى بعلم اللغة أو الألسنية) ازديادا كبيرا بعد ظهور العالم اللساني نوم تشومسكي وانفراده بالساحة اللسانية طيلة أربعة عقود ونيف. فمنذ عام ١٩٥٧، حين نشر كتابه «البنى النحوية» اتخذت اللسانيات منعطفا جديدا أدى إلى قيام ثورة في هذا العلم، وأصبحت مدرسة تشومسكي التي تعرف بالتوليدية محط اهتمام الباحثين في شتى أنحاء العالم.

والكتاب الذي أضع ترجمته بين أيدي القراء اليوم ذو أهمية خاصة. فهو يواكب تطور اللسانيات منذ القرن التاسع عشر وحتى الثمانينيات من هذا القرن. كما يتناول مختلف مدارس اللسانيات التي ظهرت في تلك الحقبة بالنقد والمناقشة مبينا ما لها وما عليها معرفا بأبرز أعلامها. ويفرد المؤلف فصلا خاصا لمناقشة النظرية التوليدية، وفيه يعرب صراحة عن خلافه مع تشومسكي بشأن العديد من القضايا اللغوية، ويخلص إلى نتيجة مفادها أن النظرية التوليدية كانت نقطة تحول سلبية في تطور اللسانيات رغم كل الضجة التي أثيرت حولها.

ومن ميزات هذا الكتاب أيضا أنه يلقي الضوء على مدرسةفيرث وهو العالم اللساني البريطاني الذي وقع ضحية الدعاية الأمريكية الهائلة، إذ أنها حولت الأنظار عن نظرياته في اللسانيات، خاصة وأنها ظهرت حين كانت المدرسة الأمريكية تروج نظرية زيليك هاريس التي تستبعد «علم الدلالة» من الدراسة اللسانية استبعادا كاملا.

ولقد بذلت جهدي كي تكون ترجمتي أقرب ما يمكن إلى النص الأصلي. لكن

الترجمة في حد ذاتها، كما لا يخفى على القارىء، عمل مضن لا يخلو من الصعاب، لا سيما حين يتعلق الموضوع باللغة بالذات. حتى أن الأساتذة الذين تفضلوا بقراءة المخطوطة المترجمة تباينت آراؤهم إلى حد بعيد حول كثير من النقاط. فمنهم من طالب بنقل الأمثلة الإنجليزية إلى أخرى عربية مدعيا أن هذا من شأنه أن يقرب الفكرة إلى القاريء العربي، ومنهم من رأى المحافظة على الأمثلة الإنجليزية والابتعاد عن مقارنتها بالعربية ما أمكن توخيا للدقة. وقد واجهت كذلك المشكلة التي يواجهها كل من يكتب في اللسانيات، ألا وهي مشكلة تعريب المصطلحات، وهي مشكلة مستعصية ما زالت تنتظر الحل على أيدي علماء اللغة والمترجمين العرب. لذلك أستميح القارىء عذرا إن وجد بعض الاختلاف بين المصطلحات التي وردت في هذه الترجمة وبين تلك التي ألفها في السابق. كما حرصت على سرد المصطلحات المعربّة في آخر الكتاب للرجوع إليها حين الحاجة.

وأخيرا آمل أن يشكل هذا الكتاب إسهاما في إغناء مكتبة اللسانيات العربية، وأن يكون عونا للقاريء العربي في الدراسة والبحث اللساني. وأحب أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة الملك سعود التي تولت طبع هذه الترجمة عن طريق مركز الترجمة وإلى كل من أسهم في إصدار هذا الكتاب في شكله النهائي، والله من وراء القصد.

محمد زياد يحيى كبة

مقدمة المؤلف

نشأت دراسة اللسانيات في العديد من بلدان العالم الغربي على اتساع المسافات بينها. وغالبا ما كان فرد أو جماعة من المبدعين ترسي دعائم عُرْف معين يهيمن باستمرار على منحى الدراسات اللغوية في الجامعة أو البلد الذي ظَهر فيه. كما كانت الصلة بين أنصار المذاهب المختلفة محدودة نسبيا. ومن هنا جاء هذا الكتاب. فمن المؤكد أنه سيعود بالفائدة على طالب اللسانيات (سواء أكان المقصود هو الطالب بالمعنى المحترف أم بمعنى الهاوي) لأنه سيتعلم بعض الأفكار التي كانت سائدة في أعراف تختلف عن العرف الذي هو أكثر إلماما به. ولا يرجع هذا إلى مجرد احتمال الخطأ في بعض الأفكار التي تعلمها ظانا أنها مسلمات (مع أني أعتقد أن هناك أخطاء جوهرية في فكر أكثر المدارس اللسانية المعاصرة رواجا. وآمل أن يشجع هذا الكتاب البحث في هذه الأمور) إذ أن هناك الكثير من الحالات كانت فيها كل مدرسة توجه اهتمامها نحو قضايا لم تكن تحفل بها المدارس الأخرى. وهكذا نستطيع أن نستفيد من دراسة المذاهب الأخرى دون أن نرفض أي عنصر من عناصر معتقداتنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من المستحيل أن نفهم أفكار أي عالم دون أن نفهم الجو الفكري الذي تطورت فيه تلك الأفكار وتفاعلت معه. لذا ينبغي على المرء أن يتعلم شيئا عن النظريات السابقة ولو لمجرد معرفة وجه الخطأ فيها في بعض الحالات.

ومن المتعذر في كتاب بهذا الحجم أن نرسم أكثر من صورة عريضة وعامة لاتجاهات الفكر التي تحظى بموافقة مجموعات كبيرة من علماء اللغة. ومن حسن الحظ فإن العلماء لا يندرجون ضمن فئات محددة. فبعض من سأتي على ذكرهم هنا يسيرون وفق الاتجاهات التي أنسبها إلى مدارسهم أكثر من غيرهم - وحتى من يسهل

تصنيفهم ضمن فئة معينة تبنوا في معظم الأحيان آراء في مرحلة ما من مراحل حياتهم تبرر تصنيفهم ضمن فئة أخرى مختلفة تماما إذا ما أخذت تلك الآراء بشكل منفرد .

ولا أزعم أن الكتاب جامع شامل . فمعرفتي بالتطورات خارج العالم الناطق بالإنجليزية أقل من معرفتي بالتطورات داخله . وأعتقد أنه كان حريا بي أن أناقش حركة «الجغرافيا اللسانية Linguistic geography » الفرنسية واللسانيات الإيطالية الجديدة «Neolinguistics» لكن عدم إلمامي بها حال دون ذلك . ومما لا شك فيه أن هناك تطورات أخرى لم أسمع بها ولا أعرف عنها شيئا . إلا أن ثمة مجموعة واحدة فقط ممثلة هنا أستطيع ادعاء المعرفة بها ألا وهي مجموعة «علماء اللغة الطبقيين Stratificationalists» من أتباع سيدني لام Sydney Lamb ، وعلى أية حال ، فقد أتيحت لي فرصة التعرف على عدد من المذاهب اللسانية في مواطنها الأصلية أكثر من أي زميل آخر خلال الفترة التي قضيتها طالبا ومدرسا في عشر جامعات أمريكية وبريطانية وفي الكليات الجامعية . وإذا دعت الحماسة أحد أنصار مدرسة معينة إلى تذكيرنا بالمثل الشائع عن «السبع صنايع» فاسمحوا لي أن أقول إن الخطر الأكبر الذي يهدد العلم (لا سيما اللسانيات) لا يكمن في عجز المرء عن الإحاطة بفكر مدرسة معينة إحاطة تامة بقدر ما يكمن في نجاح تلك المدرسة بالسيطرة على فكره .

ولقد تعمدت أن يقتصر الكتاب في هذا المقام على «جوهر» اللسانيات دون فروعها الجانبية . فلم آت على ذكر علم الاجتماع أو علم النفس أو علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) إلا عندما تكون هذه العلوم على صلة (كما هي في أغلب الأحوال) بالنظريات اللسانية لمدرسة معينة . إلا أن ثمة أنواعا من اللسانيات يرمز لها بكلمتين مثل «اللسانيات الاجتماعية ، واللسانيات النفسية ، إلخ» ومثل هذه الأنواع تستدعي دراسة العلاقة بين علم الاجتماع مثلا وإحدى النظريات اللسانية السائدة ، بصرف النظر عما إذا كان ذلك النوع من اللسانيات يحملنا على التفكير ضمن الإطار الاجتماعي أم لا ، فمثل هذه الدراسات لها ما يبررها ، رغم أني أهملتها هنا .

أما اللسانيات التطبيقية (وهي في الواقع دراسة طرق تعليم اللغة) فلم تحظ بنصيب كبير من الذكر لاعتقادي بعدم جدواها في الإسهام في تعليم اللغة الإنجليزية أو اللغات الأوروبية الرسمية . أما أولئك الذين يدّعون أن اللسانيات قد أسهمت بالفعل

في هذا المجال فيبدو لي أنهم لا يخدعون أنفسهم فحسب، بل ويخدعون الآخرين أيضا. (وما كان هذا ليسبب ضررا يذكر لو لم تكن الأموال التي تنفق على الأعمال القائمة على اللسانيات التطبيقية، شأنها في ذلك شأن العديد من المشروعات الأخرى، تأتي لا ممن يرون فيها بعض الفائدة، بل من دافع الضرائب المسكين الذي يرزح تحت نير دولة طاغية جشعة. إن للسانيات دورا مشرفا في تعليم اللغات الغربية التي تفتقر إلى أصول تعليمية. ومع ذلك، يفترض أن يكون هذا الدور محدودا دائما. فما نحتاجه في ذلك المجال ليس نوعا خاصا من اللسانيات التطبيقية، بل لسانيات وصفية مباشرة من النوع الذي يتناوله هذا الكتاب.

ولم أتردد في الجهر بآرائي الشخصية حول شتى الموضوعات التي يعرض لها هذا الكتاب - رغم أني آمل أن أكون قد تجنبت الخلط بين آرائي الخاصة وآراء مختلف الكتاب الذين أعرض لهم - فكتاب من هذا النوع يقدم لقرائه فائدة أكبر بإعطائهم أحكاما معللة من شأنهم قبولها أو رفضها بدلا من معالجة كل عالم وكل مدرسة في ضوء تقويمها الذاتي الذي لا تزيد فائدته عما لو أعطي القارىء قائمة بالمراجع وتُرك ليقرأ المصادر بنفسه. وإضافة إلى ما تقدم، وعلى العكس مما يفعل العلماء غالبا، فإنني لم أكلف نفسي عناء اجتثاث جذور كل ما يعبر عن الذوق الشخصي، ونقاط الضعف، والانحيازات غير العلمية التي ربما كان لها أثر في حكمي على القضايا المطروحة على بساط البحث. وباعتباري من المعجبين بفلسفة إيمري لاكاتوس Imre Lakatos فإنني أرى أن مثل هذا الإجراء غير مستحب بتاتا، ولا يفيد إلا في إضفاء مظهر السلطة المحايدة على عمل الكاتب، الأمر الذي لا يتوافر في الواقع في نتاج العقل البشري. ومن نافلة القول أن للقارىء ملء الحرية في معارضة آرائي مرارا وتكرارا، إذ إن هذا دأب كل أصدقائي.

إنني مدين في هذا الكتاب إلى دك هدسون Dick Hudson، فهو الذي طلب مني في بادىء الأمر، وقبل ست سنوات، أن ألقي سلسلة المحاضرات التي تمخضت في النهاية عن هذا الكتاب. وكان قد تكرم بالتعليق على مسودته، كما فعل رتشارد هوغ Ritchard Hogg ونايجل فانسنت Nigel Vincent في تعليقاتهما على أجزاء منه. والكتاب مدين بالكثير إلى تشارلز هوكيت Charles Hockett الذي تعلمت منه الكثير دون أن

أقابله شخصيًا ، فكم من مرة عثرت في كتابه «اللسانيات اليوم State of the Art» أو في أحد منشوراته الأخرى على أصل بعض الأفكار التي كنت أحسبها جديدة . وبالطبع فإن اللوم لا يقع على عاتق أي من هؤلاء من جراء أي خلل في عملي هذا .

ومن دواعي سروري أن أتقدم بالشكر للقائمين على مكتبة جامعة لانكاستر والمتحف البريطاني لما أبدوه نحوي من مساعدة قيمة بحماسة طوعية . وينبغي أن أتقدم بشكري الى جامعة لانكاستر أيضا التي منحتني الوقت الكافي للكتابة . كما أشكر الرابطة الأمريكية لتقدم العلوم والجمعية اللسانية الأمريكية لمنحي الإذن بالاستشهاد بنصوص من كتاب إدوارد سابير Edward Sapir في الصفحات ١٠٦-١٠٧ .

وإنني عاجز عن التعبير عن مدى شكري لفيرا Vera .

انغلتون ، يوركشير

سبتمبر ١٩٧٧م

المحتويات

الفصل الأول

تمهيد: القرن التاسع عشر

يعالج هذا الكتاب في المحل الأول تطور اللسانيات في القرن العشرين. وغني عن القول إن الدراسة العلمية للغة لم تبدأ في هذا القرن، غير أن السنوات القريبة من عام ١٩٠٠م تمثل منعطفا مهما في تاريخ اللسانيات الحديثة. ففي ذلك الوقت على وجه التقريب، غيرت اللسانيات اتجاهها في أوروبا وأمريكا، كل على حدة، مما جعل الكثير من منجزات القرن التاسع عشر في هذا الميدان تبدو بعيدة نسبيا عن اهتمام اللسانيين في السنوات الأخيرة. ولا يعني هذا بتاتا أن اللسانيات في القرن العشرين اختراع جديد لا صلة له بالماضي، بل على العكس تماما. فالعالم نوم تشومسكي Noam Chomsky، وهو أكثر اللسانيين المحدثين تجديدا في كثير من النواحي، يؤكد العلاقة بين عمله وعمل فيلهلم فون همبولدت Wilhelm von Humboldt (١٧٦٧ – ١٨٣٥م) وأعمال الفلاسفة العقلانيين في القرن السابع عشر في فرنسا. بيد أننا إذا أردنا أن نحدد لحظة تفصل بين ما يمكن أن يسمى «التاريخ» و«القضايا المعاصرة» في تيار البحث اللغوي، وجدنا أن بداية القرن الحالي تفي بالغرض.

لقد كان التحول الذي حدث في تلك الآونة انتقالا من اللسانيات التاريخية historical linguistics إلى ما يسمى باللسانيات التزامنية synchronic linguistics وتعرف اللسانيات التاريخية أيضا باللسانيات التعاقبية diachronic linguistics أو بفقه اللغة philology. وقد هيمن هذا النوع من اللسانيات على البحث اللغوي إبان القرن التاسع عشر متمثلا في البحث في تاريخ اللغات واكتشاف العلاقة بينها وإعادة تركيب اللغات الأولى المفقودة، وهي التي انحدرت منها عائلات اللغات الموجودة حاليا. أما اللسانيات التزامنية فتعتمد على تحليل اللغات باعتبارها نظم تواصل كما هي عليه في

الواقع خلال حقبة معينة من الزمن (غالبا ما تكون في الحقبة الحاضرة) مع إهمال الطريق الذي سلكته تلك اللغات حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن (وهذا ما يفعله الناطقون بها) .[1]

وليس من السهل بتاتا استيعاب الأفكار الجديدة في معزل عن المناخ الفكري الذي كان سائدا لدى تبلور تلك الأفكار والتي جاءت بمثابة رد فعل عليه . وبناء على ذلك ، سأحدد في الفصل الأول الاتجاهات الفكرية التي حدت بلسانيي القرن التاسع عشر إلى اتباع المنهج التاريخي وذلك توطئة لما سأستعرضه في الفصول اللاحقة من آراء بديلة في اللغة ظلت تطرح مذ أخذ ذلك المنهج التاريخي في الانحسار .

ويسهل على المبتدئين في اللسانيات اليوم رفض آراء فقهاء اللغة philologers الذين عاشوا في القرن التاسع عشر على أساس أنهم كانوا أناسا دقيقين يدفعهم حب تجميع الحقائق لذاتها بدلا من اللذة التي تنتج عن التنظير . لكن مثل هذا الحكم خاطىء كل الخطأ . صحيح أن جزءا من الجهد الهائل الذي كرس للدراسة التاريخية لعائلة اللغات الهندوأوروبية[2] كان وليد المزاج الشخصي مقابل الاعتبارات الخاصة باستراتيجية البحث العلمي العقلاني . وقد حدث تحول التركيز من فقه اللغة التقليدي إلى اللسانيات الجديدة بادىء الأمر في ألمانيا (وبالفعل فقد كانت اللسانيات في القرن التاسع عشر مبحثا ألمانيا بصورة رئيسة) . وسارت الدراسات اللسانية للغات الهندوأوروبية (ويسميها الألمان : اللغات الهندجرمانية Indogermanisch) جنبا إلى جنب مع تلك الحركة الفنية والفكرية العامة التي نشأت في نهاية القرن الثامن عشر واستمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر في ألمانيا ، والتي تعرف بالحركة الرومانسية ، بما عرف عنها من رفض لكل ما هو تقليدي وتركيزها على الجذور الثقافية والعرقية المحلية . (تتضح الرابطة بين اللسانيات وهذه التيارات الفكرية والجمالية الأشمل بشكل خاص في أعمال عدد من الكُتاب مثل ي . ج . هردر J. G. Herder (١٧٤٤ - ١٨٠٣م) الذي كان الشخصية الرئيسة في الحركة الأدبية المعروفة باسم العاصفة والاندفاع Strum und Drang والذي جمع التراث و الأغاني الشعبية التي يعود تاريخها إلى بواكير حضارة الشعب الألماني . ومن أكثر مؤلفاته تأثيرا كتاب (رسالة في أصل اللغة Treatise on the Origin of Language ١٧٧٢) . وهناك أيضا ياكوب غريم Jacob Grimm (١٧٨٥-١٨٦٣)

وهو من مؤسسي اللسانيات الألمانية الذي جمع مع أخيه فيلهلم Wilhelm مختارات من الحكايا الألمانية الشعبية اشتهرت في جميع أنحاء العالم. ولما كان من المفترض آنذاك أن العرق واللغة والحضارة على صلة وثيقة بعضها ببعض، فقد استحوذت إعادة بناء التاريخ القديم للغة الألمانية ومجموعات اللغات الأخرى على اهتمام الإحساس الرومانسي.

ولكن كانت هناك عوامل أخرى تتجاوز هذا العامل بكثير. فقد ارتبطت الأفكار المرتكزة على أسس تاريخية، والتي تبناها اللسانيون في القرن التاسع عشر، بالوضع العام للعلم في تلك الآونة.

فمن الشائع في تاريخ العلم أن تحقق بعض الفروع نجاحا باهرا خلال حقبة معينة من الزمن يجعلها نماذج تحتذى لبقية العلوم. وهكذا فإن من شبه المحتم أن يلجأ العلماء الذين يحاولون إجراء بحوث علمية في ظواهر جديدة إلى محاكاة الأساليب والنظريات التي تقدمها العلوم «الأنموذجية». ولقد أدخل توماس كون Thomas Kuhn (١٩٦٢م)، وهو من فلاسفة العلوم المحدثين، عبارة «الأنموذج المشترك paradigm» ليبيّن كيف أن التفكير في موضوع معين، وخلال فترة معينة من الزمن، يتحدد عادة بأفكار تشكل فيما بينها نظاما متماسكا إلى حد ما. وتكون هذه الأفكار بمثابة افتراضات ضمنية تتعلق بمدى الفرضيات الممكنة التي قد تراود فكر العالم أكثر من كونها معتقدات صريحة لنظرية علمية. ويعتقد الفيلسوف كون أن أهم مراحل التقدم في العلوم لا تحدث إلا فيما ندر، كأن يتمكن العلماء من التحرر من الأغلال الفكرية السائدة، فيرفضون فرضيات كان أجدادهم يتمسكون بها كأنها أمور بدهية (مثلما حدث عندما استجاب إينشتاين Einstein لبعض المشكلات المتعلقة بسرعة الضوء الظاهرية وقال «إن مفاهيم المكان والزمان والكتلة ربما تعتمد على الناظر بدلا من كونها «كميات مطلقة» [٣]. ولنا أن نستعمل عبارة «الأنموذج المشترك» التي أدخلها الفيلسوف «كون» أيضا بمعنى أشمل بحيث تشكل نظرة المشتغلين بعلم ناجح بصفة خاصة «أنموذجا» لا يتعلق بذلك العلم في حد ذاته ولكن بعلوم أقل تطورا أيضا. ولقد شهد القرن التاسع عشر أنموذجين مشتركين أصابا قدرا كبيرا من النجاح في هذا المجال.

لقد تمثل الأنموذج الأول بالفيزياء الميكانيكية التي أتاحت لنا وصف كل الظواهر بقوانين القوة والحركة التي تتسم بالبساطة والتحديد حتى أصبح باستطاعتنا من حيث المبدأ أن نتكهن بما سيؤول إليه العالم في المستقبل إذا عرفنا أوضاعه الحالية معرفة كاملة [هذه الفكرة عبر عنها لابلاس Laplace تعبيرا كلاسيكيا في مقدمة كتابه «النظرية التحليلية للاحتمالات "Théorie analitique des probabilités" (١٨٢٠م) لكنها أهملت في القرن الحالي بعد تبني نظرية الكم quantum.] أما الأنموذج المشترك الثاني فكان نظرية التطور في علم الأحياء بواسطة الانتخاب الطبيعي والتي نشأت من الاهتمام الواسع بالتاريخ الطبيعي الذي ساد خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبلغ ذروته في كتاب داروين «أصل الأنواع The Origin of Species» (١٨٥٩م) وعاصفة الجدل التي أثيرت حوله.

ومن الفيزياء اقتبس فقهاء اللغة philologists فكرة وصف تاريخ تبدل الأصوات في اللغة وفق قوانين تنطبق بالطريقة نفسها على سلسلة كاملة من الأمثلة بدلا من مناقشة كلمات منفصلة بسرد مستقل لكل حالة يعالج فيها المؤرخ (بالمعنى المألوف) الناس والأحداث. فعلى سبيل المثال كان من أول هذه الاكتشافات التبدل الذي طرأ على الصوامت consonants في اللغة الجرمانية الأولى Proto-germanic والذي يعرف بقانون غريم Grimm's Law (مع أن رازموس راسك Rasmus Rask الدنمركي كان في الحقيقة أول من أشار إليه في عام ١٨١٤م) فالصوامت في الفرع الجرماني من اللغات الهندو أوروبية تحولت على النحو التالي:

الهندو أوروبية الأولى		الجرمانية
الصوامت الانفجارية المهموسة [p, t, k] >	>	احتكاكية مهموسة [f,θ,x]
الصوامت الانفجارية المجهورة [b, d, g] >	>	انفجارية مهموسة [p,t,k]
الصوامت المجهورة النَّفَسيّة [bh,dh,gh]	>	انفجارية مجهورة [b,d,g]

وبما أن الصوامت في الفروع الهندوأوروبية الأخرى بقيت دون تغيير (أو أنها تطورت بشكل مختلف بحيث أصبحت الصوامت المجهورة النَّفَسيّة في اللغة الأوروبية الأولى مهموسة نَفَسيّة [ph, th, kh] في اليونانية الكلاسيكية، وهذه أصبحت بدورها

أصواتا احتكاكية مهموسة في اليونانية الحديثة) فإن تبدل الصوامت في اللغة الجرمانية يعطي العديد من الكلمات المتشابهة في المعنى رغم احتوائها على صوامت متباينة في اللغات المختلفة. قارن مثلا الصوامت في أول كلمة thyra اليونانية وكلمة door الإنجليزية و genos اليونانية بـ kin الإنجليزية و pous اليونانية بـ foot الإنجليزية [4]. إن «قانون غريم» يختصر مئات من مثل هذه الحالات في ثلاثة قوانين بسيطة.

لقد كان فرانز بوب Franz Bopp أول من استعمل كلمة Lautgesetz والتي تعني قانون الأصوات في عام ١٨٢٤م (فكسلر Wechssler ١٩٠٠م، ص ٤٠٠) حتى إن بوب قدم ما أسماه بالتفسير الميكانيكي للظاهرة الهندوأوروبية والذي يعرف بإبدال الصوائت ablaut أي تناوب الصوائت vowels المختلفة في جدول التغير الصرفي الذي ما زلنا نلمس آثاره في تصريف الأفعال الإنجليزية القوية مثل sing, sang, sung كما نستشهد بقوانين الجاذبية لدى الحديث عن الوزن النسبي للمقاطع المختلفة (انظر دلبروك Delbrück، ١٨٨٠م، ص ٦٨و٦٩). وإذا كانت هذه المحاولة مقصودة حرفيا فهي لا تعدو كونها محاولة بسيطة لتطبيق مكتشفات أحد العلوم على مادة علم آخر). ولم تكن القوانين الصوتية التي وضعها بوب سوى تعبيرات عن اتجاهات عامة، حيث لم ير ضرورة تفسير الحالات التي تخالف القاعدة العامة. لكن مفهوم (قوانين الأصوات) باعتبارها قوانين علمية حقيقية تشبه قوانين الفيزياء، ازداد صرامة مع مرور الزمن. وما إن حل الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى فتح الباب على مصراعيه أمام الأمثلة المضادة لقانون الأصوات شريطة أن تكون قابلة للتفسير وفق قوانين فرعية خاصة بها.

وفي الوقت الذي قدمت فيه الفيزياء الميكانيكية أنموذجا مشتركا واحدا للسانيات، كان علم الأحياء بالتأكيد أشد تأثيرا عليها. فبينما كان الفكر الألماني يميز بين naturwissenschaften أي العلوم الطبيعية و geisteswissenschaften أي العلوم الأخلاقية، أو، إن شئنا استعمال المصطلح الحديث، بين «العلوم» و«الفنون» أي «الإنسانيات»، حرص اللسانيون على الوقوف إلى جانب الطرف الأول. ولكن إذا كان للسانيات أن تصنف ضمن العلوم الطبيعية، وجب أن تكون اللغة نوعا من الكيان القابل للوصف الموضوعي، شأنها في ذلك شأن بقية الأجسام الموجودة في الطبيعة. وليس من الملائم

أن نفسر كلمة «اللغة» على أنها مجرد وسيلة مفيدة للدلالة على شتى مميزات الحياة الفكرية الذاتية المحضة لأمة من الأمم – كما قد يعتقد مؤيدو المنهج «الإنساني» على العكس من المنهج «العلمي». (وقد لا يكون هذا تحديدا واضحا لموقف العلوم الإنسانية من اللغة، فلست متأكدا من وجود عبارة أكثر وضوحا في هذه المرحلة، لأن وضع اللغة كمادة للدراسة العلمية مازال مشكلة حقيقة). ولقد تمثل الحل الذي رآه علماء اللغة في القرن التاسع عشر في رؤية اللغات كصنف من أصناف الكائنات الطبيعية، شأنها في ذلك شأن النبات والحيوان. وفي هذا السياق يكتب بوب Bopp (١٨٢٧م، ص١):

> «يجب أن ننظر إلى اللغات على أنها أجسام عضوية naturkörper organische تشكلت تبعا لقوانين محددة وتحمل بين جنباتها مبدأ الحياة. إنها تتطور وتموت تدريجياً بعد أن تفقد قدرتها على فهم ذاتها، فهي تنبذ المقومات والأشكال التي كانت ذات أهمية في الأصل والتي أصبحت شيئا فشيئا زوائد سطحية نسبيًا، أو قد تشوهها أو تسيء استعمالها».

وقد عبر أوغست بوت August Paut عن آراء مشابهة بعد ذلك بعدة سنوات (١٨٣٣م، ص ٢٧) حين قال:

> «إن اللغة تتغير باستمرار خلال حياتها، شأنها شأن كل الأجسام العضوية organische naturgegenstan حيث تمر في فترة حمل ونضوج، وفترات نمو متسارعة أو متباطئة، كما أن لها فترات ازدهار واضمحلال وانقراض تدريجي...»

ومن الصعوبة بمكان أن نرى الآن كيف يمكن أن يكون قول بوب إن اللغة «تفقد قدرتها على فهم ذاتها» أكثر من مجرد تعبير بلاغي (انظر ص ٢٩ و٣٠). أما بالنسبة للآخرين فإن هذه الملاحظات تبدو معقولة رغم أنها لا تحظى بتأييد الكثيرين في يومنا هذا. صحيح أن اللغات هي من نتاج العقل البشري، إلا أنها تتمتع على ما يبدو بنوع خاص من الحياة. فهي ليست أشياء مصطنعة وضعت عن سابق إصرار كالمؤلفات الموسيقية أو تصاميم الطائرات. وهكذا فإن اللغة الإنجليزية التي كانت سائدة قبل الغزو تطورت تدريجيًا إلى إنجليزية تشوسر وإنجليزية شكسبير، وإلى أنواع الإنجليزية الحديثة التي نعرفها اليوم دون سابق تصميم من جانب الناطقين بها. زد على ذلك أن لمجموعات اللغات أنسابها تماما كبقية أنواع الكائنات الحية. وكما رأينا آنفا فإن الفرنسية والإيطالية والرومانية انحدرت جميعها من اللاتينية، بينما انحدرت الإنجليزية

والنرويجية من الجرمانية الأولى. كذلك انحدرت اللاتينية والجرمانية الأولى، وكذلك العديد من اللغات المعروفة أو اللغات القديمة التي يفترض أنها كانت موجودة، من لغة موغلة في القدم هي الهندوأوروبية الأولى Proto-indo-european. ولا شك في أن هذا يذكرنا بموقف علم الأحياء الذي يقول إن الإنسان والشيمبانزي والغوريللا انحدروا جميعا من فصيلة منقرضة من القرود، بينما انحدرت القطة والأسد والنمر من فصيلة السنوريات الأولى المنقرضة، مثلما انحدرت فصيلة القرود الأولى وفصيلة السنوريات الأولى أيضا من أصل مشترك في العصور الجيولوجية السحيقة. وفي بداية القرن قال بعض العلماء ومن بينهم فريدرك فون شليغل Friedrich von Schlegel (١٨٠٨م، ص٢٨) وياكوب غريم (١٨١٩م، ص ١٢) إن أقرب العلوم إلى علم النحو المقارن الجديد هو علم التشريح المقارن. ولقد جاء ذكر ما يعرف بنظرية stammbaum أو شجرة النسب في التطور اللغوي رسميا لأول مرة على لسان أوغست شلايخر August Schleicher (في كتابه «الخلاصة Comepndium» ١٨٦١م) الذي رافق تقريبا ظهور كتاب «أصل الأنواع» لداروين (وقد نشر في إنجلترا عام ١٨٥٩م، كما نشرت ترجمته الألمانية عام ١٨٦٠م). وقد لفت نظر شلايخر إلى كتاب داروين صديقه أرنست هاكل Ernst Hackel (وهو من أوائل أنصار مبدأ الارتقاء البارزين)، فرد شلايخر (الذي عاش بين ١٨٢١م و١٨٦٨م) بنشر بحث قصير عام ١٨٦٣م بعنوان «نظرية داروين واللسانيات» جاء على شكل رسالة مفتوحة موجهة إلى هاكل يجادل فيها بأن من واجبنا أن ندرج اللسانيات ضمن فئة العلوم الطبيعية التي تخضع لنظرية داروين. (إن شلايخر لم يقل هذا، ولكن يمكننا القول أن الداروينية من الناحية التاريخية مدينة إلى اللسانيات، كما أن العكس صحيح: انظر هايك Hayek، ١٩٦٠م، ص ٥٩ ونيومايرNewmeyer، ١٩٧٥م). إن العائلات اللغوية و اللغات واللهجات واللهجات الفردية عند اللغوي تقابل الجنس والنوع والفصيلة والسلالة والأفراد عند عالم الأحياء[٥]. فاللغات وعائلاتها، شأنها شأن الأنواع، تتنافس فيما بينها بما يعرف «بالصراع على البقاء». (انظر مثلا إلى الجزر البريطانية وكيف انتشرت اللغة الإنجليزية على حساب اللغات الكلتية. فاللغة الكورنية Cornish واللغة المانكية Manx انقرضتا، والويلزية Welsh والغيلية الأسكتلندية Scottish Gaelic لا تزالان على قيد الحياة لكنهما في انحسار مستمر

أمام زحف الإنجليزية. أما الإيرلندية Irish فيحافظون عليها صناعيًا في منطقة صغيرة وكأنها نوع من الحيوانات المهددة بالانقراض تعيش في محمية خاصة. وعلى النطاق العالمي رأى شلايخر أن عائلة اللغات الهندوأوروبية احتلت موقع الصدارة من الناحية اللغوية مثلما سيطر الإنسان على سواه من الكائنات الحية.

ويقول شلايخر في إحدى المناسبات، وفي قوله نصيب وافر من الصحة، إن من السهل إثبات مصداقية التفسير الارتقائي في اللغة أكثر منه في مملكتي الحيوان والنبات. فمن الصعوبة بمكان بالنسبة لعالم الأحياء أن يثبت بالفعل فرضيته بشأن وجود الفصيلة العليا اللازمة لتفسير العلاقات بين السلالات الحالية نظرا لأنها انقرضت منذ أمد بعيد ولم تترك سوى مستحاثات ضئيلة. وبما أن المقياس الزمني للتغير في اللغة أقصر بكثير، فإنه من الممكن غالبا دراسة الحقائق المعنية دراسة مباشرة بدلا من الاقتصار على الفرضيات. وهكذا نجد أن لدينا عددا كبيرا من الوثائق مكتوبة لا باللغات الرومانسية فحسب ولكن باللغة الأصل التي انحدرت منها تلك اللغات وهي اللاتينية، بالإضافة إلى وثائق مكتوبة بتلك اللغات وهي في مراحلها الانتقالية من اللاتينية إلى ما هي عليه اليوم. ولم يستطع أحد أن يدعي أن اللاتينية هي من بنات أفكار اللسانيين كما حدث بالنسبة لفكرة الأصل المشترك للإنسان والقرد التي اعتبرها معارضو نظرية الارتقاء غير جديرة بالاهتمام. (وبالفعل فقد استغل السير تشارلز لايل Sir Charles Lyell، ١٨٦٣م الفصل ٢٣، هذه المناقشة في تدعيم نظرية الارتقاء في علم الأحياء).

ولا أعتقد أن الاعتراض التقليدي الذي يوجه ضد نظرية شجرة النسب التي وضعها شلايخر يتمتع بالقوة التي تنسب إليه غالبا. ففي عام ١٨٧٢م قال يوهان شميدت Johannes Schmidt إن أنموذج شجرة النسب أخفق في التوافق مع حقائق اللغة الهندوأوروبية وهو الذي كان شلايخر قد وضعه من أجلها. ففي كثير من الحالات كانت هناك سمة مشتركة بين مجموعتين لغويتين متباعدتين نسبيًا في شجرة شلايخر، ولنقل (أ) و (ب)، في الوقت الذي كانت فيه تلك السمة مفقودة بين مجموعات أخرى منحدرة مما يفترض أنه الأصل المشترك للمجموعتين (أ) و (ب). ولم يكن بالإمكان تصحيح ذلك الوضع بمجرد تعديل شكل الشجرة بحيث تصبح (أ) و (ب) متجاورتين لأن (ب) تشترك مع مجموعة ثالثة، ولنقل (ج)، بسمة أخرى مفقودة في

(أ). وحسبما يقول شميدت فإن مثل هذه المكتشفات لا يمكن تفسيرها إلا بالاستغناء عن نظرية شجرة النسب واستبدالها برؤية التبدل اللغوي من خلال التجديدات التي تظهر في نقاط جغرافية مختلفة ثم تمتد إلى مناطق عشوائية بحيث تبدو اللغات الناتجة متداخلة فيما بينها بدلا من أن تشكل بنية هرمية. ولو اقتصر اهتمامنا على أحدث مراحل هذه العملية وهي تشعب اللغات الحديثة إلى لهجات محلية، لكان من المؤكد أن نلاحظ تداخل خطوط التماثل مع بعضها البعض في خرائط اللهجات isoglosses[1]، وهذا عكس ما تنص عليه نظرية شجرة النسب التي وضعها شلايخر (بلومفيلد Bloomfield، ١٩٣٣م، ص ٣٢٥). وإذا لم تتفق نظرية الموجة Wave Theory التي وضعها شميدت مع نظرية شجرة النسب، تلاشى عندئذ القياس على التصنيف المتبع في علم الأحياء. لكن تداخل خطوط اللهجات المتماثلة ضمن إقليم اللغة الواحدة لا ينال من نظرية شلايخر. فتلك الخطوط ما هي إلا قرائن لطفرات مختلفة ظهرت بين أفراد سلالة معينة ومن ثم ورثتها مجموعات متداخلة جزئيًا من أحفاد هؤلاء الأفراد. وهذا أمر طبيعي تماما ويتفق مع مبدأ الداروينية. وفي عام ١٨٧٦م قام أوغست لسكاين August Leskien باختبار نظريتي شلايخر وشميدت وأعلن أن ليس ثمة تناقض بينهما[٧].

وقد يشعر بعض القراء، كما شعر شلايخر، أن الادعاء بأن اللسانيات فرع من فروع علم الأحياء بكل معنى الكلمة، شأنها شأن علم النبات والحيوان، أمر لا يقبله العقل. فمن الجلي أن اللغات ليست أجساما مادية، إذ لا يمكننا أن نتكهن بوجود اللغات وطبيعتها، أو حتى اللهجات الفردية، إلا عن طريق سلوك المتكلمين، وليس بالملاحظة المباشرة كما في النبات والحيوان. ويبدو أن هذا يستبعد مقدما احتمال اعتبار نظرية داروين على أبعد تقدير أكثر من مجرد تعبير مجازي إيحائي بالنسبة للسانيات. غير أن حكما كهذا خاطىء تماما. فما يميز الحياة عن الجماد لا يزال سرًا من الأسرار. وإذا سلمنا مبدئيًا بأن اللغات وحدات قابلة للوصف أصلا، وأنها تشترك، ولو سطحيًا على الأقل، بعدد من الخصائص مع كائنات حية أخرى تنتمي إلى الأصناف المعروفة، فإننا لا نملك الحق سلفا في تجريد اللغة من صفة الكائن الحي. ولكن علينا بدلا عن ذلك أن نبحث فيما إذا كان التعمق في الدراسة يبيّن بالفعل خضوع اللغات لقوانين

علم الأحياء نفسها التي تنسحب على مملكتي الحيوان والنبات. وعندما اتضح بعد كل ذلك أن قوانين علم الأحياء لا تنطبق على اللغة - بمعنى أن الكائنات الوحيدة التي تدخل ضمن نطاقها هي النباتات والحيوانات المادية - تكرم بعض العلماء مثل لين Lane (١٩٥٩م، ص ٣١٥) - بتفسير المساواة التي وضعها شلايخر بين اللسانيات وعلم الأحياء على أنها مساواة مجازية لا حرفية، بينما انتقد آخرون المواقف المشابهة لموقف شلايخر كما لو كانت تناقض نفسها. وهذا ما عبّر عنه جوليانو بونفانتي Guilliano Bonfante (١٩٤١م، ص ٢٩٥) حيث يقول: «إن اللغات مخلوقات تاريخية وليست كالخضر.» ولم تبلغ البلاهة بشلايخر ومعاصريه حد الافتراض بأن اللغات أجسام محسوسة مثل الجزر، مع أنهم في الحقيقة لم يكتشفوا حينذاك أوجه الخلاف بين القوانين التي تحكم كلا من تطور اللغات وتطور الخُضر[٨].

وقبل مائة سنة كان المنهج التاريخي هو المتبع في دراسة اللغة، كما بدت اللسانيات التاريخية وكأنها الآفاق التي تبشر بتحقيق إنجازات علمية جديدة ومثيرة. وعندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته تضاءل احتمال تحقيق تلك التوقعات لأسباب عديدة.

كانت المشكلة الأولى تتعلق بجهة التغير. فمن الأشياء الجوهرية في التطور في علم الأحياء أن إحلال سلالات جديدة محل القديمة ليس مجرد عملية تغيير عشوائية (حتى لو كانت الطفرات المتفرقة التي يعتمد عليها مبدأ التطور عشوائية)، لكنه حركة تسير من الأدنى إلى الأعلى. فالطفرات التي تنجح في الانتشار هي التي تعطي صاحبها ميزة في معركة الصراع من أجل البقاء، وفي الوقت نفسه تخلصه من مواطن الضعف. وهذه الفكرة - أي أن أشكال الحياة المختلفة تحتل درجات مختلفة على سلم الارتقاء - ليست بأية حال من الأحوال سمة جديدة في نظرية داروين عن الانحدار المصحوب بالتعدي. فقد كانت الفكرة معروفة بالطبع منذ زمن أرسطو كمبدأ فلسفي و ديني لسلسلة الوجود العظمى، وقد ساد تأثير هذا المفهوم بشكل خاص في القرن الثامن عشر (لفجوي Lovejoy ١٩٣٦م).

وفي كثير من الحالات سلَّم علماء اللسانيات التاريخية في القرن التاسع عشر بأن التغير اللغوي يسلك جهة معينة أيضا. فعلى حد تعبير راسك Rask (١٨١٨م، ص ص٣٥ - ٣٦) تصبح اللغات أكثر بساطة بمرور الزمن:

«إن اللغة التي تمتلك أدق أنواع القواعد grammar هي أكثر اللغات صفاء وأكثرها أصالة، وهي الأقدم والأقرب إلى الأصل، لأن التصريفات والنهايات تتعرض للتآكل أثناء تطور اللغات الجديدة، كما تتطلب زمنا طويلا وقدرا من الاختلاط مع الشعوب الأخرى لكي تتطور وتعيد تنظيم نفسها من جديد. وهكذا نرى أن اللغة الدانمركية أبسط من الآيسلندية، والإنجليزية أبسط من الأنكلوسكسونية، وكذا الحال بالنسبة للعلاقة بين اليونانية الحديثة واليونانية الكلاسيكية وبين الإيطالية واللاتينية وبين الألمانية والقوطية وهكذا بالنسبة لجميع الحالات المعروفة لدينا».

ويبدو أن ادعاء راسك هذا بيان يتضمن تعميما تجريبيًا صرفا بشأن الحقائق الملحوظة. فمن المؤكد أنه صحيح بالنسبة للحالات التي يوردها (باستثناء أن الألمانية اليوم لا تعتبر أنها انحدرت مباشرة من لغة منقرضة اسمها القوطية Gothic)، وليس من الواضح ما إذا أراد راسك لادعائه ذاك أن يكون فرضية قوية حول ما هو ممكن في التغير اللغوي - فالعبارة التي تقول «تتطور وتعيد تنظيم نفسها من جديد» تبدو وكأنها تفسح المجال أمام بعض الحالات التي تتحرك اللغات فيها نحو المزيد من التعقيد. ومع ازدياد قوة الحجة التي قدمها القياس على علم الأحياء، ازدادت أهمية الاعتقاد بوجود جهة للتغير اللغوي في وضع النظريات اللغوية. فمن فروع النظرية التي تقول بوجود جهة للتطور اللغوي فرع ينص على إمكانية تصنيف اللغات في عدد صغير من الأنواع، هي في العادة ثلاثة: اللغات العازلة isolating وفيها تتألف الكلمة من جذر جامد (وكثيرا ما يضرب المثل على هذا النوع من اللغات بالصينية والفيتنامية)، واللغات اللاصقة agglutinating وفيها تحتوي الكلمات على لواحق بالإضافة إلى الجذر مع وضوح تقسيم الكلمة إلى جذر ولواحق. ففي التركية نجد أن كلمة sevisdirilmek، وتعني «يحببون في بعضهم البعض»، تقسم إلى sev يحب و- is - للمشاركة و -dir- للسببية و -il- لإنشاء صيغة المبني للمجهول و mek وتدل على المصدر. وهناك اللغات

المتصرفة inflecting (كالسنسكريتية واليونانية الكلاسيكية واللاتينية وبقية اللغات التي وصفها راسك بأنها معقدة نسبيًا). وفي هذه اللغات تشتمل الكلمة الواحدة على عدد من (وحدات المعاني) إلا أننا لا نستطيع أن ننسب لوحدات المعاني هذه أجزاء مميزة في الكلمة ككل. وهكذا نجد أن كلمة «سُحُب» تدل على جمع مؤنث في العربية بالرغم من تعذر فصل الجزء الذي يدل على الجمع عن الجذر المفرد. (هذا المثال الأخير هو حالة بالغة التطرف - لكننا نستطيع غالبا أن نفصل الجذر على الأقل عن النهايات الصرفية دون لبس في اللاتينية، لكن الهدف من الأصناف الثلاثة هو استعمالها «كنماذج مثالية» للغات، مع الاعتراف بأن اللغات الحقيقية تتوزع ضمن حدود هذا التقسيم). ويشير أوتو يسبرسن Otto Jespersen إلى أن أوغست August، شقيق فريدريك فون شليغل، هو الذي أدخل التصنيف الثلاثي، فهو يعتبر أن اللغات التصريفية هي الأسمى[٩]. وقد صنف «أوغست شلايغل» اللغات المتصرفة إلى نوعين: تركيبية وتحليلية. فالنوع الأول يمثل اللغات المتصرفة بكل معنى الكلمة، بينما يشمل النوع الثاني بعض خصائص النوع العازل (كحروف الجر بدلا من زوائد الإعراب، وضمائر الفاعل مع تصريفات الأفعال)، واعتبر تاريخ اللغات الرومانسية عملية تحلل من اللاتينية التركيبية إلى اللغات التحليلية الحديثة كالفرنسية.

ولم يشعر أوغست شليغل على ما يبدو بأن سلسلة اللغات العازلة واللاصقة والمتصرفة إنما تمثل تقدما تاريخيا (والسبب في اختراعه فكرة «التحليلية» بدلا من قوله إن اللغات الرومانسية تبتعد عن التصريف وتقترب من العزل يعود في أغلب الظن إلى اعتقاده أن من البدهي أن تكون العضوية في إحدى هذه المجموعات الثلاث الرئيسة جزءا من الجوهر الثابت لمحتوى اللغة، بحيث لا يمكن أن تكون أية لغة عازلة إذا كانت منحدرة من اللاتينية). ولا يوافق كل من ناقش تصنيف اللغات على أن اللغات المتصرفة كانت في الواقع «أفضل» أو «أسمى» من اللغات العازلة. ويشير «فيلهلم فون همبولدت» (١٨٣٦م، القسم ٢٤) إلى أن لكل من النوعين مزاياه الخاصة. وبحلول منتصف القرن التاسع عشر ادعى شلايخر Schleicher (١٨٤٨م) أن تاريخ اللغات القديم يشتمل على تطور منتظم من العزل إلى اللصق ومن ثم إلى التصريف، وأن هذا هو تطور من النقص نحو الكمال.

والمشكلة هنا هي ادعاء راسك أن التغير يتجه نحو البساطة، أي من التصريف إلى العزل - بينما نجد أن التطور بالنسبة لشلايخر يتجه من العزل نحو التصريف. لكن شلايخر توصل إلى حل التناقض الظاهر بتقديم حجة اقتبسها من فلسفة هيجل Hegel كان لها قرين شديد الشبه في نظريات علم الأحياء التي ظهرت فيما بعد.

وينبغي علينا، تبعا للحجة التي أوردها «شلايخر»، أن نميز تطور الإنسان في عصر ما قبل التاريخ عندما كان خاضعا للقوانين نفسها التي تحكم بقية الطبيعة الحية والجامدة، عن عصر التأريخ حين وصل الإنسان إلى درجة مكنته من تطوير إرادته والارتقاء إلى ما فوق قوانين الطبيعة العمياء. وهنا يقول شلايخر (وهو يسير على خطى هيجل Hegel ١٨٣٧م، ص ص ٦٢ - ٦٣) إن تطور اللغة واكب في أغلب الظن تطور الفكر بحيث وصلت اللغة مع الفكر حدّ الكمال في الوقت نفسه: فالأدب لا يبدأ إلا عندما يكون فكر الإنسان قد تطور بشكل كامل، ولهذا فإن أشكال اللغات الكلاسيكية الأولى كانت متصرفة إلى حد بعيد، ولا يمكننا أن نتكهن بأنها مرت بمراحل كانت فيها لاصقة وعازلة إلا باستنتاج ذلك سلفا وبمقارنتها بلغات القبائل التي لا تزال أمية حتى الآن. وبمجرد الوصول إلى مرحلة التأريخ يستقل الفكر ويتخلص من اعتماده على شكل اللغة السطحي. ولهذا السبب لا يمكن للغة أن تنحدر إلى أشكال «أدنى»، ومن هنا كانت ملاحظة «راسك».

وثمة اعتراضات واضحة ومهمة على هذا. فلو أن شعبا بمثل ذكاء الشعب الصيني يمكنه أن يتدبر أمره بلغة كانت، على الأقل في مرحلة التأريخ، مغرقة في العزل تقريبا، فمن أين لنا أن نعلم بحاجة الإنسان إلى تطوير لغات متصرفة لكي يحقق قدراته الفكرية؟ وإلى أي مدى نستطيع أن ندمج اللسانيات بعلم الأحياء إذا كان تاريخ اللغات المكتوب لا يبين سوى التراجع بدلا من التقدم[10]؟ لكن فكرة أن العقل البشري هو تطور لا يمكن تفسيره ضمن إطار التطور الطبيعي، وهو الذي يحرر الإنسان من قيود القوانين الطبيعية هي من بقايا اعتراضات الفرد رسل والاس Alfred Russel Wallace التي وجهها في وقت لاحق من القرن ضد تطبيق نظرية «داروين» على الإنسان (والاس ١٨٧٠م - انظر أيزلي Eiseley ١٩٥٨م، الفصل ١١) كما أن قول البعض إن اللغة تأخذ في الاضمحلال بمجرد تحررها من قوانين التطور بتحقيقها حرية الإرادة ينسجم

مع الفكرة الشائعة، والممكنة جدا بالتأكيد، بأن نتاج الذكاء البشري كالمعرفة الطبية مثلا، لا بد من أن يؤدي الى الانحدار في مستوى كمال الجسم البشري لأنه يعطل قانون البقاء للأصلح.

وبالإضافة إلى ما تقدم، هاجم فيلهلم شيرر Wilhelm Scherer رأي «شلايخر» الذي يقول إن التطور كمال يتبعه تراجع لأن «شيرر» يتجه بشكل واضح نحو علم الأحياء المعاصر باعتباره حجة تؤيد وجهة نظره عن التبدل اللغوي. وقبل أن ينشر لايل Lyell كتابه «مبادىء الجيولوجيا Principles of Geology» عام ١٨٣٠ - ١٨٣٣م، كان معظم علماء الجيولوجيا يفسرون وجود الطبقات المتتابعة والتي تحتوي على مستحاثات من مختلف درجات التعقيد العضوي في ضوء نظرية الكوارث catastrophist التي اقترنت بالعالم «جورج كوفييه Georges Cuvier» وهي التي تؤكد انقسام التاريخ القديم إلى عدد من العصور المتميزة تفصلها عن بعضها البعض أحداث مدمرة، وبعد كل عصر من تلك العصور كانت العناية الإلهية تخلق أشكالا جديدة من العدم. وقد استبدل لايل وجهة نظره هذه بمبدأ الانتظام uniformitarian الذي يقول إن التبدلات التي تثبت بالبراهين الجيولوجية هي نتيجة للعمليات نفسها التي تحدث في يومنا هذا. وهكذا يؤيد شيرر (١٨٦٨م، ص ١٠) فكرة الانتظام في اللسانيات أيضا قائلا:

> «ليس بوسعنا أن نمضي في تجاهل أن التمييز بين الارتقاء أو الاضمحلال، أو كما قيل أيضا - بين طبيعة اللغة وتاريخها، يقوم على خرافة. فأنا من جهتي لم ألحظ سوى تطور، ولم ألحظ سوى تاريخ»

وعلى الرغم من أن الجدل حول التطور اللغوي تركز أساسا على بنية الكلمة، إلا أن أنصار فكرة أن التغير اللغوي يسلك اتجاها معينا حاولوا تطبيقها على النظام الصوتي أيضا. وفي عام ١٨٩٣م قال يان بودوان دو كورتني Jan Baudouin de Courtnay (وهو لغوي بولندي من أصل فرنسي ارستقراطي كوّن آراءه في جامعة «قازان Kazan» في روسيا) إن اللغات تميل نحو استبدال الأصوات التي تنطق من الحنجرة ومؤخرة الفم بأخرى أقرب إلى اللسان والشفتين. لاحظ مثلا أن الأصوات الحلقية واللهوية كانت شائعة في اللغات السامية (التي هي من أقدم اللغات المدونة)، لكنها نادرة في اللغات التي ظهرت في وقت أقرب، وقارن قواعد التقديم المختلفة التي خضعت لها

الصوامت اللهوية uvular في اللغات السلافية. ويمثل هذا بالنسبة «لبدوان» ميلا نحو التأنيس humanization تفقد بفضله بعض اللغات الأصوات الشبيهة بأصوات الحيوانات والتي كانت تميز أصولها الأولية («بودوان دو كورتني» ١٨٩٣م). ولقد لاقت فكرة خضوع التبدل اللغوي لقوانين تطور ثابتة قبولا عاما (رغم الخلاف بشأن الجهة التي يسلكها تطور اللغة). وفي هذا المجال كان الأنموذج المشترك في علم الأحياء ملائما للسانيات. ومع ذلك تضاءل الاعتقاد بوجود منحى معين لتطور اللغة في أواخر القرن. وفي الكتاب نفسه الذي يؤيد فيه بودوان دو كورتني اتجاهية التطور في النظام الصوتي نجده يعارض سابقيه مشيرا إلى أن التبدلات الصرفية لا تتم سوى عن «تأرجح» عشوائي (بودوان دو كورتني، ص٢٤). وهناك أمثلة مضادة بالتأكيد لفكرة أن اللغات في العصر التاريخي تصبح بصفة عامة أقل صرفا وأكثر عزلا. فمن المتعارف عليه أن الفرنسية الحديثة أقرب إلى اللغات التصريفية من الفرنسية الوسيطة. خذ مثلا كيفية اشتقاق صيغة الجمع بواسطة تغير الصوائت المتدرج ablaut vowel كما في lə garsɔ̃ le garsɔ̃(الولد، الأولاد) بالمقارنة مع الصيغ الأكثر لصقا في الفرنسية القديمة[le garson] مقابل les garsons وقد حدثت تطورات مماثلة في الصينية الحديثة بالمقارنة مع الصينية الوسيطة، وكذلك على ما يبدو في اللغة القبطية بالمقارنة مع المصرية المتأخرة (هوج Hodge، ١٩٧٠م). وبالإضافة إلى ما تقدم فإن من السهل أن نفند ادعاء بودوان نفسه عن الاتجاهية في النظام الصوتي، ولنأخذ مثلا إبدال الراء الذلقية apical بالراء اللهوية uvular في الفرنسية الرسمية، أو ابدال[t n] بـ[k ŋ] بعد معظم الصوائت في اللغة الفيتنامية الجنوبية. ومن الصعوبة بمكان هذه الأيام أن نرى أي تبدل لغوي مهما كان مستواه أكثر من كونه سلسلة من الحركات العشوائية دون اتجاه معين مما يؤدي إلى انهيار مبدأ القياس على علم الأحياء. ولقد حافظ بعض العلماء على إيمانهم باتجاهية التبدل اللغوي حتى بعد حلول القرن الثامن عشر حيث أيد هولغر بيدرسن Holger Pedersen نظرية بودوان حول تأنيس الأصوات الوظيفية في عام ١٩٢٤م (بيدرسن١٩٢٤م، ص ص ٢٨ – ٢٨٢). وقد ظل أوتو يسبرسن يعتقد أن الانتخاب الطبيعي يسير باللغة نحو البساطة حتى عام ١٩٤١م. أما اليوم فلا يحمل مثل هذه الآراء سوى قلة من العلماء[١١].

وإذا تخلى المرء عن فكرة أن التغير اللغوي يسير في منحى معين، تعذر عليه أن يواكب «شلايخر» في تطبيق مفاهيم داروين عن الانتقاء الطبيعي و «الصراع من أجل البقاء»، فما هو المقابل في اللغة لفكرة أهلية البقاء في علم الأحياء؟ بوسعنا فعلا أن نفسر انتشار بعض اللغات على حساب غيرها تفسيرا ملائما جدا في ضوء العوامل الاجتماعية مما لا يدع مجالا لأي تفسير يقوم على الميزات المتأصلة في صميم اللغة ذاتها. وربما كانت اللغة الإنجليزية أكثر بساطة أو «أكثر تقدما» نوعا ما من الويلزية، لكن انتشار الإنجليزية وتراجع الويلزية يعود بلا ريب إلى كون إنجلترا مركز قوة وثروة على العكس من ويلز. وعندما يتنافس معيار البساطة المتأصلة مع معيار الرقي الاجتماعي على تحديد انتشار لغة دون أخرى فإن المعيار الثاني يبدو بشكل ثابت تقريبا أنه المعيار الفيصل. خذ مثلا إخفاق لغة الاسبرانتو المستمر على مدى تسعين عاما بأن تصبح لغة ثانية واسعة الانتشار رغم بساطتها المتناهية والمميزات الملموسة الكبيرة التي تتحقق من تبنيها عالميًا.

وبينما كان افتراض وجود منحى محدد للتغير اللغوي يضمحل شيئا فشيئا، قوي الاعتقاد بأن التغيرات اللغوية تنشأ من المتكلم الفرد. وبالفعل فعلى الرغم من أنني كتبت كما لو كان التفنيد العقلاني لوجود منحى محدد لتغير اللغة هو الذي يضعف الاعتقاد بأن اللسانيات هي فرع من فروع علم الأحياء، إلا أن هذا لا يبرر التطورات النظرية التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر، ولا يصفها وصفا دقيقا. وربما كان من الأصح أن نقول إن اللسانيين آنذاك تبنوا في بادىء الأمر الأسلوب المنهجي العام الذي ينص على وجوب معالجة اللغة في إطار نفسية المتكلم الفرد بدلا من معالجتها ضمن إطار روح اللغة sprachgeist التي تتربع في مستوى أعلى وأبعد من متناول الفرد. ولم يتنبه اللسانيون للحجة التي تدحض اعتقادهم المتراجع إلا فيما بعد. (من المألوف لدى فلاسفة العلوم أن المعلومات المتعلقة بالموضوع لا تلاحظ إلا بعد تبني النظرية التي تكون المعلومات حاسمة فيها. انظر مثلا لاكاتوس Lakatos ١٩٧٠م، ص ص١٥٨ -١٥٩). زد على ذلك أنه على الرغم من إصرار المتمسكين بنفسية الفرد على أن منهجهم يختلف عن فكرة أن اللسانيات هي علم الأحياء، فإنهم كانوا مخطئين في هذا، كما سأبين فيما بعد.

إن تأكيد النفسية الفردية جاء بمثابة رد فعل على آراء اللسانيين السابقين الذين

تأثروا بالرومانسية مثل غريم الذي كان يؤمن بأن روح اللغة sprachgeist أو عقل الأمة volksseele تحدد طبيعة أية أمة من الأمم (أما التعبيرات مثل «عبقرية اللغة» و«روح العرق» وما شابهها فكانت تستعمل بالتبادل إلى حد ما للدلالة على نوع من الوحدة الروحية التي تجسد قيم الأمة الجمالية والأخلاقية والفكرية). ولقد كان إيمان بوب بروح اللغة هو الذي دعاه ليكتب بأن اللغات «تفقد قدرتها على فهم ذاتها» انظر ص ١٥ (بوب Bopp ، ١٨٢٨م؛ وفي عام ١٨٥٨م تعرض هذا الرأي المبهم والشائع في الوقت نفسه لهجوم رودولف فون راومر Rudolf von Raumer (١٨٥٨م، ص ٣٧٤):

> «عندما يناقش التغير اللغوي، لا سيما التغير الصوتي، فإن من المتوقع أن يتجه الناس إلى روح اللغة وعجائبها. إلا أن روح اللغة لا تؤدي أي عمل من تلقاء نفسها في معزل عن الناس، إذ إن جميع التبدلات اللغوية التي تحدث في لغة ما تنشأ عن الناس أنفسهم.»

ولقد كانت هذه النقطة بالذات مرارا وتكرارا محط اهتمام المجموعة المعروفة باسم النحويين الجدد Neogrammarians الذين هيمنوا على الفكر اللساني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وهكذا كان كل من أوستوف Osthoff وكارل برغمان Karl Brugman (١٨٧٨م، ص ١٢) يؤمنان بأن اللغة ليست شيئا خارج نطاق البشر وفوق مستواهم ويعيش حياته المستقلة، بل إن وجودها الحقيقي يكمن في الفرد نفسه. لذلك فإن جميع التبدلات في حياة اللغة لا تنشأ إلا بوجود المتكلمين الأفراد.

كما كتب هرمان بول Hermann Paul في كتابه «المبادىء القياسية في تاريخ اللغة Standard Prinzipien der Sprachgeschichte» (١٨٨٠م، ص ١١) يقول:

> «إن جميع العمليات النفسية تتم في عقول الأفراد وليس في أي مكان آخر. فليس لعقل العرق volksgeist ولا لعناصر عقل العرق كالفن والمعتقدات... إلخ، وجود ملموس، وهكذا لا يمكن أن يحدث شيء فيها أو بينها، لذا كان من الضروري التخلص من هذه الأفكار المجردة.»

ويوضح لنا الشاهد الأخير بجلاء أننا لسنا أمام تعديل للنظرية اللسانية دعت إليه ملاحظة معلومات مربكة، بل إننا أمام تغير شامل في مفاهيم طبيعة الظواهر الاجتماعية. على أية حال نستنتج من الآراء التي أوردناها أننا لا نستطيع أن ندمج

اللسانيات بعلم الأحياء كعلم يعالج مجموعة من الأجسام الطبيعية. وهكذا نجد بول Paul (١٨٩١م، ص ١١٨) يهاجم «شلايخر» «الذي أخفق في تكوين آراء صحيحة حول طبيعة تطور اللغة لأنه كان من المتمسكين بأن اللسانيات هي علم طبيعي». وعلى حد قول كورت يانكوفسكي Kurt Jankowsky (١٩٧٢م، ص١٤٧) فإن اللسانيات كانت بالنسبة لبول هرمان علما تاريخيا لا علما طبيعيا[١٢].

ومن الخطأ الفادح بالتأكيد أن تفترض أنه من الواجب التخلي عن مساواة شلايخر بين اللسانيات وعلم الأحياء لمجرد اعترافنا بأن فكرة روح اللغة فكرة جوفاء. فاللغة بالنسبة إلى شلايخر تقابل الفصيلة في علم الأحياء. ونحن لا نتهم عالم الأحياء بالغموض لأنه يعترف بوجود فصيلة «الجزر» ككيان نظري مع أن كل ما يدركه بالحواس هو جزرات منفصلة. فالمبدأ الذي يردُّ نشوء التبدلات اللغوية إلى نفسية الفرد يقابله الادعاء بأن الطفرات التلقائية في الأفراد هي المسؤولة عن نشوء الفصائل الجديدة في علم الأحياء (بدلا من القول إن الطفرات الفردية تنتج عن الصراع بين الفصائل من أجل تحقيق هدف معين) وهذا مبدأ أساسي في النظرية الداروينية[١٣].

وبصرف النظر عن الافتقار إلى اتجاه ثابت في التبدل اللغوي، ثمة عقبة أخرى تواجه المذهب النشوئي بالنسبة للغة وهي التي تتعلق بمسببات التغير. ولا تكمن الصعوبة هنا في تفسير المستجدات في الجوانب الصرفية التي ربما كانت تطورات نحو نظام أبسط، أو أنها تستعيد وضوحها من خلال حذف النهايات الصرفية وما شابه ذلك في الكلام السريع، لكنها تتعلق بالتبدلات الصوتية (مثل قانون غريم). وهي إذ تسبب تباعدا في اللفظ بين شتى مجموعات المتكلمين فإنها بذلك تبدو عقبات عشوائية تماما تقف أمام التواصل دون أي مبرر. ولقد كانت التبدلات الصوتية بمثابة القوانين، بمعنى أنها كانت تنطبق على جميع الكلمات التي تحتوي على الأصوات المعنية في لغة معينة وفي زمن معين. لكننا إذا نظرنا إليها من زاوية أوسع فإنها لم تكن سوى أحداث معزولة وفردية. فقانون غريم ينطبق على اللغات الجرمانية فقط من اللغة الهندوأوروبية في قرن معين ولا ينطبق على كل اللغات في كل زمان ومكان. ولا أراني أعجب بفيزيائي وضع قانونا للجاذبية لإيطاليا في القرن السابع عشر وقانونا آخر لإنجلترا الحديثة، وهكذا دواليك.

——— ———

ولقد رأى بعض العلماء (ولا سيما هوغو شوخاردت Hugo Schuchardt الذي بحث في اللغات الرومانسية بدلا من الجرمانية) ضرورة عدم تفسير التبدلات الصوتية في ضوء القوانين العلمية، ولكن تبعا لتقلبات الذوق والزي السائد في الكلام. وكانت النتيجة أن هذا النوع من التبدلات ينتشر عشوائيًا من متكلم إلى آخر ومن كلمة إلى أخرى بدلا من أن يحدث فجأة وبشكل شامل (أيوردان أور Iordan Orr، ١٩٣٧م). ومع أن هذا الرأي يبدو معقولا مبدئيًا حيث تبنته مدرسة اللسانيات الجديدة الإيطالية Neolinguistics (انظر مثلا بونافانتي، ١٩٤٧م)، لكنه لم يحظ بالاهتمام في تيار اللسانيات التاريخية الألمانية ومن ثم الأمريكية. ففي عام ١٩٤٦م رفض ر. أ. هول R. A. Hall هذا الرأي واعتبره غير جدير بالاهتمام (ر. أ. هول ١٩٤٦م، ص ٢٨٠ رقم ٢٤).[١٤]

ولقد وضعت نظريات متعددة تتعلق بأسباب التبدل الصوتي الوظيفي (انظر الملخصات في أورتيل Ortel ١٩٠٢م، ص ١٨٩؛ ويسبرسن، ١٩٢٢م الفصلين ١٤ و١٥). وكان من جملة الآراء ما يمكن أن نسميه اليوم بنظرية الطبقة التحتية substratum theory. فعندما تتبنى مجموعة من الناس لغة جديدة (مثل لغة الفاتحين)، فأغلب الظن أن هؤلاء الناس سيحملون عاداتهم اللفظية من اللغة القديمة إلى الجديدة. وهذه النظرية صحيحة بالتأكيد في كثير من الحالات. فحين ينطق الويلزي باللغة الإنجليزية نجده يتأثر بالنظام الصوتي للغة الويلزية إلى حد بعيد، مع أن غالبية الويلزيين اليوم لا يتكلمون تلك اللغة. إلا أن كثيرا من التبدلات الصوتية تحدث بوضوح ضمن اللغة الواحدة وفي معزل عن اللغات الأخرى. فالتبدل الكبير في الصوائت الذي حدث في اللغة الإنجليزية بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر على سبيل المثال (أي سلسلة التبدلات الصوتية المسؤولة عن حقيقة التمايز بين اللفظ الإنجليزي للصوائت وبين ما يقابلها في لغات القارة الأوروبية) لا يمكن تفسيره في ضوء نظرية الطبقة التحتية. وثمة احتمال آخر وهو أن نوسع نظرية توجه اللغات نحو البساطة بحيث تشمل النظام الصوتي أيضا. فقد تنشأ التبدلات الصوتية عن الميل نحو سهولة النطق. ومرة أخرى نجد أن مثل هذا التفسير ينطبق تمام الانطباق على بعض الحالات (كحذف الصوائت الضعيفة أو حذف الصوامت المخففة في عناقيد الصوامت)، إلا أن هناك عددا من

الأمثلة المعاكسة . وهكذا نرى أن من المتفق عليه عموما أن الصوائت الأمامية الدائرية أصعب نطقا من الصوائت الخلفية الدائرية (وبالتعبير الدارج في علم الأصوات الوظيفي فهي موسومة أكثر) . ومع ذلك فإن الفرنسية طورت بانتظام الصائتين الأماميين الدائريين [y ø] من [ō ū] وهما صائتان خلفيان دائريان في اللغة اللاتينية (كما في ***lūnam > lune nōdum> nœud***) ولما كان الكثير من التبدلات الصوتية قد طرأ على العائلات اللغوية التي بحثت بالتفصيل ، فقد أشارت نظرية السهولة إلى أن اللغات الأولى كانت مليئة بالصعب من الأصوات ، سواء أكانت تلك الأصوات بسيطة أو مركبة ، وهذا افتراض غير معقول بالتأكيد .[١٥] فنظرية السهولة لا تفصح بالطبع عن سبب حدوث أية تغيرات معينة تزيد من السهولة عندما تحدث وحيثما تحدث . لذلك نجد أن الكلمات التي تبدأ في الإنجليزية بالحروف -kn و -gn كما في knee و gnaw كانت تنطق بالصوتين g و k قبل أن يحذف هذان الصوتان . ففي الألمانية على سبيل المثال لا تزال «knie» تلفظ [kni:] . وفيما يلي ما يقوله بلومفيلد Bloomfield (١٩٣٣م ، ص ٣٨٥):

«إن تبدل [-gn ، -kn] إلى [-n] في اللغة الإنجليزية يبدو طبيعيا بعد أن وقع ، لكنه لماذا لم يحدث قبل القرن الثامن عشر؟ ولماذا لم يحدث في بقية اللغات الجرمانية؟»

أما غريم فقد فسر القانون الذي يحمل اسمه في ضوء نفسية العرق الجرماني:

« . . . يبدو لي أن التبدل الصوتي شكل من البربرية ورفض للحضارة تتجنبه الشعوب المسالمة الأخرى ، لكنه مرتبط بتقدم الألمان الهائل و بالكفاح من أجل الحرية الذي بدأت به القرون الوسطى وقدر له أن يؤدي إلى تغيير أوروبا(Grimm ١٨٤٨م ، ص ٤١٧) .

ولقد تلاشت قوة الامبراطورية الرومانية تماما في نهاية القرن الأول . . . وكان العرق الجرماني قويا منيعا ويزداد وعيا يوما بعد يوم بعدم القدرة على إيقاف تقدمه في جميع أنحاء أوروبا . . . . وكيف يمكن لمثل هذا التجمع العرقي القوي أن يُخفق في تحريك لغته في الوقت نفسه وفي إخراجها من قوقعتها التقليدية وتبجيلها؟ أليس هناك نوع من الشجاعة والافتخار في تقوية الصوامت المجهورة حتى تصبح مهموسة والصوامت المهموسة حتى تصبح احتكاكية؟(Grimm ١٨٤٨م ص ٤٣٧) .»

ولقد قبل كثير من معاصري غريم هذا النوع من التفسير، وما زلنا نواجه أقوالا عائلة حتى يومنا هذا (انظر لين Lane ١٩٥٩م، ص ٣٢١). إلا أن رأي الأغلبية في عالم الفكر قد تنكر لها منذ أمد بعيد. فكارل موليتهوف Karl Mullenhoff (١٩٨٢م، ص ١٩٧) عالج التبدلات نفسها التي وصفها غريم بأنها من دلائل الشجاعة والحيوية على أنها دلائل على الكسل والتراخي، كما أن البحوث التي تلت لم تثبت وجود أي ارتباط عقلاني بين التبدلات الصوتية وخصائص نفسية معينة.

وفسّر آخرون التبدل الصوتي في إطار تشريحي، ففي أواخر القرن ادعى النحوي الجديد هرمان أوستوف Osthoff (١٨٧٩م، ص ١٦) «أن تعديل الجهاز الصوتي هو بصفة عامة السبب الحقيقي في التبدلات الصوتية التاريخية في اللغات.» ولكن بالرغم من تعدد الادعاءات غير الموثقة، فإنه ليس ثمة برهان على وجود فوارق بين العروق ترتبط بأنظمة صوتية مختلفة، كما أن احتمال أن تكون الظواهر المتكررة نسبيًا كالتبدلات الصوتية قد نتجت عن وقوع طفرات بيولوجية يبدو ضعيفا تماما (انظر مع ذلك بروزناهان Brosnahan، ١٩٦١م).

أما اقتراح هاينريك ماير Heinrich Meyer (١٩٠١م) فيبدو معقولا أكثر، إذ يشير إلى أن التبدلات الصوتية من النوع الذي يمثله قانون غريم يمكن أن ترتبط مع التنفس النشط نسبيًا، وهذا بدوره قد يعود إلى العيش في منطقة جبلية. وقد تبنى الفكرة هرمان كوليتز Hermann Collitz (١٩١٨م) مستشهدا بحالات أخرى من التبدلات الصوتية في أجزاء مختلفة من العالم التي تميل نحو إثباتها. وهنا أيضا يخفق اقتراح ماير في التوصل إلى نظرية دقيقة و مفصلة حول التأثيرات الجغرافية في النظام الصوتي.

وليس من العدل أن نقول إن النظرية الجغرافية للتبدل الصوتي، أو النظريات القائمة على النفسية القومية كنظرية «غريم»، قد ولت إلى غير رجعة، وكل ما في الأمر أن العلماء أهملوا العمل في تلك النظريات، وربما كانوا مخطئين في ذلك (انظر كاتفورد ١٩٧٤م، ص ٢٥). (وربما كانت عدم شعبية التفاسير التي تعتمد على مفهوم النفسية القومية مرتبطة بالذكريات المؤلمة التي رافقت آخر «التحولات في أوروبا» تحت اسم العرق والدم الجرماني أكثر من ارتباطها باعتبارات البحث العقلاني). ومن ناحية

أخرى، قد يشعر المرء أن «الحقيقة لا بد من أن تظهر»، حيث ناقش المفكرون مختلف العلاقات الممكنة بين تبدلات النظام الصوتي وبين عوامل خارجية خلال عشرات السنين، وإذا لم يخرجوا بنظرية مقنعة بشأن هذه العلاقات، فإن من المحتمل أن هذه العلاقات لم تكن موجودة أصلا، وأن التبدلات الصوتية هي عشوائية في واقع الأمر. وقد شعر ليونارد بلومفيلد Leonard Bloomfield (١٩٣٣م، ص ص ٣٨٥ - ٣٨٦) أن له الحق في التوصل إلى هذه النتيجة من دراسته الشاملة في هذا المجال، كما أن المفكرين الذين جاؤوا بعده لم يتخلوا عن هذا المبدأ. أما النحويون الجدد الذين ظهروا في أواخر القرن الثامن عشر فقد شعروا أن من الضروري أن تكون «قوانين» الأصوات من حيث المبدأ مستقلة عن الزمان والمكان لكي تستحق هذا الاسم (انظر يانكوفسكي Jankowsky ١٩٧٢م، ص ص ١٥٥ -١٥٦). فإذا طبقت مجموعة من المتكلمين قانونا غريبا بينما لم تطبقه مجموعة أخرى، فلا بد في تلك الحال من وجود ظرف خاص يمكن التثبت منه بصورة مستقلة وينطبق على تلك المجموعة وهو يؤدي حين وقوعه بانتظام إلى تبدلات صوتية مشابهة. ومن جهة أخرى، لا يرى اللسانيون المحدثون من أتباع تشومسكي أن من الضروري وضع نظرية حول التبدلات الصوتية - رغم رفضهم بصفة عامة أفكار معظم من سبقوهم (بمن فيهم اللسانيون في القرن التاسع عشر) بحجة أنهم لم يكونوا سوى جامعي معلومات ولم يبدوا اهتماما بتقديم تفسيرات عامة حول ما جمعوه منها. وهكذا يجد بول بوستال Paul Postal (١٩٦٨م، ص ٢٨٣) أن من الواضح:

> «أن سبب التغير في اللغات يشبه سبب تركيب زعانف للسيارات في سنة ونزعها في السنة التالية، أو تركيب ثلاثة أزرار على السترة في سنة وزرين فقط في السنة التالية . . . .»

إن بوستال يقبل مبدأ اللسانيات الجديدة الذي يقول إن التبدلات الصوتية ليست سوى قضية تتعلق بالزي السائد أكثر من كونها قانونا طبيعيا (انظر Postal، ١٩٦٨م، ص ٣٢) دون أن يقبل نتائجه التي تشير إلى أن تلك التبدلات هي في العادة عشوائية وناقصة.

ومن الواجب أن نشير إلى أن الإخفاق في تطوير نظرية حول أسباب التبدلات الصوتية لا يضعف القياس على مبدأ التطور في علم الأحياء. وكان على داروين أيضا أن يعتبر ظهور تعديلات في نسل أبوين معينين من المسلمات التي لا يمكن تفسيرها. ولم يبدأ الناس في فهم الآليات الكيميائية الحيوية المسؤولة عن نقل المعلومات الوراثية من جيل إلى آخر أو الظواهر الأخرى (كالنشاط الإشعاعي) التي قد تؤدي إلى تعديلات في تلك المعلومات الوراثية إلا مؤخرا.

على أية حال فإن نظرية داروين قدمت تفسيرا مرضيا للعديد من الحقائق في علم الأحياء حتى بات الناس على استعداد لقبول هذه الفجوة في المناقشة لثقتهم بها. أما في اللسانيات، فإن الإخفاق في العثور على أسباب التبدل في غياب منحى واضح للتبدل اللغوي أو نظير جلي لمفهوم أهلية البقاء، كان من العوامل التي جعلت نظرية التطور في اللغة غير مرغوبة. ومن الصحيح أيضا أنه بين الستينيات من القرن الثامن عشر وبين نهاية القرن نفسه، كانت المناقشات المعاكسة على اختلافها (والتي بنيت على ما ثبت في نهاية المطاف أنه افتراضات خاطئة حول آليات الخواص الوراثية) قد أفقدت نظرية داروين قدرتها على الإقناع حتى بالنسبة لصاحبها (انظر أيزلي Eiseley، ١٩٥٨م، ص ٢٠٩، ٢٣٣). ولا شك في أن هذا سبب آخر للتخلي عن مساواة اللسانيات بعلم الأحياء. فبحلول نهاية القرن التاسع عشر تخلى الناس عن اعتبار علم الأحياء أنموذجا رفيع المستوى كما كان قبل أربعين عاما.

وفي عام ١٨٨٠م أكد هرمان بول Herman Paul أن المنهج التاريخي في دراسة اللغة هو الأسلوب العلمي الوحيد لدراسة اللسانيات (بول ١٨٨٠م، ص ٢٠). ولكنه، رغم خلافه مع شلايخر، تمسك باعتقاده بإمكانية تطبيق مفهوم الانتخاب الطبيعي على اللغة.[٢٦] وبحلول نهاية القرن، أضحت المعلومات المتعلقة باللسانيات التاريخية مجرد تجميع للتحولات الصوتية sound shifts التي حدثت دون سبب واضح، والتي لم تكن تسلك أي اتجاه معين، كما أن العلم نفسه الذي كان محط أنظار علماء اللسانيات كأنموذج يتبعونه في محاولاتهم الانتقال بهذه الفوضى إلى نظام واجه أوقاتا عصيبة. وقد استمر بعض المفكرين في البحث في اللغة وفق الخطوط التقليدية. أما الآن فيبدو أن لنا الحق في أن ننظر إلى هؤلاء المفكرين الذين يدرسون

تحولات لغات معينة كغاية في حد ذاتها كما ننظر إلى تجار التحف القديمة لا أن نعتبرهم علماء جادين. ولقد نوهت آنفا بأن التخلي عن المنهج الداروبني في اللسانيات لم يكن له دافع في الواقع أكثر مما بدا في ذلك الوقت، ولكن مع بداية القرن، أصبح من الواضح على الأقل أنه إن كان هناك أسلوب علمي لدراسة اللغة، فانه بالتأكيد ليس المنهج التاريخي، [١٧] فقد حان الوقت لبزوغ فجر اللسانيات التزامنية.

الفصل الثاني

سوسير واللغة بوصفها حقيقة اجتماعية

عندما أشرف القرن التاسع عشر على نهايته كان الناس قد تخلوا تماما عن مبدأ مساواة اللغة بالمخلوقات الحية لأسباب بدت كلها وجيهة حينذاك، بل إن بعضها لا يزال مقنعا حتى يومنا هذا. وقد أدى ذلك إلى صعوبة اعتبار اللسانيات أحد العلوم الأكاديمية. فإذا لم تكن اللغات من المخلوقات الحية، فكيف نعتبرها «أشياء» يمكن دراستها أصلا؟ فرجل الشارع يصف «الفرنسية» بكل ثقة بأنها «شيء» يمكن دراسته، وذو صفات معينة، ويشبه «الإنجليزية» في بعض النواحي ويختلف عنها في نواح أخرى. وإذا سلمنا جدلا بأن «الفرنسية» «شيء»، فهي نوع غريب جدا من الأشياء. فمن الواضح أنها ليست جسما ملموسا كالطاولة، أو قطعة الأرض التي تدعى «فرنسا»، إذ ليس باستطاعتك - بالمعنى الحرفي - أن ترى أو تسمع كتلة اسمها «الفرنسية» وهي تتكلم. صحيح أن باستطاعتك أن تسمع الخادم وهو يقول merci أي «شكرا»، وأن ترى كتابة مطبوعة في الصحف اليومية. ولكن كيف لنا أن نفترض وجود كيان يدعى «الفرنسية» يكمن وراء هذه الظاهرة وألوف من الظواهر المرئية الملموسة الأخرى؟ وما نوع ذلك الكيان؟ لقد عالج أنموذج علم الأحياء biological paradigm العلاقة بين كلام «الخادم» ولغته كما لو كانت مماثلة للعلاقة بين «جزرة» معينة و«فصيلة الجزر». وقد بدت تلك المعالجة مرضية حتى دعت الحاجة إلى التخلي عن نمط علم الأحياء. وبالرغم من قدرة المرء على رؤية جزرات منفصلة وأكلها، فإنه يفهم معنى الحديث عن فصيلة «الجزر» وعلاقتها الوراثية مع فصيلة الجزر الأبيض. ولكننا نرى قبل كل شيء أن أنموذج علم الأحياء قد سقط وثبت إخفاقه. ثانيا، وفي هذا السياق يتبين المرء أن ذلك الأنموذج لم يقدم في الواقع إجابة كاملة عن المسألة موضع المناقشة. صحيح أن «الأنواع» أشياء

مجردة في علم الأحياء ، إلا أن الأفراد على الأقل في تلك الأنواع هم من الأشياء المادية. وهل هناك شيء أكثر مادية من الجزرة؟ إلا أن النظير اللغوي للكائن الحي هو «لهيجة» المتكلم، وهي مفهوم مجرد يقرب في تجرده من المفهوم الأوسع وهو اللغة. فنحن لا نقدر أن نسمع «لهيجة الخادم» ككيان. فكل مانستطيع سماعه هو أمثلة من تلك اللهيجة كالعبارة التي قالها عندما لاحظ البقشيش الذي تركناه – مثلا. ولا يوجد في علم الأحياء مايقابل هذه العلاقة بين لغة الفرد ، أو اللهيجة وبين نماذج منها[١].

وعلى الرغم من أن اللسانيين في القرن التاسع عشر لم يشعروا بوجود مشكلة معينة في هذا الشأن ، إلا أن السؤال عن معنى افتراض وجود كيانات تدعى اللغات أو اللهجات وراء الحقيقة الملموسة التي تجسدها عبارات معينة بقي دون إجابة خلال تلك الفترة. ويعود الفضل في الإجابة عنه إلى العالم السويسري فرديناد دو سوسير الذي صاغ الإجابة بطريقة أرضت معاصريه آنذاك وكثيرين غيرهم في يومنا هذا.

ولد مونغان فرديناد دو سوسير Mongin Ferdinand de Saussure وهذا هو اسمه الكامل – في جنيف عام ١٨٥٧م من عائلة هيغونو Huguenot التي هاجرت من اللورين Lorraine إبان الحروب الفرنسية الدينية في أواخر القرن التاسع عشر. ومع أننا اليوم نعتبر دو سوسير أولا وقبل كل شيء العالم الذى عرف مفهوم اللسانيات التزامنية synchronic linguistics وهي دراسة اللغات كنظم موجودة في نقطة معينة من الزمن، على النقيض من اللسانيات التاريخية (أو التعاقبية diachronic linguistics كما دعاها سوسير لإيضاح التناقض) والتي بدا لمعاصريه أنها الأسلوب الوحيد الممكن لدراسة الموضوع – إلا أن هذا لم يكن خلال حياته السبب الرئيس في شهرته. فقد تلقى سوسير تدريبه كعالم لسانيات في الفرع التاريخي التقليدي، وحقق نجاحا متميزا في هذا المجال في بداية حياته. فمقالته التي تحمل عنوان «ملاحظات حول النظام البدائي للصوائت في اللغات الهندوأوروبية Memoire sur le system primitif des voyelles dans les langues indo-eurpopeennes (١٨٧٨م)، والتي نشرت بعد أسابيع قلائل من ذكرى ميلاده الحادية والعشرين عندما كان طالبا في ألمانيا، لا تزال إحدى العلامات البارزة في إعادة تركيب اللغة الهندوأوروبية الأولى. وقد ألقى سوسير محاضرات في «المدرسة العملية للدراسات العليا École Pratique des Hautes Études في باريس بين

عامي ١٨٨١م و١٨٩١م قبل أن يعود إلى جنيف ليشغل مركز الأستاذية. كما كانت كل منشوراته - وكل تعاليمه تقريبا خلال حياته تتعلق باللسانيات التاريخية وليس التزامنية، بما في ذلك تحليل مفصل للغات الهندوأوروبية المختلفة بدلا من الكلام النظري العام الذي يشتهر به حاليًا.

ومع أن سوسير كوّن أفكاره العامة في اللسانيات في التسعينيات من القرن التاسع عشر (كورنر Koerner ١٩٧٣م، ص ٢٩)، إلا أن افتقاره إلى الثقة الكافية منعه من إعطائها إلى الآخرين. كما أن قصة خروج هذه الأفكار إلى الملأ لاتخلو من غرابة. ففي نهاية عام ١٩٠٦م أقنعه أحد العلماء بتولي تدريس مقرر «اللسانيات العامة وتاريخ اللغات الهندوأوروبية ومقارناتها» بعد أن اضطر ذلك العالم إلى التخلي عنه بعد ثلاثين عاما من تدريسه (بسبب المرض حسبما نعتقد). وقد قام سوسير بتدريس ذلك المقرر في الفترة المتبقية من ذلك العام الدراسي، وذلك في الأعوام الدراسية ١٩٠٨ - ١٩٠٩م و١٩١٠ - ١٩١١م. وفي السنة الأولى التزم سوسير بمعالجة القضايا التاريخية التزاما تامًا، لكنه عندما عهد إليه بتدريس المقرر للمرة الثانية أدخل مقدمة عالجت باقتضاب اللسانيات التزامنية. وأخيرا، وفي المرة الثالثة كرس سوسير فصلا دراسيًا كاملا للسانيات التزامنية النظرية. ولم يمتد به الأجل طويلا بعد ذلك، إذ وافته المنية عام ١٩١٣م دون أن ينشر أيًا من مادته النظرية. وقد طلب إليه الكثيرون أن يفعل، لكنه كان يجيب دوما بأن إعداد أفكاره المبعثرة للنشر يحتاج إلى الكثير من الوقت. غير أن اثنين من زملائه وهما تشارلز بالي Charles Bally وألبير سيشيهيه Albert Sechehaye - اللذان منعتهما أعباؤهما التدريسية من سماع محاضرات سوسير في اللسانيات العامة، قررا إعادة تنظيم تلك المحاضرات بالاستعانة بالمذكرات التي كتبها الطلاب، بالإضافة إلى ما تركه سوسير من ملاحظات عن المحاضرات. وأصبح الكتاب الذي أصدراه بعنوان «دراسة في اللسانيات العامة Cours de Linguistique Générale» (سوسير، ١٩١٦م) الوسيلة التي انتشرت بفضلها آراء سوسير في عالم الفكر. وبفضل هذه الوثيقة الوحيدة يعترف العلماء بأن سوسير هو أبو اللسانيات في القرن العشرين.

وقبل أن نناقش ما يمكن أن يسمى ماهية اللغة، أي قبل أن نسأل ما نوع «الأشياء» التي اعتقد سوسير بأنها تشكل اللغات، وما إذا كانت اللغة من الكائنات الحية كما

أشار شلايخر وآخرون - دعونا نناقش معا التمييز بين ما هو تزامني وبين ما هو تعاقبي ومعرفة الأسباب التي دعت سوسير للاعتقاد بأن التمييز الذي يتحدث عنه مهم إلى هذه الدرجة .

لقد كانت المنشورات اللغوية المألوفة لدى مستمعي سوسير عبارة عن أعمال تحلل شكلا من أشكال لغة معينة أو سلسلة من هذه الأشكال من خلال متابعة المراحل التي مرت بها تلك اللغة خلال تطورها حتى وصلت إلى وضعها الحالي . ويقول سوسير إنه بصرف النظر عن المزايا التي تتمتع بها مثل هذه التحليلات ، إلا أنها بالتأكيد لا تسهم في إثراء معرفتنا بكيفية عمل اللغة من وجهة نظر الناطقين بها . فتاريخ اللغة - بالنسبة للمتكلم - ليس له وجود (سوسير de Saussure ، ١٩١٦م ، ص ٨١) .[٢] خذ مثلا القضية الجدلية الشائعة في وصف اللغة الإنجليزية والتي تتعلق بالصوت المركب affricate الذي يرمز إليه بالحرفين ch (تش) . والسؤال الذي يطرح هو هل نعتبر هذا الصوت وحدة مستقلة أم صوتين يتألفان من / ت / و / ش / ، فهناك حجج تدعم كلا الطرفين . ويبدو أن الحل الثاني أقرب إلى العقل إلى حد ما ، حيث إنه يختصر عدد الأصوات المختلفة التي ينبغي أن يتعلمها الناطق بالإنجليزية . ولكن من ناحية أخرى فإن ذلك يعني ضمنا وجود عنقود من الصوامت يختلف عن العناقيد الأخرى في اللغة الإنجليزية (حيث لا توجد عناقيد مثل / ب ش / و / ك ش /) . وإذا كان التحليل الصوتي الوظيفي يمثل فعلا إحدى الحقائق عن اللغة الإنجليزية كوسيلة للتواصل بين المتحدثين المعاصرين بالإنجليزية ، فإن «ch» من الناحية التاريخية انحدرت من صوت وحيد هو / k / ، ولم تكن لها أية علاقة لا بالتاء / ت/ ولا بالشين / ش . لكن هذا لا يمت إلى الموضوع بصلة ، فحتى الإنجليزي المثقف ، ما لم يكن قد درس فقه اللغة الإنجليزية ، فإنه لا يعرف أن كلمة church «كنيسة» كانت تلفظ أصلا كما تلفظ كلمة kirk الاسكتلندية . وفي إحدى عمليات القياس التي وردت مرارا في كتاب «دراسة في اللسانيات العامة» ، يقارن سوسير اللغة بلعبة الشطرنج (de Saussure ، ١٩١٦م ، ص ٨٩) ، فما حدث من قبل لا علاقة له بوضع اللعبة الحالي في أية مرحلة من مراحلها . (قارن الشطرنج بلعبة التنس مثلا ، حيث يؤثر الجزء الذي انقضى من المباراة ممثلا في عدد النقاط تأثيرا كبيرا في ما إذا كانت تلك النقطة التي ستسجل في

تلك اللحظة نقطة حاسمة بحيث يجب على كل لاعب أن يبذل جهده لإحرازها، أم أنها غير مهمة بحيث تتيح للاعبين قدرا من الارتياح).

ويتمتع من يصف اللغة وصفا خارجيا، أي من وجهة نظر المراقب بدلا من المشترك، بحرية الاختيار بين الأسلوب التاريخي أو التزامني. أما من يصفها وصفا داخليا، أي كما هي عليه بالنسبة للناطقين بها، فإن من واجبه أن يصف «إحدى حالاتها état de langue» دون أخذ البعد الزمني في الاعتبار. وبالإضافة إلى ما تقدم، يعتقد سوسير بأن للحقائق التزامنية لأية لغة من اللغات سمة منتظمة جوهرية لا تتوفر في المنهج التعاقبي (de Saussure، ١٩١٦م، ص ٩٥). فاللسانيات التاريخية هي عملية بسيطة نسبيا، بل ومضللة في وصف أحداث منفصلة متتابعة، بينما نجد أن اللسانيات التزامنية في المقابل أكثر جدية وصعوبة. فهنا لا يتعلق الأمر بسرد حكايات منفصلة. فإما أن يصف المرء حالة كاملة من حالات اللغة، أو لا يصف شيئا أبدا. (وقد كانت هذه الصعوبة النسبية في اللسانيات التزامنية كما تصورها سوسير السبب الرئيس في إحجامه عن نشر أفكاره بهذا الشأن).

ومن السهولة بمكان أن نفسر ما يعنيه سوسير حين يصف حالة اللغة التزامنية بأنها منتظمة. ولنعد إلى عملية القياس على لعبة الشطرنج، ولنفكر في مشكلة وضع معين في اللعبة. فإذا لم نكتف بمجرد استعراض مواقع القطع المختلفة على الرقعة، ومضينا إلى شيء من التحليل يتناول وضع كل لاعب على حدة، وجدنا أن من العبث أن ندرس وضع كل قطعة في معزل عن القطع الأخرى. فوجود الملكة السوداء في أحد المربعات الوسطى قد يعطي الأسود ميزة كبيرة، بشرط ألا يكون الأبيض في وضع للقضاء عليها. وخلاصة القول فإن القيمة الحالية لأية قطعة في الشطرنج تعتمد على القطع الأخرى إلى حد ما. كما أن تحريك قطعة واحدة لا يغير مصيرها وحدها فحسب، بل يعيد تقويم شبكة العلاقات القائمة بين القطع بكاملها. وهذا التشبيه ينطبق على اللغة إلى حدٍّ كبير.

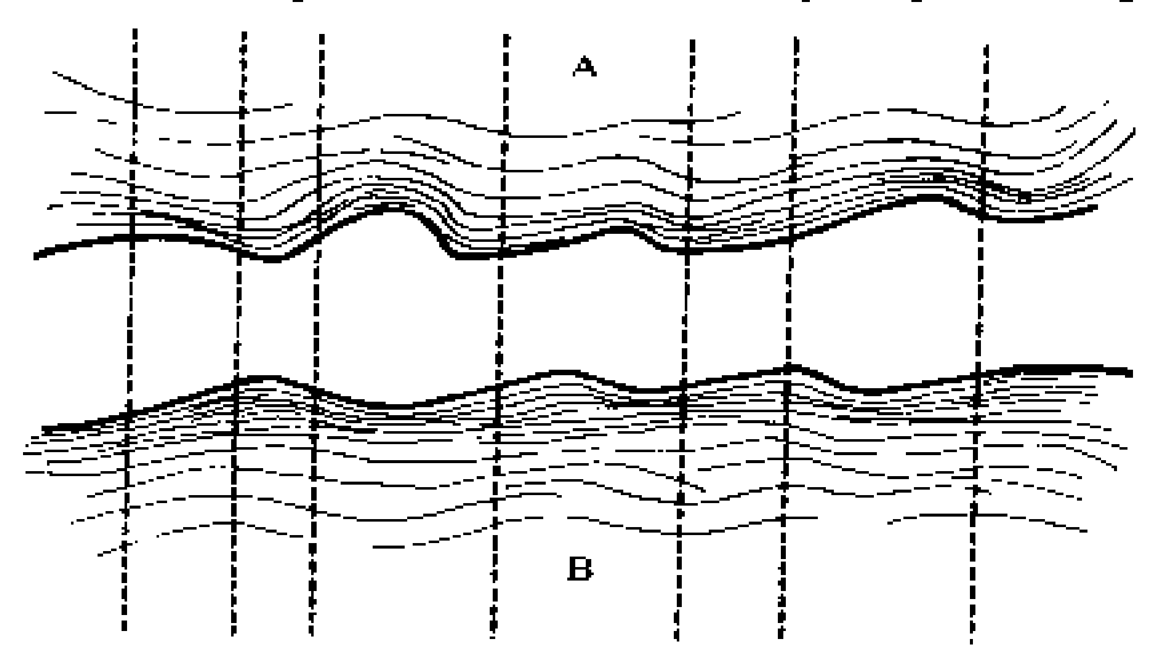
خذ مثلا الطريقة التي تكتسب بها الكلمات في اللغة أبعادا جديدة لمعانيها. لقد ضرب سوسير مثلا كلمة sheep (خروف) في اللغة الإنجليزية، حيث جرت العادة أن نقول إن كلمة sheep الإنجليزية تقابل mouton الفرنسية. لكن اللغة الإنجليزية تميز بين mutton وsheep، بينما لا تحتوي الفرنسية على مثل هذا التمييز. وهكذا فإن قيمة sheep

الإنجليزية مختلفة نوعا ما عن قيمة mouton الفرنسية، مثلما تختلف قيمة الفيل في الشطرنج تبعا للقطع الأخرى التي تشاركه الرقعة في تلك الآونة بالذات. وربما أمكن تفسير هذه النقطة بشكل أوضح باستعمال مفردات ذات معان أكثر تجردا. فمدلول كلمة «التكبر» يعتمد إلى حد بعيد على الكلمات المضادة لها. وكان من الممكن أن يستعمل الكاتب كلمة «التعالي»، ولكنه لم يفعل، وكان من الممكن كذلك أن يكتب «العنجهية»، لكنه لم يفعل ذلك أيضا، وهكذا. وعلى افتراض أن الكاتب هو شخص يختار كلماته بعناية، فإن الفكرة التي يعبر عنها بكلمة «التكبر» تشبه الأفكار التي تحملها كلمتا «العنجهية» و«التعالي» إلخ، ولكن دون أن تكون مطابقة لأي منهما. ولو بدلت أية كلمة من هذه الكلمات معناها تبديلا جذريا، أو سقطت من اللغة نهائيا (كما يحدث أحيانا)، لأعادت الكلمات عندئذ ترتيب معانيها آليا بدلا من أن تترك فراغا مكانها بدون كلمة تمثلها، وهكذا تسد اللغة الفراغ الناشىء. (للاطلاع على دراسة أحد الأمثلة، انظر أولمان Ullmann ١٩٦٢م، ص ص٢٤٨ -٢٤٩).

وبوسع المرء أن يورد أمثلة عن الفكرة نفسها من عناصر أكثر تقنية في عناصر التركيب اللغوي. خذ مثلا كيف يؤدي صوت واحد أدوارا مختلفة في اللغات المختلفة. فالإنجليزية الأنموذجية RP (٣) والروسية كلتاهما تحتويان على لام مفخمة [ɫ] لكن هذا الصوت في الإنجليزية الأنموذجية يعد مجرد «مغاير موضعي position variant» للام المرققة [l]. ففي الروسية يشكل هذان الصوتان فونيمين مستقلين. فكلمة ['ugəɫ] (زاوية)، وكلمة ['ugəl] (فحم) متميزتان لفظا لدى الناطقين بالروسية ولذلك فإنهم يكتبون هاتين الكلمتين بطريقتين مختلفتين. وبالرغم من أن تفخيم اللام velarization في اللغة الإنجليزية لا ينطوي على تغير دلالي أو نحوي (إذ لايؤثر في شخصية الكلمة المنطوقة) نرى أن دقة المنطقة التي تلمس فيها مقدمة اللسان الفك الأعلى وزمن التلامس في كثير من اللهجات الإنجليزية على جانب كبير من الأهمية في نطق اللام. فإذا كان زمن التلامس قصيرا، وحدث فوق منطقة صغيرة لا تتجاوز حدا معينا، كانت النتيجة (راء) [r] بدلا من (لام)[l]، وهذه هي المعايير التي تميز مثلا كلمتي feeling – و fearing بالنسبة للكثيرين من الناطقين بالإنجليزية لا سيما الأسكتلنديين. وعلى النقيض من ذلك، نرى أن اليابانية لا تعير أية أهمية لمنطقة التلامس وزمنه. فالياباني يسمع كلمة

«feeling» مثلما يسمع «fearing» تماما لأن في اليابانيـة فونيما واحدا بدلا من إثنين في منطقة الراء /r/ واللام/l/ في اللغة الإنجليزية.(٤) خذ أيضا كيف أن الفعل في الصيغة الإخبارية indicative في الفرنسية غالبا ما يحمل مضمونا يختلف عمّا يحمله فعل مماثل في الإنجليزية [illegible] تلك الصيغة، ألا وهي الصيغة الافتراضية subjunctive التي تقتصر على الفرنسية دون الإنجليزية. فعبارة J'attrape le ballon avant qu'il bondit تعني «بعد أن أمسكت بالكرة، تركتها مع ذلك تسقط وترتد». (وهكذا كان بوسعي أن أكتب avant qu'il bondisse أي قبل ارتدادها)، بينما نجد أن عبارة «I catch the ball before it bounces» تعني أنني أمنع الكرة من السقوط والارتداد، أي أنني أمسكها أولا.

إن كل هذا مجرد أمثلة محدودة، لكنه قد يساعدنا في تفسير ما يعنيه سوسير «بحالة اللغة» باعتبارها شبكة من العلاقات، حيث تعتمد قيمة كل عنصر في نهاية الأمر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على قيمة العناصر الأخرى. ويدعونا سوسير (de Saussure، ص ١١٢) إلى تشبيه اللغة بالشكل التالي الذي يمثلها بسلسلة من الأقسام الفرعية المتجاورة معلّمة على المستوى غير المحدد، أي كسلسلة من خليط الأفكار (A) وعلى المستوى الذي لا يقل عنه غموضا وهو المستوى الصوتي (B) (الشكل ١).



الشكل رقم (١).

المصدر: ف.د سوسير، «دراسة في اللسانيات العامة» (١٩١٦م).

وتضم اللغة مجموعة من الرموز signs (ممثلة بالأقسام المعلّمة بالخط المنقط) حيث يتكون كل منها من اتحاد «الدال a signifier , signifiant » (وهو جزء من أصوات الكلام) «بالمدلول a signified, signifié » و(هو جزء من المعنى). غير أنه من غير الممكن أن ندرس الرموز كل على حدة في معزل عن غيرها نظرا لأن لفظ كل منها ومعناه يتوقفان على التضاد بينه وبين الرموز الأخرى في النظام - فبدون النظام الذي تقدمه كل لغة من اللغات، لن نجد الأساس للأصوات المستقلة أو المفاهيم.

ولكن لماذا يقول سوسير إن اللسانيات التعاقبية تفتقر إلى هذه السمة المنظمة؟ فبادئ ذي بدء، يقدم سوسير تعليقا واقعيًا بسيطا على الأسلوب الوصفي للسانيات التاريخية كما عرفها هو. فثمة مثال واضح على مقولة أنموذجية في اللسانيات التاريخية تنص على أن الصوت [a]تحول إلى[e] في هذه اللغة أو تلك وفي زمن معين. كما أن عالم اللسانيات التاريخية لا يعنيه سواء أكانت [e]موجودة في اللغة قبل أن يحدث التغيير أم لا. ولكن هذا السؤال كان في غاية الأهمية بالنسبة إلى سوسير. فإن لم تكن [e] موجودة من قبل، فإن الأمر لا يعدو كونه مجرد تعديل في لفظ أحد الفونيمات في اللغة. ولا يعتبر هذا تغيرا أبدا في رأي سوسير. فواقع لعبة الشطرنج لا يتأثر بتاتا إذا بدلنا فيلا من العاج بآخر من الخشب. وهذا ينطبق على اللغة أيضا. فالمهم هو شكل النظام وليس المادة، (وهي في هذه الحال الأصوات الكلامية) التي تتحقق من خلالها عناصر النظام. (ومع كل هذا فإن الإنجليزية هي الإنجليزية سواء أكانت أصواتا منطوقة أو كلمات مكتوبة). ومن جهة أخرى، إن كان في اللغة [e] مثل الصوت [e]الجديد المنقلب عن [a]، دل ذلك على حدوث تغيير في النظام. ونرى في هذه الحال أن فونيمين اندمجا في فونيم واحد. وهذا يعني زوال التقابل اللفظي بين الكلمات التي كانت متقابلة لفظا من قبل. وسوف يؤثر هذا التبدل الذي حدث في جزء من النظام في النظام ككل.

إلا أن سوسير لم يقصد أن معاصريه أهملوا الجانب المنتظم من الظواهر التي كانوا يصفونها فحسب. فقد شعر أن التبدلات الصوتية التاريخية هي نظم مستقلة نوعا ما في حد ذاتها. ودعونا نشرح هذه الفكرة بمقارنة نوعين من التبدلات الصوتية الافتراضية التي ربما تحدث مستقبلا في اللغة الإنجليزية. إن حذف الصوامت في نهايات الكلمة هو نوع شائع من التبدلات الصوتية. وقد حدث هذا على نطاق واسع في

اللغة الفرنسية على سبيل المثال، حيث لا تلفظ سوى قلة قليلة من الصوامت التي تكتب في نهاية الكلمات في الفرنسية الحديثة (مع أنها كانت تلفظ جميعها في وقت سابق). وبوسعنا أن نتخيل نوعين من التبدلات الأدنى شأناً في الإنجليزية وهما حذف الأصوات الاحتكاكية الأسنانية الشفوية / v و f / من أواخر الكلمات من جهة، أو حذف الأصوات الأحتكاكية اللثوية / z و s / من أواخر الكلمات من جهة أخرى. ومن الزاوية الصوتية، يضيق مجال الاختيار بين هذين النوعين من التغيير. فهما عمليتان متشابهتان إلى حد كبير، ويمكن وصف كلتيهما بنفس البساطة، ولهما الاحتمال نفسه. أما فيما يتعلق بتأثيرهما في اللغة الإنجليزية كنظام تزامني، فهما عمليتان مختلفتان تماما، إذ يبدو أن حذف الصوتين / v و f/ من أواخر الكلمات ليس سوى تغيير ثانوي، فهناك مجموعة صغيرة من الكلمات تصبح متماثلة لفظا مثل lee و leave و leaf [٥]، إلا أن السواد الأعظم من اللبس الناتج يمكن تفسيره من خلال السياق. ويبدو أن من غير المحتمل أن يستلزم الأمر كثيرا من «التبدلات المعوضة» في أماكن أخرى من النظام. وعلى النقيض من ذلك، فإن حذف الصوتين / s و z / يشكل تغييرا هائلا. فهو لايعني أن الكلمات bay, baize, base ستصبح متماثلة لفظا فحسب، بل يعني أيضا أن التقابل بين المفرد والجمع سيختفي بالنسبة للغالبية العظمى من الأسماء والأفعال وأن [(he) walks, (they) walk, cat, cats ستصبح متماثلة لفظا]، كما أن s الإضافة ستختفي كلية، أي أن (John's ستلفظ مثل John). زد على ذلك ان نسبة عالية من النهايات الصرفية في اللغة الإنجليزية ستمحى بسبب هذا التبدل الصوتي. ومن المتوقع أيضا أن تدعو الحاجة إلى إدخال «تبديلات تعويضية» هائلة نتيجة لذلك اذا أردنا أن تستمر اللغة بأداء وظيفتها كوسيلة تواصل فعالة. ومع ذلك يقول سوسير إن التغيرات التي تحدث فعلا في تاريخ لغة من اللغات لا تعتمد إطلاقا على التأثير الذي تمارسه على النظام. فحذف /s, z/ من أواخر الكلمات الإنجليزية لا يزيد ولا ينقص من احتمال حذف / v و f/. أما في الشطرنج فإن التحركات تتم وفق خطط تأخذ في الاعتبار ما ستؤول إليه اللعبة بعد الوضعية الجديدة. ولكن هذا بالنسبة لسوسير يشكل نقطة تنهار عندها عملية القياس على لعبة الشطرنج. ويجب علينا بدلا

من ذلك أن نقارن اللغة بمباراة شطرنج يلعبها رجل أعمى بحيث يقوم بالحركات بغض النظر عن نتائجها .

ويتحدث سوسير عن الطبيعة العشوائية للعمليات التزامنية كما لو كانت حقيقة بدهية يقبلها الناس بمجرد سماعها . لكن هذا يخالف الواقع . فمن الممكن أن ندرك أن التبدلات التاريخية ربما تنجم ، ولو جزئيا على الأقل ، عن التأثيرات التي تتركها على النظام التزامني - بحيث لا تحدث مثلا تبدلات قد تؤدي إلى قدر كبير من اللبس . كما أن استعمالي لعبارة (تبدلات معوضة) يتضمن أن من البدهي أن تكون هناك آلية ما تتحكم في ذلك . وحسب معرفتي فإن سوسير لا يأتي على ذكر هذه الظاهرة . ولكن لا شك في أن السبب في ظهور بعض التبدلات التاريخية هو تعويض التبدلات غير المرغوب فيها كاللبس الناشىء عن فقدان النهايات الصرفية في اللغات الأوروبية الكلاسيكية ، حيث تبنت اللغات الأوروبية الحديثة التي انحدرت من تلك اللغات نظاما ثابتا نسبيا للجملة . إذن يجب على الأقل أن نتخيل أن لعبة الشطرنج تجري بين لاعبين أحدهما يتحرك وهو مغمض العينين ، بينما يستعمل الثاني عينيه ليرد على تحركات اللاعب الأول . [١] وقد يذهب البعض إلى حد إنكار هذا الدور الضخم الذي يلعبه الجانب العشوائي في تبدل اللغة . ويدعي هؤلاء أن الأمر لا يقتصر على حدوث تبدلات معينة تعويضا عن تبدلات سابقة ، بل من الممكن أيضا التنبؤ بتلك التبدلات السابقة إلى حد ما من خلال الوضع التزامني الذي كان سائدا قبل وقوعها ، أو من خلال الوضع الذي استجد بعد وقوعها ، أو من كليهما معا . ولنا عودة إلى هذه القضية في الفصول اللاحقة . أما في هذه المرحلة فسأكتفي بالقول إنه على الرغم من أن تبدل اللغة تبدلا عشوائيا ليس أمرا مسلما به على العكس مما كان سوسير يعتقد ، إلا أن من الممكن أن يكون صحيحا تماما كتفسير للحقائق المنظورة .

هذه إذن هي الأسباب التي تدعونا إلى وجوب الفصل بين الوصف التزامني والوصف التعاقبي في دراسة لغة ما . فكلا المجالين يتضمن حقائق من أنواع مختلفة تماما ، ولا يصطدم أحدها بالآخر إلا بمحض الصدفة . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن أي وصف يهدف إلى تحليل اللغة من وجهة نظر أصحابها يجب أن يتجاهل بعدها

التاريخي. (٧) وبعد أن أوضحنا هذه النقطة، دعونا نعود الآن إلى السؤال الذي بدأنا به الفصل وهو: ما نوع الكيانات entities التي كان سوسير يعتقد أنها تؤلف اللغة؟

لقد أجاب سوسير عن هذا السؤال من خلال علم الاجتماع الجديد. فكل لغة من اللغات بالنسبة لسوسير هي مثلٌ على نوع من الكيان الذي يدعوه بعض علماء الاجتماع «بالحقائق الاجتماعية».

وقد يتبادر إلى ذهن القارىء غير المتمرس بالكتابات النظرية في علم الاجتماع أن ما يعنيه سوسير هو أن اللغات ظواهر اجتماعية، وهذا تحصيل حاصل غير جدير بالاهتمام إطلاقا. إلا أن عبارة «حقيقة اجتماعية» تنطوي على قوة أكبر من هذا بكثير. فالعالم الاجتماعي أميل دركهايم Emile Durkheim ، وهو معاصر فرنسي لسوسير، ومؤسس علم الاجتماع كعلم تجريبي معترف به، جعل من العبارة مصطلحا فنيا. ولكي نفهم ما يعنيه سوسير بتسميته اللغات «حقائق اجتماعية» يجب أن نمعن النظر في استخدام دركهايم لهذه العبارة.

لقد طرح دركهايم فكرة الحقيقة الاجتماعية في كتابه «قواعد الأسلوب الاجتماعي Rules of Sociological Method» (١٨٩٥م). وقال دركهايم إن من واجب علم الاجتماع في رأيه أن يدرس ويصف مجموعة من الظواهر التي تتميز في نوعها عن ظواهر العالم الفيزيائي المـادي physical world وعن الظواهر التي يعالجها علم النفس، مع أنها حقيقية أيضا شأنها شأن الظواهر المادية والنفسية الأخرى. ودعوني أضرب لكم مثالا (من عندي وليس من عند دركهايم). لنفترض جدلا أنني اكتشفت، وأنا أرتدي ملابسي ذات صباح، إن بنطلوناتي لا تزال في المغسلة، أو أنها غير صالحة للبس - وحتى البنطال الذي كنت ألبسه يوم أمس مزقه الكلب إربا إربا وهو يلعب مثلا. وإذا كنت ذاهبا لإلقاء محاضراتي في الجامعة فلا بد لي من أن ألبس شيئا. وقد يبدو الحل بالنسبة لزائر من سكان المريخ بدهيا - فأبسط حل بالنسبة له أن أستعير فستانا من فساتين زوجتي وأذهب لإلقاء محاضرتي. ولا أظن أن القارىء سيتعجب إذا رفضت أن أقبل هذا الحل رفضا قاطعا. فأنا خاضع إلى نوع من الضغط يجبرني كرجل على لبس البنطال بدلا من التنورة أمام الناس. وهذا الضغط لا يتمثل بقوة فيزيائية (مادية). فالتنورة والبنطال من وجهة النظر [الفيزيائية- المادية] المحضة يؤديان الغرض

نفسه، وهو حمايتي من تيارات الهواء داخل قاعة المحاضرات أو من العواصف في الذهاب والإياب، ولا علاقة للأمر بنفسيتي كفرد، فربما كنت أشعر في قرارة نفسي أن من الغباء أن نربط بين كل جنس وبين نوع الملابس التي يرتديها. ولكن مع ذلك أتراجع رغما عني. فالضغط الذي يمنعني من ارتداء التنورة هو ظاهرة متأصلة في أي مجتمع من المجتمعات باعتباره كيانا مستقلاً. فالحقائق الاجتماعية في رأي دركهايم أفكار (representation)موجودة في العقل الجماعي collective mind أو (ame collective) أو conscience collective للمجتمع. وما أقرب فكرة دركهايم عن «العقل الجماعي» من فكرة «روح الشعب volksgeist» الرومانسية التي رأيناها في الفصل الأول، (مع أن جماعية دركهايم تعرف بأنها الاشتراك في نمط الحياة بدلا من الاشتراك في الأصل). فالعقل الجماعي في مجتمع ما هو شيء موجود فوق مستوى أفراده. كما لا تنعكس أفكاره في عقول الناس الذين يشكلون ذلك المجتمع إلا بصورة غير مباشرة ومبتسرة. ولعل بعض قليلي التأمل في مجتمعنا لا يدركون وجود قواعد تحدد ملابس متميزة لكلا الجنسين، لكنهم مع ذلك يتبعون هذه القواعد بصورة آلية.

[وقد يعترض أحدهم في هذه الحال بالذات ويقول إن معظم أعضاء مجتمعنا هم في الواقع على وعي تام بالقاعدة التي تمنع الرجال من ارتداء التنورة. وأنا أشك في أن كل فرد يعي هذه القواعد بحذافيرها – فارتداء الرجال ثيابا نسائية متميزة، ولسبب ما، مرفوض أكثر بكثير من العكس. ولكي أرد على هذا الاعتراض دعوني أضرب مثالا مختلفا: عندما يتحدث شخصان وجها لوجه فإنهما يقفان على مسافة معينة من بعضهما البعض، وهذه المسافة ثابتة في كل مجتمع من المجتمعات، إلا أنها تختلف من مجتمع إلى آخر (ي. ت. هول E.T. Hall ١٩٥٩م، الفصل العاشر). فالمسافة في الشرق الأوسط أقصر منها في أمريكا الشمالية مثلا. ومن نتائج هذه الملاحظة، أن الحديث بين عربي و أمريكي يرافقه في الغالب سير بطيء حول الغرفة، فالعربي يتقدم إلى الأمام باستمرار ليقلص المسافة، بينما يبتعد الأمريكي ليوسعها. ومن المحتمل جدا أن هذه الحقائق الاجتماعية كانت مجهولة لدى الجميع حتى عهد قريب، لكنها مع ذلك كانت تتحكم بسلوك الناس].

لاحظ أن غياب الأساس النفسي أو المادي الذي يمنع الرجال من ارتداء التنورة لا ينفي كونه قوة حقيقية كبيرة. ففي أسوأ الاحتمالات، وإذا لم أستطع العثور على بنطال هنا أو هناك، فسأتصل بالجامعة هاتفيا وأدعي المرض، بدلا من ظهوري أمام الناس بالتنورة. وأعتقد مع هذا أنني رجل ذو قدر لا بأس به من الضمير بوسعه أن يتغلب على الكثير من العقبات المادية (كتعطل السيارة، أو تراكم الثلوج في الطريق أو ما شابه ذلك لكيلا يتغيب عن محاضرته).

ولقد تعمدت اختيار مثال التنورة باعتباره مثالا بسيطا عن حقيقة اجتماعية. وتتلخص فكرة دركهايم في أن أي مجتمع من المجتمعات يشتمل على شبكة من هذه الظواهر، وكثير منها ذو تراكيب أعقد من ذلك بكثير. فالنظام القضائي في مجتمع من المجتمعات مثال واضح على حقيقة اجتماعية ذات مكانة عالية في الترتيب البنيوي، وتؤثر غالبا في حياة جميع أعضاء ذلك المجتمع. تخيل شخصا يدعى جون سميث يوقع شيكا باسم شخص آخر، ونتيجة لعمله هذا يقوم أناس آخرون بحبسه في غرفة ذات قضبان على النافذة. هذا المثال يبين بالتأكيد العلاقة بين السبب والنتيجة هنا. ولا يستطيع الفيزيائي تسليط الضوء على السلسلة السببية، كما أنها لا تعتمد على نفسية ذوي العلاقة (إذ يختلف كل شخص عن غيره اختلافا كبيرا في درجة الاطلاع على الإطار القانوني الذي يعيش فيه أفراد المجتمع. لكن ذلك الإطار لا علاقة له بمدى معرفة كل شخص أو جهله به. والأكثر من هذا فإن القانون في نظام تشريعي جيد يطبق بشكل مستقل عن رأي الأفراد به وتقويمهم إياه. فسواء أكان القاضي يوافق أو يعارض القانون الذي يدين جون سميث بموجبه، فإن هذا يجب ألا يؤثر في الحكم الذي يصدره). وبما أن «للحقائق الاجتماعية»، سواء أكانت قوانين او أعرافا حول الملابس أو آداب الحديث، أثرا ملموسا، ينبغي علينا، في رأي دركهايم، أن نعترف بأنها أشياء حقيقية شأنها شأن الأحجار أو القوى الفيزيائية - مع أنها تنتمي بالطبع إلى نوع مختلف من المنطق.

ويعطي هذا لسوسير الإجابة عن قضية وجود اللغة المذكورة آنفا. فاللغة الفرنسية ليست «شيئا» كالكرسي والطاولة. ولكن إن كان هناك نوع من «الأشياء» يتألف من نظم تشريعية وتراكيب متعارف عليها، فإن اللغات بالتأكيد تندرج تحت ذلك النوع

من الأشياء أيضا . فالمعلومات التي يلاحظها عالم اللغويات هي ظواهر مادية بحتة – إنها سلسلة من الأصوات ومن النصوص المطبوعة وما شابهها . ولكن ينبغي علينا أن نميز بين الحقائق المادية التي تدرك بالحواس – وهذا ما يدعوه سوسير بالكلام parole ، وبين النظام العام أو المقدرة langue التي تمثلها تلك الظواهر المادية ، مع أنها ليست ظاهرة مادية في حد ذاتها . فالمعلومات الملموسة في الكلام تصدر عن كل متكلم على حدة ، لكن المقدرة لا تكتمل لدى أي متكلم بعينه ، بل تتجسد كاملة ضمن الجماعية (de Saussure ، ١٩١٦م ، ص ١٤) . وهذا يعني أنه ما من فرنسي واحد يمتلك معرفة كاملة بالنظام التشريعي الفرنسي ، ومع ذلك فالنظام التشريعي موجود كحقيقة علمية بصورة مستقلة عن نقص انعكاسه في عقول الفرنسيين ، وبالتالي فليس هناك فرنسي واحد يملك معرفة كاملة باللغة الفرنسية التي لا علاقة لوجودها بانعكاسها الناقص في عقول الناطقين بالفرنسية وفي سلوكهم .

إن صحة أفكار دركهايم عن العقل الجماعي و الأفكار الجماعية ليست أمرا باديا للعيان . فقد حقق دركهايم بعض الاكتشافات الاجتماعية المهمة ، لا سيما في كتابه الانتحار Suicide (١٨٩٧م) الذي أظهر وجود بعض الثوابت اللافتة للنظر في نسبة حوادث الانتحار في مختلف الدول الأوروبية ، رغم الاختلاف الكبير في معدلات الانتحار بين سنة وأخرى . ومع أن من الممكن قبول هذه الاكتشافات التجريبية ، إلا أننا نستطيع أن نرفض البنية النظرية التي يعتمد عليها دركهايم في تفسير تلك الاكتشافات ، وهي أن المجتمعات المختلفة تمتلك نسبا متباينة من قوة يدعوها «أنوميا anomia» ، حيث تتفاعل تلك القوة مع ظروف الفرد وتودي به إلى الانتحار . وربما كان المنهج البديل الذي يتناول التعميمات حول المجتمعات والذي يدعى «بالفردية الأسلوبية methodological individualism » أقرب إلى المنطق من منهج دركهايم الذي يدعى بالجماعية الاسلوبية methodological collectivism (انظر مثلا أو . نيل O'Neil ، ١٩٧٣م) . وينص ذلك المنهج على أن أي تعميم اجتماعي ليس سوى ملخص لعدد كبير من الآراء التي تتعلق بأحاسيس الأفراد في المجتمعات وبمعتقداتهم وعاداتهم . وبناء على ذلك تشكل المجتمعات في هذا المعنى كيانات وهمية مفيدة ليس لها وجود حقيقي أو خصائص حقيقية غير خصائص الأفراد الذين ينتمون إليها . وفيما يتعلق

بإحجامي عن ارتداء التنورة، رغم اعتقادي بأن الأعراف التي تتحكم بألبستنا هي أعراف عشوائية وسخيفة، أقول إن أحاسيسي تقف عاجزة أمام قوة الحقيقة الاجتماعية غير الذاتية. فمن يؤمن بالفردية الأسلوبية يقول إن عدم احترامي للعرف ضعف أمام عدم رغبتي (الشخصية أيضا) بأن أكون محط سخرية الناس. إن الأعراف التي يطيعها الناس عن غير وعي - مثل العرف الذي يتحكم بالمسافة التي تفصل بين اثنين يتحدثان مع بعضهما البعض، لم تعد مستعصية على التفسير على أساس فردي بعد أن أدركنا فكرة النشاط الفكري اللاواعي.

لقد كان هذا الصراع بين الموقفين المتعارضين بشأن مادة علم الاجتماع قضية نشطة في الأوساط الفكرية التي نمت فيها آراء سوسير عن اللغة. فعندما بدأ دركهايم في عرض آرائه، كان غابريل تارد Gabriel Tarde رائد علم الاجتماع في فرنسا، وهو أكبر سنا من دركهايم بخمس عشرة سنة. وقد أكد تارد أن التعميمات الاجتماعية تعمل مفعولها لمجرد أن لدى بني البشر ميلا نحو تقليد بعضهم البعض. كما شجب تارد نظرية دركهايم عن العقول الجماعية ووصفها بالغموض (انظر مثلا تارد Tarde، ١٨٩٤م). وقد نشر الحوار بين تارد ودركهايم في الصحف طيلة سنوات عديدة، ولاقى حماسة كبيرة من مؤيديهما. وقد انتهى بهما الأمر في شهر كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٠٣م، أي قبل وفاة تارد بعام واحد، إلى الدخول في مناظرة علنية في المدرسة العملية للدراسات العليا في باريس (حيث عمل سوسير بالتدريس لمدة عشر سنوات). [٨] ومع أن تارد نجح في حيازة المنطق السليم، إلا أن النصر النهائي كان حليف دركهايم من حيث القبول لدى أوساط الفكر الفرنسي العام (كلارك Clark، ١٩٦٩م). وبالفعل، فمع أن دركهايم نفسه عدل موقفه المتطرف في السنوات اللاحقة، إلا أن أتباعه ظلوا مخلصين لدركهايم الذي عرفوه إبان الجدل بينه وبين تارد. وقد كانت فكرة العقل الجماعي المستقل عن العقول الفردية فكرة ثابتة لا تقبل الجدل عندما نشر كتاب سوسير الدراسة، كما أن اللساني الفرنسي أنتوان ميليه Antoine Millet الذي درس تحت إشراف سوسير في باريس ثم عمل مع دركهايم، أشار بوضوح إلى علاقة اللسانيات بمفهوم دركهايم عن الحقيقة الاجتماعية (ميليه Millet، ١٩٠٥م، ص ٢٣٠). ورغم أن سوسير وجد فكرة شلايخر التي تقول إن اللغات مخلوقات

حية مدعاة للسخرية (de Saussure ، ١٩١٦م ، ص٤)، إلا أنه لم يجد غضاضة في قبول فكرة العقل الجماعي . .

ولعل من واجبي أن أوضح هنا أنني لا أدعي أن سوسير توقف عند تطبيق نظرية دركهايم الاجتماعية على اللغة . بل على العكس ، فكتاب الدراسة لا يذكر اسم دركهايم مطلقا . صحيح أن معظم الكتاب المذكور يفيض برأي دركهايم حول الحقائق الاجتماعية ، إلا أن هناك مقطعا واحدا على الأقل (de Saussre ، ١٩١٦م ، ص٥) يشير إلى أن سوسير يتخذ موقفا وسطا بعد أن وصف اللغة بأنها نتاج العقل الجماعي spirit collectif للجماعات اللغوية ، حيث يقول «إن من غير الممكن الاستغناء عن بعض الاستعارات المجازية» . ومع أن العلاقة بين أفكار سوسير وأفكار دركهايم كانت معروفة منذ مدة طويلة ، إلا أن (كورنر Koerner ، ١٩٧٣م) أنكر تأثر سوسير بالعالم دركهايم ، وقال إن علينا أن نبحث عن أسلاف سوسير في عالم الفكر بين علماء اللسانيات من أمثال و . د . ويتني W.D.Whitney . وهذا في رأيي خروج عن الموضوع ، ولا يعطي سوى فكرة مشوهة عن تاريخ الفكر . فواضح أن عالما على مستوى سوسير لا بد له من ممارسة التفكير ، ولو لم يفعل لما قرأ أحد أعماله اليوم . وقد تابع سوسير على حد علمنا مناظرات دركهايم وتراد بحماسة بالغة (دورجيفسكي Doroszewski ، ١٩٣٣م ، ص ص ٩٠-٩١ ، ١٩٥٨م ، ص ٥٤٤ رقم ٣) دون أن يدعي أحد أن سوسير تبنى نظريات دركهايم بحذافيرها . ويقول البعض إن مناقشة سوسير للغة أخذت منهجا عاما في فلسفة المجمع كان شائعا حينئذ واعتبرته من المسلمات ، ذلك المنهج الذي كان دركهايم قد أسهم أكثر من غيره في إيجاده والتعبير عنه . فإنكار هذا يعني خيانة الأمانة فيما يتعلق بالمقاطع التي نوهت عنها في كتاب الدراسة ، أو (إذا شئنا أن نضرب مثالا آخر) فيما يتعلق بالمقطع الموجود في صفحتي ٩٩-١٠٠ والذي يميز اللسانيات التزامنية باعتبارها تهتم بالعلاقات المنطقية والنفسية التي . . . تشكل نظاما في العقل الجماعي conscience collective عند الناطقين باللغة ، عن اللسانيات التعاقبية التي تهتم بدراسة عبارات متتالية successive terms لا يدركها العقل الجماعي . ولعل سوسير لم يستطع التوفيق بين الموقفين الجماعي والفردي وبين الحاجة للاختيار بينهما ، حتى إنه لم يجد حرجا في إبداء ملاحظات أحيانا تميل إلى الأسلوبية الفردية بينما يعتنق الأسلوبية

الجماعية في السواد الأعظم من تفكيره. ولست أرى مسوغا قويا يحملني على التشكيك في كون سوسير أساسا من أتباع الجماعية الأسلوبية[٩].

إن عنوان كتابي مدارس اللسانيات لا يلائم هذا الفصل مثلما يلائم الفصول الأخرى. فسوسير ليس في الواقع أبا لأية مدرسة من مدارس اللسانيات. ولو أخذنا في اعتبارنا فكرة أن حالة اللغة التزامنية نظام نعرف عناصره عن طريق معرفتنا بأضداده، لما جانبنا الصواب إذا قلنا إننا جميعا سوسيريون الآن.[١٠] ويمكن القول إن تأثير سوسير كان أقوى في أوروبا منه في أمريكا. ولعل هذا هو السبب في أن اللسانيات الأمريكية تختلف عن اللسانيات الأوروبية. فالأمريكيون يركزون اهتمامهم على العلاقات النحوية الأفقية syntagmatic relations (أي الطريقة التي ترتبط العناصر اللغوية ببعضها البعض في التراكيب)، بينما يركز الأوروبيون على العلاقات الرأسية paradigmatic relations (أي العلاقات القائمة بين العناصر التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في نفس الموقع من التركيب اللغوي). إن اعتقاد سوسير بأن قيمة أي عنصر لغوي تعتمد على العناصر التي يتقابل معها يحمل المرء على النظر في العلاقات الرأسية. فكلمة «غطرسة» تتميز عن «عنجهية» فقط لأن إحداهما يمكن أن تحل محل الأخرى في سياق مثل «لا أحب الـ . . .» بينما لا يمكن لكلمتي «غطرسة» و«مطلقا» – من الناحية الأخرى، أن تحل إحداهما محل الأخرى في أي سياق فعلي. (وبالمقابل فإنه ليس ثمة وسيلة يمكن فيها لمعنى «غطرسة» أن يعتمد على معنى «مطلقا». والعكس بالعكس). وكما سنرى، فإن سوسير كانت لديه أسباب مبدئية جعلته يقلل من الاهتمام بالعلاقات النحوية الأفقية. وسنرى نقاطا متعددة تبرز فيها أمثلة عن هذا الفرق في التركيز بين اللسانيات الأمريكية واللسانيات الأوروبية. ولكن من المؤكد أن معظم اللسانيين الأمريكيين، ولعشرات السنين، كانوا يقرأون سوسير، وكانوا متعاطفين مع السواد الأعظم من آرائه بصفة عامة، حتى أن كثيرا مما يقوله، رغم أنه كان يبدو غريبا حينذاك، لا يقبل الجدل اليوم تقريبا. فوجود نظام مميز emic تطبقه اللغة على حقيقة فوق لغوية غير مميزة etic لا بنية لها في حد ذاتها فكرة تطورت في أمريكا الشمالية بصورة مستقلة (كما سنرى) وأصبحت أمرا معروفا في كلا القارتين منذ أمد بعيد، بالرغم من بعض معارضيها. (هذان التعبيران اشتقا من phonemic ولكنهما ينطبقان على بنية المعنى والصوت في الوقت نفسه).

إن رؤية سوسير اللغة على أنها حقيقة اجتماعية ، والتمييز الناتج عن تلك الرؤية بين المقدرة langue والكلام parole هي أكثر ما يثير الجدل في بنية أفكاره . ومما يبعث على الدهشة أن تلك الأفكار ، ولعشرات السنين ، مرت دون تحد من جانب اللسانيين غير المتعاطفين على العكس مما كان متوقعا . (وأقصد هنا المدرسة الوصفية الأمريكية ، التي سنأتي على مناقشتها في الفصل القادم) .[١١] على أية حال ففي العقد الأخير تقريبا عاد منهج سوسير للظهور كقضية حية من جديد بسبب رأي جديد معارض طرحه نوم تشومسكي Noam chomsky .[١٢]

ومن أكثر سمات منهج تشومسكي في دراسة اللغة تأثيرا هو التمييز الذي يقيمه بين المقدرة اللغوية competence والأداء اللغوي أو الممارسة performance وهو استرجاع للتمييز بين المقدرة langue والكلام parole عند سوسير . وتشومسكي نفسه (Chomsky ، ١٩٦٤م ، ص ١٠) لا يفرق بين المقدرة عنده و المقدرة التي تحدث عنها سوسير . إلا أن تشومسكي أغفل فرقا مهما . فالمقدرة التي يتحدث عنها ، كما يتبين من المصطلح competence ، إنما هي صفة للفرد ، أي أنها قضية نفسية . فهو غالبا (مثلا تشومسكي Chomsky ، ١٩٦٥م ، ص٤) ما يعرف المقدرة بأنها معرفة المتكلم - المستمع بلغته . وبالنسبة إلى تشومسكي ، وكذلك بالنسبة لأسلافه الأمريكيين ، فإن لهيجة الفرد تحتل المقام الأول . أما لغة المجتمع أو الأمة الأوسع فتأتي في المحل الثاني ، وليست سوى طريقة عملية للحديث عن عدد ضخم من المقدرات اللغوية اللسانية التي تتشابه فيما بينها عدا بعض التفاصيل الفرعية . أما سوسير فيرى أن العكس هو الصحيح حيث يقول إن اللغة بشكلها الكامل لا توجد إلا ضمن الجماعة فقط ، وما يحمله كل فرنسي في رأسه لا يمثل البناء الكامل الحاسم للهيجته الخاصة ، بل هو تمكن جيد command ولكن غير كامل - من اللغة الفرنسية .

(ومن الشيق النظر في احتمال أن تكون تلك المواقف المتباينة قد تعززت بالآراء المختلفة السائدة في المجتمعات الناطقة بالإنجليزية والفرنسية . ففي فرنسا مجمع علمي يتولى مهمة توحيد اللغة الفرنسية والمحافظة على نقائها ، إذ تحتوي الصحف الفرنسية على زوايا ثابتة للإجابة عن تساؤلات القراء حول الاستعمال الصحيح وهكذا . أما بريطانيا فليس فيها مؤسسات مماثلة . ويميل الإنجليز نحو تبني المبدأ الذي يقول «بما

أنني أقول هذا، إذن هو جزء من اللغة الإنجليزية». كما أن لهجة فاولر Fowler في استعمال الإنجليزية الأمريكية الحديثة Modern American Usage مختلفة جدا إزاء أوامر المجمع اللغوي الفرنسي Academie Francaise. صحيح أن تشومسكي هو أمريكي، وأن الثقة بالنفس من الناحية اللغوية في المجتمع الأمريكي تبدو أضعف منها في المجتمع البريطاني، ربما لأن المعرفة باللغة الإنجليزية لدى معظم الأمريكيين لا ترجع إلى أكثر من جيلين، لكن الولايات المتحدة مع ذلك لم تنشىء حتى الآن المؤسسات التي تتولى صياغة القوانين اللغوية كما فعلت فرنسا).

وقد يشعر المرء أن الاختيار بين وصف اللغة باعتبارها خاصية اجتماعية لا يكتمل إتقانها لدى الفرد، وبين وصفها باعتبارها القاسم المشترك الأعلى للهجات الفردية مسألة تتعلق بالذوق الشخصي ليس إلا. أما سوسير فيجادل (de Saussure، ١٩١٦م، ص٧٢) مؤيدا منهجه ومنوها بأن المتكلمين على وعي بقوانين اللغة إلى حد بعيد. إن السؤال حول ضرورة كون المرء واعيا وعيا تاما بوجود معيار سلوكي يتبعه (والإجابة عنه هي بالنفي، كما رأينا من خلال مناقشتنا للمعايير الأمريكية والشرق أوسطية بشأن المسافة الفاصلة بين اثنين يتحدثان وجها لوجه) لسؤال مستقل بالتأكيد عن سؤالنا عما إذا كانت المعايير التي تحكم سلوك الناس تتأصل فيهم كأفراد أو كمجموع. (ومن الثابت أن تشومسكي يرتكب خطأ مماثلا – كما سنرى في الفصل السادس حين يستنتج أن الأفراد يعرفون بنية لغتهم إلى حد ما من افتراضه أن المقدرة اللغوية هي ميزة فردية.

وربما يعترف تشومسكي وسوسير معا من خلال دفاعهما أن من الصعوبة بمكان رؤية كيف يتسنى لمعيار سلوكي أن يأتي للوجود وأن يحافظ على تأثيره في سلوك الفرد إن لم يكن موجودا خارج الفرد في بيئته الاجتماعية، أو إن لم يكن يوما محل تفكير واع من قبل الفرد. فأنا رجل هويغي المزاج، أرتاب في أي ميل نحو الموافقة على إعطاء الجماعة الأسبقية على الفرد، وأميل بطبعي نحو الرأي الذي يقول إن اللهجات تحتل مكانة جوهرية باعتبارها كيانات نفسية، وأتعامل مع شتى أنواع التعميمات الاجتماعية على أنها مجرد خلاصات دقيقة نوعا ما وفي متناول اليد لعدد من الأقوال حول معتقدات الأفراد وآمالهم وطبائع سلوكهم وما شابه ذلك.

وقد طرح الفيلسوف هيلاري بوتنــام Hilary Putnam* مؤخــرا مناقشة بوتنام Pautnam، ١٩٧٣م و١٩٧٥م) توضح أن الأمر أكثر من مجرد مسألة ذوق، وأن عنصرا مهما واحدا على الأقل من عناصر اللغة، وهو البنية الدلالية على وجه التحديد، يجب اعتباره حقيقة اجتماعية لا نفسية. ورغم أنني أحبذ بالفطرة منهج تشومسكي في هذه القضية، إلا أنني أعترف بأن بوتنام يؤيد سوسير تأييدا مطلقا ضد تشومسكي.

إن حجة بوتنام دقيقة ومحبوكة جيدا، ويتعذر علينا أن نوفيها حقها من خلال صفحات هذا الكتاب. فهو يبدأ بإحدى الفرضيات البعيدة كل البعد عن الواقعية «ماذا نقول إذا . . . » التي شغف بها الفلاسفة والتي تميل البقية منا إلى الارتياب بها (لكن الارتياب في هذه الحالة ليس في محله. فعلم الدلالة موضوع يتطلب منا أن نوسع آفاقنا إن أردنا أن نقول شيئا ذا بال). ويدعونا بوتنام إلى افتراض وجود كوكب في مكان آخر من الكون، ولنقل «الأرض التوأم». وهذا الكوكب شبيه جدا بأرضنا (حتى أن السكان يتكلمون الإنجليزية) باستثناء شيء واحد، وهو أن السائل الذي يجري في الأنهار والبحار والذي يهطل كأمطار ويشربه ويغتسل به الناس في الأرض التوأم ليس H_2O، ولكنه مركب كيميائي مختلف تماما، ولنقل إنه مركب XYZ الذي يشبه الماء في مظهره وله السلوك نفسه. كما أن سكان كوكب الأرض التوأم يدعونه «ماء» بالفعل، مع أن أي كيميائي يستطيع أن يميز مباشرة بينXYZ و H_2O. فالماء في اللغة الإنجليزية يعني H_2O وليس XYZ. أما الماء في الأرض التوأم فيعني XYZ وليس H_2O. [١٣] ويقول بوتنام إنه إذا افترضنا الآن أن المعاني موجودة في رؤوس الناس، وبما أن كلمة ماء في لغة الأرض التوأم تعني شيئا مختلفا عمّا تعنيه كلمتنا، وجب علينا أن نقول إن مفهوم الماء في عقولنا مختلف عنه في عقول سكان الأرض التوأم. لكن هذا غير معقول، فصورة الماء تعتمد لدى أكثرنا على مظهره الخارجي (فبعضنا لا يعرف تركيبه الكيميائي)، وليس هناك ما يدعونا لافتراض العكس بالنسبة إلى سكان الأرض التوأم. ففي هذه الحال تكون المفاهيم في رؤوس الأفراد متماثلة بين الكوكبين، ومع ذلك فإن المعنى مختلف – كما اتفقنا. ومن هنا نستنتج أن المعاني لا يمكن أن تكون أشياء في رؤوس الناس.

ويتابع بوتنام جداله قائلا إن بوسع المرء أن يثير النقطة نفسها باستعمال أمثلة أكثر واقعية. ويدعي، بوصفه أحد أبناء المدن، أن مفهومه عن شجرة «الزان» لا يختلف عن شجرة «الدردار»، فكلاهما بالنسبة له من الأشجار النفضية لا أكثر. ومع ذلك فمن الخطأ القول إن «الزان» و «الدردار» كلمتان مترادفتان بالنسبة إلى بوتنام لأنه يدرك تماما كأي شخص آخر أنهما إسمان لفصيلتين مختلفتين. (ومع ذلك يمكن أن نجادل هنا ضد بوتنام بأن نقول إن جزءا من مفهومه عن «الزان» يتمثل في أنه ليس دردارا والعكس بالعكس، وهكذا فإن كلا المفهومين لديه ليسا متماثلين في نهاية الأمر، بالرغم من أنه لا يعرف الفوارق بين الشجرتين على وجه التحديد).

إن مثال الأرض التوأم يعتمد على اختيارنا أفرادا من غير الكيميائيين ليمثلوا المتكلمين من كلا الكوكبين. ومن الواضح أن مفهوم الماء لدى أي كيميائي من كوكب الأرض يختلف عن مفهوم الماء عند كيميائي من الأرض التوأم. وقد كان هذا الاختيار مشروعا، بما أنه من السخف أن ندعي بأن الماء تعبير متخصص يقتصر على لغة الكيميائيين، فهو كلمة يستعملها كل الناس. فإذا كانت المعاني أشياء في رؤوس الناس وجب عندئذ أن يكون معنى ماء في رأس كل فرد. لكن أهمية الاختيار بين الكيميائيين والناس العاديين يفسر نقطة بوتنام الأخرى وهي أن المجتمعات تحتوي على توزيع في العمل اللغوي division of linguistic labour على نحو مشابه لتوزيع العمل الحقيقي.

ولنأخذ مثالا آخر من الأمثلة التي يسوقها بوتنام حيث يقول إن من الأهمية بمكان بالنسبة للناس أن يكون خاتم زواجهم مصنوعا من الذهب وليس من خليطة رخيصة. لكن هذا لايعني أنهم قادرون على معرفة الفرق. ففي مجتمعنا نجد أن عمل فئة من الناس هو لبس خواتم الزواج الذهبية، بينما تعمل فئة أخرى بشراء الخواتم الذهبية وبيعها، كما أن عمل فئة ثالثة هو التمييز بين الذهب وغيره من المواد. ولكن ليس من الحكمة أن نقول إن كلمة ذهب تنتمي إلى لغة الجماعة الأخيرة فقط. إن علينا الاعتراف بأن التركيب الدلالي لأية لغة من اللغات هو شيء يتأصل في المجتمع اللغوي ككل، وليس في عضو واحد من المجتمع. ويلخص بوتنام المناقشة (Putnam، ١٩٧٥م، ص١٤٦) قائلا:

«إن هناك نوعين من الأدوات في العالم : أدوات مثل المطرقة والسكين يستعملها شخص واحد ، وأدوات مثل السفينة البخارية التي يتطلب استعمالها نشاطا تعاونيا يشترك فيه عدد من الأشخاص . ولقد كانت مقارنة الكلمات بالأنموذج الأول من الأدوات أكثر مما ينبغي» .

وبما أن جدال بوتنام موجه في معظمه إلى اللسانيات من مدرسة تشومسكي المعاصرة ، فإن من المفيد أن نتطرق إلى نقطة أخرى في هذا الصدد . فأنا قادر على تصور عدد من الأساليب تساعدنا في الدفاع عن المنهج الفردي individualist approach ضد بوتنام . إلا أن تشومسكي وأتباعه في حرج من أمرهم مما يجعلهم عاجزين عن الدفاع عن آرائهم . فمن الخطوط الرئيسة في تفكيرهم ادعاؤهم أن علم النفس لا يمكن أن يرد إلى الفيزياء - وأن العقل هو عالم مستقل له قوانينه الخاصة ، وأن المقولات عن الحالات والعمليات الفكرية ليست مجرد ملخصات عن سلاسل معقدة من المقولات تتعلق بخلايا الدماغ والكيانات المادية الأخرى (انظر فودور Fodor ، ١٩٧٤م مثلا) . وبوتنام (شأنه في ذلك دركهايم وسوسير من قبله) يصر من جهة أخرى على أن علم الاجتماع لايمكن أن يرد إلى علم النفس كما يدعي الفرديون individualists . فالنقاش ضد عملية الرد هو نفسه في كلا الحالتين . ومن الضروري العثور على حجة دقيقة جدا تدعم الموقف الذي يقول بأن الحقائق الاجتماعية ترد إلى حقائق نفسية ، بينما لا ترد الحقائق النفسية من جهة ثانية إلى الفيزياء . وليست هناك أية أدلة على أن تشومسكي أو أتباعه مستعدون لتقديم مثل هذه الحجة . وقد يجتذب موقف تشومسكي إنسانا صريحا سليم الفطرة ، لأن فكرة وجود عقل جماعي إنجليزي أو فرنسي تبدو مبهمة تماما . إلا أن صاحب الفطرة السليمة يهمل لغزا في غاية الأهمية يرتبط بفكرة العقل الفردي المتميز عن الكتلة المادية التي ندعوها الدماغ ، رغم أنه وثيق الصلة بها . فإذا كنا قادرين على ابتلاع تلك الفكرة ، فأولى بنا ألا نغص بفكرة دركهايم عن «العقول الجماعية» .

وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالتمييز بين المقدرة والأداء . وهنا تزداد الصعوبة في الدفاع عن موقف سوسير . فحصيلة الوحدات الدلالية - أي المورفيمات - كما ندعوها اليوم (مع أن سوسير لم يستعمل هذا التعبير)[١٤] - بالإضافة إلى القيم التي تعرف من

خلال القيم الأخرى التي تقابلها في الحقل الواحد paradigmatic contrasts تشكل في مجموعها النظام الذي يدعوه سوسير بالمقدرة اللغوية. فنحن نربط المورفيمات في سلاسل مثل الكلمات والتعابير والجمل عندما نتكلم. وبينما يوفر التفكير بمجتمع لغوي لأعضائه مجموعة من المورفيمات المتقابلة أمرا منطقيا، نرى في المقابل أن من المتعذر أن نفكر بمجتمع يوفر لأعضائه نظاما من الجمل المتقابلة. فالجمل في اللغة لا تشكل مجموعة محدودة (على العكس من المفردات والمورفيمات)، بل إن هناك إمكانات لا حصر لها. بالإضافة إلى أن المتكلم الفرد يؤلف عادة سلسلة جديدة من الحصيلة المحدودة من المورفيمات كلما تكلم بدلا من اختيار جملة من مجموعة محدودة جاهزة سلفا. وهكذا بدا لسوسير أن عملية بناء الجملة أي النحو موضوع يتعلق بالكلام لا بالمقدرة اللغوية. وعلى هذا الأساس فإن النحو عنده لا يشكل جزءا حقيقيا من صلب اللسانيات.

والمشكلة في هذا هي أن النحو في أية لغة من اللغات هو قضية عرف يجب أن يتعلمها الطفل قبل أن يصبح أحد الناطقين باللغة، كما هي الحال بالنسبة لبنية النظام الصوتي أو المفردات. فجميع (أو معظم) الجمل المستقلة التي ننطقها جديدة، لكنها مع ذلك تتبع أنماطا نحوية منتظمة ومتعارفا عليها. فالصفات في اللغة الإنجليزية تسبق الأسماء، أما في الفرنسية فإنها تتبع الأسماء. ومن الواجب بالتأكيد أن نعتبر هذه الأنماط جزءا من المقدرة اللغوية. وربما جانب سوسير الصواب هنا لأنه لم ير أبدا كيف يمكن حسابيا لمجموعة متنوعة وغير محدودة من الجمل أن تعرف من خلال مجال محدود من الأنماط النحوية. وبوسعنا القول في معرض الدفاع عن سوسير إن حل المشكلة لم يتيسر تماما لعلماء اللسانيات إلا بعد عشرات السنين من وفاته. ومن إسهامات تشومسكي الإيجابية الرئيسة في علم اللسانيات عرضه لهذه المسألة عرضا واضحا. وسوف نرى أن معالجة النحو لم تحقق نصيبا كبيرا من النجاح حتى بدأ تشومسكي بنشر أعماله في نهاية الخمسينيات. على أية حال فإن الفكرة التي خلفها سوسير أظهرت كما رأينا أن المدارس اللسانية الأوروبية كانت تميل إلى تجاهل النحو أو التقليل من شأنه. وهذا لا ينطبق على النحو فحسب، بل ينطبق أيضا على العلاقات النحوية الأفقية بصورة عامة.[١٥]

ومن الشيق أن نبحث عما إذا كانت مواقف مجتمع سوسير من اللسانيات قد عززت شعوره بأن لا مكان للنحو في الوصف اللغوي . فالاعتقاد السائد بين الفرنسيين هو أن لغتهم «منطقية» إلى أبعد الحدود . وهذا الرأي يشير إلى أن ما ينبغي تعلمه (لأنه عشوائي) ينحصر في المفردات ، فما أن يتقنها المرء حتى يضع الكلمات معا بأية طريقة تؤدي معنى ما . لكن هذا الاعتقاد في الواقع لا أساس له من الصحة (ففي بعض اللغات كاليابانية مثلا ، نجد مبادىء منطقية بسيطة جدا تتحكم بالنحو ، لكن اللغة الفرنسية ليست من هذا النوع بتاتا) . وعلى أية حال ، كان من الممكن أن يتبين سوسير عرفية النحو من خلال معرفته بلغات أخرى . إلا أن نمط تفكير العالم يتأثر غالبا بفرضيات مسبقة يجدها سائدة في الوسط الفكري الذي يعيش فيه ، مع أنها تحتوي على معتقدات ما كان ليقبل بها لو أنه واجهها صراحة . ولعل هذا ما حدث فعلا .

إن تصنيف سوسير للنحو ضمن نطاق الأداء اللغوي وليس المقدرة اللغوية مرتبط من جهة أخرى بقضية البنية اللغوية كحقيقة اجتماعية لا كحقيقة نفسية . وكما رأينا ، فإن سوسير يقول إن المقدرة اللغوية لا بد من أن تكون حقيقة اجتماعية على أساس أنه ليس من فرد واحد يعرف لغته الأم معرفة كاملة . فقد نوهتُ إلى أن هذا خلط بين مسألتين : فهناك أنماط عديدة من السلوك التي يعرف الإنسان كيف يقوم بها دون أن يعرف بالضرورة الكثير عنها ، أي أنه لا يملك المعرفة الواعية التي يمكنه التعبير عنها كأن نقول إن الأمر كذا وكذا . فأنا مثلا أعرف كيف أركب الدراجة بمعنى أنني أستطيع ذلك عمليا ، ولكنني لا أستطيع أن أقول شيئا عن كيفية تحقيق عملية التوازن المعقدة . والمتكلمون لا يعرفون بالتأكيد بنية لغتهم بمعنى معرفة أنها تتألف من كذا وكذا ، فهم غير قادرين على وصفها وصفا كاملا ودقيقا . لكن إنكار أن اللغة حقيقة نفسية هو بالتأكيد إنكار لمعرفة المتكلمين بها معرفة كاملة ، بمعنى المعرفة الكيفية . وهذا القول مختلف وبعيد عن الواقع . [١٦] لاحظ أنه في ميدان النحو بالتحديد هناك اختلاف بين ما يعرف الناس فعله وبين ما يعرفون ماهيته . فبوسع أي إنجليزي أن ينطق بأمثلة سليمة من الجمل الموصولة الإنجليزية أو الأزمنة المركبة ، ولكن ليس هناك واحد بالألف يستطيع أن يفسر كيف تتشكل هذه التراكيب . وإذا أردنا بالمقابل أن نتحدث عن المفردات وجدنا أن باستطاعة المتكلمين تحديد الكلمات في لغتهم تحديدا جيدا ، وأن

يقولوا ما تحمله تلك الكلمات من معان. ويبدو أن التمييز بين معرفة الكيفية ومعرفة الماهية يختفي أو يتضاءل هنا. وهكذا فإن سوسير من وجهة نظره لم يكن في الواقع يخلط بين مسألتين منفصلتين. وقد استعرضنا فيما سبق مناقشة بوتنام بأن المعجم في اللغة يجب أن يعالج بوصفه حقيقة اجتماعية بدلا من حقيقة نفسية. فالمنهج الاجتماعي الذي تبناه سوسير في دراسته اللغة من جهة، وتركيزه على المفردات من جهة أخرى، مبدءان يعزز كل منهما الآخر. وبما أن سوسير يعتبر أن اللغة متأصلة في المجتمع فقد عالجها بوصفها نظاما من الرموز لا نظاما من الجمل - حيث بدت الجمل على أنها قضية متعلقة باستعمال المتكلم الفرد للغته، أي أنها قضية مرتبطة بالأداء اللغوي لا بالمقدرة اللغوية. وبالمقابل، بما أن سوسير كان يعتبر اللغة نظاما من الرموز فإنه كان مضطرا للتفكير بها ضمن الإطار الاجتماعي. ومن المعقول أن نصنف النحو الخاص بلهيجة معينة، ولكن ليس ثمة فرد واحد يتقن معرفة مجال العلاقات الدلالية التي تحدد معاني الكلمات التي يستعملها.

ونترك سوسير عند هذا الحد. فقد كان هذا هو تأثيره على العلم. وعلى أية حال، سنعود مرارا في الفصول اللاحقة إلى المسائل التي أثيرت في هذا الفصل. وننتقل الآن إلى أحد الذين عاصروا سوسير بشكل دقيق تقريبا وهو فرانز بواس Franz Boas الذي قام بتطوير اللسانيات في أمريكا بصورة مستقلة، وكانت لسانياته شديدة الشبه بلسانيات سوسير في كثير من جوانبها، مع أنها كانت بصفة عامة ذات نكهة مختلفة جدا.



الفصل الثالث

الوصفيون

في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين ، وبينما كان سوسير منهمكا بصياغة أفكاره في أوروبا ، كانت اللسانيات التزامنية تنمو في أمريكا بصورة مستقلة ، وبأسلوب مختلف تمام الاختلاف تحت زعامة أحد علماء الإنسان (الأنثروبولوجيا) anthropology ويدعى فرانز بواس Franz Boas . ولقد فتح بواس أمام علماء اللسانيات الأمريكيين اتجاها أثبت فيما بعد فائدة كبرى . وبقي هذا الاتجاه دون منازع حتى ظهر تشومسكي على مسرح الأحداث في أواخر الخمسينيات . وسوف أستعمل هنا عبارة «اللسانيات الوصفية descriptive linguistics » للدلالة على المدرسة التي أسسها بواس ، لأسباب سأناقشها فيما بعد . ولما كان معظم اللسانيين المهتمين باللسانيات التزامنية خلال القرن العشرين من الأمريكيين ، فقد بدا أن اللسانيات الوصفية هي ذاتها اللسانيات بشكل عام .

ولد فرانز بواس (١٨٥٨م - ١٩٤٢م) في وستفاليا Westphalia وبدأ حياته العلمية بدراسة الفيزياء والجغرافيا ، ومن الجغرافيا انتقل إلى دراسة علم الإنسان . ويمكننا أن نهتدي إلى مفتاح فكر بواس في ذلك الاكتشاف الذي حققه في أولى رحلاته الميدانية إلى بافين لاند Baffin Land (في ١٨٨٣ - ١٨٨٤م) ، وأعني به أن علم الإنسان ليس فرعا من فروع الجغرافيا (على عكس ما كان يفترض هو ومعاصروه) ، بمعنى أن ثقافة المجتمع ليست وليدة ظروفه المادية فحسب ، وأن العلوم الإنسانية متميزة تماما مضمونا وأسلوبا عن العلوم الفيزيائية . وما إن استوعب بواس هذه الحقيقة حتى استحوذت العلوم الإنسانية على تفكيره ، ووجد للغة أهمية خاصة من بين شتى عناصر الثقافة التي يحاول علماء الإنسان فهمها ووصفها . ولا تعزى هذه الحقيقة فقط إلى

كون اللغة مفتاحا للعناصر الثقافية الأخرى، بل تعزى أيضا إلى عدم وعي الناس عادة بالمبادىء التي تحكم لغتهم. أما عندما يتعلق الأمر بعناصر الثقافة الأخرى، فإنهم عادة يتمسكون باعتقاداتهم الخاطئة والراسخة، وهي الاعتقادات التي تعيق سعي علماء الإنسان إلى فهم الكيفية التي يتماسك بها النظام بدلا من أن تمد لهم يد المساعدة (ولهذا الأمر الأخير دلالته في ضوء الخلافات اللاحقة التي نشبت بين الوصفيين وأتباع تشومسكي). (انظر بواس ١٩١١م - القسم الرابع خاصة ص ٦٣).

تخصص بواس في علم الإنسان الخاص في أمريكا الشمالية، وأمضى فترة وجيزة في التدريس في برلين قبل أن يحط الرحال في الولايات المتحدة في أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر. وكان لعمله في المعهد السميثوني Smithonian Institute حيث كان منسقا لدراسة شاملة ضمت عددا كبيرا من اللغات المحلية في أمريكا شمالي مكسيكو، أثر كبير في تحوله من مجرد عالم مغمور يهتم باللغة إلى مؤسس مدرسة ضخمة وغنية في البحث اللغوي. وفي عام ١٩١١م نشر بواس كتابه «دليل اللغات الهندية الأمريكية Handbook of American Indian Languages» الذي تعتبر مقدمته حتى اليوم خلاصة جيدة للمنهج الوصفي في دراسة اللغة. كما كتب أيضا عددا من الفصول عن لغات بعينها، وعني بتدريب دارسي اللغات الأخرى. ومما يذكر أن جميع مشاهير اللسانيين الأمريكيين أخذوا الموضوع عن بواس بشكل مباشر أو غير مباشر خلال عشرات السنين اللاحقة.

لقد كان من الفوارق الرئيسة بين مذهبي بواس وسوسير، طبيعة اللغات التي عالجها كل منهما. فقد استأثر سوسير باهتمام الأوساط العلمية باختراعه طريقة جديدة لرؤية ظواهر ظلت مألوفة مدة طويلة من الزمن، بحيث كان من المستحيل النظر إليها على أنها تنطوي على أية مفاجآت. وقد استعان سوسير في تفسير آرائه النظرية بضرب أمثلة من لغته الفرنسية بالإضافة إلى اللغات الأوروبية الأخرى الواسعة الانتشار، وهي اللغات التي حملت لواء الحضارات الغربية العظيمة، والتي أشبعها فقهاء اللغة philologists وعلماء اللسانيات التاريخية بحثا ودراسة طيلة قرون عديدة حتى التي أصبحت أمرا مسلما به لدى كل من أصاب حظًا من الثقافة يكفيه للتعرف على أفكار سوسير. وهكذا فإن ما يهمنا في آراء سوسير هو تحليله التصوري المجرد conceptual

abstract وليس الوقائع التي طبق عليها هذا التحليل . فرؤية الأصوات اللغوية كمجموعة من الفونيمات التي يمكن أن تتعارض هوياتها وعلاقاتها المتبادلة الحالية مع تلك التي انحدرت منها في الأصل ، كانت فكرة جديدة . ولكن ما إن يستوعب المرء هذه الفكرة حتى تتلاشى الحاجة إلى بذل الكثير من الوقت لتحديد فونيمات اللغة الفرنسية لأنها واضحة بما فيه الكفاية . أما بواس وزملاؤه فقد واجهوا مشكلة عملية في منتهى الصعوبة ، وهي تحديد البنية الحالية لمجموعة من اللغات المختلفة التي كانت غريبة تماما . لكنهم كانوا في مأمن من الوقوع ضحية تضليل التاريخ ، إذ لم يكونوا ، لاهم ولا من يتحدثون هذه اللغات ، يعلمون شيئا عن المسار الذي سلكته تلك اللغات حتى وصلت إلى ما هي عليه . ومن ناحية أخرى كان التثبت من الحقائق الأساسية لتلك اللغات الغريبة من الصعوبة بحيث لم يجد معه الوصفيون متسعا من الوقت لرسم فروق منطقية ودقيقة بين اللغة والكلام أو ما شابه ذلك . وهذا هو سبب تسمية هذه المدرسة بالمدرسة الوصفية . فقد كان وصف اللغة المنفردة بالنسبة لهذه المدرسة غاية في حد ذاتها على نحو لا نلمسه في أية مجموعة أخرى يتناولها هذا الكتاب ، أو كان ذلك الوصف هو الخطوة الضرورية الأولى نحو فهم أوسع لثقافة مجتمع ما . (وبناء على العرف الذي أدخله بواس انبثقت أقسام اللسانيات في الجامعات الأمريكية عن أقسام الأنثروبولوجيا ، وليس عن أقسام اللغات الحديثة كما هي الحال في أوروبا) .

ويميل الوصفيون إلى اعتبار التنظير المجرد في اللسانيات وسيلة للتوصل إلى وصف عملي للغات معينة بدلا من اعتبار اللغات المنفردة - وهذا ما يفعله تشومسكي - مجرد مصادر للمعلومات ترمي إلى بناء نظرية عامة حول اللغة . صحيح طبعا أن أبرز الوصفيين اشتهروا بفضل قيامهم بوضع نظريات تعالج اللغة بصفة عامة . لكن نظرياتهم العامة في جميع الحالات كانت مدعمة ببحوث مكثفة في البنية التفصيلية للغات غريبة متنوعة . (اكتسب التوجه العملي للسانيات الأمريكية مزيدا من الدفع إبان الحرب العالمية الثانية بعد أن دعت الحكومات علماء اللسانيات لديها لتنظيم برامج تعليمية في لغات البلاد البعيدة التي أصبحت الولايات المتحدة فجأة معنية بها . فكثير من التحليل اللغوي الحقيقي ناجم عن هذا الجهد الحربي) . كما أن الكثيرين من زملائهم

وأتباعهم ممن هم دونهم شهرة فضلوا أن يأخذوا النظريات على أنها مسلمات، وأن يركزوا على المعلومات.

إن كون بواس عالما لغويا علّم نفسه بنفسه لم يكن عقبة أمام تعامله مع اللغات الهندية الأمريكية، بل يعتبر ميزة مفيدة بالنسبة إليه، حيث كان من الضروري لدى دراسة تلك اللغات التخلي عن كل الافتراضات المسبقة والموروثة عن خلفية أوروبية حول طبيعة اللغة. (وقد كانت هذه مشكلة حقيقية. فخلال الفترة الأولى من أعمال بواس، رفض المتشددون من علماء اللسانيات أحيانا تصديق النتائج التي كان ينشرها رفضا قاطعا). كذلك كانت النسبية من سمات المدرسة التي أسسها بواس، إذ ليس ثمة لغة مثالية تتفاوت اللغات الحقيقية في درجة القرب منها. فأنواع اللغات الإنسانية غير محدودة العدد، وبالرغم من أن بنية لغة قبيلة من القبائل البدائية قد تبدو لنا عشوائية وغير عقلانية إلى أبعد الحدود، إلا أن حكما كهذا لا يستند إلى أساس من الواقع، لأن لغاتنا الأوروبية في المقابل تبدو لأبناء تلك القبيلة غير عقلانية أيضا. ولقد ناضل بواس نضالا مريرا وهو يجادل ضد الرومانسيين في القرن التاسع عشر الذين رأوا أن اللغة تجسيد لروح العرق، وقال إن العرق - بالمعنى الوراثي - واللغة وعناصر الثقافة الأخرى هي ثلاث مسائل منفصلة، وأن اجتماعها معا ليس ضروريا على الإطلاق (انظر مثلا بواس Boas، ١٨٩٧م). ففي العديد من الحالات المعروفة، وبسبب تقلبات التاريخ، نرى أن بعض المجموعات البشرية التي تنتمي إلى عرق مشترك تتحدث بلغات لا تربطها ببعضها البعض أية روابط. وقد نرى في المقابل أناسا يتحدثون بلغة واحدة بالرغم من انتمائهم إلى عروق شتى. وبالمثل فإن الناطقين بلغات تنحدر من عائلة واحدة قد ينتمون أحيانا إلى مجموعات ثقافية مختلفة، والعكس بالعكس. لهذا، وبالرغم من اعترافنا بأن شعوب الغرب التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي تتفوق نوعا ما على سكان الكثير من أجزاء العالم الأخرى (سواء أكان ذلك التفوق ثقافيا بحتا، حسب الاعتقاد الشائع أيام بواس، أو كان بعضه وراثيا أيضا)، إلا أننا لا نملك الحق في استنتاج أن لغات الشعوب المختلفة يمكن أن تصنف على أنها متقدمة أو بدائية. فاللغات في الواقع لا يمكن أن تصنف بهذا الأسلوب.

رأينا سوسير وهو يقول إن اللغة تفرض بنيانا عشوائيا arbitrary structuring على مجالات لا بنية لها unstructured في حد ذاتها من الصوت والمعنى. كما بين بواس كيف تعطي هذه الظاهرة مظهرا كاذبا من البدائية للغات هي في الأصل شديدة الشبه بلغاتنا. وكان الشعور السائد في القرن التاسع عشر أن اللغات الأوروبية تستعمل مجموعة محددة من الأصوات تقابل بشكل ثابت تقريبا حروفها الهجائية، بينما نجد في الوقت نفسه أن أصوات اللغات البدائية من الناحية الأخرى غامضة ومتغيرة بحيث تلفظ كلمة ما تارة بهذا الصوت وتارة بذاك. وقد فسر بواس السبب في تلك الفكرة في أولى مقالاته في اللسانيات عام ١٨٨٩م. فبادئ ذي بدء، نجد أن باستطاعة الفم البشري أن يصدر أصواتا تفوق في عددها حروف الهجاء الرومانية. فإذا ما احتوت إحدى اللغات الغريبة على صوت يقع بين صوتين مألوفين لدى الأوروبي، سمع الصوت الغريب وكأنه يتأرجح بين هذين الصوتين. ثانيا، إن في اللغات الغريبة، شأنها شأن اللغات الأوروبية، مجموعات من الألوفونات ذات التوزيع التكاملي (مثل اللام المفخمة [ɫ] واللام المرققة [l]، وهما متكاملتا التوزيع في اللغة الإنجليزية الأنموذجية RP). وبينما تعلم كل منا أن يتجاهل الفوارق بين ألوفونات لغته الأم، فإن هذه الفوارق تبدو واضحة في اللغات الغريبة لأنها تقابل في الغالب فوارق فونيمية بالنسبة لنا. لذلك نسمع اللغة الغريبة وكأنها تخلط بين أصوات مستقلة بشكل غير عقلاني. لكن هذين السببين في سوء التفاهم بين الناطقين باللغات الأوروبية واللغات الغريبة متناظران تماما، إذ تبدو الإنجليزية للناطقين بإحدى اللغات الهندية الأمريكية وكأن بها أصواتا متأرجحة بالشكل نفسه.

وما ينطبق على نظم الأصوات في اللغة ينطبق بالمثل على العناصر النحوية والدلالية أيضا. وثمة نقطتان يدعي البعض أنهما تميزان اللغات البدائية: الأولى تقول إنها غامضة بحيث لا يميز كثير منها بين المفرد والجمع، بينما تدعي الثانية أن تلك اللغات لا تتناول إلا ما تدركه الحواس، وأنها لا تستوعب صياغة المفاهيم المجردة. ففي لغة الكواكيوتل Kwakiutl - وهي إحدى اللغات في كولومبيا البريطانية التي درسها بواس - لا يأتي اسم بدون نهاية صرفية - ضمير ملكية، بحيث لا يستطيع المرء التحدث إلا عن «حبّي» أو «حبّه» لكنه لا يستطيع التحدث عن الحب كظاهرة عامة. ويمحو كل من

هذين النقدين أحدهما الآخر. فالمغالاة في التخصيص عكس الغموض تماما. وكما جاء في شرح بواس، فإن لكل لغة في حقيقة الأمر عناصر منطقية معينة ينبغي التعبير عنها، سواء أكانت متعلقة برسالة معينة أم لا. فالتمييز في اللغة الإنجليزية بين المفرد والجمع يعد من العناصر الإجبارية، بحيث إنه إذا شئنا عدم الالتزام بالعدد لجأنا إلى عبارات ركيكة مثل الشخص أو الأشخاص المجهولين. إلا أن هوية العناصر الإجبارية تختلف من لغة إلى أخرى. فالناطق باللغة (أ) يجد اللغة (ب) غامضة إذا كان أحد العناصر إجباريا في (أ) واختياريا في (ب)، كما يجدها مغرقة في التفصيل إذا كان العكس صحيحا. ومرة أخرى نرى أن الوضع متناظر تمام التناظر. ومن العسير أن يجادل المرء جديا بأن مجموعة العناصر الإجبارية في اللغات الأوربية المألوفة أهم في حد ذاتها من العناصر الاختيارية في اللغات الأخرى. ويقول بواس حبذا لو استطاعت صحفنا تبني نظام الفعل في لغة الكواكيوتل حيث يترك زمن الفعل دون علامة مميزة - فزمن وقوع الفعل يتضح من السياق - فإذا كان الراوي قد شهد الحدث الذي يرويه بأم عينه وجب عليه استعمال نهاية صرفية معينة لبيان ذلك، وإلا استعمل النهاية الصرفية لبيان ما إذا كانت معرفته بالحدث قد أتت عن دليل، أم عن مجرد السماع، أو إن كان الحدث الذي يرويه مجرد حلم رآه في نومه.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يثير بواس نقطة ملائمة تماما مفادها أن التعابير المجردة تبرز عندما يطوع الفلاسفة اللغة لأغراضهم. وبما أن الفلسفة لا تحظى إلا باهتمام الأقلية، فإننا نرى أن هذا الإجراء مصطنعا إلى حد ما. أما في اللغات التي لم يتفلسف فيها أحد بعد أكثر مما نلمسه في لغات الفلسفة الكلاسيكية، فليس ثمة داع كي يكون هذا الإجراء مصطنعا. فتعبيرات المنطق مثل النوعية quality والجوهر essence، وهما الآن من التعبيرات المألوفة في اللغات الأوروبية، كانت مصطنعة تماما عندما دخلت تلك اللغات للمرة الأولى (فكان يشار إلى التعبير الأول بالكيفية how-ness، وللثاني بالكينونة be-hood). وهذا ما حدث عندما حاول بواس على سبيل التجربة أن يتحدث حول فكرة الحب العامة بدون أية نهاية صرفية تدل على الملكية في لغة الكواكيوتل، إذ وافق معلموه الكواكيوتليون على أن المناقشة كانت ذات معنى، رغم كونها غير إصطلاحية على الإطلاق (بواس Boas، ١٩١١م، ص ص ٦٥ -٦٦).

ولا ريب في أن بواس يتبوأ مكان الصدارة في أي حديث عن المدرسة الوصفية، فهو الذي أسس المذهب الذي طبعت به أعمال جميع أعضاء المدرسة الآخرين. غير أن الممثل الرئيس للمدرسة الوصفية، والذي يقبل اللسانيون اليوم على قراءة كتبه أكثر من كتب بواس هو ليونارد بلومفيلد (١٨٨٧م - ١٩٤٩م)[١] وهو ابن أخ موريس بلومفيلد Mauris الذي كان من أبرز علماء اللسانيات التاريخية الأمريكيين. أما ليونارد بلومفيلد نفسه فقد درس اللسانيات في أسلوبها التقليدي، حيث أمضى سنة في لايبزيغ Leipzig وغوتنغن Gottingen وهو لا يزال في العشرينات من عمره يعمل مع أعلام حركة النحويين الجدد. كما كانت أعباؤه التدريسية في عدد من جامعات الغرب الأوسط معنية بفقه اللغة الجرماني (حتى عام ١٩٤٠م حين أصبح أستاذ اللسانيات في جامعة ييل Yale). ودأب بلومفيلد منذ بداية حياته العملية على دراسة اللغات الهندية الأمريكية من العائلة الألغونكيانية Algonquian بالإضافة إلى بعض اللغات المستعملة في جزر الفيليبين، كما كتب بإسهاب عن نظرية اللسانيات التزامنية. أما كتابه «اللغة Language» الذي كان سبب شهرته فقد نشر عام ١٩٣٣م. ومن الإنصاف أن نقول إن أعماله النظرية لم تأت بالكثير مما هو جديد، رغم أنه سعى إلى دعم المذهب الوصفي وتصنيفه في التحليل اللغوي (كما بذل الكثير من أجل تنظيم اللسانيات كمهنة، وبذلك كان المحرك الأول وراء تأسيس جمعية اللسانيات الأمريكية عام ١٩٢٤م). ويمكن العثور على النقاط الرئيسة في نظريات بلومفيلد حول وصف اللغة في كتاب بواس مع أن بلومفيلد عالجها بصورة أوضح وبمزيد من التفصيل.

ويتمثل إسهام بلومفيلد الجديد في تأكيده مكانة اللسانيات كعلم بأسلوب فلسفي دقيق إذ بلغ نضوجه العلمي في زمن كان فيه الفلاسفة يخصون العلم بمكانة رفيعة بالمقارنة مع المنجزات الفكرية الأخرى، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه شديدي الحساسية حول ما هو جدير بأن يعتبر علما. ولقد شهدت العشرينيات والثلاثينيات ازدهار اليقينية المنطقية logical positivism ، وهي الفلسفة التي ارتبطت برودولف كارناب Rudolf Carnap و«دائرة فيينا Vienna Circle». فبالنسبة إلى أتباع اليقينية المنطقية كان هناك نوعان أساسيان من الأقوال ذات المدلول: القضايا المنطقية مثل «إما (أ) أو لا (أ)»، والمقولات التي تتناول معلومات حسية بسيطة كما في قولنا «أرى بقعة حمراء»

مما كانوا يعتقدون أنها مثبتة بالتجربة المباشرة بشكل لا يقبل الجدل. ويمكن في رأي هؤلاء تقليص جميع العلوم، بما فيها أكثر المبادىء النظرية تجردا، إلى عدد من المقولات حول معلومات حسية بسيطة ترتبط ببعضها ارتباطا منطقيا. وكان الحكم يصدر على النظريات العلمية بأنها صادقة أو كاذبة تبعا لما إذا كانت المقولات عن المعلومات الحسية التي تلخصها تقابل الخبرة العملية أم لا.

وبالإضافة إلى ما تقدم، كانت النظريات العلمية بالنسبة لأتباع اليقينية المنطقية العنصر الوحيد الذي ينطوي على مضمون في الكلام. فالحقائق الرياضية يمكن تقليصها إلى حقائق منطقية مثل «أ» أو «لا أ» وبالرغم من كونها ذات مدلول إلا أنها كانت مفعمة بالحشو. أما المقولة التي لا يمكن تقليصها إلى معلومات حسية أو منطقية أو كليهما معا فهي مقولة جوفاء. فالكلام في الجمال والأخلاق لا معنى له، وهو من المخلفات الرجعية لماضينا الذي سبق عصر العلم، ولا يستحق سوى أن يكون طعاما للنيران.

وقد خفت اليوم حدة التزمت لدى فلاسفة العلوم، إذ أيقنوا أنه حتى أشد أنواع العلوم صلابة تحتوي - بل ويجب أن تحتوي - على الكثير مما هو ليس منطقا ولا مقولات تتناول معلومات حسية خالصة - إن كانت هذه الأشياء حقيقية فعلا - كما أيقنوا أيضا أن ما ليس علما ليس بالضرورة أجوف، وغالبا ما يتخذ نوعا مختلفا من المعنى. وبوسع المرء أن يدرك بسهولة أن اليقينية المنطقية بقيت مسيطرة دون منازع، في الوقت الذي مارست فيه ضغطا قويا على علماء المجتمع لكي يثبتوا انتساب موضوعهم إلى العلوم الأصلية وخلوه من جميع العناصر التي قد تعرض مكانته العلمية للخطر.

أما بلومفيلد فلم يتأثر باليقينية المنطقية تأثرا سلبيا فحسب، بل أصبح (بعد أن جرب اعتناق كثير من الآراء وهو في العقد الثاني من عمره) مؤيدا نشطا للأفكار اليقينية كما تنطبق على السلوك الإنساني بما في ذلك اللغة. وقد قدم رسالة عن «العناصر اللسانية للعلوم» (١٩٣٩م) نشرت في الجزء الأول من الموسوعة الدولية للعلوم الموحدة International Encyclopaedia of Unified Science. وكان المشروع الذي تولى رعاية أوتو نيوراث Otto Neurath يهدف إلى تشكيل بناء جديد منتظم لأسس جميع المعرفة

الإنسانية حسب القوانين اليقينية . ومن الواضح أن اليقينية لم تكن على وفاق مطلقا مع أفكار مثل «العقل الجماعي» التي تعتمد عليها على ما يبدو رؤية اللسانيات كفرع من علم الاجتماع . وكانت اللسانيات بالنسبة إلى بلومفيلد فرعا من فروع علم النفس، وبالتحديد من النوع اليقيني من علم النفس الذي يعرف «بالسلوكية behaviourism» . فقد كانت نظريات بلومفيلد في اللغة سلوكية إلى أبعد الحدود، حيث طلب من عالم النفس السلوكي البرت فايس Albert Weiss – وهو من زملائه – أن يسهم بمقالة عن «اللسانيات وعلم النفس» نشرت في العدد الأول من دورية «اللغة Language» التي تصدرها جمعية اللسانيات الأمريكية (١٩٢٥م) .

إن للسلوكية جانبين : سيء وجيد . ويتمثل الجانب الجيد من السلوكية في كونها أحد مبادىء المنهج العلمي . إنها قاعدة تبين أن الأدلة الوحيدة التي يمكن أن تستخدم لإثبات نظرية علمية أو دحضها هي الظواهر البادية للجميع، وليس الاستبطان introspection والحدس intuition مما يعتبره الناس غير قابل للتحدي، مع أن الحدس في حد ذاته يقتصر على الفرد ولا يمكن أن يكون مشتركا بين الجميع . ومن المغري بالنسبة إلى العلماء ولا سيما علماء النفس اتّباع الاستبطان مثلما كان شائعا بين علماء النفس في السنوات الأولى من القرن العشرين . ولكن بما أن الاستبطان شيء خاص، كانت النظرية المبنية على الاستبطان عند شخص ما تصطدم مع نظرية شخص آخر، وليس ثمة وسيلة مبدئية تفيد في حل هذه المسألة . وبالطبع كانت الصدامات من هذا النوع تبرز بصورة متكررة (انظر مثلا برودبنت Broadbent، ١٩٦١م، ص ١٨ وما بعدها) . وهكذا بدأ علماء النفس إبان الحرب العالمية الأولى يعترفون بالمنهج السلوكي كطريقة وحيدة لإعطاء علمهم قاعدة صلبة وعلمية . فالتخلي عن الاستبطان كان يعني التخلي عن إمكانية تشكيل أية نظرية مهما كانت حول العديد من جوانب حياتنا الفكرية . إلا أن علماء النفس قبلوا أن يدفعوا ذلك الثمن لقاء قوة الاعتماد على النظريات المتبقية . وعندما دخل المنهج السلوكي اللسانيات فيما بعد من خلال كتابات بلومفيلد، ظهر على شكل شعارات مثل «إقبل كل شيء يقوله المتكلم الأصلي بلغته، ولا تقبل أي شيء يقوله عنها» . وبعبارة أخرى، فإن من الممكن الاعتماد على الوصف اللساني ما

دام قائما على ملاحظة الكلام غير المدروس، ولا يمكن الاعتماد عليه إن كان المحلل قد لجأ إلى طرح أسئلة على المتكلم مثل «هل تستطيع أن تقول كذا وكذا في لغتك؟»

وفي الواقع كان قبول المنهج السلوكي في بعض النواحي أسهل عند اللسانيين من علماء النفس. فبادىء ذي بدء، لم يكن من الواضح مباشرة في اللغة إن هناك أسئلة يعجز الدليل القائم على الملاحظة وحده عن الإجابة عنها، مثلما كان ذاك واضحا في القضايا النفسية كالعاطفة والإدراك. ولعل الأهم من هذا أنه كان بوسع عالم النفس الذي يعتمد على الاستبطان على الأقل أن يعتبر نفسه منتجا لنظريات جديدة، ولو كانت قائمة على أسس مزعزعة. لكن المجتمعات البشرية بأجمعها تهتم بلغاتها الأم، وتطور لهذا الغرض مجموعة من المعتقدات المتأصلة تتوارثها الأجيال. فاللساني الذي يبيح لنفسه أن يعتبر أن معتقدات المتكلم الأصلي ذات سلطة، سرعان ما يجد نفسه مقتصرا على نقل وصف كان معروفا بكل أساسياته قبل ظهوره على المسرح، ولكن بعد أن يضفي على الوصف قشرة براقة من المصطلحات الحديثة ويضعه في قالب أكثر انتظاما إلى حد ما. (وربما كانت معتقدات الناس الصريحة حول لغتهم كما يرى بواس، أقل من معتقداتهم حول عناصر ثقافتهم الأخرى. لكنهم مع هذا يمتلكون بالتأكيد الكثير من المعتقدات حول لغتهم). فعندما يبحث اللساني في لغة غريبة، يسهل عليه تجاهل نظريات المتكلم الأصلي حولها، على اعتبار أن تعلم نظريات كهذه يتطلب جهدا إيجابيا إلا أن الوصفيين الذين بحثوا في لغات مألوفة لجأوا أحيانا إلى إجراءات متطرفة منعا لتأثر أوصافهم بأفكار موروثة من عصر ما قبل العلم. وهكذا نجد أن النحو[٢] الذي كتبه تشارلز فرايز Charles Fries للغة الإنجليزية (١٩٥٢م) يتجنب تماما استعمال عبارات أقسام الكلام التقليدية مثل «الاسم» و«الفعل»، ويستعيض عنها «بكلمات الفئة ١»، «وكلمات الفئة ٢» وهكذا. وليس هذا مجرد تحذلق كما يبدو للوهلة الأولى، حيث يشير «فرايز» إلى أنه بالرغم من الشبه بين التصنيف الذي طوره لمعالجة مجموعة الأمثلة التي جمعها من الإنجليزية الأمريكية المنطوقة المعاصرة والتصنيف الذي تنطوي عليه العبارات التقليدية الأخرى، فان الاثنين يختلفان في عدد من النقاط.

فالسلوكية بهذا المعنى المنهجي مرغوبة تماما، ومع أنني أشرت آنفا الى أن اليقينية المنطقية لم تعد تحكم فلسفة العلم، فإن الحجج المنطقية المؤيدة للمنهج السلوكي لم تتأثر بسقوط اليقينية. ونعترف الآن بأن القوانين العلمية الشاملة لا يمكن تقليصها إلى عمليات تجميع مقولات عن ملاحظات منفردة: فالنظرية ليست اختصارا لمجموعة من المقولات عن الملاحظة، لكنها مجرد تخمين لا يمكن إثباته مطلقا في نهاية الأمر بواسطة أية سلسلة محدودة من الملاحظات مهما امتدت. لكن هذا لايعني أن أي شيء بخلاف الملاحظة يلعب دورا في إثبات نظرية ما أو دحضها. فما أن يسمح المرء للنظريات بأن تكون خاضعة لتأثير الرأي بدلا من الملاحظة حتى يفتح الباب على مصراعيه أمام الجدل الذي لايمكن أن يحسم إلا بالمهاترات من كلا الجانبين. ولعمري إن هذه لمشكلة حقيقية سواء في اللسانيات أو في علم النفس. إذ يحمل البعض أحيانا معتقدات خاطئة إلى حد كبير حتى حول الخصائص البسيطة في لغتهم مثلما نلمس من السؤال عن جواز استعمال تركيب بسيط فيها (من أجل مثال واضح انظر لابوف Labov، ١٩٧٥م، القسم ٢ – ٣). وقد يبدي علماء التراث الشعبي اهتماما بمعتقدات الإنجليز حول اللغة الإنجليزية: أما اللساني فمن واجبه أن يركز جل اهتمامه على الكيفية التي يتكلم بها الإنجليز عندما لايفكرون بأمر لغتهم. وبالرغم من اعتراف فلاسفة العلوم المحدثين بأن ما ليس علما (ولا منطقا أو رياضيات) ليس أجوف بالضرورة، فإن هذا لا ينفي أن الموضوعات التي يمكن معالجتها بأسلوب علمي ينبغي أن تكون جوفاء. فقد يكون الحديث في علم الأخلاق صحيحا مع أنه غير علمي، إلا أن المبادىء الأخلاقية عندئذ لا تدعي أنها تقارير عن مسائل مرتبطة بالحقيقة المنظورة، إذ ليس ثمة ما يبرر الاعتماد على رأي المتكلمين في معرض الدفاع عن التحليل النحوي بما أن هذا التحليل يتعلق بظواهر ملحوظة. على أية حال فإن الكثير من علماء النفس السلوكيين خلطوا بين الموضوع المنهجي ومسألة اعتقاد مادي. فاستغلوا خطأ الاستبطان للتلميح إلى أنه ما من شيء يمكن أن يُستبَطن. ومن الواضح أن هذا استنتاج خاطىء، فالخطوة الملائمة التي ينبغي أن تتخذ تتمثل في الاعتراف بأن الاستبطان يجعل كلامنا قادرا على الوصول إلى برنامج دقيق وغني من النشاط الذهني، وأن نقبل في الوقت نفسه أن هذا النوع من الظواهر لا يمكن أن يدرس دراسة علمية، ولذلك يجب أن يترك

للفلاسفة والشعراء. إلا أن معظم كتابات السلوكيين كانت تعتبر أن الإيمان بوجود العقل والنشاط الذهني مثل الإيمان بوجود الثور الذي يحمل الأرض على قرنيه.

إن هذا الموقف الذي يتخذه بعض السلوكيين وليس كلهم يخالف المنطق ويثير السخرية، لا سيما حين يؤدي بنا أحيانا إلى تخيل عالم النفس وهو يحاول جاهدا إقناع نفسه بأنه في الواقع ذلك المخلوق الذي لاعقل له، كما يظن أن من واجبه أن يكون. ولهذا الموقف نتائج أكثر خطورة، خاصة عندما يحمل علماء النفس على الادعاء بأنهم قادرون على تفسير الظواهر التي لايستطيعون تفسيرها. فما نلحظه في بني البشر هو المدخلات inputs (كالمناظر التي يرونها بحكم مقدرتهم، والأصوات التي يسمعونها والضربات أو اللمسات التي يتلقونها)، والمخرجات outputs ويمثل ما يفعلونه سواء عن وعي أو بلا وعي (بما في ذلك طبعا ما يقولون). والرأي المقبول منطقيا الآن هو أن المدخلات غالبا ما تؤثر في تنظيم عقولنا الداخلية، وأن نشاطات نظامنا العقلي تحدد بدورها الكثير من المخرجات. ولكن بما أن العقول تتحمل الظواهر هائلة التعقيد، فإن وجود علاقة كبيرة مباشرة بين المدخلات الفردية والمخرجات الفردية أمر بعيد الاحتمال في معظم الحالات. فقد يكون ما أفعله نتيجة لأمر تعرضت له. ولكن، إن كان الأمر كذلك، فإنه ليس نتيجة لما تعرضت له في الدقائق الخمس الأخيرة فحسب، بل لعدد لا نهاية له من الأمور التي مررت بها طوال حياتي كلها.[٣] فإن لم تكن معلوماتنا بأجمعها سوى ملاحظات للمدخلات والمخرجات، فإنه من غير المحتمل عمليا أن نكون قادرين على إنتاج نظرية تبين ارتباط المدخلات بالمخرجات. ويحجم السلوكيون الذين يرتكبون مثل هذا الخطأ الذي وصفناه عن الاعتراف بهذا. ولما كانوا ينكرون وجود العقل، فإنهم يشعرون بأن المدخلات والمخرجات عند الإنسان يجب أن تكون على علاقة مباشرة فيما بينهم. وهم على صواب في عدد من الحالات. فالمدخل المتمثل بطرقة على أسفل الركبة تتبعه مباشرة رجفة في الساق. وبالتشديد على أمثلة من هذا النوع على حساب أنماط السلوك التي يعتبرها الناس العاديون أكثر تمييزا للإنسان، نجح بعض السلوكيين في إقناع أنفسهم بأنه قد تم بالفعل إيضاح العلاقة بين المدخل والمخرج عند الإنسان، ما خلا بعض الثغرات في القضايا التفصيلية. ويتجلى هذا الرأي في أعمال سكينر B. F. Skinner وهو الأخير في مجموعة علماء

النفس الذين انتقدهم ومن أكثرهم جرأة - وقد تعرض سكينر إلى انتقاد عادل من جانب تشومسكي بناء على هذا الأساس .

ولا شأن للسانيات - إلى حد معين - إذا كان سلوكي جيد يرتكب خطأ يحوله إلى سلوكي «سيء» . فما الكلام إلا فئة غنية من القوالب تتكون من مخرجات ملحوظة - تصدر عن المتكلم - ومن مدخلات - يتلقاها المستمع . ولما كانت اللسانيات تصب جزءا كبيرا من اهتمامها على التوصل إلى طبيعة هذه القوالب ، فإنه ليس ثمة داع لاستعانتها بنشاط عقلي افتراضي . ومن ناحية أخرى ، يميل علماء النفس غير المعنيين باللغة نحو التعامل مع عناصر المدخلات والمخرجات التي هي في حد ذاتها بسيطة تماما ولا تثير الاهتمام ، مما يجعل الهدف من العمل بأكمله إقامة العلاقة بينها . وتهتم جميع فروع الوصف اللساني التي تسمى بعلم الأصوات الوظيفي وعلم الصرف وعلم النحو بعملية القولبة على اختلاف أنواعها والتي يمكن أن نلاحظ في المعلومات الكلامية .

ويصبح الخطأ من صلب الموضوع عندما يمس علم الدلالة . فالحديث عن معاني الكلام المنطوق لا يعني أن نتحدث عما تبديه التعابير المنطوقة من قوالب ، بل عما تتركه من تأثيرات في عقول سامعيها . وعندما كتب ليونارد بلومفيد عن المعنى ارتكب الخطأ السلوكي علانية وبكل وضوح . فبالنسبة إلى بلومفيد ، نرى أن تحليل المعنى في لغة ما يتمثل في إظهار الحوافز التي تستدعي - تعابير أو أقوالا معينة لتكون بمثابة استجابات من جهة ، وإظهار الاستجابات السلوكية التي تستدعيها حوافز كلامية معينة من جهة أخرى . والقضية الأنموذجية في مناقشة بلومفيد لعلم الدلالة تتناول قصة تقول إن منظر تفاحة في حديقة مسورة (بلومفيلد Bloomfield، ١٩٣٣م ، ص٢٢ وما بعدها) ، وما يصاحب هذا المنظر من إفرازات معدية ، يحمل فتاة اسمها جيل على مخاطبة رفيقها جاك ، وهو أكثر منها رشاقة ، وتقول له أرجوك أن تحضر لي تلك التفاحة . والحافز الذي ينتج عن سماع هذا القول بدوره يجعل جاك يتسلق السور ويحضر لها التفاحة . والمشكلة واضحة في هذه القضية . فالناس ينطقون كلمة مثل تفاحة دون أن يكون التفاح موجودا أمامهم (بلومفيلد ، ١٩٣٣م ، ص ١٤١) . ويدعو

بلومفيلد الحالة الأخيرة بالكلام المعزول displaced speech ، ويحاول أن يوفق بين تفسيره وتفسير قضية جاك وجيل فيقول :

> إن نطق المتكلم بكلمة تفاحة دون حافز من رؤية تفاحة في تلك اللحظة هو بالنسبة إلى المتكلم استجابة لحوافز داخلية غامضة من النوع الذي ارتبط في وقت ما خلال حياته الماضية بحافز تفاحة (بلومفيلد، ١٩٣٣م، ص١٤٣).

غير أن معارضي الجانب الخاطىء من السلوكية يرون أن الكلام المعزول هو القاعدة وأن القضايا مثل قضية جاك وجيل هي الاستثناء . فقد يتناول حديث حول المدفأة في غرفة جلوس إنجليزية موضوعات شتى من الهندسة المعمارية الصينية التقليدية إلى اقتصاد صناعة السيارات . وإذا اقتصر الحديث على محتويات غرفة الجلوس فمن المتوقع أن يكون هذا الحديث مملا إلى أبعد الحدود . إن لجوء بلومفيلد إلى الحوافز الداخلية الغامضة يشير بصورة مبطنة إلى النشاط العقلي ولكن تحت اسم آخر ، أو ربما كان مجرد محاولة فاشلة للدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه . فافتراضاته النظرية تجعله مقتنعا بضرورة وجود حوافز ملحوظة كامنة تسبق نطق الكلام المعزول ، إلا أنه لم يلحظ أية حوافز من هذا النوع ، وليس لدينا سبب حقيقي يحملنا على الاعتقاد بوجود حوافز قابلة للملاحظة .

وبالرغم من الخطأ الذي ارتكبه بلومفيلد في هذه الناحية ، إلا أن خطأه لم يكن مصدر ضرر للسانيات . ففي علم الأصوات الوظيفي وعلم الصرف وعلم النحو كان الجانب الجيد من السلوكية هو المطلوب . ففي كل هذه المجالات كان لسلوكية بلومفيلد تأثير حميد جعل اللسانيين يطهرون تحليلاتهم من الاعتماد على الحدس أو الحكم الشعبية المتوارثة ، وبذلك أصبحت التحليلات - الصحيح منها والخاطىء - علمية أصلية بعد أن كانت خليطا غير مشروع من أقوال خاضعة لاختبار الملاحظة مقابل الأقوال التي كانت تؤخذ على الثقة . أما في علم الدلالة فإن تفكير بلومفيلد جعله يستنتج أن وصف المعنى كان عمليا ضربا من المستحيل ، وأنه سيبقى كذلك حتى تحقق المعرفة الإنسانية مستوى يفوق بكثير مستواها الحالي (بلومفيلد ، ١٩٣٣م ، ص ١٤٠) . فالعلم ، على سبيل المثال ، يجب أن يكشف - الحوافز الداخلية الغامضة - التي تعتري المرء قبل أن يتفوه بجملة مثل : سمعت أن أسعار التفاح ستهبط في السنة

القادمة. لقد أخطأ بلومفيلد في افتراضه أن مثل هذه الحوافز موجودة بالفعل. فحتى من يؤمن بالجانب الجيد من السلوكية لا بد له من الاعتراف بأن المعلومات الملاحظة غير كافية عمليا لبناء نماذج من التفاعل بين الكلام الملاحظ والعقل غير الملاحظ. وتشير الاعتبارات الفلسفية التي سنعرض لها في الفصل السادس بالفعل إلى أن وصف المعنى وصفا علميا يعد ضربا من المستحيل، لا من الناحية العملية فحسب، بل ومن حيث المبدأ أيضا. فالنتيجة التي توصل إليها بلومفيلد والتي تقول إن التحليل الدلالي مستحيل كانت نتيجة سليمة رغم اعوجاج تفكيره.

وثمة جانب من نظريات الوصفيين عن اللغة يجعل الحديث عنها بإسهاب متعذرا. فالنظرية - بالتعريف - هي شيء يرتكز على العوامل الثابتة نسبيا في مجموعة الظواهر التي تتناولها، ويتجاهل في الوقت نفسه السمات الكثيرة التي تميز الأمثلة الفردية المنفصلة. فعلم الأرصاد الجوية يخبرنا أن الغيوم الركامية تتشكل من تيارات الوصل، لكنه يهمل أن لهذه السحابة الركامية شكل بطة وأن لتلك شكلا يشبه السفينة. أما بواس وأتباعه فقد شددوا على تنوع اللغات الإنسانية. ولقد كان افتراض التنوع اللامحدود هذا في بادىء الأمر استراتيجية منطقية للبحث عند الوصفيين، إذ إن من غير المحتمل أن يتوصل الباحث إلى أية نتيجة في تحليل إحدى اللغات الأجنبية إن هو بدأ بافتراض أن بنيتها شبيهة بالإنجليزية أو اللاتينية. وكان الوصفيون بحاجة للتغلب على افتراضاتهم المسبقة التي ورثوها حول ماهية اللغة، ولم يكونوا بحاجة لافتراضات جديدة. غير أنهم ذهبوا إلى أبعد من هذا، إذ لم يكن التنوع غير المحدود بالنسبة للكثيرين منهم مجرد مبدأ مساعد فحسب، بل كان معتقدا ماديا أيضا. وكتب بلومفيلد يقول (Bloomfield، ١٩٣٣م، ص ٢٠): «إن السمات التي نعتقد أنها كلية بالضرورة قد تكون مفقودة في أول لغة نكتشفها بعد ذلك.» وبينما ينحصر معنى هذا في كون الكليات اللغوية (إن وجدت) مختلفة في الغالب عما تعبر عنه مواقفنا المنحازة، كتب مارتن جوز Martin Joos معبرا عن الموقف دون مواربة، وبموافقة التقاليد الأمريكية البواسية: «ربما تختلف اللغات عن بعضها البعض دون حدود وبنواح لا يمكن التكهن بها» (جوز، ١٩٥٧م، ص ٩٦). وبعبارة أخرى، فإن النظرية الصحيحة عند

الوصفيين تكمن في عدم وجود نظرية للغة، وهذا ما يجعل الكتابة بإسهاب حول نظريتهم أمرا بالغ الصعوبة.

وكان مبدأ التنوع غير المحدود هذا أكثر من مجرد خلط بين الاستراتيجية التوجيهية والاعتقاد النظري. وتتمثل المسألة بالنسبة لبواس في أن اللغات هي من نتاج العقل البشري المبدع وليست وليدة الظرف الطبيعي، وبالتالي فإن القيود على تنوع اللغات لا تزيد على القيود على تنوع مخيلة الناس. ولقد حرّم بلومفيلد استعمال عبارات العقل والخيال، ولعله، بالرغم من ذلك، كان سيوافق على شيء من هذا القبيل بمجرد ترجمته إلى مصطلحات سلوكية. على أية حال، ومع وجود أساس متين للاعتقاد بمبدأ التنوع اللامحدود، فإن هذا المبدأ أدى في الوقت نفسه إلى حالات معينة من الاضطراب الذي ميز الفكر السلوكي. ولما كان الوصفيون يعتنقون هذا المبدأ، فقد افترضوا أنهم بكتابتهم عن اللسانيات العامة إنما يناقشون أساليب التحليل التي لم تطرح أية افتراضات مسبقة أو مادية حول طبيعة النظم التي يراد تحليلها. لكن هذه الفكرة لا تخلو من التناقض. فكل أسلوب تحليلي في أي مجال من المجالات يجب أن يعتمد على بعض الافتراضات حول طبيعة الأشياء المحللة. وكانت النتيجة أن لاقى الوصفيون صعوبة بالغة في معرفة الخطأ الذي حدث عندما تمخضت ممارستهم التحليلية عن دحض افتراضاتهم الذاتية.

خذ مثلا مسألة من علم الأصوات الوظيفي في اللغة الصينية وهي التي ناقشها تشاو Y. R. Chao في مقالة قيمة تتناول «عدم وحدانية الحلول الفونيمية للنظم الصوتية The Non-uniqueness of Phonemic Solution of Phonetic Systems (١٩٣٤م)». ففي الصينية المندرينية صوت احتكاكي لثوي طبقي alveolopalatal ذو توزيع محدود جدا. فهو لا يقع إلا قبل الصوائت الأمامية العالية [i, I, y, Y] [1] أما الصوامت المندرينية الأخرى مثل [p] أو [l] فتقع قبل عدد أكبر من الصوائت. وعندما يواجه الوصفي هذه الحقائق فإنه يظن فورا أن[ɕ] قد تكون ألوفونا لفونيم يشبه توزيعه بصفة عامة توزيع الصوامت الأكثر تغيرا (كما هي الحال في الإنجليزية، حيث يكون الاتحاد بين توزيع الصوتين [l]و [lʷ] طبيعيًا أكثر من توزيع أي من هذين الألوفونين كل على حدة) ولذلك

يبحث الوصفي عن ألوفون صامت آخر من المندرينية متكامل التوزيع مع [ç] . وتتمثل المشكلة في عدم احتواء المندرينية على فون واحد فحسب، واحتوائها على ثلاثة فونات: اللثوي والارتدادي واللهوي الاحتكاكي [x ṣ s] ويأتي كل منها قبل جميع الصوائت تقريبا باستثناء الصوائت الأمامية العالية. وهكذا نجد على سبيل المثال أن [sū] «سوفييتي» تتميز عن [ṣū] «كتاب» وعن [xū] «يزفر الهواء»، ولكننا لا نجد [çū]*. ونجد مثلا [çī] «غرب» ولكننا لانجد [ṣī]* ولا [sī]* ولا [xī]*. إذن ما هو العضو الآخر في الفونيم الذي يضم حكج من بين أعضائه؟ إننا لا نستطيع أن نربط [ç] فونيما بأكثر من صوت واحد من الأصوات الاحتكاكية الثلاثة الأخرى، لأن هذه الأخيرة تتقابل فيما بينها، بحيث إذا أردنا أن نقول مثلا أن [ṣ s ç] تنتمي جميعها إلى فونيم واحد نرمز إليه بالرمز /S/ صار لدينا عندئذ كتابة فونيمية واحدة ولتكن /sū/ ترمز إلى الكلمتين المختلفتين لفظا واللتين تعنيان سوفييتي و كتاب. ويشكل هذا خرقا للمبدأ الأساسي للكتابة الفونيمية، وهو الذي ينص على أن وظيفتها تسجيل أية فوارق صوتية مميزة في اللغة. ومن جهة أخرى، لا يسعنا أن نعتبر الفونيمات الاحتكاكية الأربعة فونيمات مستقلة، على أساس أن الهدف الرئيس من الكتابة الفونيمية هو تقليص عدد وحدات الصوت التي يمكن التعرف عليها من خلال تجاهل كل الفوارق الصوتية غير المميزة، وأن الاختلاف بين [ç] والأصوات الاحتكاكية الثلاثة الأخرى ليس مميزا بالتأكيد. ويمكننا تقليص المجال نوعا ما باللجوء إلى مقياس التشابه الصوتي بين أعضاء الفونيم الواحد على افتراض أن هذا يلغي اختيار الربط بين [x] و [ç] ولكنه لايمكن أن يكون قاطعا بين [s] و [ṣ] اللتين يعد مخرج كل منهما في الفم بالمسافة نفسها عن مخرج [ç] ولكي نزيد المسألة تعقيدا، نرى أننا إذا أقحمنا البرهان التاريخي في الصورة وجدنا أن [ç] مشتقة من اندماج [s] و [x] قبل الصوائت الأمامية العالية (إن كلمة [çī] «غرب» تأتي من كلمة أقدم هي [si]، لكن نظيرتها الحديثة [çī] «نادر» مشتقة من [xi] ويقدم «تشاو» الدليل على أن المتكلمين الأصليين يسمعون [ç] شكلا من أشكال [x]، وهو الصوت الاحتكاكي الأقل شبها به صوتيًا.

ويميل اللسانيون الوصفيون نحو التعامل مع هذه المشكلات التي يواجهونها بإحدى طريقتين: فقد اتخذ فريق منهم منحى مفاده أن التحليل اللغوي ليس مسألة

اكتشاف البنية التي وجدت بصورة مستقلة عن أبحاث اللسانيين، بل هو مسألة اختراع البنية التي يفرضها اللغوي على اللغة التي يدرسها. ويرى ذلك الفريق أن اللسانيات معنية بالشعوذة بدلا من الحقيقة الأبدية على حد تعبير هاوس هولدر Householder. وكان الاختيار بين صنوف التحليل البديلة بالنسبة للمشعوذين مسألة مزاج شخصي لا مسألة صح أو خطأ بكل تأكيد. و لما لم يكن هناك إجابة صحيحة، كان من العبث أن يهتم المرء بقضايا كالتي ذكرتها آنفا. وتكمن المشكلة في هذا الموقف في استحالة المضي في التشبث به والاشتغال باللسانيات في الوقت نفسه. فإذا لم يكن وصف اللغة في الواقع سوى وهم لا أساس له يخترعه اللسانيون من أجلهم شخصيا، فلماذا إذن نكبد أنفسنا هذا العناء؟ وبالإضافة إلى ما تقدم، يتضمن موقف الشعوذة أن الطبيعة الحقيقية للغة أسمى من يتحدث عنها الناس، ولعمري أن هذا لموقف غريب. فإذا كانت الفكرة وراء هذا تشير إلى ميل اللسانيين إلى وصف اللغات كما لو كانت ذات بنية أكثر انتظاما وترتيبا مما هي عليه فعلا - وهذا صحيح دون شك - فإن هذا لا ينفي وجود ما يسمى «بصحة الوصف اللغوي»، بل يعني أن كل الأوصاف التي يعتمدها اللسانيون هي في الواقع خاطئة، ويجب أن تستبدل بأوصاف أخرى أكثر إخلاصا للحقيقة الأبدية. ومثل هذا القول مختلف إلى أبعد الحدود. وقد يخطر ببال المرء أن من دواعي سرور المشعوذين أن يعتبروا الأوصاف اللغوية صحيحة ما دامت أساليب الوصف تسير دون عثرات، وأن الشعوذة لم تكن سوى موقف احتياطي يلجأون إليه في حال وصولهم إلى طريق مسدود، مثلما رأينا في قضية اللغة الصينية التي أشرنا إليها آنفا. ويشبه هذا الوضع وضع لاعب الشطرنج الذي يوقن أنه أصبح في موقف يائس فيقول، بعد أن يكون قد كافح كفاحا مريرا ليحقق الفوز: «ومن الذي يهتم بلعبة تافهة أصلا؟»

وكان رد الفعل البديل على مثل هذا الطريق المسدود هو البحث عن حل من خلال اقتراح بعض التعديلات على أساليب التحليل. وقد يتساءل الوصفي عن ضرورة إقحام حدس المتكلم الأصلي من أجل التوصل إلى حل للقضايا المستعصية كالتي سبق ذكرها. وإذا كان الأمر كذلك، ما هي إذن أساليب الاستنباط المسموح بها؟ وما هي الظروف المحددة التي تبيح لنا اللجوء إلى مثل هذه المعلومات؟ وما هي

أهمية الدليل التاريخي إن وجد؟ وربما استلزم الأمر الاستعانة بالإحصاءات التي تدل على نسبة وقوع الأصوات المختلفة، فإذا كانت[ʂ] مثلا أقل وقوعا في المندرينية بصورة واضحة، ولنقل من [s] أو [x] وجدنا عندئذ أن من المعقول ربط[ɕ]مع [ʂ] لكي نعطي الفونيم ككل نسبة وقوع طبيعية أكثر (لا أتذكر في الواقع أنني صادفت الاقتراح الأخير في الكتب، لكنه موجود في الروح العامة للمقترحات من النوع الذي طرح لحل القضايا المستعصية).

أما في قضية المندرينية فإن أيا من هذين الاقتراحين لا يفي بالغرض. فالمسوغات التي أتينا على ذكرها آنفا ضد إعطاء أي ثقل للتاريخ أو لحدس المتكلم الأصلي في التحليل العلمي المتزامن هي مسوغات سليمة تماما. كما أن استعمال مقاييس مثل مقياس التشابه الصوتي أو الإحصاءات أو نسبة الوقوع لا يحل هذه المشكلة بشكل خاص. والخطوة التي تبدو سليمة في هذه الحال هي خطوة لم يكن لأي وصفي أن يتخذها، وتتمثل في الاعتراف بأن قضية المندرينية تقوض دعائم نظرية الفونيم. إن فكرة اجتماع الأصوات في فونيمات تنطوي على افتراض عقلاني يشمل اللغة الإنسانية بصفة عامة، وينص على أنه في حال وجود خلاف بين مجموعات الأصوات المتقابلة التي تقع في سياقين صوتيين في لغة معينة فإن عدد الأعضاء في كل من المجموعتين واحد على الأقل، بحيث يمكن أن تشكل تلك الأعضاء أزواجا من أصوات المجموعة الأولى مع ما يقابلها من المجموعة الثانية. وليس ثمة سبب منطقي يوجب هذا، ولكن اللغات على ما يبدو تميل نحو الخضوع لهذا المبدأ ميلا شديدا، مما يفسر في أغلب الظن كيف نشأت فكرة التحليل الفونيمي في بادىء الأمر. ولا يصادف المرء غالبا لغات تحتوي على ثمانية عشر صامتا متقابلا قبل [i] وأربعة قبل[e] وأحد عشر قبل [a] وهكذا. فالتمسك بأن التحليل الفونيمي هو الأسلوب الملائم للوصف الصوتي الوظيفي لأية لغة يعني التمسك بأن المبدأ هو أكثر من مجرد ميل، إنه أحد الكليات الثابتة للغة الإنسانية – وهذا عكس الواقع – كما يتبين لنا من مثال المندرينية وعدد كبير من القضايا الأخرى. لذلك إذا أصر المرء على تبني التحليل الفونيمي، وجب عليه حتما أن يقوم بعمليات اختيار عشوائية مثل ربط [ɕ]في المندرينية مع[ʂ] لا لشيء إلا لأنهما يشبهان [ʃ] إلى حد ما بالنسبة للإنجليزي. وينبغي على المرء بدلا من هذا أن

يبحث عن صيغة أدق من أجل وصف النظام الصوتي، صيغة تحترم المبدأ الذي وصف بأنه ميل احصائي دون أن يحاول تغييرها إلى قانون مطلق.[٥]

ولم يكن الوصفيون ليقدموا على رفض نظرية الفونيم لأنهم لم يروا في اللسانيات تجسيدا لمجموعة من النظريات حول اللغة الإنسانية بصفة عامة قد تخطىء وقد تصيب. لذا كان من العسير بالنسبة إليهم أن يتبينوا ما حدث عندما واجهوا مثالا يناقض أحد معتقداتهم التي كانت من ضمن ممارستهم التحليلية. وكما سنرى في الفصل السادس، فإن اللسانيين اليوم يكافحون عن وعي من أجل التوصل إلى نظريات حول الكليات اللغوية، ويبذلون قصارى جهدهم لإيضاح الافتراضات التي تكمن وراء أساليبهم الوصفية الشكلية، ويشيرون إلى أن هذه الافتراضات ليست بأية حال من الأحوال حقائق لا بد منها. ولم يكن هذا بالنسبة إلى الوصفيين يمت إلى عمل اللسانيات بصلة، إذ انحصر اهتمامهم في وضع نظريات صحيحة عن اللغات المنفردة، وما كانوا ليواجهوا سوى الإحراج إذا وجدوا أن التنظير اللغوي العام قد سبقهم إلى بعض الخيارات المتاحة عند وصف لغة ما، وذلك بتقديم افتراضات لا طائل منها مفادها أن كل اللغات متماثلة في جوانب معينة.

ولقد اعتبر الوصفيون اللسانيات العامة أقرب إلى مجموعة من أساليب الوصف منها إلى مجموعة من المعتقدات المتعلقة بطبيعة اللغة (من الملاحظ أنني أتكلم الآن عن الجو الفكري العام الذي كان يجمع بين الكثير من اللسانيين الأمريكيين الممارسين خلال الثلاثينات والأربعينات والخمسينات، وليس عن التصريحات المعلنة لكل المفكرين). وكما هي الحال في التحليل الفونيمي، فقد تغاضى الوصفيون أحيانا عن الحقيقة التي تقول إنه لا بد من وجود خاصية عامة ما تجمع بين الأشياء الموصوفة لكي يكون الأسلوب الوصفي ملائما. وقد اتخذ الوصفيون في الغالب مع ذلك أساليب بديلة بطريقة أكثر مرونة، معتبرين تلك الأساليب أدوات بديلة يمكنهم إخراجها من صندوق الأدوات عند الضرورة - فقد تحتاج إحدى اللغات، أو أحد العناصر من لغة ما، إلى أسلوب معين، بينما تحتاج لغة أخرى إلى أسلوب آخر، مثلما تحتاج بعض الأعمال إلى مفك وأخرى إلى مثقب.

خذ مثلا المنهجين البديلين في الوصف النحوي والصرفي واللذين أطلق عليهما تشارلز هوكيت Charles Hockett (١٩٥٤م) مصطلحي العنصر والترتيب item and arrangemen ، والعنصر والعملية item and process . ونستطيع أن نبين الفرق بين الأنموذجين بأن نستعرض كيف يعالج كل منهما التناوب بين أشكال المذكر والمؤنث في الصفات في اللغة الفرنسية كما نرى في ما يلي (اقتصرت على الأمثلة التي تثير مشكلة واحدة فقط من المشكلات الكثيرة التي تبرز فيما لو استعرضنا جميع أنواع الصفات في اللغة الفرنسية) :

مذكر	مؤنث	المعنى
ver	vert	أخضر / خضراء
blã	blãʃ	أبيض / بيضاء
gri	griz	رمادي / رمادية
blø	blø	أزرق/ زرقاء

وينص أنموذج العنصر والترتيب بصورة عامة على ما يلي : «تتألف الصفة في الفرنسية في حالة المفرد من مورفيم جذر نعتي مثل /blø, gri, blã, ver/ إلخ ، يتبعه في بعض الحالات - لا داعي لذكرها هنا بالتفصيل - مورفيم لاحق يمكن أن نسميه «المؤنث» . ولهذا المورفيم العديد من المورفات التي يحددها السياق . فهو /t/ بعد /ver/ - وجذور كثيرة أخرى مثل /pla/ «مسطح» مما لن آتي على ذكرها- و/ʃ/ بعد /blã/ (إلخ) و/z/ بعد /gri/ (إلخ) و صفر بعد /blø/ (إلخ) ، - وينبغي إدراج جميع مورفات التأنيث الأخرى مع سياقاتها في أي تقرير شامل - . ومن ناحية أخرى، يعتبر الوصف الذي يعطيه أنموذج «العنصر والعملية» أن الصفات المؤنثة هي الأساس ، وينص على أن «الصفة في اللغة الفرنسية تتألف في حالة الإفراد من صيغة تحتية مثل /blø, gri, blãʃ, ver/ . . . وفي حالات معينة (وهي عكس تلك الموجودة في وصف أنموذج العنصر والترتيب) تنطبق عليها التعليمات التالية : «احذف الفونيم الأخير إن كان صوتا صامتا» . وفي هذه الحال بالذات ، نرى أن أنموذج العنصر والعملية ملائم أكثر . كما ضرب

هوكيت أمثلة أخرى ليبين أن الفائدة التي يحققها الوصف بأنموذج العنصر والعملية يجب ألا تغيب عن أنظارنا، ونحن في غمرة حماستنا لأنموذج العنصر والترتيب الذي كان شائعا بين أوساط اللسانيين في ذلك الوقت. لكن هوكيت لم يقصد من مناقشته أن أنموذج العنصر والعملية هو الأفضل، وأن من الضروري التخلي عن أنموذج العنصر والترتيب، بل نادى صراحة بوجوب تطوير كلا الأنموذجين. ولقد أشار فعلا وباقتضاب إلى أنموذج ثالث وهو أنموذج «المفردة والنمط word-and-paradigm» الذي يستحق في اعتقاده القدر نفسه من الاهتمام، شأنه شأن الأنموذجين الآخرين. ومن السهل أن يفكر المرء بلغات (كالصينية) حيث لا يطبق أنموذج العنصر والعملية فعليا في أي مستوى من مستويات الوصف. أما بالنسبة للسنسكريتية، فيبدو أنه لا يمكن الاستغناء عنه تقريبا.

إن رؤية اللسانيات العامة كأسلوب بدلا من رؤيتها كنظرية أمر يستحق الثناء إلى الحد الذي يعكس رغبة اللسانيين بتحرير أنفسهم من المواقف المتشددة بشأن الخصائص الضرورية للغة، سواء التي تنتج عن الشعارات التقليدية أو عن طبيعة لغتهم الأم. لكنها ظهرت بشكل أقل جاذبية في أعمال العلماء الذين كتبوا في السنوات الأخيرة من العصر الوصفي. واعتقد هؤلاء أن غاية التصويغ في اللسانيات هي التعبير عن الإجراءات التي يمكن أن تطبق من أجل اشتقاق النحو الصحيح للغة ما من مادة لغوية ذات معلومات ملاحظة وبطريقة آلية بحتة. ومع ازدياد المعرفة بالحاسبات الإلكترونية في الخمسينيات، شعر بعض هؤلاء اللسانيين أن من أهداف اللسانيات العامة – إن لم نقل هدفها بالتحديد – استنباط إجراءات الاكتشاف الصريحة التي إذا ما ترجمت إلى لغة الحاسب الآلي أمكنها أن تجعل الآلة قادرة على معالجة المعلومات الخام الملاحظة حول أية لغة وسبكها في نحو كامل لتلك اللغة دون تدخل من جانب اللغوي كإنسان. ويعد كتاب (أساليب اللسانيات البنيوية ١٩٥١م Methods of Structural Linguistics) لمؤلفه زيليغ هاريس Zellig Harris من جامعة بنسلفانيا – أكثر الكتب تعبيرا عن منهج إجراءات الاكتشاف وأجدرها بالاهتمام، فهو يطرح قواعد مفصلة وصريحة حول الانتقال خطوة خطوة من مجموعة عبارات كلامية مدونة برموز صوتية إلى التحليل الفونيمي – الصوتي الوظيفي – والتحليل الصرفي وأخيرا إلى تسجيل القوالب النحوية. ويستحق كتاب هاريس الاهتمام أيضا لكونه من أكثر

المحاولات جدية لمعالجة النحو قبل تشومسكي. فكثير من الوصفيين ركزوا اهتمامهم على علم الأصوات الوظيفي وعلى علم الصرف ولم يعيروا النحو سوى أوصاف متفرقة.[٦]

وعبر تشومسكي عن اعتراضه على منهج إجراءات الاكتشاف في نص شهير (Chomsky، ١٩٥٧م، القسم السادس). فكتابة نحو للغة ما تعني صياغة مجموعة من التعاميم، أي نظرية، تصف ملاحظات المرء حول اللغة. ولم يسبق لأي نوع من أنواع العلوم القائمة أن افترض أن هدفه هو تقديم قواعد تجريبية بغية التوصل إلى نظريات صحيحة حول المادة التي يعالجها. فعندما عارض أينشتاين نيوتن مثلا حين وضع نظريته النسبية الخاصة، كان ذلك نتيجة إلهام مبدع. ويبدو أن من العبث أن نفترض وجود أسلوب ميكانيكي يستطيع أن يحل محل الإلهام في مثل تلك القضايا. صحيح أن التوصل إلى قاعدة حول ترتيب الصفات في لغة التشوكتو (Choctaw) إنجاز لا يرقى في أهميتها إلى نظرية أينشتاين، إلا أن المبدأ واحد في كلا الحالتين، ولا بد من قفزة مبدعة من قفزات الخيال تكفل لنا الانتقال من مجموعة من الأمثلة الملاحظة إلى قاعدة عامة تفسر تلك الأمثلة. ولا تكمن أهمية الصياغة في أنها تحل محل الخيال في اكتشاف النظرية، بل تكمن في جعل النظرية، وبمجرد اكتشافها، واضحة ودقيقة بحيث يمكن اختبارها في ضوء المعلومات ومقارنتها بالنظريات البديلة.

لقد كان تاريخ الجدل حول إجراءات الاكتشاف تاريخا حافلا. وتنبع الفكرة القائلة إن اللسانيات تدور حول إجراءات الاكتشاف من أن اللسانيات تتألف من «أساليب» بدلا من «نظريات» عن اللغة. وهذا الاعتقاد مستمد بدوره من الرأي الذي يقول إنه لا حد لتنوع اللغات الإنسانية – وبالتالي لا مجال لوجود نظريات عن اللغة بصفة عامة –. ولكن بالرغم من هذا، هنالك توتر داخل المدرسة الوصفية بين مبدأ التنوع اللغوي غير المحدود والرأي الذي ينادي بضرورة احتواء اللسانيات على قواعد ميكانيكية لمعالجة المعلومات واستنباط أصناف النحو منها. ولا يمكن تحقيق الفكرة الأخيرة إلا إذا تأكد المرء من معرفة الشكل العام لنحو أية لغة من اللغات. فمن يعتقد مخلصا أن «السمات التي نظن أنها من الكليات اللغوية ربما تكون مفقودة في أول لغة جديدة تصل إلينا» لن يثق بقدرة برنامج حاسبه الآلي على تحليل لغات غير معروفة

حتى الآن دون الحاجة إلى بعض التعديلات . أما بالنسبة إلى تشومسكي ، فلا وجود لمثل هذا التوتر . فهو يعتقد ، كما سنرى ، أن الأطفال يتقنون لغتهم الأم لا لشيء إلا لأنهم ولدوا بجهاز عقلي موروث ومعقد ومصمم خصيصا لمهمة اكتساب لغة من نوع محدد . إن المهمة الرئيسة للنظرية اللغوية كما يعتقد تشومسكي (Chomsky، ١٩٦٥ م ، ص ٢٤ و٣٠). تتمثل في العثور على نمط عمل ذلك الجهاز . وبعبارة أخرى ، فإن نهج تشومسكي في اللسانيات يعتمد في الواقع على إجراءات الاكتشاف ، وبعد خمسة عشر عاما من بروز تشومسكي إلى عالم الشهرة بفضل كتاب كانت فيه مناقشاته ضد إجراءات الاكتشاف من أكثر الأجزاء التي اعتمد عليها الآخرون ، نشر تشومسكي حاشية مختصرة وغامضة وفظة إلى حد ما (Chomsky، ١٩٧٢ م ب ، ص ١٢٠ حاشية رقم ٧) اعتبرت تراجعا عما قاله في الأصل ، ويقول فيها إن الوصفيين كانوا على حق في الواقع في سعيهم نحو إجراءات الاكتشاف . وحسبما أعلم ، فإن أفكار تشومسكي الأولى في هذا الشأن كانت هي الأفضل ، فما ينطبق على أينشتاين ينطبق على الطفل أيضا . فإذا قبل المرء بأن اتساع آفاق المعرفة الإنسانية يعود إلى قدرة البعض على تفسير ملاحظاتهم أكثر من غيرهم وذلك بتحقيق قفزات مبدعة لا يحدها قانون معين ، فمن المؤكد أن التفسير السليم لقدرة الإنسان على تعلم اللغة الأولى سيعتبرها نابعة من مقدرتنا البسيطة على التخيل التي نملكها نحن الذين لا نستطيع التوصل إلى مرتبة أينشتاين . وهذا على ما يبدو أبسط من افتراض أننا نتعلم اللغة باتباع مجموعة من الخطوط العقلية المبرمجة في أدمغتنا منذ الولادة والتي هي أشبه بالقضبان التي تسير عليها الحافلات . فمثل هذه الفكرة تنطوي على نتيجة محيرة مفادها أن قدرتنا على تعلم لغتنا الأم لا بد من أن تكون منفصلة تماما عن قدرتنا على إتقان المهارات والأفكار الأخرى التي تنبو عن الحصر والتي يكتسبها بنو البشر - إذ ينبغي أن يكون لكل واحدة منها بالمثل مجموعتها الخاصة من القضبان التي تسير عليها الحافلات الكامنة . ولم يكن تشومسكي مستعدا للاعتراف باحتمال كون الخيال - وليس إجراءات الاكتشاف الكامنة - وراء قدرة الطفل على اكتساب اللغة . على أية حال فإن لديه مسوغات قوية تدعم موقفه من هذه القضية ، ويجب أن نرجيء استعراضها إلى الفصل السادس . [٧]

قدمت في هذا الفصل عددا من الانتقادات لآراء الوصفيين. ولكن لا بد لكتاب من هذا النوع من الانصراف إلى معالجة الكتابات التي يطرح فيها اللسانيون مبادئهم النظرية أكثر من انصرافه إلى معالجة الكتابات حيث توضع هذه المبادىء موضع التطبيق في تحليل المعلومات - وهذا ما يشكل السواد الأعظم من نتاج الوصفيين. ولم يكن هذا الإجراء بالتحديد في مصلحة الوصفيين. فبينما تراهم يؤمنون بالمبدأ الذي يقول إنه ما من نظرية عامة عن اللغة الإنسانية يمكنها أن تكون صحيحة وغير مبتذلة في وقت واحد، نجد أن لمستهم كانت أبعد ما تكون عن الثقة حين وضعوا نظرياتهم بالفعل، حيث بلغوا أوج مجدهم في ميدان الممارسة التحليلية الفعلية. إن ولاء المؤلف الحالي هو للمدرسة الوصفية، أو بعبارة أدق، لجناح التنوع غير المحدود بدلا من جناح إجراءات الاكتشاف. ويبدو لي أن ممارسة الوصفيين كانت بصفة أساسية ما يجب أن تكون عليه اللسانيات. صحيح أنهم كانوا مضطربين حول بعض القضايا ومخطئين حول بعضها الآخر، لكن أخطاءهم لم تكن بذات بال إذا ما قورنت بأخطاء من جاء بعدهم.

ومن سوء الحظ أن التقاليد الوصفية فقدت سيطرتها بصورة حاسمة على مجتمع اللسانيات الأمريكية خلال الستينيات.[٨] وما زال هناك الكثيرون ممن يهتمون بالوصف أكثر من التنظير، ويرون اللسانيات العامة كجعبة أدوات بدلا من رؤيتها غاية في حد ذاتها. إلا أن روح العلم قد تغيرت. ففي يومنا هذا ما إن يصبح ذوي الاتجاه المعلوماتي من النوع الذي وصفته آنفا على اتصال مع اللسانيات الأكاديمية، حتى تتضح لهم ضرورة البدء بإتقان مجموعة معينة ومحددة ومعقدة من الصيغ النحوية، ومن ثم تنظيم المعلومات التي تستحوذ على اهتمامهم في ضوء الصيغ هذه بكل ما في وسعهم إذا أرادوا لعملهم الوصفي أن يؤخذ على محمل الجد. وإن تعذر تفسير بعض النقاط في المعلومات التي لديهم ضمن إطار صيغ معينة، فإن من الأفضل عندئذ إسقاط هذه النقاط من الوصف بدلا من أن يصنع كل واحد إطارا وصفيا خاصا به. صحيح أنه لا بأس من إجراء بعض التعديلات في الصيغ القياسية، بل ربما كان ذلك أمرا مرغوبا بالفعل أحيانا، إلا أن أية تغيرات تتطلب موافقة مجمع لغوي ينصب نفسه بنفسه، ولا يملك معظم الخالدين من أعضائه سوى قدر ضئيل من الاطلاع أو الاهتمام بأية لغات

تفوق في غرابتها الفرنسية أو الروسية . ولست أنفي وجود هذا الموقف في المعسكر الوصفي لأنه كان موجودا بالفعل . غير أن أفكار أفضل الوصفيين كانت تناضل ضده ، أما أفكار النخبة من الرجال الجدد فكانت تشجع هذا الموقف عن غير قصد ، رغم الأسباب الوجيهة التي تدعو الناس إلى اعتناق تلك الأفكار .

إن الوصفية لم تمت ، مع أنها أقصيت عن موضع الصدارة. فقبل كل شيء ، يعكف بعض الناس على دراسة عناصر من اللغة لم يتطرق إليها المذهب الجديد بعد ، متبعين الأسلوب القديم كما فعل دوايت بولينجر Dwight Bolinger حين بحث في التنغيم على سبيل المثال . وبغض النظر عن هذه الحالات الخاصة ، فقد قاوم بعض العلماء طغيان الموضة ، أو أهملوها فحسب . وهكذا نجد أن تشارلز هوكيت من جامعة كورنيل Cornell (١٩١٦م - ب) ، وهو الذي دخل اللسانيات من خلال علم الإنسان كما فعل بواس ، لم ير داعيا لقبول هيمنة اللسانيات التشومسكية . ومن واجب كل من يوافق على أن الافتراضات التشومسكية عرضة للتساؤل أن يقرأ كتاب هوكيت «اللسانيات اليوم State of the Art » فهو يثير اعتراضات لم تحظ قط بإجابات «التشومسكيين» - إن كانوا قد فهموا تلك الاعتراضات بالفعل .

ولعل أكثر أقسام المذهب الوصفي دلالة واستمرارية هو القسم الذي يمثله عمل معهد اللسانيات الصيفي بإدارة كينيث بايك Kenneth Pik الأكاديمية . وقد يقول بعضهم إن بايك وأتباعه يستحقون فصلا خاصا بهم ، لا لشيء إلا لأنهم أطلقوا اسما خاصا على أسلوبهم في التحليل اللغوي وهو أسلوب «القوالب tagmemics» . صحيح أن لنظرية القوالب صيغة رمزية غامضة في كتابة النحو ، ولكن حسبما أعلم - ولست وحدي في هذا (انظر هوكيت Hockett ، ١٩٦٨م ، ص ٣٣) فإن الجديد في صيغ القوالب يكمن في مظهرها السطحي أكثر من أية تجديدات نظرية تمثلها . كما أن الكتابات النظرية المجردة لبايك وجماعته تبدو العنصر الأقل قيمة في إسهامهم . والمهم في الأمر أنهم يعتنقون المنهج الوصفي في إخضاع النظرية إلى مهمة تحليل اللغات غير المألوفة ، كما أن لأعمالهم التحليلية هدفا علميا ملموسا ، ألا وهو دعم النشاط التبشيري عن طريق إيصال ما يسمى بالكتب المقدسة إلى كل إنسان و بلغته الخاصة . ويقدم معهد اللسانيات الصيفي تدريبات للمبشرين من «مؤسسة مترجمي إنجيل

ويكليف المتحدة» والتي تأسست عام ١٩٤٢م والذين يتعاملون مع عدد كبير من اللغات المحلية في أجزاء كبيرة من أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة غرب المحيط الهادي . وتفتقر جميع هذه اللغات بدون استثناء إلى نظام للكتابة، فما بالك بالتقاليد التربوية . لذا كان من الضروري إجراء الكثير من التحاليل اللغوية قبل الشروع في الترجمة . وقد تناهى إلى سمعي أنه على الرغم من أن اللسانيات التشومسكية بوصفها موضوعا أكاديميا أوسع انتشارا مما كانت عليه الوصفية أيام ازدهارها ، فإن معظم العمل الذي يعنى بوصف اللغات فعلا والذي يجري حاليا في العالم ، يتم تحت إشراف المعهد الصيفي . ومن حسن حظ اللسانيات أن احتمال انتهاء هذا العمل في المستقبل القريب يبدو ضئيلا إذا ما اعتمدنا في حكمنا على عنوان كتاب حول مترجمي ويكليف (والس وبينيت Wallis and Bennett ١٩٥٩م) وهو «ألفا لسان حتى النهاية Two Thousand Tongues to Go».



الفصل الرابع

فرضية سابير و ورف

يتجنب هذا الفصل الحديث عن أية مدرسة فكرية سواء أكانت متميزة جغرافيا أو زمنيا، لكنه يعالج فكرة حظيت بشغف موسمي في أوساط اللسانيين من شتى المدارس، كما حظيت فعلا باهتمام الكثيرين ممن لم يكونوا طلابا يدرسون اللغة بمعنى الكلمة. وعلى الرغم من كون هذه الفكرة التي تقول إن لغة المرء تحدد إدراكه للواقع، أو أن العالم الذي نسكنه هو بناء لغوي، هي فكرة قديمة جدا في أحد جوانبها، إلا أنها ارتبطت بالأمريكيَين ادوارد سابير Edward Sapir (١٨٨٤ - ١٩٣٩م) وبنجامين لي ورف Benjamin Lee Whorf (١٨٩٧ - ١٩٤١م) ولاسيما الثاني.

وكان من الممكن جدا معالجة أعمال هذين المؤلفين في الفصل السابق، على اعتبار أنها تقع بأكملها ضمن المذهب الذي استحدثه بواس، ولكني آثرت أن أناقش سابير و ورف في فصل مستقل لأن الجانب الذي سنبحثه من أعمالهما يمثل تطورا خاصا نوعا ما ضمن المدرسة الوصفية، كما أنه يصطدم بأفكار بعض أعضاء تلك المدرسة. وقد شارك سابير و ورف بواس وأتباعه الوصفيين تمسكهم بالنسبية relativism مع تركيزها على اختلاف اللغات الغريبة، في الوقت الذي لم يتأثرا فيه بسلوكية بلومفيلد (سواء بمعناها الجيد أو السيء)، (كانت السلوكية عنصرا أدخله بلومفيلد إلى المذهب الوصفي ولم يكن موجودا فيها من قبل. وقد كان بواس وبلومفيلد نفسه في أولى كتاباته – على استعداد تام لمناقشة المعاني، ولم يضيعا الكثير من الوقت في الاهتمام بالوضع المنطقي لمعلومات اللسانيين. إلا أن بلومفيلد تمكن من كسب معظم زملائه إلى صفه عندما تحول إلى السلوكية، ولهذا السبب أقول إنه كان هناك صراع بين الأفكار التي تختصر بما يعرف بفرضية سابير و ورف وبين أفكار الوصفيين الآخرين).

درس سابير لغات الساحل الباسيفيكي في أمريكا الشمالية وبدأ حياته العملية مسؤولا عن بحث في علم الإنسان في المتحف الوطني الكندي، وانتقل إلى جامعة شيكاغو عام ١٩٢٥م ومن ثم إلى جامعة ييل عام ١٩٣١م. وهناك شبه كبير بين كثير من أعماله وأعمال الوصفيين الآخرين، مع أنه كان يختلف عن السلوكيين بتأكيده أن النماذج التي يتمخض عنها التحليل اللغوي كانت نماذج في عقول المتكلمين (ومما يلفت النظر أن مجموعة أبحاثه التي نشرت عام ١٩٤٩م تحمل عنوان كتابات مختارة في اللغة والثقافة والشخصية). وكان بدهيا بالنسبة لسابير أنه إذا أراد المرء أن يعرف كيف تبنى اللغة بالنسبة للناطقين بها، فإن من المناسب أن يسألهم[*] ويتضح بشكل خاص استقلال سابير عن افتراضات زملائه الأمريكيين في فكرته عن التباعد اللغوي linguistic drift فقد كان سابير يعتقد أن وراء التذبذبات العشوائية إلى حد ما والتي تشكل التاريخ المستقل لأية لغة، نزوعا بعيد المدى في تلك اللغة لكي تعدل نفسها في اتجاه معين مثلما تحجب الأمواج في حركتها ذهابا وإيابا حركة المد والجزر ذات العدل الثابت والطويلة الأجل (سابير Sapir، ١٩٢١م، الفصل ٧). وتكاد هذه الفكرة أن تتضمن أن للغة حياة خاصة بها أكثر من المعنى المجازي، وكان من الممكن أن تكون هذه لغة لمن يؤمن بالفردية المنهجية مثل بلومفيلد.

ولم ينفرد سابير مطلقا بالقضية موضوع هذا الفصل. فورود اسمه في العبارة فرضية سابير و ورف ربما يعود إلى أن ورف أخذ منهجه العام في اللسانيات من سابير وليس لأن سابير كان واحدا من أنشط مؤيدي تلك الفرضية (كان جي - بي كارول J. B. Carroll أول من أدخل العبارة (ورف Worf، ١٩٥٦م، ص٢٧). ويشير سابير في كتابه الشهير «اللغة Language» إلى أن الفوارق بين اللغات ماهي إلا فوارق في طرق التعبير عن مجال مشترك من الخبرات، وليس فوارق في الخبرات نفسها (سابير Sapir، ١٩٢١م، ص ٢١٨، لكنه ما لبث أن غير رأيه فيما بعد. خذ مثلا النصين التاليين:

> لا يعيش الناس وحيدين في العالم المادي، كما أنهم لا ينفردون في النشاط الاجتماعي كما يفهم عادة، لكنهم تحت رحمة تلك اللغة الخاصة التي أصبحت واسطة التعبير في مجتمعهم. ومن الوهم أن تتخيل أن المرء يتأقلم مع الواقع بشكل أساسي دون استخدام اللغة، وأن اللغة ليست سوى واسطة طارئة هدفها حل مشكلات معينة في التواصل والتفكير. فالحقيقة تقول «إن العالم الحقيقي قائم إلى

حد بعيد وبصورة لاشعورية على العادات اللغوية لدى الجماعة»، وليس ثمة لغتان هما من الشبه إلى حد يجعلنا نقول إنهما تمثلان الحقيقة الاجتماعية نفسها. فالعوالم التي تعيش فيها المجتمعات المختلفة هي عوالم متباينة، وليست عالما واحدا بأسماء مختلفة [سابير Sapir، ١٩٢٩م، ص ٢٠٩ الحروف المائلة].

اللغة... لا ترتبط بالخبرة التي تكتسب إلى حد كبير بدون مساعدتها فحسب، بل تعرف لنا الخبرة أيضا من خلال كمالها الشكلي، ولأننا وبصورة لاشعورية نسقط توقعاتها الضمنية على حقل الخبرة. فالعناصر مثل العدد والجنس وحالة الإعراب والزمن لاتكتشف في الخبرة بقدر ماهي مفروضة عليها بسبب السيطرة الطاغية التي يفرضها الشكل اللغوي على توجهاتنا في العالم. [سابير Sapir، ١٩٣١م، الحروف المائلة].

وربما يعتبر البعض هذه الملاحظات بدهيات ليس إلا، لكننا إذا أمعنا النظر فيها وجدنا أنها تحوي مقولات قوية. ويتمثل إسهام ورف الخاص، ومن خلال تحليل مفصل لبعض اللغات الهندية الأمريكية، في حَبْك قضية مقنعة على أكمل وجه من أجل الاعتراف بصحة الرأي الذي عبر عنه سابير.

ويعد بنجامين لي ورفBenjamin Lee Worf ، وهو سليل عائلة إنجليزية هاجرت إلى ماساتشوستس في القرن السابع عشر، مثلا بارزا للهاوي البارع في عمله العلمي. فبعد أن حصل على شهادته في الهندسة الكيميائية بدأ حياة عملية ناجحة كمفتش للوقاية من الحرائق مع إحدى شركات التأمين في هارتفورد بولاية كونكتيكت. وبالرغم من العديد من العروض التي تلقاها كي يشغل منصبا أكاديميا، استمر ورف في عمله في الشركة ذاتها حتى وافته المنية عن عمر يناهز الرابعة والأربعين. (تعلم ورف دروسا من اشتغاله بحرفته، وهذا ما دعم اعتقاده بأن اللغة تحدد رؤية العالم). وكما يخبرنا ورف (١٩٤١أ، ص١٣٥) أنه من خلال تحليله عددا كبيرا من التقارير حول كيفية اندلاع الحرائق، افترض بادىء الأمر أن العوامل الفيزيائية فقط كانت ذات صلة بالموضوع، لكنه اكتشف فيما بعد أن اللغة كثيرا ما كانت تلعب دورا مهما. فعلى سبيل المثال، كان الناس يتوخون الحذر بالقرب مما يعرفون أنه براميل مليئة بالبنزين، ويتصرفون بلا مبالاة بالقرب من براميل البنزين الفارغة (بالرغم من أن البراميل الفارغة مشبعة ببخار البنزين القابل للانفجار مما يجعلها أشد خطرا من البراميل المليئة). لقد كانت اهتمامات ورف في اللسانيات متنوعة في الأصل. فعندما انتقل سابير إلى جامعة

يل عام ١٩٣١م، وهي لاتبعد أكثر من ثلاثين ميلا عن هارتفورد، أصبح ورف من معاونيه المثابرين، وبدأ في تركيز انتباهه بصفة أساسية على اللغة الهوبية Hopi وهي إحدى لغات ولاية أريزونا. ويناقش ورف في كثير من كتاباته رؤية العالم الخاصة البعيدة كل البعد عن الرؤية الأوروبية والتي كان يعتقد أنها ضمن السمات المختلفة للنحو الهوبي.

ويذكر ورف أن العناصر الموسومة صراحة في أية لغة من اللغات هي عناصر معينة، مثل التمييز بين صيغتي المضارع والماضي لكل فعل تام في اللغة الإنجليزية. وهناك أيضا العديد مما يدعوه ورف بالعناصر المستترة cryptotype. ففي الإنجليزية مثلا، تؤلف أسماء البلدان والمدن عنصرا مستترا لأنها رغم شبهها الخارجي بغيرها من الأسماء لايمكن اختصارها في هيئة ضمائر بعد حروف الجر «في، عند - إلى - من» (ورف Worf، ١٩٤٥م، ص ٩٢). فباستطاعة المرء أن يقول «إنني أعيش فيها» عندما يعود الضمير «ها» على كلمة مثل «العمارة» أو «الغرفة»، ولكن ليس عندما تعود «ها» على «كندا» أو «بلغاريا»، مع أن قولنا «إنني أعيش في كندا» و«إنني أعيش في بلغاريا» كلاهما صحيح. وشعر ورف أن قيمة المعلومات التي تحملها مثل هذه العناصر المستترة تفوق تلك التي تحملها العناصر الصريحة في اللغة فيما يتعلق بتحديد رؤية العالم عند الناطقين بها، على أساس أن تعلم استعمال السمات الصريحة يتم عن طريق التكرار فقط، إلا أنه لا يمكن التعامل مع العناصر المستترة بشكل مستمر إلا إذا كان التصنيف الذي تتضمنه حقيقيا بالنسبة للمتكلم. (إذا كانت جميع أسماء الدول والمدن تنتهي بلاحقة معينة- ولنقل «- يا» - يستطيع الإنجليزي عندئذ وببساطة أن يتذكر أنه لا يمكن تحويل الأسماء التي تنتهي بـ«- يا» إلى ضمائر بعد حروف الجر.» وبما أن تلك الأسماء ليس لها في الواقع شكل معين، علينا إذن أن نعتبرها فئة دلالية). ففي صلوات الاستسقاء في اللغة الهوبية، يبدو أن الكلام عن السحب يوحي بأنها من الكائنات الحية. ويشير ورف إلى أننا لانستطيع أن نعرف من هذا وحده ما إذا كان الاستعمال مجازيا، أو أنه مجرد مصطلح كلامي ديني أو طقسي، أو أن الناطقين باللغة الهوبية يؤمنون فعلا بأن السحب كائنات حية. على كل حال فإن التمييز بين ما هو حي وغير حي موجود كعنصر مستتر في اللغة الهوبية. فكل اسم لكائن حي يجمع بطريقة خاصة

حتى ولو لم يكن الاسم حيا في الأصل، [وهكذا نجد أن كلمة stones (أحجار) في «الروليغ ستونز Rolling Stones» تجمع في الهوبية جمع الأحياء]، كما أن الكلمة التي تعني «سحابة» تأخذ على الدوام صيغة الجمع الحي مما يدل على أن الناطقين باللغة الهوبية ويؤمنون بأن السحب حية فعلا (ورف Whorf، ١٩٥٦م، ص٧٩). [٢]

وبالرغم من أن هذا المثال يفسر النقطة التي عالجها ورف حول أهمية العناصر المستترة، إلا أنه لا يعد مثالا جيدا يبين الفوارق التي يدعى وجودها بين رؤية العالم الهوبية والأوروبية، حيث نجد في هذه الحال أن العنصرين «حي» و«جامد» طبيعيان تماما بالنسبة للأوروبي، وأن المشكلة الوحيدة تتعلق بوضع السحب بالنسبة لهذين العنصرين. (سنعرض إلى مثال أفضل عن أطروحة ورف حول التباين اللغوي عما قريب). ومع ذلك فإن من الممكن هنا أن نتخذ موقف المتشكك. ولنفرض أننا قابلنا قبيلة أخرى يكون الجنس فيها عنصرا مستترا بحيث نرى أن كل الأسماء التي تدل على المؤنث توجب استعمال لواحق خاصة في الصفات التي تتبعها، ولنفترض أيضا أن الكثير من الكلمات التي تدل على الجوامد مثل «الحجر» و«الماء» و«القمر» تنتمي إلى العنصر المستتر المؤنث، بينما تسلك كلمات أخرى مثل «الحديد» و«النار» و «الشمس» سلوك الكلمات نفسها التي تدل على المذكر. من الواضح أن ورف في مثل هذه الحال سيستنتج أن لهذه القبيلة تصورا روحيا يرى أن كل ما هو موجود حي وينتسب إلى أحد الجنسين. لكن هذه القبيلة موجودة فعلا، وهي تعيش في الجهة الأخرى من القنال الإنجليزية مقابل دوفر Dover، والفرنسيون هم أبعد الناس عن الروحية. وفي الواقع فإن ورف لم يطبق أفكاره على الفوارق بين اللغات الأوروبية المألوفة، فقد شعر بأن تلك اللغات افترضت مسبقا رؤية مشتركة للعالم بسبب الفترة الزمنية الطويلة التي كانت خلالها أوروبا تشترك بالثقافة نفسها، وأطلق ورف على تلك اللغات اسما جماعيا وهو الأوروبية المتوسطة القياسية European Standard Average ومن الملائم أن يتوخى المرء جانب الحذر في هذا الشأن وعلى الأقل في قبول نظرية تقول إن مجتمعات معينة ترى العالم بطرق تختلف اختلافا شاسعا عن الطرق التي نراه فيها نحن، وتعتمد في تفسيرها اعتمادا شبه كامل على أمثلة من قبائل بدائية لا تعرف عن معتقداتها سوى النزر اليسير. فاللغة الصينية هي اللغة غير الأوروبية التي يعرفها الكاتب أكثر من أية

لغة أخرى، ومع أن الأفكار الصينية التقليدية عن العالم تختلف عن الأفكار الأوروبية اختلافا شاسعا، إلا أن في كلا النظامين الفكريين على ما يبدو خاصية عدم التناسب المتبادلة نفسها التي يدعي ورف أنها موجودة في الهوبية بالمقارنة مع الأوروبية المتوسطة القياسية. ولا نملك إلا أن نتساءل عما إذا كان السبب في هذا يرجع إلى أن الحضارة الصينية، رغم استقلالها عن أوروبا، شأنها شأن الحضارة الهوبية، كانت من الفصاحة بحيث ابتعدت عن التحليق في آفاق الخيال الذي قد يميل شخص مثل ورف للتورط فيه على أساس الخواص الشكلية للنحو الصيني.

وفي الواقع فإن أوجه التناقض المتنوعة في رؤية العالم والتي يدعمها ورف في مناقشته تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا في مدى إثارتها للجدل أو للدهشة. ولقد ذكر بواس أن في اللغة الإنجليزية مثلا كلمة واحدة للتعبير عن الثلج، بينما تحتوي لغة الاسكيمو على جذور أساسية منفصلة للتعبير عن الثلج المتساقط، الثلج على الأرض، والثلج الذي تجرفه الرياح وهكذا. وفي هذا المستوى المادي المحسوس نسبيا تبدو الفوارق بين استراتيجيات الإدراك في اللغات المختلفة مألوفة تماما، ومما لاريب فيه أنها تؤثر في عملية الإدراك. ويمكن أن نبين أن مفاهيم الناس عن محيطهم تتعدل وفق عناصر الإدراك التي تقدمها لغاتهم (لينبيرغ و روبرتس Lenneberg and Roberts، ١٩٥٦م، ص ٣١، انظر هرمان وغيره، ١٩٥٧م، هانسون Hanson، ١٩٥٨م). ويناقش ورف - وهو على صواب - قضايا من هذا النوع، بالرغم من أنها تقع خارج نطاق اهتمامه بالدرجة الأولى. ويقول ورف «إن أكثر ما يثير الدهشة هو أن شتى العموميات الكبيرة في العالم الغربي مثل الزمن والسرعة والمادة، ليست أساسية في بناء صورة ثابتة عن الكون» (Worf، ١٩٤٠م، ص ٢١٦). ويمكن أن ندعو الهوبية بشكل خاص «لغة بدون زمن» إذ لا تعترف تلك اللغة بالزمن كبعد خطي قابل للقياس والتجزئة إلى وحدات مثل الأبعاد المكانية. وهكذا فإن الهوبية لاتستعير تعبيرات مكانية من أجل التعبير عن الظواهر الزمانية، وهي طريقة شائعة جدا في اللغات الأوروبية (قبل الباب، قبل الظهر، بين لندن وبرايتون بين التاسعة والعاشرة صباحا، في العلية، في الصباح). كما أن الهوبية لا تجيز تعبيرات مثل «خمسة أيام» بما أن النهار ليس كالتفاح الذي يمكن للمرء أن يأخذ منه تفاحة واحدة أو عدة تفاحات. والأكثر من هذا

فإن الأفعال في اللغة الهوبية لا تأخذ أزمنة tenses مشابهة لأزمنة الأفعال في اللغات الأوروبية. وبما أن مفهوم الزمن معدوم، فمن غير الممكن إيجاد مفهوم للسرعة وهي العلاقة بين المسافة والزمن. فاللغة الهوبية لاتحتوي على كلمة «سريع»، وأقرب شيء لقولنا «إنه يركض بسرعة» يمكن أن يترجم حرفيا بقول يشبه «إنه يركض جدا». فلو كان الهوبيون، وليس الأوروبيون – كما يقول ورف – هم الذين طوروا النظريات العلمية الدقيقة لكانت الفيزياء الحديثة مختلفة جدا عمَّا هي عليه، ومع ذلك ربما كانت ثابتة وكافية في ذاتها.

ولقد كان اعتراض ماكس بلاك (Max Blac، ١٥٩ م) مثلا من جملة الاعتراضات التي وجهت إلى هذا التفسير للفكر الهوبي ومفاده أن ادعاء ورف لا يمكن اختباره وبالتالي فهو ادعاء أجوف. فمن الممكن أن يكون لدى الهوبيين المفهوم نفسه عن الزمن الذي نحمله نحن، لكنهم ببساطة يستعملون مصطلحات غريبة عند الحديث عن قضايا الزمن – فقولهم «إنه يركض جدا» إنما هو طريقتهم في قول «إنه يركض سريعا» وهم يعنون في جملتهم تلك ما نعنيه نحن بجملتنا تماما. فقبل كل شي نرى أن الإنجليز يصفون سترة الصياد بأنها «وردية اللون» لكن هذا لايعني أنهم يرونها بلون يختلف عن الأحمر. ويعترف ورف بأن اللغة الهوبية قادرة على التعبير عن جميع الظواهر في الكون ووصفها وصفا صحيحا بالمعنى العملي والواقعي (Worf، ١٩٥٦م، ص ٥٨)، فهل يستطيع أي دليل أن يجبرنا على استنتاج أن الخلاف بين طرق الهوبية والإنجليزية في الحديث عن الزمن هو أكثر من مجرد خلاف في وسيلة التعبير عن المجموعة نفسها من الأفكار؟ [ويعترف الفلاسفة بأن ويلارد كواين Willard Quine في كتابه «الكلمة ومدلولها Word and Object» (١٩٦٠م) وفي كتاباته اللاحقة قد أيد بشكل أساسي الإجابة بالنفي عن أسئلة من هذا النوع].

وقد يكون هناك رد على هذا الاعتراض (بالنسبة إلى ادعاءات «ورف» – وليس بالنسبة إلى النقطة الأكثر شمولا التي أثارها كواين). فبادىء ذي بدء قد نجد فعلا عناصر ملحوظة في سلوك الهوبيين تقابل نظرتهم التي تخلو من مفهوم الزمن عن الحياة (انظر ورف ١٩٤١م أ ص، ١٤٨، ١٥٣). وقد قرأت مرة أن الهنود الذين يعيشون في محميات في الجنوب الغربي الأمريكي (ولسوء الحظ لا أعرف إن كان

الهوبيون هم المعنيين بهذا الكلام على وجه الخصوص أم لا) يجدون صعوبة في تولي أعمال في اقتصاد الرجل الأبيض لأنهم لايستطيعون تعلم عادة ركوب الحافلات والتقيد ببرنامج زمني بصفة عامة، وربما كان هذا برهانا على أفكار ورف. صحيح أن المشككين يشيرون إلى معاناة بعض الإنجليز من مشكلات مشابهة دون أن يعزوها عادة إلى أسباب سامية مثل فلسفة زمنية غير قياسية. أما لو قال المشككون إن السبب في عدم لحاق الهنود بالحافلات يعود إلى كسلهم أو إهمالهم بدلا من رؤيتهم الخاصة عن الزمن لبدا من غريب الصدف أن نجد أن المجتمعات التي يتفشى فيها هذا الكسل بصورة غير عادية هي أيضا مجتمعات تنطق بلغات تتعامل مع الزمن بطريقة غريبة.

وحتى لو عجز الدليل المستقل عن إثبات ادعاءات ورف فأرانى أشك في أن اعتراض بلاك قاتل بالضرورة. ولعل من الخطأ الافتراض، لأن كلمة فرضية هي الاسم المتداول لفكرة ورف، بأن من الواجب تفسيرها على أنها نظرية علمية تطرح نبوءات قابلة للاختبار حول معلومات ملحوظة. وحري بنا أن نفسر أفكار ورف على أنها تعبير فلسفي عن أطر ذهنية بديلة لا يمكن إثباتها أو دحضها بالحقائق الملاحظة من داخل أي إطار منها. (وإليكم حالة مشابهة : نستطيع مقابلة نظام الجدل من موقع السلطة خلال العصور الوسطى مع الأسلوب العلمي الحديث لطرح واختبار الفرضيات القابلة للدحض. لكننا لا نقدر على تقديم الدليل المفيد الذي يثبت أن الطريقة الثانية لاكتشاف الحقيقة هي أفضل من الأولى، بما أن السؤال عما إذا كان من المناسب تقديم الدليل على معتقدات المرء هو الذي يتعرض للخطر بالتحديد). وتحدث لودفيغ فيتغنشتاين Ludwig Wittgenstein في كتاباته الأخيرة عن فكرة مشابهة لفكرة ورف حول العلاقة المتبادلة بين رؤية العالم واللغة (مع عدم معرفة ورف باللغات الغريبة)، وكان فيتغنشتاين واضحا حين قال إن كل ما بوسعه أن يفعل هو الطلب إلى القراء أن يروا تفسيره صحيحا بالرغم من عجزه عن إثبات ذلك عمليا. ومن المفارقات أن نرى بلاك يهاجم فرضية ورف بسبب عدم قابليتها للاختبار مع أنه يؤيد صراحة فلسفة فيتغنشتاين وهي غير قابلة للاختبار أيضا.

إن النقطة التي يتعثر عندها ورف (وليس فيتغنشتاين) هي عجزه الواضح عن إفساح المجال أمام التغيرات الجذرية في رؤية العالم التي تحدث ضمن مجتمع لغوي

معين . وبما أننا نناقش الزمن والفضاء فإن أقرب مثال لنا هو ألبرت أينشتاين Albert Einstein . فتفسير أينشتاين الجديد للتعميمات العظيمة grand generalizations في الفيزياء لا يقل غرابة من وجهة نظر المواقف المكتسبة ، عن موقف اللغة الهوبية . ومع ذلك فقد كان أينشتاين أحد الناطقين باللغة الأوروبية المتوسطة القياسية . ولقد كان تاريخ العلوم طيلة قرون عديدة حافلا بالتغيرات الجذرية المتكررة في رؤية العالم ، والتي حدثت جميعها تقريبا ضمن إطار اللغة الأوروبية المتوسطة القياسية . ويفترض ورف (١٩٤١م أ ، ص ١٥٣) أن فيزياء نيوتن Newton جاءت إليه جاهزة عن طريق اللغة ، لكن الفكرة القائلة إن فيزياء نيوتن ليست سوى أشياء منطقية اتضح أنها وهمٌ يعود إلى الفترة الطويلة التي كانت فيها فيزياء نيوتن مقبولة على انها صحيحة . وكما يشير بلاك (١٩٥٩م ، ص ٢٥٤) فإن ديكارت باعتباره ، أحد الناطقين بالأوروبية المتوسطة القياسية ، توصل إلى بناء للمفاهيم المكانية يختلف كثيرا عن المفاهيم التي طورها نيوتن فيما بعد . ولم يحظ تفسير نيوتن بالتفضيل لأنه كان أكثر ملاءمة لمنطق الإنسان فحسب ، بل لأنه كان أقرب إلى الواقع . فبدلا من أن نقول لو أن الهوبيين طوروا الفيزياء لاختلفت الفيزياء اختلافا كبيرا ، فإن من الأجدر بنا أن نقول إنه لو طور الهوبيون الفيزياء لتغيرت رؤيتهم للعالم (وبالمثل فإن اللغة الهوبية في أغلب الظن لا تناسب مناقشة مواعيد الحافلات لأن الهوبيين لم يتعاملوا مع الحافلات ، وليس العكس) .

صحيح طبعا أننا نقبل جميعا بافتراضات مسبقة موروثة ، وأن هذه الافتراضات قد تنعكس على لغتنا ، ولكن ليس ثمة حكم واحد من أحكامنا الموروثة له صفة القدسية . فالفكر الإنساني سلسلة مستمرة من التساؤلات التي يثيرها الناس حول الافتراضات المسبقة المكتسبة والتي تُستَبدل بأفكار جديدة أفضل تصبح بدورها بالنسبة للأجيال المقبلة أشياء عادية إلى أن يأتي إنسان آخر بفكرة أفضل منها . وكما كتب الفيلسوف الألماني هامان Hamann عام ١٧٦٠م ، فإن «العقل الذي يفكر على نفقته الخاصة يتدخل دوما باللغة» ، (شاهد استعمله كوين J. G. Cohen ، ١٩٦٢م ، ص ١٠) . فلغة المجتمع وفكر أعضائه دون شك يؤثر كل منهما في الآخر ، لكن المهم في النهاية هو تأثير الفرد على اللغة . فتأثير اللغة على الفرد مسألة سلبية بحتة تتعلق بإخفاق

الفرد في فحص وانتقاد جميع أفكار من سبقوه. ويكتب سابير وورف كما لو أن للغة تأثيرا إيجابيا وأقوى بكثير من التأثير المعاكس. وكتب سابير عن الأفراد يقول «إنهم تحت رحمة لغتهم» التي تمارس «سيطرة طاغية» على عقولهم (انظر Sapir، ص ص ١٠٦ - ١٠٧).[٣] وكتب ورف عن المتكلمين ووصفهم بأنهم أطراف في اتفاقية «إجبارية تماما» لتصور العالم بطريقة معينة (Whorf، ١٩٤٠م، ص ص٢١٣-٢١٤).

ويبدو لي أن هذا الطغيان هو من النوع نفسه الذي يمارسه سريري ضد جسمي في الصباح الباكر من يوم الاثنين. وقد لا تكون رواية سابير و ورف عن الوضع بعيدة عن الدقة عمليا، لكن السبب في هذا هو أن العديد من الناس يعانون من كسل ذهني مستحكم. ودعوني أقدم شاهدا من ايمري لاكاتوس Imre Lakatos (١٩٧٦م، الحاشية، ص٩٣) حيث يقول: «يعلمنا العلم ألا نحترم أي إطار لغوي مفاهيمي معين لئلاّ يتحول إلى سجن مفاهيمي - فلدى المحللين اللغويين مصلحة ثابتة في الإبطاء من هذه العملية (أي تبدل المفاهيم) على الأقل».

وإذا ما أخذنا التفسير المتطرف لفرضية ورف برزت مشكلة أخرى قد تنطوي على تناقض ذاتي في واقع الأمر. فمن أهم المكونات في أية بنية دلالية أعمق حتى من (التعميمات الكبرى) في الفيزياء، هو جهازها المنطقي - كاستعمال كلمات مثل «لا، إذا، كل، إلخ» في اللغة الإنجليزية. ويمكن للمرء أن يفهم من فرضية ورف أنها تنص على تبعية المنطق للغة، بحيث لو كان أرسطو من الهوبيين لتطور المنطق الحديث والفيزياء الحديثة أيضا بصورة مختلفة جدا. وهناك إشارات في كتابات ورف (مثلا ١٩٤١م ب، ص ٢٤١) تدل على أنه أراد الذهاب إلى ذلك الحد. وقد عبر بعض اللسانيين عن هذه النقطة بصراحة، انظر مثلا زومرفيلت (Sommerfelt، ١٩٣٨م، ص٩) وبنفنسايت (Benvensite، ١٩٥٨م) وهيلمسليف (Hjelmslev، ١٩٦٣م، ص١٢١). فلو كان كل ما قاله هؤلاء الكتاب يعني فقط أن الخصائص الشكلية للغة قد أثرت في نظم المنطق الصريحة التي وضعها الفلاسفة في محاولاتهم المخطئة لوصف القوالب التي تحكم تفكيرنا (ومعظمها في اللاوعي) فهم على صواب دون شك. ولو أنهم قصدوا أن عمليات التفكير تلك في جوانبها المنطقية هي في حد ذاتها من نتائج لغتنا، لوجب عندئذ أن نرفض فكرتهم على هذا الأساس.

ولكي نرى ذلك ، لنعد إلى أحد أسلاف سابير وورف الذي أيد الفكرة التي أرى أنا أكثر من غيري أنها باطلة ، وهو لوسيان ليفي برول Lucien Levy-Brühl وهو من علماء الإنسان الفرنسيين (١٨٥٧ - ١٩٣٩م) الذي كان موقفه من العلاقة بين اللغة والفكر شبيها بموقف ورف بصفة عامة (ليفي برول Levy - Bruhl ، ١٩١٠م الفصل ٤)، إلا أنه لم يشارك ورف إيمانه بالنسبية . فبدلا من النظر إلى الأوروبية المتوسطة القياسية كأحد الأطر المفاهيمية البديلة المتعددة ، كان ليفي برول يعتقد بتشابه القوالب الفكرية لدى جميع الشعوب البدائية بالمقارنة مع القوالب الفكرية لدى الشعوب المتحضرة . ولم يقصد ليفي برول أن الفرق بين البدائيين والمتحضرين كان كبيرا ، بل كان يعتقد أن عقول الناس المختلفة كانت تحتل نقاطا مختلفة على مقياس واحد . وكانت مسألة المنطق من أهم عناصر الاختلاف في النوع العقلي . فالعقل البدائي في اعتقاد ليفي برول لا يعترف بقانون عدم التناقض ، وبعبارة أخرى ، بينما يرى الإنسان المتحضر أن أية جملة من النوع «أ ولا أ» كاذبة في حد ذاتها ، فإن الإنسان البدائي يعتبر كثيرا من مثل هذه الجمل صحيحة ، ولا يرى فيها أية صعوبة . (صحيح أننا جميعا نؤلف جملا مثل «أريد أن أذهب ولا أريد أن أذهب» ، لكننا نقصد أن تفهم بطرق تجعلها غير متناقضة ، كأن نقول «هناك أسباب أخرى تجعلني لا أريد الذهاب» . وننجح في تفسير هذه الجمل تفسيرا صحيحا لمجرد أننا نعترف بقانون عدم التناقض ، ولذلك نعرف أنها لا يمكن أن تعني ما تعنيه في ظاهرها . ويقول ليفي برول إن البدائيين من جهة أخرى يؤمنون بالتناقضات التي يفهم كل طرف فيها فهما حرفيا لا لبس فيه) . وإليكم أحد البراهين التي يقدمها ليفي برول ليثبت ادعاءه : إن رجال قبائل البورور Bororo التي تقطن شمالي البرازيل ، على حد زعم كارل فون دن شتاين Karl von den Stein ، يعتقدون بأنهم ببغاوات حمر اللون (مع أن من واجب المرء أن يضيف أن بإمكانهم أن يروا بوضوح أنهم ليسوا ببغاوات حتى يحصل على الطرف الذي يقول «لا أ» من التناقض) :

> هذا لا يعني فقط أنهم يتحولون إلى ببغاوات بعد موتهم ، كما لا يعني أن الببغاوات هي مخلوقات متحولة من البورورو ويجب أن تعامل على هذا الأساس . فالأمر مختلف تماما أحيانا . فالبورورو ، كما يقول فون دن شتاين الذي كان مترددا

في تصديق ذلك، لكنه وجد نفسه مضطرا أخيرا للاستسلام لتأكيداتهم الواضحة «يجبرون المرء بكل عناد على فهم أنهم ببغاوات في الوقت الحاضر». [ليفي برولLevy-Bruhl ، ١٩١٠م، ص٧٧ مستشهدا بقول فون دن شتاين، بشيء من التصرف، ١٨٩٤م، ص ٣٥٢].

إنني أجد أن تفسير ليفي برول لما اكتشفه فون دن شتاين غير مقنع أبدا، لسبب واضح وهو أنه يمكن أن يقلب وبسهولة ضد العقلية المتحضرة. فمن الممكن أن نتصور أحد البورورو الذين زاروا أوروبا وهو يعلن في اجتماع لجمعية علم الإنسان في البورورو، وعلى شفتيه ابتسامة متعالية، «أن حكماء ذلك الإقليم يدعون، وبكل مظاهر الصدق، أن الفحم والماس هما المادة نفسها. وهذا لا يعني أن لديهم طريقة لصنع الماس من الفحم أو أي شيء من هذا القبيل، فالرجل الأبيض يريدنا أن نفهم أن كتلة من الفحم تتألف من المادة نفسها التي يتألف منها الماس في الوقت الحاضر. لكنني أجد محاولاتهم لتفسير طبيعة هذه الخاصة مستعصية على قدراتي العقلية، (ضحكات في المدرج)، ومن الواضح أن البيض لايعترفون بقانون عدم التناقض». إن ما يميز البورورو، كما وصفهم فون دن شتاين، عن الأوروبيين ليس مسألة منطق، بل مسألة معتقدات حول حقائق مجردة تماما. فكل مجتمع يؤمن بنظريات دقيقة لا ترتبط بالواقع الملحوظ إلا بطريقة غير مباشرة. ولايمكن الاكتفاء بترجمة هذه النظريات، بل يجب أن تُدرّس بإسهاب لأعضاء المجتمع الآخر، مثلما تدرس للصغار من أعضاء المجتمع الذي طورها. وليس لنا الحق في وصف عقلية قبائل البورورو بأنها قبل منطقية pre-logical بسبب نظريتهم عن الببغاوات أكثر مما لديهم من الحق في وصفنا بأننا قبل منطقيين بسبب الكيمياء الغربية أو بسبب الإيمان بالثالوث المقدس. (ولعل معتقداتنا أقرب إلى الصواب من معتقداتهم، لكن المعتقد الكاذب ليس بالضرورة غير منطقي). وإذا سلمنا بعدم وجود الإنسان الذي يدعوه برتراند رسل Bertrand Russell «بالقديس المنطقي» – فما من أحد منا يستطيع أن يفهم المضامين غير المحدودة لمعتقداته ويجتث جميع مصادر التناقض التي تحويها المعتقدات – ومع ذلك فإن ليفي برول لا يجد لنا مسوغا لكي نعتبر أن البدائيين أكثر منا ارتكابا للأخطاء المنطقية.

ومن الصعب أن نعرف بالتحديد ما يعنيه ليفي برول عندما يصف البدائيين بأنهم (قبل منطقيين)، فهو يتخذ موقفا محايدا إلى حد ما، كما أنه تخلى كلية عن فكرة «عقلية ما قبل المنطق» في كتاباته الأخيرة استجابة لانتقادات مشابهة لما أكتبه. ولكن لنفترض أنني مصيب في تفسيري إياه على أنه يقول إن البدائيين يصدقون بصفة خاصة جملا معينة يمكن أن تترجم إلى الإنجليزية على شكل «أ ولا أ» (لعبارة ما ولنقل أ). ولقد بينت أن نوع الدليل الذي يقدمه ليفي برول لا «يتطلب» منا قبول هذا، ولكن دعوني أبين لكم عدم وجود أي دليل معقول يستطيع حتى أن يسمح لنا بقبوله.

ولنقل الآن إن الإنسان البدائي يظهر دلائل الموافقة على الجملة التي تأخذ شكل «أ كا بو أ» في لغته، وأن أحد علماء الإنسان يدعي أن «أ» تترجم إلى جملة بسيطة معينة في اللغة الإنجليزية وأن «كا» تعني «و» و «بو» تعني «لا». فمن أين لذلك العالم أن يعرف كيف يقوم بالترجمة؟ فبعض الكلمات يمكن أن تترجم بملاحظة العالم الخارجي، فإن أشار البدائي إلى الببغاء وقال «أرارا» فمن المحتمل (وليس من المؤكد أبدا) أن يكون معنى «أرارا» هو «ببغاء». أما في حال الكلمات المجردة فإن الدليل المستمد من الملاحظة لا يساعدنا كثيرا. فإن استعمل البدائي كلمة «فيكتي» ليشرح لماذا سلم جزءا من بضاعته إلى رجل جاء إلى الباب، فقد نفترض بادىء الأمر أن «فيكتي» تعني ضريبة، ولكن عندما يجبرنا هذا الافتراض على ترجمة ملاحظة سمعت فيما بعد بعبارة مثل «لا يتوجب على أحد أن يدفع ضريبة»، أو «إن دفع الضريبة يمنح المرء شعورا طيبا» فأغلب الظن أننا سنغير رأينا ونترجم «فيكتي» بكلمة «صدقة». وبعبارة أخرى، فإن من الأمور المهمة التي تجعل نظام الترجمة صحيحا هو ترجمة الجمل التي يعتبرها الناطقون باللغة الأصل صادقة إلى جمل صادقة في اللغة الهدف (أي التي نترجم إليها) وترجمة الجمل الكاذبة بأخرى كاذبة، والجمل الجوفاء بأخرى جوفاء والحشو بحشو مماثل وهكذا دواليك. كما إننا لا نتوقع تحقيق التطابق التام، فبينما يعتبر الفرنسيون أن عبارة La Concored, c'est l'avion de l'aveni (الكونكورد، إنها طائرة المستقبل) يرى الإنجليز أن عبارة Concorde is the aeroplane of the future عبارة كاذبة. ومن الواضح أن هذا لا يكفي لبيان أن الجملتين تعنيان شيئين مختلفين. ولكن إذا تبين أن لمعظم الترجمات الناتجة عن النظام الذي تعلمناه في المدرسة من أجل نقل الفرنسية

إلى الإنجليزية قيم صدق تتعارض مع ما تحتويه الجمل الأصلية، علينا عندئذ أن نستنتج أن نظام الترجمة التقليدي ينطوي على كثير من سوء الفهم للغة الفرنسية. ومن الواضح أن هذا مخالف للواقع، فالقضايا (من نوع «الكونكورد»، بالرغم من أهميتها، لا تشكل سوى جزء يسير من أنواع الترجمة المقبولة بين اللغتين).

إن المفردات المنطقية مثل أدوات النفي وحروف العطف تستمد كامل معناها من برهان داخلي من هذا النوع، وليس من ملاحظة العالم الخارجي (وبوسع المرء أن يُري ببغاء لشخص ما، لكنه لا يستطيع أن يريه «الواو»). وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن الدليل الداخلي المطلوب بسيط ومباشر إلى حد كبير بالنسبة إلى أدوات النفي وحروف العطف على العكس من قضية «الصدقة» المتعلقة بأداة النفي «لا» وبحرف العطف «و». فقولنا إن كلمة ما تعني «لا» كقولنا إن الكلمة تغير عبارة صادقة إلى عبارة كاذبة، والعكس بالعكس، فإذا قلنا إن كلمة ما تعني «و» عنينا أن الجملة المعقدة التي تتشكل من إقحامها بين جملتين بسيطتين تكون صادقة إذا كانت كلتا الجملتين البسيطتين صادقتين فقط (ويمكننا إهمال الحالات التي تربط فيها «الواو» بين عناصر غير الجمل مثل «جون وماري» . . .). ونستنتج من هذا أن قولنا إن جملة ما تعني «أ ولا أ» يعني أن الجملة ككل لا يمكن أن تكون صادقة في معزل عن معنى «أ» (بما أنه إذا كانت «أ» صادقة فإن «لا أ» يجب أن تكون كاذبة، وبالتالي فإن الجملة ككل يجب أن تكون كاذبة، أما إذا لم تكن «أ» صادقة، فإن الجملة بكاملها لن تكون صادقة أيضا).

وبعبارة أخرى فإن الدليل على اعتقاد الإنسان البدائي بأن «أ كا بو أ» صادقة يعتبر في حد ذاته أفضل دليل ممكن على أن تلك الجملة لا تعني «أ ولا أ».

ومن الهراء أن ندعي أن أحد البدائيين (أو أي شخص آخر) يؤمن بتناقض صريح، لأن الاعتقاد بأية قضية يتضمن فهمها، وفهم أي تناقض هو معرفة أنه كاذب بالضرورة. وقد نحمل جميعا معتقدات تؤدي إلى تناقضات في نهاية سلاسل من الاستنتاجات لم نتوصل إلى حلها بعد. لكن هذه مسألة مختلفة، ومن المحتمل أن يواجه المرء مجتمعا يتكلم لغة تستعصي على الترجمة، بمعنى أنه لم تستطع أية استراتيجية منتظمة لترجمة جملها إلى إحدى اللغات الأوروبية أن تولد عددا من الجمل الصادقة والكاذبة وجمل الحشو متماثلة في اللغتين أكبر مما نجده فيما لو تم

اختيار الترجمات بصورة عشوائية . (ومما يلفت الانتباه أنه لم يعثر على مثل هذه اللغة حتى الآن ، إذ ما من سبب منطقي واضح يمنع وجود مثل تلك اللغة) . ونستنتج أن من المستبعد وجود لغة تمتلك نظام ترجمة صحيحا بينما يختلف الناطقون بها معنا ليس حول حقائق معينة فحسب ، ولكن حول مبادىء منطقية أساسية أيضا .

ولست أفترض أن فون دين شتاينن أو ليفي برول ارتكبا خطأ في ترجمة كلمة من لغة «البورورو» على أنها «لا» أو «و» . لكن الاحتمال الأكبر هو أنهما ترجما توكيدا قياسيا من البورورو ، ولنقل «نحن ببغاوات حمر» ترجمة صحيحة ثم افترضا خطأ أن ملاحظة أجسامهم ستحمل قوم البورورو (كما تحملنا نحن) على الاعتقاد «بأننا لسنا ببغاوات حمر» . لكن نظريات البورورو لا تسمح بهذا الاستنتاج تماما كما يحدث في نظرياتنا التي لا تجعل منظر الماسة يحملنا على استنتاج «أن هذه ليست من مادة الفحم نفسها» . ومهما كان قصد ليفي برول من وصفه العقل البدائي بأنه «قبل منطقي» فإن هذه هي الفكرة العامة . وكلما زاد عمق وتجرد رؤية العالم التي يقال إنها نتيجة اللغة ، ازدادت قوة الحجة التي تقول إن الفوارق في رؤية العالم تنتج عن سوء تفسير اللغة . فالمفاهيم عن الفضاء والزمن أصبحت بعيدة عن ملاحظتنا المباشرة بعدا كافيا ، مما يزيد من صعوبة إثبات ادعاء ورف . أما في حال المفاهيم المنطقية ، فمن المؤكد أن المناقشة المبنية على سوء الترجمة ستحقق النجاح . إن موقف ورف أقوى فيما يتعلق بقضايا مثل قضية الكلمات المتعددة لأنواع «الثلج» في لغة الأسكيمو ، لأن كلمات من هذا النوع ترتبط ارتباطا وثيقا نسبيا بالواقع المحسوس ، مما يستبعد احتمال سوء الترجمة . لكن هذا يعني أن فرضية سابير وورف ممكنة أكثر ما تكون عندما تكون سطحية نسبيا .

وأقول إن الفرضية سطحية بالنسبة إلى الفوارق التي تقوم عليها في التصنيف الذي تفرضه اللغات المختلفة على الظواهر المحسوسة والملحوظة ، فالأمثلة على تلك الفوارق مألوفة لدى الكثيرين ، كما كان هذا الجانب من الفرضية وحتى عهد قريب أمرا لا يقبل الجدل . ففي مسألة الألوان على سبيل المثال ، نجد أنه من المعروف تماما أن اللغات المختلفة تجزىء الطيف المرئي بطرق مختلفة . فالويلزية تصنف الأزرق والأخضر تحت كلمة واحدة هي «glas» بينما تستعمل الروسية كلمتين منفصلتين (goluboj,

sinij) للتعبير عن الأزرق الفاتح والأزرق الغامق في لغتنا. ويعطي غليسون H. A. Gleason في كتابه المعروف عن اللسانيات الشكل التالي كأول الأمثلة على الفوارق بين البنى اللغوية (غليسون Gleason، ١٩٦٩م، ص ٤):

الإنجليزية

الأرجواني	الأزرق	الأخضر	الأصفر	البرتقالي	الأحمر

الشونية (من لغات روديسيا):

cips* uka	cicena	citema	cips* uka

الباسية (من لغات لايبيريا)

ziza	hui

الشكل رقم (٢)

المصدر: غليسون: المدخل إلى اللسانيات الوصفية (نيو يورك: هولت، راينهارت وونستون، ١٩٦٩م).

(لاحظ أن في النظام الشوني ثلاثة تعابير لا أربع – فالتعابير الإنجليزية «البرتقالي والأحمر والأرجواني» تندرج جميعها تحت cips*uka، ولاحظ أيضا أن citema يشمل «الأسود والأزرق والأزرق المخضر»، وأن cicena يشمل «الأبيض والأصفر وبعض ظلال الأخضر»).

وتشكل الألوان في الواقع ميدانا مفضلا في فرضية «ورف»، وربما كانت الميدان المفضل بين جميع الميادين الأخرى. فهي خاصية مباشرة لمعلومات تدرك بالحواس، فلكي نعرف ما إذا كانت «فيكتي» تعني «ضريبة» أو «صدقة» لم يكن علينا أن نلاحظ فقط، بل ونستنطق أيضا معتقدات المتكلم حول «فيكتي». لكن البقعة الحمراء تبقى بقعة حمراء بغض النظر عن معتقدات الناظر. ومن المتغيرات المفاهيمية في عملية

الإدراك المفهوم الذي يتعلق بالألوان ويجعلنا قادرين فيزيائيا على التمييز بين عدد كبير جدا منها (ويقدر عدد الظلال المختلفة للألوان بنحو ٧,٥٠٠,٠٠٠). وهكذا فإن كيفية تجميع هذه الألوان ضمن فئات في أية لغة من اللغات ليس مسألة سطحية أبدا. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم لنا الفيزياء معيارا محايدا وموضوعيا يمكننا استخدامه في مقارنة مفردات اللغات المختلفة. والشيء الأهم هو أن عالم الألوان يبدو بلا حدود طبيعية، فهو أشبه بأرض منبسطة تحتم على المستعمرين أن يرسموا حدودهم الخاصة حيث شاؤوا بدلا من كونه قارة حددتها الطبيعة مسبقا بواسطة سلاسل جبلية وأنهار عريضة. فإن كان لفرضية ورف أن تطبق في أي مجال من المجالات، فمن المؤكد أنها تطبق على الألوان. وقد اعتبر اللسانيون ذلك من المسلمات منذ مدة طويلة.

وفي ضوء تلك المعطيات، أثار عالمان من علماء الإنسان، وهما برنت برلين Brent Berlin وبول كاي Paul Kay من جامعة كاليفورنيا، ضجة كبرى عام ١٩٦٩م عندما نشرا كتابا بعنوان «أسماء الألوان الأساسية» هاجما فيه النسبية اللسانية في الحقل الذي بدت فيه أنها في مأمن من الهجوم وذلك اعتمادا على براهين وافرة. وينتسب برلين وكاي إلى حركة لسانية جديدة تقول إن اللغات الإنسانية تشترك جميعها في قالب يتحدد بتركيب نفسي ضمن النوع البشري (سنعود إلى هذه الفكرة في الفصول اللاحقة). ولا يعترض هذان العالمان على فكرة ورف التي تقول إن طبيعة اللغة وثيقة الصلة برؤية العالم عند الناطقين بها، لكنهما يعترضان على النصف الآخر من فرضية ورف والذي يقول إن بنى اللغات - ورؤية العالم التي تشترك معها - تختلف اختلافا شاسعا عن بعضها البعض. ومن الواضح أن برلين وكاي يعترفان بوجود فوارق بين عبارات الألوان في اللغات المختلفة، لكنهما يقولان إن هذه الفوارق ليست سوى قضايا سطحية تخفي وراءها مبادىء عميقة كامنة تشترك فيها أسماء الألوان في جميع اللغات.

ويبدأ برلين و كاي بالبحث في أسماء الألوان في عشرين لغة من مناطق متباعدة من العالم، مستعملين أحكام المتكلمين الأصليين حول كيفية تسمية الأجزاء المختلفة من جدول ضخم للألوان القياسية. ويبدأ الاثنان بإعداد لائحة بأهم مفردات الألوان الأساسية في كل لغة من تلك اللغات باستثناء المفردات المعبرة عن ظلال الألوان (الأحمر في اللغة الإنجليزية يدخل في قائمة المفردات، بينما يستبعد القرمزي لأنه يعتبر فرعا من

الأحمر)، واستعملا عددا من القرائن الشكلية لتساعدهما في هذا. وهكذا فإن الكلمة المعبرة عن لون ما قد لا تكون أساسية إن كان تركيبها الصرفي معقدا (كما في مُصفر، أو أزرق سماوي)، أو إن كانت مستعارة من لغة أخرى (مثل maroon أحمر داكن من الفرنسية) أو إذا كانت تدل على مادة من اللون نفسه المقصود مثل (الفضة والشيكولاتة) رغم أنهما اضطرا لاستعمال بعض المستثنيات (كالبرتقالي orange في الإنجليزية). وبعد تحليل نتائج هذه المرحلة من البحث أكمل برلين وكاي معلوماتهما باستعمال النماذج التي تبرز من التحليل لتفسير الأوصاف المنشورة لمفردات الألوان في ثمان وسبعين لغة أخرى لم يستطيعا العثور على معلمين أصليين ناطقين بها.

ويبدي برلين وكاي في البداية ملاحظة ذكية جدًا عند تحليل النتائج مفادها أن الكُتاب السابقين ارتكبوا خطأ في تركيزهم على حدود مجالات مفردات الألوان المختلفة مع أن المهم هو «النقاط البؤرية focal points» أو «أفضل الأمثلة». (كان منهج سوسير البنيوي في علم الدلالة يشجع التركيز على الحدود بشكل واضح. (انظر الشكل رقم ١) لكن هذا لا يشكل مبدأ أساسيا في الواقع في النسبية الدلالية عند كل من سوسير وبواس والتي كان برلين وكاي يسعيان لتقويض دعائمها). ولكي نستمر في مقارنة تعابير الألوان في لغة ما بمستعمرات تتنافس على اقتسام قارة، يجب ألا نفكر بالمستعمرات كأراض ذات حدود شكلية، بل كدول ومدن تتضاءل سيطرتها على الأراضي المحيطة بها تدريجيا كلما بعدت المسافة بحيث تتشكل مناطق حدودية ذات ولاء متذبذب بين هذه وتلك. ويعرف المرء كم من الصعب أن يقرر ما إذا كانت بعض الظلال «خضراء» أو «زرقاء» فكثير من الناس يقولون إن علم جامعة كامبريج الرسمي أخضر فاتح، كما أن حدة النزاع تخف فيما يتعلق بأكثر ظلال الأخضر خضرة أو أكثر ظلال الأزرق زرقة.

ويبحث برلين وكاي في توزيع الألوان البؤرية focal colours كما يتعرف عليها المعلمون في جدول الألوان القياسية الذي يضم مجموعة ثنائية الأبعاد تحوي ٣٢٠ أنموذجا بمعدل أربعين درجة على بعد صبغة اللون hue dimension وثماني درجات على بعد تدرج اللون (الصبغة هي المتغير الحسي الذي يقابل طول الموجة، أي الموقع من طيف قوس قزح، بينما يعبر تدرج اللون tone عن كونه فاتحا أم غامقا، وهكذا فإن

جميع الصبغات تنتشر على البعد الذي يمثل تدرج اللون الواقع بين الأبيض ثم الباهت ثم المتوسط . أما الظلال الغامقة لتلك الصبغة فتمثل تدرج اللون إلى الأسود . فالتمييز في الإنجليزية بين الوردي pink والأحمر red يعتمد بشكل أساسي على درجة اللون . ويكمل برلين وكاي الجدول الرئيس الذي يحوي ٤٠ × ٨ درجة بسلسلة من تسعة ظلال رمادية محايدة من مختلف الدرجات) .

وعندما تتوزع النقاط البؤرية لتعابير الألوان المختلفة في شتى اللغات توزيعا جيدا على نسخة واحدة من الجدول فإنها تبدو وكأنها تتجمع في مناطق محددة تماما بدلا من أن تكون – مثلما يتنبأ ورف – متناثرة عشوائيا فوق الجدول بأكمله . فعلى سبيل المثال أُخذ أنموذج معين من المنطقة الصفراء كنقطة بؤرية لمفردة لونية في ثماني لغات ، فتبين أن النماذج المجاورة له حققت أيضا درجة عالية رغم أن الأنموذج المتوسط ما كان ليسجل أكثر من ٠,٤ نقطة لأن هناك ١٢٧ مفردة لونية أساسية بين اللغات العشرين التي بحثت بشكل مباشر (مع إهمال المفردات التي تدل على الأسود والأبيض والرمادي) ولأن جدول الألوان يضم ٣٢٠ أنموذجا . لذا حدد برلين وكاي إحدى عشرة منطقة صغيرة على الجدول على أنها ألوان كلية (والعبارة هي عبارتي وليست عبارتهما) وهي التي تقابل في الإنجليزية الأحمر red والوردي pink والبرتقالي orange والأصفر yellow والبني brown والأخضر green والأزرق blue والأرجواني purple والأسود black والأبيض white الرمادي grey .

ولا تخص كل لغة من اللغات التي بحثت كل لون من الألوان الكلية الأحد عشر برمز معين ، إذ تميل اللغات التي تحتوي على مفردات لجميع هذه الألوان نحو كونها لغات حضارات متطورة تقنيا بينما نجد أن مفردات الألوان أقل عددا لدى القبائل البدائية .[٤] لكن برلين وكاي يشيران إلى وجود عملية قولبة patterning كبيرة يتم فيها إعطاء أسماء للألوان الكلية في النظم البسيطة . فالنظام الأدنى (المرحلة ١) فيه عبارتان فقط – وهذا طبيعي – يمثلهما بؤريا الأسود والأبيض (مع أنه في مثل تلك اللغات نرى أن الأبيض يغطي الظلال الكاشفة والأسود الظلال الغامقة لكل الألوان) . ولم يكن أي من النظم العشرين التي درسها برلين وكاي بهذه البساطة ، لكنهما يذكران نقلا عن زملائهما وبعض الآخرين أن هناك عددا من تلك اللغات يستعمل معظمها في غينيا

الجديدة. وإذا كان في اللغة ثلاث عبارات للألوان فإن النقطة البؤرية للون الثالث هي الأحمر. [تمثل اللغة الشونية Shona كما وصفها غليسون المرحلة ٢ لأنها تحتوي على ثلاث عبارات لونية، (انظر الشكل رقم ٢). ومن المستحيل أن ندرك من وصف غليسون ما إذا كانت لغته الأخرى «الباسية Bassa» تتفق مع تحليل برلين وكاي، حيث لا يفسر غليسون كيف تعامل الباسية الأسود والأبيض]. وفي النظام ذي العبارات الأربع نجد الأسود والأبيض والأحمر ثم الأخضر أو الأصفر. أما في النظام الذي يضم عبارات خمس فنجد الألوان الثلاثة الأولى بالإضافة إلى الأخضر والأصفر. لكننا لا نرى الأزرق إلا في النظم التي تضم ستة ألوان. أما النظام ذو الألوان السبعة فيضيف اللون البني. وأخيرا نجد أن الأرجواني والوردي والبرتقالي والرمادي يمكن أن تأتي في أية تركيبة في اللغات التي تحتوي أيضا على جميع الألوان السبعة العالمية سابقة الذكر، إذ لا وجود للغات تحتوي مثلا على أربع عبارات لونية كالأسود والأبيض والأحمر والأزرق.

ومجمل القول فإن برلين وكاي قد وجها على ما يبدو ضربة موجعة لفكرة النسبية اللغوية، فإذا كان هذا الحقل من علم الدلالة يبين ثوابت مثل هذه بين الثقافات المتباعدة فهل من المحتمل أن نجد مجالات كثيرة تتمتع فيها (رؤية العالم) بحرية الاختلاف؟

ويكشف لنا البحث المعمق في أعمال برلين وكاي عددا من المشكلات التي إذا ما أخذت بمجموعها أثارت لدينا الشكوك حول الموضوعات التي بحثا فيها.

فبادىء ذي بدء يكتب برلين وكاي كما لو أن الدليل غير المباشر الذي جاءا به من التقارير المنشورة حول ثمان وسبعين لغة يدعم النتائج التي توصلا إليها من المعلومات المباشرة المستقاة من عشرين لغة. لكن هذا الادعاء لا يمكن أن يؤخذ على محمل الجد. وكما يشيران بنفسيهما فإن التقارير المنشورة لا تحدد مطلقا النقطة البؤرية لأية عبارة لونية غريبة، بل تعطي قائمة بالمفردات الإنجليزية التي تصف كامل المجال الذي تشمله تلك المفردة. وهكذا نجد أن نظاما يضم عبارات أربع ربما يصنف كلمة على أنها أزرق وأخضر ونظرا لاعتقاد برلين وكاي أن الأزرق يأتي «كلون بؤري» فقط في النظم التي تحتوي على ست عبارات فما فوق، فإنهما يعتبران أن الكلمة المعنية

تعني أخضر بصفة أساسية، ويدعيان أن اللغة هي مثال آخر عن المرحلة ٣ من تطور العبارات اللونية (الأسود والأبيض والأحمر والأزرق أو الأصفر) وبذلك تدعم ما سعى الإثنان إلى إثباته منذ البداية. وهناك مثال واضح في تحليلهما للعبارات اللونية الضيقة جدا في اليونانية القديمة حيث كانت كلمة glaukos تدل، كما يعتقد عادة، على لماع أو فضي في عصر هوميروس ومن ثم على أزرق و أخضر ورمادي فيما بعد، حيث يقول برلين وكاي إنها تعني أسود لا لشيء إلا لأن نظريتهما تحتاج إلى كلمة للأسود، ولسبب ما تجاهل برلين وكاي وجود الكلمة اليونانية المعروفة للأسود وهي melas (رغم أن هذه الكلمة هي في الحقيقة أكثر الكلمات اللونية المفردة وقوعا في النصوص «الهومرية»)[١١]. ومن الواضح أن علينا تجاهل البرهان المستمد من اللغات الثمان والسبعين غير المباشر وأن نعتبر نظرية برلين وكاي قائمة حصرا على أساس اللغات العشرين التي بحثا فيها شخصيا.

ولكن حتى تحليل برلين وكاي لتلك اللغات يثير التساؤل حول العديد من النقاط. فمثلا فيما يتعلق بالقرارات - وهي غالبا قرارات حيوية بالنسبة لنظريتهما - هناك تساؤلات عمّا إذا كانت كلمة ما «أساسية» في لغة معينة أم لا. ويبدو أن الجهل قد أوقعهما في الخطأ. فعلى سبيل المثال يستبعد برلين وكاي عبارات على أنها (غير أساسية) إذا تبين أن تلك العبارات مستعارة من لغات أخرى. صحيح أنهما كانا قادرين على اكتشاف العبارات المستعارة من الإنجليزية والإسبانية إلى اللغات الأخرى إلا أنهما أغفلا أن الكثير من العبارات التي يصنفانها ضمن العبارات الأساسية في اللغة الفيتنامية هي مستعارة من اللغة الصينية. ولو استبعدت العبارات المستعارة من الصينية لبقيت الفيتنامية بعبارات للأسود والأبيض والأحمر والبني والأرجواني والرمادي، الأمر الذي يعد كارثة بالنسبة لنظريتهما. [وبالمثل، استبعد برلين وكاي.....لدى مناقشتهما للغة «جزيرة مري Murray Island» غينيا الجديدة - وهي من بين اللغات الثمان والسبعين - بعض التعابير اللونية على أساس أنها تشكل ازدواجية لأسماء أشياء تتميز باللون موضع البحث. فكلمة «بيام» مثلا، وهي التي تعني «برتقالي» أو «أصفر» مشتقة من كلمة «يام» التي تعني «نبات الكركم». أما عندما يتعلق الموضوع بكلمة «غوله غوله»، وتعني «أسود»، والتي هما بحاجة إليها كتعبير أساسي، فنراهما يستبعدان ما جاء في

المصدر المنشور بشأنها على «أنه مشكوك فيه» حيث يقول المصدر إن هذه العبارة مشتقة من «gole» (وتعني الحبار البحري) بنفس الطريقة، وربما لم يكن برلين وكاي يعرفان شيئا عن الحبر الأسود الذي يفرزه الحبار].

وتبدو قرارات برلين وكاي في أماكن أخرى وكأنها مجرد نزوات. فبينما يصنف أحد الألوان الخمسة التقليدية في الفكر الصيني ch'ing بصفة عامة على أنه «أخضر أو أزرق أو لون الطبيعة»، نرى برلين وكاي يصنفانه كعبارة أساسية في الصينية الكانتونية وفي الفيتنامية والكورية (وكلتا اللغتين استعارتا العبارة من الصينية). وفي كل من الحالات الثلاث كان المثال البؤري في المنطقة نفسها الصغيرة من الجدول (أزرق غامق)، لكنهما اعتبرا أنه أزرق في الكورية وأخضر في الكانتونية والفيتنامية، وأهملاه تماما في الماندرينية الصينية بالرغم من أنهما أدخلا كلمة «لان» (أزرق) وهي كلمة كانت قديما تدل على شجرة النيلة indigo وتعتبر عادة فرعا من ch'ing (وهما يحذفانها بشكل واضح لهذه الأسباب في مناقشتهما للكانتونية).

إن مدى تأثر السمات العامة في العبارات اللونية الحديثة بانتشار التقنية العامة ومختلف الأصباغ والمواد الملونة والأسلاك الكهربائية التي تميزها الألوان وأضواء المرور وما شابه ذلك لا يروق لبرلين وكاي على ما يبدو. وكان من الممكن لهذا التأثير أن يلعب دورا مهما جدا في أبحاثهما حيث درسا جميع اللغات العشرين، باستثناء واحدة فقط، من خلال معلمين عاشوا في مدينة سان فرنسيسكو أو بالقرب منها. وتشير نوريكو ملك نيل (Noriko McNeil، ١٩٧٢م) نقطة على صلة بالموضوع هنا حيث تقول إن النظام الذي يضم العبارات الإحدى عشرة «القياسية» والذي يقول برلين وكاي أنه موجود في اليابانية يعود تاريخه إلى اتصال اليابان بالغرب في بدايات الستينات من القرن التاسع عشر، وأن في نظام الألوان التقليدي في اليابانية خمس عبارات تشكل فيها الألوان الأسود والأبيض والبرتقالي والفيروزي والأصفر النقاط البؤرية. ويسبب هذا النظام إحراجا كبيرا لنظرية برلين وكاي، ولكنه يفسر بأن الألوان غير الأسود والأبيض تقابل أصباغا طبيعية موجودة في اليابان.

وتقضي الاعتبارات المماثلة إلى تفسير ترتيب «الألوان الكلية» التي وصفها برلين وكاي فنجد أن من السمات المحيرة في ترتيبها هو «تقهقر» الأزرق إذ يقال إنه يحتل

المرتبة السادسة بعد الأحمر والأخضر والأصفر. ويبدو لنا لأول وهلة أن هذه حقيقة تثير الدهشة، ولا يمكن التكهن بها. فإن كانت صادقة فإنها تشكل برهانا قويا ضد فرضية ورف. فالأزرق قبل كل شيء لون رئيس ومن المفترض أنه يستحق اسما على غرار الأحمر والأصفر والأخضر. ولكن كم عدد الأشياء الزرقاء في بيئة ذات ثقافة بدائية؟ السماء والبحر. ولما كنا جميعا نعرف لونهما، لذا فإن من العبث أن نتحدث عنه. صحيح أن بعض الزهور قد تكون زرقاء اللون، لكن الزهور عديمة الأهمية من الناحية العملية، بالإضافة إلى أن الأجزاء التي تؤكل من النبات، والتي تمس الحاجة للحديث عنها، ليست زرقاء أبدا. وحتى في جيلنا نحن، ومع كل التقنية الكيميائية المتقدمة التي نملكها، يعترف أصحاب مصانع الأصباغ التجارية بأن الأزرق لون صعب الصنع. لذا فإنه ليس من المدهش أن نجد الكثير من الحضارات البدائية لم تكن بحاجة لكلمة خاصة باللون الأزرق.

ولم آت حتى الآن على ذكر أهم الحقائق التي قدمها برلين وكاي وهي أن البؤر اللونية في اللغات المختلفة تتجمع في مناطق محدودة من الجدول اللوني. ويعد التفسير الذي قدمه جورج كولير (George Collier، ١٩٧٣م) أشد صنوف النقد مرارة على الإطلاق.

إن المتغيرات المتعلقة بصبغة اللون hue ودرجته tone ليست المتغيرات الوحيدة في عالم الألوان. فهناك أيضا المتغير المتعلق بالتشبع saturation الذي يقيس مدى ابتعاد ظل من صبغة ودرجة معينتين عن الدرجة نفسها من اللون الرمادي. فعندما نصف لونا أحمر مثل لون صناديق البريد بأنه «فاقع» أو «نضر» فإننا لا نقصد عادة أنه خفيف الدرجة اللونية، بل نقصد أنه شديد الإشباع. ويمكن أن يؤخذ اللون «الوردي القديم» مثالا على الأحمر قليل الإشباع. (في الواقع هناك متغير آخر على الأقل له علاقة هنا بالإضافة إلى الصبغة والدرجة والإشباع ولكن بإمكاننا أن نتجاهل ذلك الآن). والعين البشرية قادرة على درجة فيزيائيا على إدراك درجة إشباع أكبر بالنسبة لبعض أنواع التركيبات والدرجات اللونية أكثر من غيرها. فدرجة متوسطة من الأحمر يمكن أن تكون شديدة الإشباع بالفعل، ولكن أكثر درجات الأزرق الفاتح إشراقا لا تختلف كثيرا عن الرمادي الكاشف. وعلى اعتبار أن الأشياء الأخرى متساوية، فإن اللغة

ستضم أسماء لأشد الألوان نضارة وجلبا للانتباه بدلا من الألوان التي يكون فيها التشبع العالي مستحيلا. وبعبارة أخرى، فإن القارة التي تتقاسمها المستعمرات فيما بينها ليست بيداء قاحلة، لكنها تحتوي على مناطق صغيرة من الوديان الخضر تتخللها مرتفعات جرداء واسعة. ومن الطبيعي أن تقوم المستعمرات الأولى في أفضل المناطق شريطة عدم اقتراب مستعمرة من الأخرى أكثر مما يلزم (وليس من الكفاءة في شيء أن تكون هناك أسماء منفصلة لظلال شديدة الشبه فيما بينها في لغة لا تحوي سوى عدد ضئيل من العبارات اللونية). ولن يتم احتلال المرتفعات الوسطى إلا في حال وجود العديد من المستعمرات، أما الأراضي المرتفعة فتبقى مناطق رافدة على الدوام. واذا ما قارنّا جدول التشبع الذي يمكن الحصول عليه من تركيبات مختلفة من الصبغة والدرجة مع جدول برلين وكاي لتوزيع الألوان البؤرية وجدنا أن الجدولين متطابقان تماما.[٦]

ويبدو أن هذه المناقشات مجتمعة تقلل من شأن نظرية برلين وكاي إلى حد بعيد، ولا يخامرني أدنى شك في سلامة الموقف الوصفي المبني على الفطرة السليمة والذي يقول إن الاختلاف الدلالي صحيح. فعندما لا يحتوي أي ميدان محسوس من ميادين المعنى على حدود طبيعية أو على سمات ظاهرة بشكل خاص، فليس ثمة شيء في عقولنا يدفعنا لتحليلها بطريقة دون أخرى. فاللغات تختلف بطريقة تصنيفها لهذه الميادين اختلافا عشوائيا. فقضايا فيزيائية المكان والزمان وما شابه ذلك واسعة الاختلاف. وقبل كل شيء يدرك الناس أن السؤال: «كم عدد الألوان الموجودة؟» لا معنى له ما لم يطرح في سياق مبدأ معين لتمييز الألوان، في الوقت الذي لا نعتبر فيه أن البحث عن أفكار سليمة حول المكان والزمان نشاط لا معنى له مع أننا قد ندرك أن البشرية لم تكمل ذلك البحث (وربما لن تكمله أبدا).

وطالما اقتصر ادعاء سابير وورف على أن لغتنا الأم تقدم لنا مجموعة عشوائية ومفيدة من فئات تصنيف الخبرات التي نعتمد عليها حين يتراءى لنا أن مخطط التصنيف الذي نستعمله غير ذي بال، فإنهما على صواب بالتأكيد. وهما على صواب دون شك في قولهما إن القرارات التي تسمح للغتنا بالتوصل إليها تتخذ أهمية أحيانا أكبر مما ندرك. ولكن عندما يشير سابير وورف إلى أننا سجناء خطة التصنيف الموجودة في

لغتنا فإنهما يقللان من شأن قدرة الأفراد على تحطيم الأصفاد التي صنعها الآخرون ليقيدوا بها الإدراك .



الفصل الخامس

اللسانيات الوظيفية: مدرسة براغ

رأينا أن الإقبال على اللسانيات التزامنية كنقيض لفقه اللغة التقليدي philology بدأ بصورة مستقلة مع سوسير في سويسرا ومع بواس في الولايات المتحدة. وجاء ويليم ماثيسيوس Vilem Mathesius (١٨٨٢ - ١٩٤٥م) بدفع ثالث في الاتجاه نفسه. وماثيسيوس عالم أنجليكاني تشيكي درس في جامعة كارولين في براغ ثم درّس فيها. وحدث أن ألقى سوسير محاضراته في اللسانيات التزامنية في عام ١٩١١م، وهو ذات العام الذي نشر فيه بواس كتابه «الدليل Handbook»، ونشر فيه ماثيسيوس دعوته الأولى لمنهج جديد غير تاريخي في دراسة اللغة (ماثيسيوس Mathesius، ١٩١١م).

وقد اجتمعت حول ماثيسيوس نخبة من العلماء ممن كانوا يشاركونه أفكاره، حيث بدأ هؤلاء في عقد اجتماعات دورية منذ عام ١٩٢٦م، ومن ثم أطلق عليهم اسم «مدرسة براغ» (إلى أن شتتت شملهم الحرب العالمية الثانية). ولقد مارست مدرسة براغ أسلوبا خاصا من اللسانيات التزامنية. وعلى الرغم من أن معظم العلماء الذين نعتبرهم أعضاء في تلك المدرسة كانوا يعملون في براغ أو على الأقل في تشيكوسلوفاكيا، إلا أن الاسم استعمل أيضا ليشمل بعض العلماء في أماكن أخرى ممن تمسكوا عن وعي بأسلوب مدرسة براغ.

تتميز اللسانيات في براغ بنظرتها إلى اللغة من خلال الوظيفة. ولا أقصد في هذا أن أعضاء مدرسة براغ كانوا يرون أن اللغة ككل تؤدي وظيفة ما فحسب، فهذه بدهية لم تكن لتميزهم عن غيرهم. لكني أقصد أنهم حللوا اللغة بهدف إبراز الوظائف التي كانت مكوناتها البنيوية المختلفة تؤديها في استعمال اللغة بأجمعها. وهذا ما ميز مدرسة براغ تمييزا حادا عن معاصريها، وهم الوصفيون الأمريكيون (كما ميزتهم أيضا

وبالحدة نفسها عن المدرسة التشومسكية التي تلت الوصفيين). فاللساني الذي يعمل في إطار الأعراف الأمريكية يرى النحو كمجموعة من العناصر المجردة (أي مجموعة من الإيمات emes) من أنواع مختلفة عند بلومفيلد، وكمجموعة من قواعد مختلفة بالنسبة لأتباع تشومسكي. فالمحلل يتخذ الموقف ذاته من البنية اللسانية مثلما يأخذ المرء موقفا من عمل فني ما، بمعنى أنه لا يخطر بباله عادة أن يشير إلى عنصر معين ويسأل «ما الغاية منه؟» بل يكتفي بالوصف والتأمل. أما علماء مدرسة براغ فكانوا ينظرون إلى اللغة كما ينظر المرء إلى محرك محاولا أن يفهم الوظائف التي تؤديها أجزاؤه المختلفة وكيف تحدد طبيعة جزء معين طبيعة الأجزاء الأخرى. وما دام الأمر متعلقا بوصف بنية اللغة فإن ممارسة مدرسة براغ لم تكن مختلفة كثيرا عن المدارس التي عاصرتها - حيث استخدم أعضاء تلك المدرسة تعابير مثل «الفونيم» و «المورفيم» على سبيل المثال، لكنهم حاولوا تجاوز الوصف إلى التفسير، أي أنهم لم يكتفوا بالحديث عن ماهية اللغة بل تحدثوا عن السبب وراء اتخاذ اللغات أشكالها التي نجدها عليها، بينما اقتصر الأمريكيون (وما زالوا يقتصرون) على الوصف فحسب.

ومن الأمثلة المباشرة عن التفسير الوظيفي في عمل ماثيسيوس مثال يتعلق في استعماله للعبارتين اللتين تترجمان عادة إلى مسند إليه theme و مسند rheme بالإضافة إلى الفكرة التي أطلق عليها الكتاب المحدثون الذين عملوا وفق تقاليد مدرسة براغ اسم «المنظور الوظيفي للجملة functional sentence perspective» فمعظم الجمل (أو كثير منها على الأقل) تقال لكي تعطي السامع بعض المعلومات. لكن من الواضح أننا لا نصدر أجزاء متفصلة من المعلومات العشوائية، بل نصوغ عباراتنا ليس تبعا لما نريد السامع أن يعلمه فحسب - ولكن تبعا لما يعرفه مسبقا، وتبعا لسياق الحديث الذي بنيناه حتى تلك اللحظة. وفي اعتقاد ماثيسيوس أن الحاجة للإستمرار تدعو إلى تقسيم الجملة إلى قسمين (ليس من الضروري أن يكونا متساويين في الطول) الأول ويدعى المسند إليه - وهو القسم الذي يشير إلى شيء معروف مسبقا لدى السامع (وغالبا ما يكون قد ورد لتوه في الجملة السابقة) والثاني ويدعى المسند وهو ما ينص على حقيقة جديدة تتناول ذلك الموضوع المحدد. والمسند إليه يسبق المسند ما لم يهدف المتكلم إلى إعطاء مؤثرات خاصة بحيث يتشكل المشجب في ذهن السامع قبل أن يعلق عليه أي شيء جديد.

وغالبا ما يقابل تقسيم الجملة إلى مسند إليه ومسند التمييز النحوي بين المبتدأ والخبر أو بين الفاعل والفعل المتعدي والمفعول به. ويمكننا أن نقول «جون قبّل ايف» لأننا كنا نتكلم عن «جون» ونريد أن نقول ما فعله بعدئذ، أو لأن السامع يعرف أن «جون قبّل فتاة» ونريد أن نخبره من كانت تلك الفتاة. ولكن ربما كان السامع يعرف أن شخصا قبّل «ايف» ونريد أن نخبره من قبلها، أي أننا نريد أن نجعل «جون» المسند و«قبّل ايف» المسند إليه. لكن المسند إليه يسبق المسند عادة. ولا يشكل هذا الأمر عقبة في اللغات المتصرفة inflecting مثل التشيكية حيث نضع الفاعل النحوي في نهاية الجملة ونقول Evu polibil Jan فاللاحقة u- وغياب علامة التأنيث من نهاية الفعل يدلان على أن Eve هي التي قُبِّلَت ولم تُقبِّل. وكذلك تستخدم الإنجليزية ترتيب المفردات من أجل تحديد العلاقات النحوية مثل الفاعل والمفعول به وبهذا فهي ليست حرة في تبديل أماكن المفردات في «جون قبّل ايف» وبدلا من ذلك فإننا نحل المعضلة باستعمال صيغة المبني للمجهول Eve was kissed by John فهي توفق بين المطلب النحوي الذي ينص على وجوب تقديم الفاعل، وبين المطلب الوظيفي الذي يوجب تأخير «المقبِّل» - باعتباره المسند - إلى نهاية الجملة بواسطة شكل خاص من أشكال الفعل يشير إلى أن الفاعل النحوي ليس هو الذي «قام» بالفعل. وصيغة المبني للمجهول نادرة الوقوع في التشيكية خاصة عندما يذكر القائم بالفعل بما يعادل عبارة (من قبل by). وحتى في الإنجليزية فإن لصيغة المبني للمجهول وظيفة ثانية تمكننا من التوفيق بين الرغبة أحيانا في عدم التصريح عن شخصية القائم بالفعل وبين المتطلب النحوي الذي يوجب أن يأخذ كل فعل تام فاعلا، بحيث نستطيع أن نقول «قُبِّلت ايف» إذا لم نكن قادرين على التصريح بمن قبلها أو إذا لم نكن نرغب في قول ذلك (إن صيغة المجهول المستخدمة في جمل مثل «لقد رؤي أن تبني المشروع عمل غير حكيم Adoption of the proposal is felt inadvisable» محببة لدى البيروقراطيين الذين يهدفون إلى التنصل من مسؤولية قرارهم). إلا أن اللغة الإنجليزية حالة شاذة فيما يتعلق بنسبة استخدام صيغ المبني للمجهول الكاملة مع عبارة (by) ففكرة «المنظور الوظيفي للجملة» تبين لنا عملا تؤديه مثل هذه التراكيب في اللغة الإنجليزية والذي تقوم به وسائل أخرى في اللغات المختلفة. (ولا يعني هذا أن العمل يؤدى حصرا وبصفة دائمة من خلال صيغة المبني للمجهول في الإنجليزية.

فعلى سبيل المثال من الممكن أن نجعل جون مسندا بدلا من مسند إليه في قولنا «جون قَبّل ايف» وذلك بوضع النبرة على «جون»، إلا أن هذه الطريقة تستعمل بوجه خاص عندما نريد أن تناقض توقع السامع أن شخصا آخر قَبّل إيف).

ولا يحق لنا أن نقول إن فكرة «المنظور الوظيفي للجملة» كانت مجهولة تماما في اللسانيات الأمريكية. فقد استعمل بعض الوصفيين عبارة المبتدأ topic والخبر comment بالطريقة نفسها التي استعمل بها ماثيسيوس المسند إليه theme والمسند theme. ولكن، وبغض النظر عن أن علماء براغ طوروا هذه الأفكار أكثر من أي عالم أمريكي، فإنني أعتقد أن من العدل أن نقول إن الأمريكيين لم يحلموا قط باستعمال هذه الأفكار لتفسير الفوارق البنيوية بين اللغات مثل نسبة وقوع المبني للمجهول في الإنجليزية بالمقارنة مع لغات كثيرة أخرى. وقد كان هذا مفهوما بالنسبة للوصفيين نظرا لأن هذه التفسيرات تستفيد من المفاهيم التي لا تتوافق مع الأشياء الملحوظة (مثل «عدم الرغبة في التصريح عن القاعل») مما يجعلها غير شرعية بالمعايير السلوكية. وبالفعل فقد أبدى الوصفيون ارتيابهم حيال الأمثلة التي تبدأ بكلمة «لماذا»، واعتبروها بقية من مرحلة الطفولة التي ينبغي على الناضجين من العلماء أن يكونوا قد تجاوزوها بمراحل (انظر جوز، ١٩٥٧م، ص ٩٦). إلا أن مدرسة تشومسكي الحديثة ركزت جل اهتمامها على ضرورة تفسير مقولات اللسانيين دون الاكتفاء بوصفها، ولم تعترض على فرضية الأشياء غير الملحوظة unobservable ومع هذا فإن نحو تشومسكي يكتفي بأن يدرج «التحويلات النحوية» مثل «المبني للمجهول» التي تضمها لغة ما دون أن يشير إلى أي سبب يكمن وراء حاجة اللغة إليها، أو لماذا تحتوي لغة ما على بعض التراكيب المعينة بينما لا توجد هذه التراكيب في لغة أخرى أو أنها لا تُستخدم إلا فيما ندر.

وفي هذا المجال نرى أيضا أن كثيرا من اللسانيين في مدرسة براغ أبدوا اهتماما كبيرا بقضية توحيد الاستعمال اللغوي: انظر مثلا هافرانيك Havranek (١٩٣٦م). وربما كان هذا الاهتمام طبيعيا بالنسبة للتشيكيين الذين تتسم لغتهم بوجود هوة عميقة، وبصورة غير طبيعية، بين الاستعمال الأدبي والاستعمال العامي، فهي لم تصبح اللغة الرسمية للدولة المستقلة إلا في فترة ما بين الحربين، ولكن من المؤكد أنها لاقت التشجيع أيضا من مدرسة براغ. أما الوصفيون الأمريكيون فلم يكتفوا بوضع تمييز منطقي بين

الوصف اللغوي description والمعيار اللغوي prescription، بل لم يدعوا مجالا للشك لدى أتباعهم في أن المعيارية نشاط غير ملائم ولا يليق بالمحترفين ولذلك يجب على جميع اللسانيين اجتنابها (انظر إلى عنوان كتاب هول «دع لغتك وشأنها Leave Your Language Alone» ١٩٥٠م). فهذا الموقف الأخير برمته غير عقلاني «لأن الثقافة العالية بحاجة إلى معايير من أجل الاستعمال اللغوي (رغم أنه من المفضل أن تستقي مثل هذه المعايير من خلال نقاش علمي مطلع بدلا من أن يفرضها مجمع لغوي). ومن المفترض أن يكون التدريب في حقل اللسانيات من العوامل المساعدة لا أن يقف حجر عثرة أمام صياغة المعايير الملائمة. ومن المؤكد أن من الصعب على المرء أن يتحدث بشكل منطقي عن الاستعمالات الجديرة بالقبول وتلك التي يجب أن تستبعد ما لم ير أن اللغة أداة أو مجموعة من الأدوات تستعمل في أداء عدد من الأعمال بكفاءة قد تقل أو تكثر.

ولا يقتصر اهتمام ماثيسيوس في النحو الوظيفي على نظريته حول المسند إليه والمسند فحسب، ولو كان لدي متسع أكبر لناقشت فكرته عن سبك المفردات الجديدة على اعتبار أن ذلك عمل تختلف اللغات بطريقة إنجازه بشكل خاص. (انظر مثلا ماثيسيوس Mathesius، ١٩٦١م)، ولنتجه بدلا عن ذلك إلى المنهج الوظيفي في علم الأصوات كما يتمثل في أعمال تروبتسكوي Trubetzkoy.

كان الأمير نيكولاي سيرجيفتش تروبتسكوي Nikolai Sergeyevich Trubetzkoy (١٨٩٠ - ١٩٣٨م) أحد أعضاء مدرسة براغ خارج تشيكوسلوفاكيا وسليل عائلة من العلماء من نبلاء الروس إذ كان أبوه أستاذا للفلسفة ومديرا لجامعة موسكو. وبدأ تروبتسكوي حياته بدراسة الفلسفة والتراث الشعبي القوقازي والفينوأوغري Finno-Ugric. درس تروبتسكوي اللسانيات الهندوأوروبية في جامعة والده، ثم أصبح عضوا في هيئتها التدريسية عام ١٩١٦م. وبعدها اندلعت الثورة، واضطر الأمير تروبتسكوي إلى الهرب، فالتجأ أولا إلى روستوف Rostov على نهر الدون حيث منح كرسيا في الجامعة المحلية (بعد أن حسبه الخدم أحد المشردين وحاولوا طرده خارج منزل مدير الجامعة) وعندما خسر المحافظون روستوف عام ١٩١٩م لجأ تروبتسكوي إلى القسطنطينية. وفي عام ١٩٢٢م عين رئيسا لقسم تاريخ اللغات السلافية في فيينا، ومن ثم أصبح عضوا في الحلقة اللغوية بمدينة براغ لدى إنشائها تحت إشراف ماثيسيوس

بعد ذلك بعدة سنوات (ولا تبعد براغ عن فيينا سوى ١٥٠ ميلا ويفصلها عنها حدود سياسية كانت لا تزال جديدة وقتئذ). وبقي تروبتسكوي في فيينا حتى وافاه الأجل بعد بضع شهور من قيام ألمانيا بضم النمسا Anschluss عام ١٩٣٨م متأثرا بأزمة قلبية أصابته إثر استجوابه من قبل رجال الاستخبارات النازية (وكان معارضا صريحا للنازية). ونحن اليوم نتعرّف على أفكار تروبتسكوي بشكل أساسي بفضل كتابه «مبادىء علم الأصوات الوظيفي Principles of Phonology» الذي كافح من أجل إنهائه – وقد أنهاه فعلا – في الأسابيع الأخيرة من حياته.

وعلم الأصوات الوظيفي عند تروبتسكوي، شأنه شأن الوصفيين الأمريكيين، يسند دورا رئيسا للفونيم. غير أن تروبتسكوي – ومدرسة براغ بصفة عامة – كان مهتما بالدرجة الأولى بالعلاقات الرأسية بين الفونيمات (وكما أشرت سابقا، فإن هذا من سمات اللسانيات الأوروبية) أي بطبيعة التقابل بين الفونيمات التي يمكن أن تكون متميزة عن بعضها البعض في بنية صوتية معينة، بدلا من العلاقات الأفقية التي تحدد تنظيم الفونيمات في سلاسل في اللغة. وقد طور تروبتسكوي مفردات لتصنيف الأنواع المختلفة من التقابل الفونيمي، حيث ميّز على سبيل المثال بين: (١) التقابل الخاص private opposition حين يكون فونيمان متماثلين باستثناء سمة صوتية واحدة موجودة في واحد دون الآخر (كما في /f/ و/v/، والسمة في هذه الحال هي سمة الجهر). (٢) التضاد المتدرج gradual opposition حيث يختلف الأعضاء في إظهارهم درجات مختلفة من خاصة التدرج gradient property (كما هي الحال في الصوائت الإنجليزية /i, e, æ/ النسبة لاتساع فتحة الصائت). (٣) التقابل المكافىء equipollent opposition حيث يمتلك كل عضو سمة مميزة لا توجد في بقية الأعضاء (كما هي الحال في /k, t, p/). وفي بعض الحالات لايكون فيها التقابل الفونيمي فعالاً إلا في بعض السياقات، وقد يكون عديم الأثر أو منعدما كلية في سياقات أخرى. فعلى سبيل المثال، نجد أن التقابل بين /t/ و /d/ في اللغة الألمانية ينعدم في أواخر الكلمات (حيث تستعمل /t/ فقط في أواخر الكلمات، أما الجذور التي تنتهي بـ /d/ متبوعة بلاحقة فإن /d/ تتغير فيها إلى /t/ عندما تسقط تلك اللاحقة كما في baden /'ba:dən/ «يستحم» مقابل bad /ba:t/ «حمّام»). ففي هذه الحالات يمكننا أن نتحدث عن وقوع ما يعرف بالفونيم الأصل archiphoneme، وهو العامل المشترك

الأعلى للفونيمات التي ينعدم فيها التقابل . وفكرة تروبتسكوي عن الفونيم الأصل مفيدة في حل المشكلات الوهمية . ففي اللغة الإنجليزية على سبيل المثال ، نجد أن التضاد بين /t/ و /d/ ينعدم بعد /s/ (ليس هناك تضاد بين sdill* و still) . ولكن ، وعلى العكس مما وجدناه في الألمانية ، فإن الصوت الذي يقع في السياق الذي ينعدم فيه التقابل لا ينطبق على أي من الصوتين المتقابلين (إن الصوت الذي يكتب /t/ في كلمة still هو صوت غير نفسي مثل /d/ مع أنه مهموس مثل /t/) . واللساني الوصفي ينسب الصوت عشوائيا إما إلى الفونيم / t / أو الفونيم /d/ ، لكن مفهوم الفونيم الأصل يجنبنا هذا الاختيار العشوائي .[1] ويرسي تروبتسكوي في كتابه «المبادىء» دعائم نظام دقيق لتصنيف الأصوات الوظيفية phonological typology . وبعبارة أخرى ، فإنه يقدم لنا نظاما يمكننا من معرفة نوع النظام الصوتي في لغة ما بدلا من أن نعالج تركيب نظامها الصوتي بالأسلوب الأمريكي المتمثل بعبارة (خذه أو دعه) على أساس أنه مجموعة من الحقائق المنفصلة . [كان تصنيف الأنواع محط اهتمام متميز في مدرسة براغ ، وقد بحث ماثيسيوس Mathesius ١٩٢٨م و١٩٦١م فيما ترجم ترجمة غير دقيقة بعبارة علم الشخصية اللغوية linguistic characterology والذي كان يهدف إلى تمكين المرء من مناقشة نوع النحو الذي تمتلكه لغة ما . أما الأمريكيون من الناحية الأخرى ، وباستثناء عدد قليل منهم مثل سابير و هوكيت (A Manual of Ponology ١٩٥٥م)، فقد كانوا يميلون لمعالجة البنى التزامنية في اللغات المختلفة على أنها أمثلة مختلفة عالميا على نوع واحد من الأشياء . وربما كان هذا جزءا مما ورثوه عن النحويين الجدد الألمان الذين اعتبروا أن الطريقة الوحيدة الجديرة بالاهتمام في تصنيف اللغات تكمن في تصنيفها حسب علاقاتها التاريخية] .

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن تروبتسكوي ميّز الوظائف المختلفة التي يمكن أن تفيد من التقابل الوظيفي . والوظيفة الواضحة وهي التفريق بين الكلمات والسلاسل مختلفة الأطوال أسماها وظيفة التمييز distinctive function ، إلا أنها ليست الوظيفة الوحيدة التي يمكن أن يخدمها التقابل الصوتي الوظيفي . ولنأخذ التقابل بين وجود النبر stress وعدمه على سبيل المثال ، فربما كانت هناك قلة من اللغات الجديدة يؤدي فيها النبر دورا مميزا . فهو غير مميز في اللغة التشيكية (حيث يقع على المقطع الأول من

كل كلمة) أو البولندية (التي يقع فيها النبر عادة في المقطع قبل الأخير من الكلمة) إذ أن له وظيفة التحديد حيث يساعد السامع على تعيين حدود الكلمات في إشارة كلامية وهذا ما يحتاجه إن أراد فهم ما يسمع . وفي اللغات حيث النبر متغير كما في الإنجليزية والروسية ، نجد أن وظيفة التحديد للنبر أقل أثرا ، كما أن النبر نادرا ما يؤدي دورا مميزا (إن الكلمات مثل (.v) ***subjéct*** (.n) ***súbject*** المتماثلة تقريبا في اللفظ - باستثناء موقع النبر - نادرة في اللغة الإنجليزية) . لكن للنبر وظيفة تكميلية ، وبصورة عامة ، ومع إهمال قليل من الأدوات مثل أداة التنكير (a) وأداة التعريف (the) فان هناك نبرا رئيسا واحدا فقط لا غير في الكلمة الإنجليزية ، وبالرغم من أنه لا يدل السامع على مكان التقطيع إلا أن إدراك النبر يدله على عدد الكلمات التي ينبغي عليه أن يلاحظها في الإشارة الكلامية . كما أن السمات فوق القطعية suprasegmental[٢] مثل النبر ليست هي الوحيدة التي تؤدي هذه الوظائف الجانبية . وهكذا يشير تروبتسكوي إلى أن للتقابل بين /j/ والفونيمات الصوائت الأخرى في الألمانية وظيفة التمييز (كما في verjagen «يطرد» مقابل versagen «ينكر» على سبيل المثال) بينما يؤدي الصوت /j/ وظيفة التحديد أيضا حيث لا يقع هذا الصامت إلا في بداية المورفيم (يتألف التركيب المورفيمي لكلمة verjagen من ver+ jag + en) . وبالمقابل فإن للصامت/ ŋ /في الإنكليزية «وظيفة تحديد سلبية» ، فعندما نسمع هذا الصوت نعرف أن ليس هناك حدود مورفيم قبله ، لأن/ ŋ / لا تأتي في بداية المورفيم الإنجليزي مطلقا . وتشير عناقيد الصوامت مثل /st/ و / ps/ في اللغة الإنجليزية إلى حدود مورفيم بيني (وهذا ينطبق على جميع الحالات باستثناء بعض الحالات الشاذة مثل lapse وtsetse) . ومن ناحية أخرى نرى أن اللغة الفنلندية لا تسمح بوجود عناقيد من الصوامت في بداية الكلمة أو نهايتها ، ولا تسمح سوى للصوامت / stn/ بأن تأتي في أواخر الكلمات ، وهكذا فإن العناقيد في «yksi واحد» أو «silta جسر» تشير إلى غياب حدود المورفيم .

أما في الأعراف الأمريكية فلا مكان لمثل هذه الأقوال . فقد كان الوصفيون يعتبرون أن جميع وجوه التقابل الصوتية الوظيفية «مميزة» في مفهوم تروبتسكوي . ففي حال النبر الثابت في التشيكية مثلا ، ربما يقول الوصفي إن هذا النبر لا يمكن أن يفصل بين الكلمات المختلفة ، وبناء عليه يجب أن يهمل نظرا لأنه غير فونيمي ، أو يقول إن

هناك تقابلا فونيميا بين وجود النبر وغيابه، وهذا يكافيء منطقيا التقابل بين /b/ و/p/ أو بين /m/ و/n/ (إن كانت هناك أزواج من سلاسل كلامية تختلف فقط في موضع حدود الكلمات - وبالتالي في موضع النبرات كما في عبارة **Má'melouch** 'ma:'meloux «الديه عمل على الجانب» مقابل **Máme louh** 'mame 'louch «لدينا محلول صودا كاوية»). وبهذا يبدو منهج تروبتسكوي «أكثر عمقا من أي من هذين البديلين.

إن لكل من الوظائف الصوتية التي نوقشت حتى الآن دورا في آخر الأمر في تمكين السمع من معرفة سلسلة الكلمات التي نطقها المتكلم. إلا أن تروبتسكوي، شأنه شأن بقية أعضاء مدرسة براغ، كان على دراية تامة بأن وظائف الكلام لا تقتصر على التعبير عن رسائل صريحة. ففي تحليله لوظائف الكلام سار تروبتسكوي على خطى زميله الفيلسوف الفييني كارل بوهلر (Karl Buhler، ١٩٣٤م) الذي كان يميز بين «وظيفة التمثيل representative function» (أي وظيفة تقرير الحقائق) و«وظيفة التعبير expressive function» (التي تتعلق بالتعبير عن الخصائص المؤقتة أو الدائمة للمتكلم)، و«وظيفة الانفعال conative function» (وهي التي تؤثر في السامع). وإني لأجد تمييز بوهلر الثلاثي مغرقا في الدقة كما أجده استنتاجيا ومحكما إلى حدٍّ يزيد عن اللزوم بحيث لا يستحق هذا المبلغ من الاحترام الذي لقيه من الكثيرين، لكنه مفيد في الإشارة إلى وجود أكثر من مجرد «الوظيفة التمثيلية للغة». ويبين تروبتسكوي أن تحليل بوهلر يمكن أن يطبق في علم الأصوات الوظيفي. فالتقابل الصوتي الذي يحقق الوظيفة التمثيلية هو عادة تقابل فونيمي. لكن التمييز بين شتى أنواع الألوفونات لفونيم معين، حيث لا يتحدد الاختيار وفق السياق الفونيمي، غالبا ما يلعب دورا تعبيريا أو انفعاليا. فالصائت الثنائي /au/ في لندن على سبيل المثال له مجموعة من الألوفونات تختلف بدرجة فتحتها الأولية، بحيث نجد مثلا أنواعا من اللفظ تتراوح بين [ɑu] و[æu] و [ɛu] (بالإضافة إلى فوارق في الانزلاق أهملتها هنا). ويقابل هذا الانحدار الألوفوني أو «يعبّر» عن مكانة اجتماعية متغيرة. وبصورة عامة، كلما ضاقت فتحة بداية الثنائي الصائت كلما تدنت مكانة المتكلم الاجتماعية. (ومن جهة أخرى نجد أن التقابل بالنسبة للثنائي الصائت /ai/ معكوس، فالمتكلم الخشن الذي يستخدم [ɛu] في الحالة الأولى يستعمل صائتا ثنائيا قريبا من [ɒɪ] في الحالة الثانية، بينما نجد أن من يحسن الكلام يستعمل [ɑu] في

الحالة الأولى و [ai] في الثانية) . وفي إحدى اللهجات المنغولية (تروبتسكوي ١٩٣٩م ، ص ١٧) يعبر تقديم الصوائت إلى الأمام عن الجنس . فالصوائت الخلفية في كلام الرجال تقابل صوائت مركزية في كلام النساء ، والصوائت المركزية عند الذكور تقابل الصوائت الأمامية عند الإناث . ونذكر الزمن في الإنجليزية الأمريكية كمثال على الوظيفة الانفعالية في علم الأصوات الوظيفي . فزمن الصوائت يمثل مجالا واسعا للاختلاف بين الإنجليزية الأنموذجية RP واللهجة الأمريكية القياسية فيما يتعلق ببنية النظام الصوتي لكل منهما . ففي الإنجليزية الأنموذجية يتحدد زمن الصوائت تبعا للنظام الصوتي ، فالصوائت المغلقة checked أو الرخوة lax قصيرة كما في /i/ ، أما الصوائت الأخرى فطويلة أو قصيرة بحسب سياقها الفونيمي . أما في الإنجليزية الأمريكية فليس لزمن الصائت أية وظيفة مميزة ، كما يتمتع بحرية التغير ، فالطول يستعمل للتأثير في عواطف السامع . وهكذا نجد أن أمريكيا يدعو للإسهام في عمل خيري قد ينهي كلامه بعبارة مثل «أريدكم أن تضعوا أيديكم في جيوبكم وأن تعطوا» بأن يستعمل صائتا طويلا جدا في كلمة «give يعطي» [gi::v] بينما نرى أن الإنجليزي ملزم باستعمال صائت قصير .[٣] ومرة أخرى تبين لنا أمثلة من هذا النوع طريقة عمل اللغة أكثر من التحاليل الصوتية الوظيفية من الطراز الأمريكي . فبالنسبة للوصفي ، إما أن يكون التناوب بين الألوفونات لفونيم معين محددا بالنظام الصوتي (كما هي الحال في اللام المفخمة واللام العادية في الإنجليزية الأنموذجية) أو يقال إنه من البدائل الحرة . إلا أن هذه العبارة الأخيرة تتهرب من الموضوع . فالحالات الحقيقية من التبادل الألوفوني العشوائي الذي لا يقابل أية عوامل أخرى سواء داخل اللغة أو خارجها إنما هي حالات قليلة جدا ومتباعدة وآخذة في الزوال .

ومن معالم موقف مدرسة براغ الذي يعتبر اللغة أداة تؤدي عملا معينا (أو مجموعة واسعة من الأعمال) هو أن أعضاء تلك المدرسة كانوا منهمكين بدراسة الجوانب الجمالية والأدبية من الاستعمال اللغوي (يقدم غرافين Gravin ١٩٦٤م مختارات من هذه الأعمال) . وقد استمر كثير من اللغويين الأمريكيين من الوصفيين أو من مدرسة تشومسكي الحديثة ، في حصر تركيزهم تقريبا على الجوانب الشكلية والمنطقية من اللغة على حساب اعتبارات أكثر إنسانية . ويقع هذا الجانب من فكر مدرسة

براغ إلى حدٍّ ما خارج النطاق الأساسي لهذا الكتاب. وحسبنا أن نقول إن مجموعة براغ شكلت إحدى حلقات الاتصال الحقيقية القليلة بين اللسانيات والبنيوية بالمعنى الأوروبي (أو في هذه الأيام بالمعنى الفرنسي بصورة أساسية) وهي علم غالبا ما يتوجه ممارسوه المعاصرون إلى اللسانيات كمثل يحتذى في المنهج الذي يتبعونه في النقد الأدبي دون أن يفقهوا في كثير من الحالات المفاهيم اللغوية التي يتخذونها أمثلة لهم.

ويرجع إهمال اللسانيين الأمريكيين الجوانب الجمالية من اللغة إلى حرصهم على إنزال اللسانيات منزلة العلم. ويختلف البلومفيلديون والتشومسكيون اختلافا جذريا حول طبيعة العلم، لكنهم يتفقون حول رغبتهم الثابتة في تصنيف اللسانيات من بين العلوم عند التقسيم بين الآداب والعلوم. أما مدرسة براغ فلم تشاطرهم هذا الانحياز، كما لم يول أعضاؤها مسألة المنهجية أي اهتمام. ولو سئل ماثيسيوس في معرض مناقشته لشخصية اللغة الإنجليزية لأجاب أن عمله أقرب إلى عمل المؤرخ منه إلى عمل الفيزيائي.

ولقد حدثت تطورات معينة تعود في جذورها إلى مدرسة براغ رغم أنها كانت ذات طبيعة علمية واضحة، ولكن شاءت الظروف أن يحدث التحول إلى نظرية تجريبية كاملة في كل مرة بعيدا عن براغ.

ولعل أول هذه التطورات ما يسمى «بنظرية العلاج» في التبدل الصوتي therapeutic theory. ويعتقد ماثيسيوس، ويشاركه في ذلك عدد من أعضاء مدرسة براغ، أن بالإمكان تفسير التبدلات الصوتية على أنها نتيجة للصراع من أجل تحقيق توازن مثالي، أو حل لضغوط مختلفة متصارعة. فحاجة اللغة مثلا لأنواع كثيرة من الأشكال الصوتية للحفاظ على تمييز مفرداتها بعضها عن بعض تصطدم مع حاجة الكلام لكونه مفهوما بالرغم من حتمية عدم الدقة في اللفظ. وإذا شئنا التحديد، فإن الميل في الإنجليزية لنطق الفونيم /e/ كصائت قريب نسبيا لكي يبقى متميزا عن/ æ / بصورة واضحة يتعارض مع الميل لجعله مفتوحا نسبيا من أجل تمييزه عن /i/ بشكل واضح. كما نجد أن توازن النظام الصوتي في أية لغة من اللغات يبقى ناقصا على الدوام، ولنا أن نتوقع حدوث التبدلات عند نقاط التباين. فمثلا قبل القرن السابع عشر لم يكن الفونيم/ ʒ / موجودا في الإنجليزية، لكنه لم يكن يحتوي على أية سمات غريبة عنها إذ

كانت معظم الأصوات غير الرنينية obstruents موجودة في الأزواج المهموسة/ المجهورة، وكان الصوت / ʃ /هو الوحيد المفرد، وهكذا كان الصوت/ ʒ /يشكل فجوة تنتظر أن يملأها فونيم ما دون أن تتكبد اللغة كلفة إضافية، وهذا ما كان بالفعل، حيث دخل الفونيم/ ʒ / الإنجليزية من خلال اندماج السلسلة (/ jz / كما في كلمة leisure) ومن خلال بقائه كما هو في الكلمات الدخيلة من اللغات الأجنبية (مثل rouge). وبينما كانت/ ʒ /«حيزا فارغا» نجد أن وضع الصوت / h/ من الناحية الأخرى كان محيرا. فهو صوت معزول لا ينسجم مع الترتيب العام لبقية الفونيمات الإنجليزية، كما أن العديد من اللهجات الإنجليزية (ولكن ليس الإنجليزية الأنموذجية) قد استغنت عن هذا الفونيم (فليست لهجة الكوكني Cockney هي اللهجة الوحيدة في الإنجليزية التي يسقط فيها المتكلم هاءاته). وبما أن اللغات هي تراكيب بالغة التعقيد، وبما أن هناك عوامل جديدة تؤثر في اللغة باستمرار مع تطور الحياة، فإن العملية العلاجية لن تنتهي أبدا. فبينما يشفي تحول معين خللا ما، نجده يخلق توترات في أماكن أخرى من النظام (مثلما تدرأ حركة ما في الشطرنج خطرا معينا وتسبب في الوقت نفسه خطرا آخر) وهكذا فإن التبدل اللغوي سوف يستمر دون توقف.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الرأي حول التبدل الصوتي يتعارض نوعا ما مع منهج سوسير في اللسانيات. تذكروا أن سوسير كان يقابل اللسانيات التزامنية (باعتبارها الدراسة التي تستمد فيها العناصر المختلفة قيمها من علاقاتها المتبادلة) مع اللسانيات التاريخية باعتبارها وصفا لسلسة أحداث معزولة وغير منتظمة.[4] ويعتبر وصف الشخصية هذا characterization منصفا كوصف ينتمي إلى اللسانيات التاريخية التي كانت شائعة أيام سوسير، إلا أن مدرسة براغ في حقيقة الأمر كانت تحتج بأن الخاصية الذرية atomicity التي ينسبها سوسير إلى اللسانيات التعاقبية ليست من الخواص المتأصلة فيها كنقيض للسانيات التزامنية، لكنها تنطبق على مدرسة معينة من اللسانيين الذين كانوا مهتمين باللسانيات التاريخية بدلا من التزامنية لأسباب مستقلة عن منهجهم الذري atomicity. وتؤيد مدرسة براغ وجود نظام في التسلسل التاريخي أيضا، وتدّعي بالفعل أن أي تغير لغوي يحدد الوضع التزامني للغة état de langue كما يتحدد به في الوقت نفسه. وإن شئنا المضي قدما بالمقارنة مع لعبة الشطرنج وجدنا أنه ليس ثمة لاعب أعمى

بالنسبة لمدرسة براغ، مع أن بوسعنا أن نقول أن اللاعبين لا يتنبأون بجميع نتائج حركاتهم (أكثر مما يفعل اللاعبون الحقيقيون). وسوف نرى في هذا الفصل أن الأعمال الحديثة وفق منهج مدرسة براغ كانت تميل إلى التقليل من شأن التمييز التعاقبي/ التزامني بطرق أخرى أيضا.

كان أندريه مارتينيه André martinet (وهو من مواليد عام ١٩٠٨م) العالم الذي قدم أكبر الجهود في سبيل تحويل فكرة العلاج في التبدلا ت الصوتية إلى نظرية واضحة ودقيقة. ولم يعش مارتينيه في براغ أبدا، لكنه عين في «المدرسة العملية العليا للدراسات العليا في باريس عام ١٩٣٨م École Pratique des Hautes Études»، وأمضى سني الحرب الأولى وهو رهن الاعتقال كضابط في الجيش، ثم أصبح رئيسا لقسم اللسانيات في جامعة كولومبيا في نيويورك عام ١٩٤٧م ومن ثم عاد إلى مدرسة الدراسات العليا عام ١٩٥٥م. ومارتينيه (الذي كان غريبا ويستحق الإعجاب في تفهمه لشتى الاتجاهات في الفكر اللغوي) تأثر إلى حدٍّ كبير بفكر مدرسة براغ منذ مراحل حياته الأولى. ويبدو أن من الإنصاف اليوم أن نصفه بأنه المؤيد الرئيس المعاصر للأفكار الأساسية في مدرسة براغ. والكتاب الذي ضمنه مارتينيه نظرياته عن علم الأصوات التعاقبي يحمل عنوانا ملائما جدا ألا وهو «اقتصاد التبدلات الصوتية Économie des Changements Phonetiques» (١٩٥٥م). فالفكرة العلاجية للتبدلات الصوتية هي بالفعل من بقايا شعار الاقتصاديين عن اليد الخفية التي تجعل قوى التوازن المختلفة (في غياب تدخل الحكومة) تميل نحو تحقيق توازن مثالي.[٥]

ويعتبر مفهوم «النتاج الوظيفي functional yield» للتقابل الصوتي من المفاهيم الأساسية التي اعتمد عليها مارتينيه في تفسير التبدلات الصوتية (وقد استعاره من ماثيسيوس). والنتاج الوظيفي لتقابل ما هو ببساطة كمية العمل الذي يؤديه في تمييز العبارات التي تصبح متشابهة بدونه. وهكذا فإن للتقابل بين الفونيمين /ث/ و/ذ/ في اللغة الإنجليزية نتاجا وظيفيا منخفضا لدرجة غير عادية لضآلة عدد الأزواج الصغرى من نوع reathe / reath. (وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الزوج بالذات يمكن تمييزه عادة في السياق من خلال النحو، حتى لو لفظت الكلمتان بالطريقة نفسها). أما الصوتان /v/ و /f/ فهما أعلى نتاجا بسبب وجود عدد أكبر من الأزواج الصغرى مثل vole / foal حيث

يمكن أن ينشأ لبس حقيقي نتيجة للخلط بينهما. وبما أننا لا نستطيع أن نقلد لفظ بعضنا البعض إلا بصورة تقريبية، ولأننا لا نملك نظيرا لغويا يماثل الشوكة الرنانة التي تستعمل في ضبط أوتار البيانو يجعلنا قادرين على المحافظة على شخصية الصوت بالرجوع إليه مع مرور الزمن، يرى مارتينيه أن ألفاظ الفونيمات المختلفة تتداخل فيما بينها وتميل نحو الاندماج. وهذا الميل تقابله الحاجة إلى المحافظة على التميز من أجل التواصل. إلا أن مدى قوة التوازن تلك تعتمد على النتاج الوظيفي للتقابل المعني، ولهذا فإن التطورات في الأصوات الوظيفية يجب أن تعرف من خلال إحصاءات النتاج الوظيفي.

إن هذه الفكرة هي بالطبع أشد تعقيدا مما يبدو، كما أن مارتينيه يدرك تماما أنه يترك أسئلة عديدة دون إجابة. فمثلا ما هو الوزن الذي يجب أن يعطى إلى كون foal/ vole اسمي حيوان لا مجرد اسمين فقط، لدى تقويم التقابل بين /v/ و /f/ مما يزيد من احتمال وقوعهما ضمن سياقات متشابهة؟ وليس من الواضح ما هي العناصر ذات العلاقة في التضاد الصوتي الوظيفي فليس من ميل ملحوظ للاندماج بين / θ / و/ ð / في اللغة الإنجليزية، لكننا نستطيع أن نفسر هذا بقولنا إن ما يميز reathe عن reath مثلا هو وجود عامل الجهر أو غيابه (في الجزء الأخير) وإن النتاج من التمييز بين المجهور والمهموس في اللغة ككل هو نتاج ضخم مع أننا نراه في الحالة الخاصة للأصوات الاحتكاكية بين الأسنانية منخفضا بمحض الصدفة. ويورد مارتينيه عددا من الأمثلة المقنعة التي يفسرها مبدأه تفسيرا جيدا. وهكذا نجد أن الأسلوب المحافظ في اللغة الفرنسية يميز بين زمن *mètre* [mɛtr] «متر» مثلا و *maître* [mɛ:tr] «معلم». ولكن هناك القليل من الأزواج الصغرى المتميزة بهذه الطريقة، زد على ذلك أن الزمن ليس مميزا في الصوائت الأخرى (إلا إذا استثنينا أن بعض المتكلمين يميزون بين /a/ طويلة وأخرى قصيرة، إلا أن لهذا التقابل نتاجا منخفضا أيضا. وكما هو متوقع فإن المتكلمين الشباب يلفظون كلمات مثل maître و mètre بالطريقة نفسها. وبالمثل فإن للتقابل بين الصوائت الفرنسية الأنفية/ œ̃ / و / ɛ̃ / مثلا (كما في brun «بني» و brin «غصن») نتاجا أخفض كثيرا من نتاج التقابل بين/ ɔ̃ /و/ ɑ̃ /(كما في long «طويل» و lent «بطيء» و don «عطاء» و dent «سن») وإن ثمة أسلوبا مجددا في الكلام قد تخلى عن التمييز السابق بإحلال / ɛ̃ / محل / œ̃ /.

ولسوء الحظ فإنه بالرغم من جاذبية هذه الفرضية وجدواها بالنسبة للتبدل الصوتي فإنها لا تحظى على ما يبدو بتأييد الاختبارات الأخرى. فحتى الأمثلة التي ذكرناها من مارتينيه نفسه تبدو غير ثابتة. فالصوتان / θ / و / ð / في الإنجليزية يبقيان متميزين لأن ما يهمنا هو التقابل بين السمات الصوتية وليس التقابل بين الفونيمات. ومن ناحية أخرى (بما أن سمة الدائرية التي تميز/ œ̃ /عن/ ɛ̃ / هي نفسها التي تميز / ɔ̃ / عن/ ã /، وهما لا يبديان أية بوادر على الاندماج) فإننا نرى أن مثال الصائت الأنفي لا يعمل على ما يبدو إلا إذا كنا نفكر ضمن إطار الفونيمات وليس السمات الصوتية. وقد قام كل من كنغ (King، ١٩٦٧م) ووانغ (Wang، ١٩٦٧ أ، ١٩٦٩م، ص ١٠، ملاحظة ٣) باختبار الفرضية وذلك بتطوير مقاييس رقمية للنتاج الوظيفي ومقارنة التواريخ المعروفة للغات معينة مع التوقعات التي تنبع من هذه الإحصاءات، وجاءت نتائجهما سلبية بصورة واضحة.

ومن الممكن بالطبع الدفاع عن فرضية النتاج الوظيفي بأن نقول إن كنغ و وانغ لم يوفقا في صياغة الفكرة. وقد رأينا أن هناك طرقا شتى نستطيع من خلالها قياس النتاج الوظيفي (لكن كل المقاييس التي يمكن أن تطبق عمليًا لن تكون في الحقيقة سوى اقتراب أولي على أكثر تقدير من المتغير موضع المناقشة). وربما تمخض مقياس أدق عن نتائج أفضل في القضايا التي ناقشها كنغ ووانغ. (انظر فاينرايخ Weinreich وآخرين ١٩٦٨م، ص ١٣٤، وكوتشيرا Kucera، ١٩٧٤م). لكن العبء في إظهار ذلك يقع على عاتق مؤيدي الفرضية. على أية حال هناك ظواهر في تاريخ لغات العالم لا تنسجم مطلقا مع فرضية مارتينيه مهما أجريت عليها من تعديلات فمثل هذه التعديلات لن تكون مجدية أمام تلك الظواهر. فتاريخ اللغة الصينية المندرينية مثلا زاخر بالتخلي عن المميزات الصوتية، فقد سقطت الأصوات الانفجارية من أواخر الكلمات مثلما سقط التمييز بين الجهر والهمس في الصوامت الواقعة في بداية الكلمات، كما اندمجت الميم في أواخر الكلمات مع النون، وأصبح نظام الصوائت أبسط بكثير وهكذا. ونجد في الصينية كذلك أن للمورفيمات ومقاطع الكلمات نهايات مشتركة. أما «المندرينية» الحديثة فلا تحتوي إلا على القليل من المقاطع المميزة في النظام الصوتي بحيث أصبح كل مقطع مصدر لبس بين ثلاثة أو أربعة مورفيمات من أصول مختلفة والتي هي قيد

الاستعمال حاليا. (وتبدي معظم المورفيمات، كما هو متوقع في لغة ثقافة قديمة، مجموعة واسعة من المعاني إلى حدٍّ ما). فقضية مثل /faul/ في اللغة الإنجليزية (fowl أو foul حيث يحتوي المورفيم الثاني على لبس بين المعنى الأخلاقي وبين المصطلح الرياضي) قضية غير عادية في المندرينية لا لأنها تسمح بتفسيرات بديلة، بل لأن عدد البدائل ضئيل جدا. وقد عوضت اللغة بالطبع فقدان المميزات الصوتية الوظيفية هذا، وإلا لكانت المندرينية المعاصرة مليئة باللبس لدرجة يتعذر معها استعمالها. والذي حدث هو أن المفردات الصرفية الصوتية استبدلت إلى حدٍّ كبير بتراكيب هي في كثير من الحالات غير مألوفة في اللغات الأوروبية، فهي تتألف من كلمتين مترادفتين أو قريبتين من بعضهما في المعنى [قارن funny - peculiar (غريب) مقابل funny ha-ha (مضحك)] رغم أن المقارنة هزيلة: أولا لأن اللبس في funny يرجع إلى تعدد معاني الكلمة نفسها polysemy وليس إلى اشتراك لفظي بين كلمات مختلفة homonomy- أي أن المعنيين لكلمة funny هما تطوران بديلان لما كان في وقت ما كلمة واحدة لا لبس فيها، ولم تتشكلا نتيجة اتحاد كلمتين في اللفظ. ثانيا لأن اللبس يقع في النصف الأول من التعبيرات الإنجليزية. أما في الصينية فنجد أن كل نصف من التركيب المترادف يقضي على اللبس في النصف الآخر]. ولكن ما لم نفسر ما يقصده مارتينيه على أن اللغة تحافظ بطريقة ما على قابليتها للاستعمال كوسيلة للتواصل فإن المندرينية تفند قوله بالتأكيد. فقد كان للمميزات التي فقدتها نتاج وظيفي كبير (بينما بقي الصوت [t] الذي كان [ɲ] في الصينية الوسطى من جهة ثانية متميزا رغم كونه محيرا ضمن إطار النظام الصوتي الشامل ورغم النتاج الوظيفي المتدني للتقابل بين هذا الصوت وبين الأصوات المشابهة [l] و [n]). وبعبارة أخرى (ولكي نمضي في شد المقارنة مع لعبة الشطرنج إلى أقصى درجة) فإن اللاعب الذي يحرك الأحجار على الرقعة الصينية لا يبدو أنه أعمى فحسب، بل يبدو عاجزا حتى عن التمييز باللمس بين البيادق والملكة أيضا. إن المندرينية تبرر موقف سوسير من الفرق بين اللسانيات التعاقبية واللسانيات التزامنية. (٦)

ولعل هذا التأبين لنظرية مارتينيه حول التبدل الصوتي سابق لأوانه حيث يمكن للمرء أن يفكر بوسيلة ما قد تسمح بمحاولة أخيرة للدفاع عنها. (فمثلا، ورغم اعتقادي

بأن هذا بعيد الاحتمال، قد يستطيع المرء أن يبيِّن أن إحلال مورفيمات مركبة محل الكلمات أحادية المورفيم في اللغة الصينية حدث قبل فقدان التقابلات الرئيسة في النظام الصوتي وليس نتيجة له، الأمر الذي يجرد الصينية من قدر كبير من قوتها كدليل ضد نظرية مارتينيه). ولكن حتى لو كان من الضروري مثلا أن نتخلى عن نظرية العلاج في التبدل الصوتي، فإننا نستطيع أن نقول دفاعا عنها إن مارتينيه قدمها كفرضية تجريبية قابلة للاختبار بشكل صريح جدا (مارتينيه Martinet، ١٩٥٥م ص ٣٤). وقد علمنا سير كارل بوبر Sir Karl Popper أن من أول واجبات العالم التأكد من أن ادعاءاته قابلة للتفنيد ضمنيا، فالمقولات عن الحقائق الملحوظة التي يستطيع أي دليل ممكن أن يقلبها رأسا على عقب إنما هي مقولات فارغة. لذلك فإن هزيمة مارتينيه هزيمة مشرفة.

لكن الوضع مختلف بالنسبة إلى نظرية أخرى تطورت من شعارات مدرسة براغ وهي نظرية ياكوبسون Jakobson حول الكليات في النظام الصوتي. ورومان أوسيبوفيتش ياكوبسون Roman Osipovich Jackobson (وهو من مواليد عام ١٨٩٦م) عالم روسي الأصل حصل على شهادته الأولى في اللغات الشرقية من جامعة موسكو. ومنذ أوائل العشرينات بدأ دراسته في براغ ثم درس فيها، ثم شغل منصب رئيس قسم في جامعة برنو Brno (عاصمة إقليم مورافيان في تشيكوسلوفاكيا) عام ١٩٣٣م حيث بقي إلى أن اضطره الاحتلال النازي إلى الرحيل. وكان ياكوبسون أحد مؤسسي الحلقة اللغوية في براغ Prague Linguistic Circle، وقد أمضى معظم سنوات الحرب العالمية الثانية في المعهد الحر للدراسات العليا École Libre des Hautes Études الذي تأسس في مدينة نيويورك كموطن للعلماء اللاجئين من أوروبا. وفي عام ١٩٤٩م انتقل ياكوبسون إلى هارفرد، ومنذ عام ١٩٥٧م اقترن اسمه بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT المجاور الذي أصبح معقل الثورة الحديثة في اللسانيات. ويمثل ياكوبسون في الحقيقة إحدى حلقات الاتصال الشخصية القليلة بين التقاليد الأمريكية والأوروبية في اللسانيات. وكما سيتضح لنا من خلال الفصول القادمة فإن أفكاره كانت وثيقة الصلة بالتغير الجذري في اتجاه اللسانيات الأمريكية خلال السنوات العشرين الأخيرة.

إن اهتمامات ياكوبسون الفكرية واسعة وهي تعكس اهتمامات مدرسة براغ ككل. فقد كتب كثيرا مثلا عن المنهج البنيوي في الأدب. وعلى أية حال، وبالنسبة

لأثره في اللسانيات، فإن أهم إنتاج قدمه ياكوبسون هو نظريته في الصوتيات الوظيفية. وهنا يظهر ياكوبسون كعضو في مدرسة براغ بشكل واضح. فعلى غرار تروبتسكوي، ينصرف ياكوبسون إلى الاهتمام بتحليل الفونيمات إلى سماتها المكونة بدلا من اهتمامه بتوزيعها. إلا أن أفكاره تمثل تطورا خاصا بحيث يحمل إلى طرفها المنطقي أفكارا لم تشر إليها أعمال تروبتسكوي وأعمال أعضاء مدرسة براغ الآخرين إلا بشكل مقتضب ومبتسر. ويتمثل جوهر منهج ياكوبسون في علم الأصوات الوظيفي في فكرته التي تقول إن هناك نظاما نفسيا بسيطا نسبيا و منتظما وكليا من الأصوات تحت الخضم الفوضوي الذي يضم شتى أنواع الأصوات التي يلحظها عالم الأصوات.

ولنبدأ بتعريف بعض المصطلحات حيث يمكن وصف أصوات الكلام في إطار عدد من المقاييس المميزة والمستقلة أو شبه المستقلة، كما سندعوها. وهكذا فإن ارتفاع أقصى نقطة يصل إليها اللسان في التجويف الفموي يمثل مقياسا نطقيا واحدا (حيث يمكن للصائت أن يكون قريبا أو مفتوحا) كما أن موقع هذه النقطة على سلم الأمام والخلف مقياس آخر (يمكن للصوائت أن تكون أمامية وخلفية). ويمثل هذان المقياسان خيارين مستقلين عن بعضها البعض إلى حدٍّ ما، ولكن ليس بشكل كامل. فكلما كان الصائت أقرب إلى وضعية الفتح، أي كان اللسان مضغوطا في أسفل الفم على شكل كتلة مسطحة، كلما فقد الحديث عن أعلى نقطة معينة مدلوله، مما يؤدي بالتالي إلى تقلص الفرق بين الصوائت الأمامية والخلفية. ويعتبر وضع الطبق اللين soft palate مقياسا نطقيًا ثالثا وهو مستقل عن المقياسين السابقين أكثر من استقلالهما عن بعضهما البعض. فمن الممكن لأي صائت (وللكثير من الصوائت) أن يكون «أنفيا» أو «فمويا» مع أن الاستقلال ليس مطلقا، فهناك ميل لدى الصوائت الأنفية لكي تكون مفتوحة نسبيًا أكثر من كونها قريبة نسبيًا وذلك بفضل الآلية التي تتفاعل بها العضلات المشتركة بالنطق. وبوسعنا أن نطلق مصطلح «القيم» على الخيارات البديلة التي يقدمها أي مقياس فنجد أن [e] تختلف عن [ɛ] في أن لها قيمة مختلفة لمقياس الفتحة، كما أن [e] تختلف عن [ẽ] في أن لها قيمة مختلفة لمقياس «الأنفية» (أي وضع الطبق اللين) ويستعمل مختلف المؤلفين كلمة «سمة» feature بشيء من اللبس فهي تعني «مقياسا» أو «قيمة مقياس» حتى أن بلومفيلد (Bloomfield، ١٩٣٣م ص ٧٩) استعملها بمعنى ثالث عندما

عرف الفونيم على أنه «الوحدة الصغرى من السمة الصوتية المميزة» وهذا يعني أن كلمة «سمة» عنده كانت مجموعة من قيم المقاييس المتوافقة). وسوف تتضح المناقشة أكثر إذا تجنبنا استعمال كلمة «سمة» في الأجزاء التالية.

ومن جملة الدروس في علم الصوتيات النطقي articulatory phonetics أن تركيب الجهاز الصوتي البشري يتيح لنا مجالا واسعا من المقاييس الصوتية ربما يفوق ما تستعمله أية لغة بشكل مميز. ففي الإنجليزية مثلا، لا تؤدي آليات جريان الهواء البديلة المختلفة أي دور على الاطلاق في النظام الصوتي، فكل أصواتنا تصدر أثناء خروج الهواء من الرئتين بواسطة العضلات التنفسية. كما أننا لا نستغل المجال الواسع لعمل الحبال الصوتية الممكنة إلا بصورة جزئية للتمييز بين المجهور والمهموس، ولاستعمال طبقة الصوت في النبر والتنغيم حيث تعتبر الحالة الثانية قضية هامشية في النظام الصوتي للغة الإنجليزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المقاييس تختلف اختلافا شاسعا في عدد القيم البديلة التي تأخذها. «فالأنفية» قيمة ذات خيار مزدوج بسيط، فإما أن يكون الطبق اللين مرتفعا أو منخفضا، وبذلك يكون الصوت إما فمويا أو أنفيا. أما مقياس «القرب» و «الفتح» و «الأمام» و «الخلف» لوضع اللسان فتمثل مجالات مستمرة من القيم. وتقع «أعلى نقطة» يمكن أن يصلها اللسان بين أعلى وأخفض نقطة من المواقع الأمامية وبين أقرب وأبعد نقطة من المواقع الخلفية الممكنة من الناحية التشريحية. ويقسم نظام الصوائت المعيارية هذا الاستمرار تقسيما متقطعا بحيث تحدد أربع درجات من الفتح تبعد عن بعضها أبعادا متساوية، لكن هذا مجرد مصطلح وجد من أجل تسهيل عملية الوصف. فمقياس «نصف قريب» المعياري لا يحمل شيئا خاصا من الناحية الصوتية إذا ما قورن بالقيم غير المعيارية المجاورة أكثر من كون خط العرض ٥٤ شمالا يمثل شيئا خاصا في الجغرافيا إذا ما قورن بالمنطقة المجاورة شماله وجنوبه. ولعل عالم الصوتيات يميل نحو القول إن المقاييس التي تبدو متقطعة في الظاهر هي متصلة في الواقع وليس العكس. فمن الناحية الفسيولوجية يمكن خفض الطبق اللين إلى مستويات مختلفة بدلا من أن يكون مرتفعا أو منخفضا، ومع أن الفوارق التي ندركها بين الأصوات الناشئة عن انخفاض الطبق اللين بدرجات متفاوتة هي فوارق ضئيلة جدا إلا أن هناك لغة واحدة على الأقل يقال إنها تميز بين ثلاثة قيم لمقياس «الأنفية» (لادفوغد Ladefoged، ١٩٧١م، ص ص ٣٤-٣٥).

ويؤكد الوصفيون أن اللغات تختلف اختلافا لا يمكن التكهن به في المقاييس الصوتية الخاصة التي تستعملها بشكل مميز، وكذلك في عدد القيم التي تميزها تلك اللغات في المقاييس المتصلة فيزيائيا. فكثير من اللغات تستغل التقابلات بين آليات جريان الهواء و بين عمل الحبال الصوتية والتي تهملها اللغة الإنجليزية، بينما لا تستفيد تلك اللغات من التقابلات المهمة في الإنجليزية. فالتمييز بين المجهور والمهموس على سبيل المثال، والذي يعتبر حيويًا في النظام الصوتي الإنجليزي وأكثر حيوية في بعض اللغات الأوروبية الأخرى، لا يعتبر مميزا في اللغة الصينية حيث تعتمد تلك اللغة اعتمادا كبيرا على طبقة الصوت في التمييز بين الكلمات على نحو غير مألوف في كل اللغات الأوروبية بما في ذلك اللغات القلائل التي تسمى أحيانا باللغات «النغمية tonal». وتميز اللغة الإنجليزية بين ثلاث درجات من فتحات الصوائت البسيطة (غير المركبة) تتمثل في pit/pet/pat. أما الفرنسية فتميز أربع قيم لفتحات الصوائت لا يماثل أي منها القيم الإنجليزية، كما في rit (اضحك) / ré (ري الموسيقية) / raire (مفرق الشعر) / rat (جرذ). ويقال إن في اللغة التسوانية Tswana ست قيم (كول Cole، ١٩٥٥م). ويمكن أن يوصف المنهج الوصفي في علم الأصوات الوظيفي مجازيا بأنه «ديمقراطي» بمعنى أن الوصفيين كانوا يعتبرون جميع المقاييس الصوتية وكل الأصوات متساوية ضمنيا في إمكانية استخدامها في اللغة. وأبدى الوصفيون ترددهم في الاعتراف بأن أي صوت قد يوجد في لغة ما يمكن أن يعتبر صوتا «صعبا» نسبيا بالمعنى المطلق. فإذا كان الإنجليزي يعتقد أن للصوت [a] في كلمة rat الفرنسية صائتا مباشرا أكثر من [y] في كلمة rue مثلا، فإن هذا مرده إلى وجود صوائت مشابهة (مع أنها غير مطابقة) في اللغة الإنجليزية للصائت [a] لكنها تفتقر للصوائت الأمامية الدائرية مثل [y].

ويعد ياكوبسون، من ناحية أخرى من علماء الأصوات المحافظين، فهو يعتقد أن هناك مجموعة صغيرة فقط من المقاييس الصوتية مؤهلة ذاتيا لكي تؤدي دورا لغويا مميزا. فبالرغم من المظاهر السطحية نرى أن كلاً من هذه المقاييس ينتسب إلى النوع الثابت ثنائي القيمة. كما أن لنظام المقاييس ترتيبا هرميا في الأسبقية.[٧] وبالإضافة إلى ذلك فإن تفاصيل النظام الثابت لا تتحدد باعتبارات سطحية مثل تركيب القناة الصوتية أو الحاجة إلى تمييزات سهلة الإدراك، بل تتحدد بمبادىء «أعمق» بكثير تتعلق

بالخصائص الداخلية للعقل البشري. والفوارق بين نظم الأصوات في اللغات عند ياكوبسون ليست سوى فوارق سطحية لموضوع تحتي ثابت. ومن هذا المنطلق يهاجم ياكوبسون نسبية سوسير وبواس في النظام الصوتي مثلما رأينا برلين وكاي يهاجمانها في علم الدلالة.

لقد طرحت الأفكار التي أشرت إليها آنفا طرحا كلاسيكيا في كتاب ياكوبسون وفانت Fant وهاليه Halle (مبادىء تحليل الكلام) Preliminaries to Speech Analysis، (١٩٥٢م). ويورد هذا الكتاب القصير مجموعة من اثني عشر زوجا من المصطلحات تطلق على القيم البديلة لما يسمى بالسمات المميزة الاثنتي عشرة الموجودة في جميع الكلام الإنساني. لاحظوا أن كلمة «مميزة» تستعمل هنا بمعنى مختلف تماما عن المعنى الذي قصده بلومفيلد. فبالنسبة إلى بلومفيلد كان الجهر مميزا في الإنجليزية وغير مميز في المندرينية. لكن السؤال ما إذا كان الجهر سمة مميزة في اللغة بصورة عامة قد يكون بلا معنى على الإطلاق نظرا لأن أي مقياس صوتي يمكن أن يستعمل، وربما استعمل فعلا، بشكل مميز في بضع لغات على الأقل. أما بالنسبة إلى ياكوبسون ومريديه فإن كلمة «مميز» تعني إمكانية استعمال السمة بشكل مميز في «إحدى اللغات الإنسانية» وبهذا المعنى ليس هناك سوى اثنتي عشرة سمة مميزة، وبما أن عددها قليل فإن التوقعات تشير إلى أن جميع اللغات تقريبا تستفيد من جميع السمات الاثنتي عشرة تقريبا (رغم أنه من الممكن أن تتجاهل بعض اللغات سمة أو اثنتين منها).

وبالطبع لو أن السمات المميزة الياكوبسونية عودلت مباشرة بمقاييس النطق العادية لاتضح لنا بطلان نظرية ياكوبسون نظرا لأن لغات العالم تستعمل أكثر من اثني عشر مقياسا نطقيا. لكن المقصود ليس شيئا بهذه البساطة، فهناك جزء مهم من النظرية ينص على أن بعض مقاييس النطق المتميزة تماما فيزيائيا هي متكافئة نفسيا كما بوسعنا أن نقول.[٨] فعلى سبيل المثال، يمكن للسمة الياكوبسونية «منخفض flat» أن تحل محل كل من قيم مقاييس النطق التالية (وكما هي الحال في الموسيقى فإن استعمال المصطلحات الانطباعية بدلا من المصطلحات الصوتية الفنية شيء متعمد): التدوير rounding (كما في الصوائت الدائرية أو الصوامت المشفهة)، والتحليق pharyngealization (أي النطق الثانوي للصوامت الذي ينطوي على إرجاع جسم اللسان إلى موضع [a])، والنطق

الارتـدادي retroflex (أي أن التـاء الارتدادية[ṭ] منخفضـة والتاء [t] عادية أو غير منخفضة). وبهذه الطريقة يتقلص مجال مقاييس النطق الواسع إلى مجموعة صغيرة من «السمات المميزة». وهذا التقلص يطرح ادعاءات قابلة للاختبار عما هو ممكن وغير ممكن في اللغات الإنسانية. وهكذا فإن تعريف «منخفض» يتضمن أن بعض اللغات مثل «توي Twi» تميز بين الصوامت الانفجارية العادية والمشفهة، بينما نرى لغات أخرى (كالعربية مثلا) تميز بين الصوامت الانفجارية العادية و الحلقية، كما تميز لغات أخرى (مثل العديد من اللغات في الهند) بين الصوامت الارتدادية و الصوامت الانفجارية اللثوية أو الأسنانية، بيد أننا لا نجد لغة تميز مثلا بين التاء المشفهة [tʷ] و التاء الارتدادية [ṭ] مع أن الصامتين يخرجان بطريقتين مختلفتين تماما. ويستطيع المرء أن يتدرب على سماع الفرق لأن الفرق الفيزيائي بين الصوتين لا وجود له نفسيا (المبادىء، ص ٣١). [٩]

وقد ظهرت فكرة أن السمات المميزة الكلية منتظمة في ترتيب هرمي كامن ذي أولوية نسبية في كتاب نشره ياكوبسون خلال الفترة الواقعة بين مغادرته تشيكوسلوفاكيا ووصوله الى أمريكا (ياكوبسون Jakobson، ١٩٤١م). فبادىء ذي بـدء، يشير ياكوبسون إلى أن دراسة اكتساب الطفل للغته تبين أن المميزات المختلفة لا يمكن أن تكتسب بأية حال من الأحوال في نظام عشوائي. وهكذا نجد أن التمييز بين الصوامت الانفجارية واللثوية يظهر قبل التمييز بين اللثويات واللهويات. فجميع الأطفال يمرون بمرحلة يلفظون فيها «cat» على نحو شبيه بـ« tat». ويتعلم الطفل الأصوات الانفجارية قبل الاحتكاكية، أما الصوائت الخلفية الدائرية [u,o] فتتميز عن الصوائت الأمامية المنبسطة [i, e] قبل أن تتميز الصوائت الأمامية الدائرية (كما في [ø, y]) عن أي منهما. وهكذا نرى في الألمانية، وهي لغة تضم الأنواع الثلاثة، أن [ø, y]هي آخر الأصوات التي تظهر في كلام الطفل. كما أن التقابل بين [r] و [l] هو من التقابلات الأخيرة التي يتعلمها الطفل في الصوامت، وهكذا دواليك.

وينتقل ياكوبسون بعد ذلك ليقول إن هذا الترتيب الهرمي للسمات في النظام الصوتي والذي يقوم على أساس المعلومات حول اكتساب الأطفال للغتهم يظهر أيضا في الدراسات المقارنة للغات الكبار وفي أعراض الحبسة (فقدان القدرة على الكلام aphasia) حيث نرى أن التمييزات الأخيرة التي اكتسبها الطفـل هي تلك المفقودة من

لغات بعض الكبار . فثمة لغات كثيرة لا تحتوي على صوائت دائرية [ø, y] (كما في الإنجليزية) أو أنها تحتوي على صوت مائع واحد liquid فقط بدلا من التمييز بين الراء واللام (كما في اليابانية) ولكن ليس ثمة لغة واحدة تخفق في التمييز بين [p] و [t] (باستثناء حالات قليلة خاصة عند بعض القبائل التي تشوه الشفاه لأسباب تجميلية بحيث يصبح أفرادها عاجزين «فسيولوجيا» عن لفظ الأصوات الشفوية). وبالإضافة إلى ذلك فإن الأصوات «المتأخرة» غير مألوفة نسبيا حتى في تلك اللغات التي تحتويها. فاستعمال الصوائت الأمامية الدائرية على سبيل المثال أقل في الفرنسية أو الألمانية من نوعي الصوائت الآخرين. لذلك هناك عذر قوي لدى الإنجليزي عندما يعتبر أن الصائت [a] في الفرنسية مباشر أكثر من [y]. فليس لكلا الصوتين وجود في لغته، إلا أن الأول أساسي في الترتيب الهرمي الكلي أكثر من الثاني. (ويستعير ياكوبسون مصطلحا من تروبتسكوي عندما يصف [y] بأنه موسوم نسبيا - ولا يقصد بهذا أن التقابل بين [y] و [a] هو «المنفي» بمفهوم تروبتسكوي - بل على العكس، فإن للصائت [a] نوعا من الأولوية الكلية النفسية فوق [y]). فالذين يفقدون القدرة على الكلام ويضمحل نطقهم تدريجيا، يفقدون قبل كل شيء آخر التمييزات التي يكتسبها الطفل. والعكس بالعكس. وإذا استعاد هؤلاء فيما بعد قدرتهم على النطق كان ترتيب إعادة اكتساب النطق عكس ترتيب الفقدان، وهو يماثل الترتيب الذي يكتسب به الأطفال هذه المميزات في الأصل.

ويستعمل ياكوبسون ملاحظات من النوع الأخير كبرهان ضد أولئك الذين قد يعتقدون بوجود تفسيرات فيسيولوجية سطحية نسبيا لكلياته. وهكذا نرى أن أهم تقابل في نظامه يقع بين الصوائت الشفوية [m ، b] وبين الصوائت المفتوحة مثل [ɑ]. وغالبا ما يقال إن السبب في كون الشفويات من الصوامت المبكرة نسبيا هو أنها تصدر عن عمل مشابه للعمل الانعكاسي الماص الذي يجعل الأطفال الرضع قادرين على امتصاص اللبن من ثدي الأم. لكن أشد الفرويديين تطرفا لن يدعي أن هذا السبب يفسر صمود الصوامت الشفوية أمام عوامل الزوال المتمثلة في التبدلات الصوتية التعاقبية والتي تحاول إخفاءها من لغات الكبار (Jakobson، ١٩٤١م، ص ٦٧) أو أنه يفسر، كما قد يضيف ياكوبسون، السبب في كون الشفويات آخر الصوامت التي تختفي في حالات فقدان القدرة على النطق.[١٠]

ولكي يثبت ياكوبسون اعتقاده بأن الكليات الصوتية الوظيفية التي يناقشها تتحدد بمبادىء صوتية نفسية «عميقة» بدلا من حقائق غير جديرة بالاهتمام نسبيا حول تركيب الجهاز الصوتي أو ما شابه ذلك، نراه يخصص جزءا كبيرا لمناقشة الحقائق المتزامنة بمعنى أن الحالات التي تترابط فيها صور الإدراك في نمط حسي واحد (وهي في هذه الحال أصوات الكلام) مع صور الإدراك من نمط آخر (ولا يستعرض ياكوبسون سوى ترابط الأصوات مع الألوان فقط). وإذا استطاع أن يبين لمن يقيمون هذا الترابط أن بعض السمات المميزة كما يحللها ترتبط باستمرار ببعض الخصائص المنظورة، كان لديه عندئذ دليل قوي على جدوى نظامه القائم على السمات المميزة، وعلى الادعاء أن الحقيقة التي يقابلها النظام هي شيء مكانه العقل وليس التركيب العضلي للفم. ويستبعد ياكوبسون بشيء من الازدراء مثل تلك التفسيرات البديلة لعمليات الترابط النفسية كالتي قدمها عالم النفس الألماني لانغنبك K. Langenbeck ويصفها بأنها هزيلة. ويشير لانغنبك إلى أنه رأى أن الصائت /a/ أحمر اللون لأن أول لعبة أهديت إليه كانت عبارة عن شاحنة حمراء تسمى بلغته «Wagon». فلو كان هذا هو السبب لاستحال تفسير صفة الكلية لهذه التقابلات بين الصوت و اللون (ياكوبسون Jakobson، ١٩٤١م، ص ٨٣).

وتكمن الصعوبة في هذا العنصر من عمل ياكوبسون في أن برهانه يتبع الأسلوب القصصي إلى حد كبير، فهو يبني كليات الترابط النفسي على حفنة ضئيلة من التقارير عن الأفراد. والحكاية دوما قابلة للتفنيد بحكاية أخرى معاكسة. وهكذا فإن من بين الادعاءات المهمة عند ياكوبسون أن الموضوعات المتزامنة تميل نحو إدراك الصوائت أنها رمادية [انظر ياكوبسون Jakobson، ١٩٤٠م، (الفصل الثالث)، (المبادىء Preliminaries)، ص ٣٢]. وعلى أية حال فإن الكاتب الحالي كان منذ طفولته يتصور أن للحروف الأبجدية ألوانا ثابتة معينة، والمبدأ الصوتي الوحيد تقريبا الذي يمكنني اكتشافه في الترابط النفسي لدي هو أن هناك ثلاثة حروف صائتة (E, I, O) لا لون لها، بينما كانت كل الحروف الصامتة الواحد والعشرين ملونة باستثناء إثنين منها فقط (والمستثنيان هما الحرفان الأنفيان (الميم M و النون N). وإزاء طبيعة برهان ياكوبسون في وضعه هذا نرى أن هذه الملاحظة المنفردة تذهب بعيدا في دحض ادعاءاته بشأن كليات الترابط النفسي الصوتي sound synaesthesia.

إن صبغة السرد التي تميز نقاش ياكوبسون لا تنطبق على آرائه عن الترابط النفسي فحسب، بل تنطبق بصفة أشمل على السمات المميزة. ولقد كانت هناك بالتأكيد تبدلات صوتية في بعض اللغات أدت إلى زوال الصوامت الشفوية، كما أن ما يقوله ياكوبسون عن الحبسة (فقدان الكلام) يعتمد على ما يبدو على حالات قليلة جدا أيضا. ويتألف كتاب «مبادىء تحليل الكلام» بصورة أساسية من سلسلة من القرارات السلطوية حول طبيعة سمات «ياكوبسون» الاثنتي عشرة، التي ربما كانت هذه السمات صائبة أو خاطئة مع أنها تستمد دعمها فقط من الرجوع إلى ظواهر مبعثرة مستقاة من عدد كبير من اللغات، كل منها موصوف في معزل عن اللغات الأخرى وعلى مستوى ضحل تماما بالضرورة. ولست أرى في الواقع أي سبب مهما كان لقبول أية مجموعة من السمات الصوتية الثنائية الكلية فما بالك بالمجموعة الخاصة التي ينادي بها ياكوبسون (انظر سامسون Sampson، ١٩٧٤أ). وباستثناء ملاحظة روتينية في مقدمة كتاب «المبادىء» فإن كتابات ياكوبسون، سواء بلهجتها أو محتوياتها، لا تشجع القارىء على النظر إلى ما فيها من آراء على أنها مفتوحة للنقاش والاختبار. وتؤدي هذه الخاصية في عمل ياكوبسون إلى إخفاقه الفظيع عندما تطرح أمثلة معاكسة. وفيما يلي نص من مارتينيه (في باريه Parret، ١٩٧٤م، ص ٢٤٠):

> خذ مثلا القانون الزمني الشامل panchronic الذي يقدمه ياكوبسون والذي لا تستطيع اللغات تبعا له أن تجمع بين مكان النبر المميز (أي النبر التقابلي) وبين طول الصوت الوظيفي . . . ومع ذلك فإن هاتين السمتين تجتمعان صدفة في بعض اللهجات الفرانكو بروفنسالية Franco-provencal كما في beré مقابل bére وbó:la مقابل bola. وهكذا يتلاشى قانونك الزمني الشامل . . . .

وللمزيد من الأمثلة المعاكسة لادعاءات ياكوبسون انظر ماكولي (McCawley، ١٩٦٧م). وإزاء اعتبارات كهذه، يصعب علينا أن ننظر إلى منهج ياكوبسون في علم الأصوات الوظيفي على أنه نظرية تجريبية أصلية. ولولا تأثيره على من هم أدنى منه مرتبة في أمريكا (وسنعود إلى هذا الموضوع في الفصول اللاحقة) لما خصصت له هذا العدد من الصفحات في هذا الكتاب.

ودعونا ننهي هذا الفصل باستعراض عنصر آخر من فكر براغ والذي أدّى إلى واحد من أهم التطورات وأكثرها عطاء في اللسانيات خلال العقد الأخير على وجه التقريب.

إن من خصائص منهج براغ في دراسة اللغة الاستعداد للاعتراف بأن لغة معينة قد تحتوي على عدد من «النظم» أو «اللهجات الخاصة» أو «الأساليب» البديلة، بينما كان الوصفيون الأمريكيون يصرون على معاملة اللغة على أنها نظام أحادي unitary. ولنأخذ معالجة الكلمات الأجنبية الدخيلة غير المطبعة كمثال بدائي جدًا. فهناك عدد كبير من الإنجليز يلفظون كلمة restaurant (مطعم) بصائت [ɜ̃] له صفة أنفية موروثة من الفرنسية (حتى لو اختلف جرس timbre الصائت في وجوه أخرى عن الأصل الفرنسي). فالأصوات الأنفية غير مألوفة في الإنجليزية، إلا أن هذه الكلمة يلفظها الإنجليز وهكذا يجد الوصفيون صعوبة في تبرير حذف/ ɜ̃ /من التحليل الصوتي الوظيفي في اللغة الإنجليزية. ومع ذلك، إذا قبلنا/ ɜ̃ /فأين سنقف بعد ذلك؟ وكثيرا ما آتي على ذكر المفهوم الكونفشيوسي عن chün-tzŭ أو «الإنسان الأمير» مستعملا اللفظ المندريني بما أنني لا أعرف أي مقابل قياسي في اللغة الإنجليزية لهذا المصطلح، فكل الأصوات تقريبا في chün-tzŭ ليست إنجليزية تماما، فهل يعني استعمالي لها أن من الواجب إدخالها ضمن قائمة الفونيمات الإنجليزية؟ وثمة مشكلة أخرى ذات صلة بالموضوع وهي التي تظهر عندما نقارن أصوات الكلام السريع بالأصوات التي تسمع عند نطق اللغة نفسها بانتباه وحرص. فكثير من الإنجليز على سبيل المثال يلفظون راء منقورة [ɾ] في الكلام السريع جدا - وهذا لا يحدث في الكلام البطيء - تمثل كلا الفونيمين /t/ و/d/ عندما يقعان بين صائتين. فهناك لبس في اللفظ p'æɾi بين patty و paddy. ويواجه الوصفيون الاختيار بين معاملة[ɾ] كما لو كانت ألوفونا لأحد الفونيمين /t/ و /d/ أو إعطائها منزلة فونيم جديد. لكن جميع هذا الخيارات الثلاث تتجاهل نقطة مهمة وهي أن [ɾ] صفة تميز أسلوبا خاصا في الكلام. أما لسانيو مدرسة براغ فهم على استعداد، بل ومتحمسون أيضا للقول أن في الإنجليزية نظاما من الفونيمات الأصلية لا يحتوي على/ ɜ̃ /مع أن من الممكن إن يقع هذا الصوت في الحصيلة الجانبية من الكلمات الدخيلة. وإذا كانت الأصوات الوظيفية للإنجليزية السريعة تختلف في

عدة نواح عن الإنجليزية البطيئة، فإن من الواجب عندئذ أن نميز بين القواعد في كلا الحالتين لا أن ندمجها ببعضها البعض. ولعل السبب في إحجام الوصفيين عن طرح مثل هذه المقولات هو أنهم غالبا ما يقابلون بعدم التقدير من الناحية المنهجية. وإذا سلمنا بأن من الملائم استبعاد/ 3 /من قائمة الفونيمات الإنجليزية فإن هذا يعود بالدرجة الأولى إلى شعورنا أن هذا الصوت أجنبي بالرغم من أننا قد نستعمله بانتظام، وليس من الواضح ما هي الحقائق الملحوظة التي يمكن أن ترتبط بها مثل هذه الأحاسيس. ولقد رأينا أن قضايا المنهجية العلمية لم تكن موضع اهتمام اللسانيين في مدرسة براغ.

وأمام المنهج الوظيفي الذي اتبعه علماء مدرسة براغ، كان من الطبيعي أن يولي هؤلاء قدرا كبيرا من الأهمية للطريقة التي تزود اللغة بها المتكلم بعدد من أساليب الكلام تلائم الأوضاع الاجتماعية المختلفة. (وكما ذكرنا آنفا، فان هذا التمييز في الاستعمال حسب درجة الرسمية أو البيئة الاجتماعية واضح بشكل خاص في اللغة التشيكية). ولقد طور الأمريكي ويليام لابوف William Labov هذا الجانب من أعمالهم في الآونة الأخيرة إلى نظرية غنية ودقيقة، وكان لابوف يعمل سابقا في جامعة كولومبيا قبل أن ينتقل إلى جامعة بنسلفانيا في بداية السبعينات.

وتعتمد أعمال لابوف (انظر مثلا لابوف Labov، ١٩٦٦م) على مقابلات مسجلة مع نماذج كثيرة من المتكلمين يمثلون قطاعات شتى في أحد المجتمعات الكلامية speech community. وكانت المقابلات مصممة لاستخلاص أمثلة لشكل لغوي ما (أي متغير) معروف عنه أنه يتحقق بطرق مختلفة في ذلك المجتمع. (وعلى النقيض من أعضاء مدرسة براغ الأصلية، يبدي لابوف اهتماما كبيرا بالقضايا المنهجية كما أنه من أبرز مؤيدي المنهج العلمي في اللسانيات الأمريكية المعاصرة سواء في الكتابات النظرية أو في النواحي العملية). ومن المتغيرات الأنموذجية وجود الراء [r] بعد الصوائت أو غيابها في مدينة نيويورك كما في بعض المدن الإنجليزية. فمن الممكن سماع كلمة ***farm*** تلفظ [fa:m]أو [faɽm] أو ما شابه ذلك (مع أن المضامين الاجتماعية لهذين اللفظين مختلفة جدا في مدينة نيويورك عنها في أي مكان آخر في إنجلترا). وفي مثل هذه الحالات يعترف البلومفيلديون بأن مختلف المتحدثين الأفراد يتكلمون لهجات فردية مختلفة idiolects ويعترفون باحتمال وجود لهجة فردية تكون فيها[fa:m faɽm]بدائل

حرة ، وباحتمال وجود لهجات فردية تستعمل باستمرار أحد اللفظين دون الآخر . ولكن ، وبغض النظر عن أن الفرق بين اللفظ الذي يحتوي على الراء وذاك الذي يحذفها في كلمة مثل farm هو تدرج صوتي وليس تمييزا ثنائيا حادا (وهذه قضية معقدة سنهملها هنا) فأن كل شخص تقريبا يستعمل عمليا ألفاظا فيها راء وأخرى ليس فيها راء في الوقت نفسه . والمصطلح «بدائل حرة» مصطلح مضلل تماما لأن هناك انتظاما كبيرا في نسب الألفاظ التي فيها راء وتلك التي ليس فيها راء في الظروف المختلفة (رغم أن المتكلمين أنفسهم ليسوا على وعي بالنمط) لكن الانتظام مفهوم إحصائي وليس شيئا مجردا . فعمر المتكلم ومكانته الاجتماعية ومدى الطبيعة الرسمية للمقابلة بالإضافة إلى عناصر أخرى تتضافر كلها بشكل منتظم ومتوقع لتقرر نسبة احتمال استعمال الراء بعد الصوائت التي تلفظ فعلا في أي تعبير معين . (انظر تراجيل Trudgill، ١٩٧٤م من أجل تطبيق أساليب لابوف على نص إنجليزي) .

ومن الموضوعات المتصلة بما نوقش في هذا الكتاب وجود عوامل أخرى مثل درجة الرسمية في مقام الكلام (التي يتحكم فيها لابوف بطرق موضوعية نسبيا) تختلف عند المتكلم نفسه من مناسبة إلى أخرى بينما تبقى بعض العوامل المقررة مثل المستوى الثقافي للمتكلم ثابتة بالنسبة لشخص معين خلال حياته . وحتى في حال العوامل الثابتة للمتكلم الفرد فإن بالإمكان إظهار حساسية المستمعين المفرطة للتقابل بين المتغيرات اللغوية والاجتماعية (مع أنهم لا يستطيعون عن وعي تحديد المتغيرات اللغوية ذات العلاقة بالموضوع) . ويعني ذلك ، ولنضرب مثلا قضية افتراضية تماثل من حيث المبدأ بعض التجارب التي أجراها لابوف ومعاونوه ، أنه إذا أجرى شاب أبيض تسجيلا تعمد فيه أن يدخل نسبة من الراء الواقعة بعد الصوائت بشكل يلائم أحد العجائز السود غير المثقفين من سكان مدينة نيويورك ، فإن أي نيويوركي آخر يسمع الشريط المسجل سوف يُقوِّمه كما يُقوِّم عادة كلام العجائز السود غير المثقفين دون أن يعرف أن رد فعله ناتج عن استعمال الراء /r/ . ويشير هذا إلى خطأ الاعتقاد بأن الفرد يتقن لهجة واحدة ولا يفهم كلام الآخرين إلا إذا كان كلامهم يشبه كلامه هو . لكن كل متكلم على ما يبدو يتعلم مجالا بنائيا من نظم الكلام البديلة بالإضافة إلى الترابط بين تغير بيئته الاجتماعية وتغير اتصال اللهجة ذاك . وليس ثمة ما يبعث على الدهشة في كون

المتكلمين على دراية بأنواع مختلفة من أساليب الكلام. لكن الكثيرين منا افترضوا بالطبع أن مثل هذه المعرفة مبعثرة وتفتقر إلى الدقة، شأنها في ذلك شأن معتقدات المتكلمين الواعية حول هذه الحقائق بكل تأكيد. والمذهل في عمل لابوف هو مدى الدقة والاستمرارية والانتظام الرياضي في استعمال المتكلم للمتغيرات اللغوية الإحصائية وردود فعل السامع عليها.

وبالإضافة إلى ذلك فإننا عندما نختبر عامل السن يتضح لنا أن التغيرات التاريخية تتناسب طردا مع التغيرات الاجتماعية (انظر فاينرايخ وآخرين Weinreich، ١٩٦٨م). فما يراه السامع اختلافا بين أساليب الكلام في طبقات اجتماعية عالية نوعا ما يقابل غالبا تاريخيا الفرق بين استعمال جديد وآخر قديم نظرا لأن المتكلمين في كل جيل يعدلون كلامهم بصورة لا شعورية تعديلا طفيفا لكي يرتقعوا إلى المكانة الاجتماعية العالية. وهكذا نجد في مدينة نيويورك أن الأشكال التي فيها راء /r/ تستعملها الطبقة الوسطى أكثر من متكلمي الطبقة العاملة وتستعمل في المقامات الرسمية أكثر من غير الرسمية، ويستعملها الشباب أكثر من كبار السن.

وثمة مفارقة هنا، فسوسير يؤكد على الطبيعة الاجتماعية للغة مثلما يؤكد أن من واجب اللسانيات كعلم اجتماعي أن تتجاهل المعلومات التاريخية لأن تاريخ اللغة بالنسبة للمتكلم لا وجود له. كما لم يكن بالإمكان إنكار هذه النقطة. إن مدرسة براغ، ولابوف الآن، من اللسانيين الذين أخذوا الجانب الاجتماعي للغة مأخذ الجد، وانتهوا بتدمير الحاجز الذي أقامه سوسير بين الدراسة التزامنية والدراسة التعاقبية. وتبين بالنسبة للفرد أن جزءا ضخما من تاريخ اللغة حقيقي من الوجهة النفسية، ولكنه لا يدركه كتاريخ، بل كطبقية اجتماعية. إن التكلم بلغة ما كلغة أصلية يعني تعلم جهة الحركة وليس مجرد حالة اللغة الآنية، وربما يفسر هذا ما عبر عنه سابير بالتباعد اللغوي طويل الأمد (انظر Sapir، ١٩٢١م، ص ١٠٦). ويبدو أن من المحتمل أن تصبح النزعة التي يقودها لابوف من الطرق المثمرة في البحث اللغوي. ولو كان الأمر كذلك لوجب علينا أن نتوقع تزايد الشبه بين أساليب الوصف اللغوي التعاقبي والتزامني في المستقبل.



الفصل السادس

نوم تشومسكي والنحو التوليدي

يقيس أي لساني اليوم مكانته الفكرية إلى مكانة تشومسكي، الذي يقال إنه أحدث ثورة في اللسانيات، وما أشد ملاءمة هذه الاستعارة السياسية. وكما كانت الكتب التي تنشر في الاتحاد السوفييتي في أكثر الموضوعات العلمية تجريدا تُستهل عادة بتقديم واجبات الولاء والطاعة لعبقرية ستالين الملهمة، كذلك يشعر علماء اليوم حتى الذين يبحثون في بعض الموضوعات اللغوية التي ليس لها صلة كبيرة بعمل تشومسكي أنهم ملزمون بالادعاء علانية أن أعمالهم تتماشى مع منهجه في التفكير اللساني. أما الذين لا يعترفون بمثل هذا الالتزام فإنهم يعتبرون (ويعتبرون أنفسهم) مناهضين للتشومسكية، بقدر تمسكهم بآرائهم الخاصة. ولم تكن المعتقدات اللغوية وحدها التي تغيرت، بل إن مناخ اللسانيات بأكمله قد تغير من جراء الانتصار الذي حققته الحركة التي بدأها تشومسكي. لذلك سنبدأ الآن باستعراض طبيعة هذه الثورة.

ولد أفرام نوم تشومسكي في فيلادلفيا عام ١٩٢٨م في عائلة يهودية روسية الأصل. كان والده من كبار علماء اللغة العبرية، ويخبرنا تشومسكي أن خبرته خلال طفولته في تصحيح أصول أحد كتب والده عن العبرية كانت من المؤشرات التي أوحت له بأن اللسانيات قد تلائم ميوله الفكرية. وعندما أصبح تشومسكي طالبا في جامعة بنسلفانيا تحول إلى دراسة اللسانيات من خلال تطابق آرائه السياسية الراديكالية، مع آراء زيليغ هاريس Zellig Harris الذي كان أستاذا هناك، كما درس الرياضيات والفلسفة. وفي بداية الخمسينيات حصل على منحة لمتابعة أبحاثه في الفلسفة في جامعة هارفرد حيث كان يعمل رومان ياكوبسون Roman Jakobson. وفي عام ١٩٥٥م أسندت إليه وظيفة مدرس في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT» المجاور، حيث بقي منذ ذلك الحين.

ويعد وصول تشومسكي إلى النضج العلمي في ظل تأثير ياكوبسون أحد المداخل التي تساعد على فهم فكره. ولعل القارىء يذكر أن ياكوبسون كان مهتما بصورة أساسية بقضية الكليات الصوتية الوظيفية، إذ يعتقد أن الفوارق في البنى الصوتية بين لغات العالم ليست إلا مجرد فوارق سطحية تخفي تحتها نظاما مشتركا (وكان هذا الاعتقاد مناقضا للنسبية المقيدة في المدرسة الوصفية، كما كان مناقضا لما يستنتجه المراقب الحيادي من الدليل الظاهري). وعلى الرغم من أن ياكوبسون كتب أساسا عن الكليات الصوتية الوظيفية إلا أنه كان يرى أن المنهج ينطبق أيضا على جميع مستويات البنية اللغوية. ولذلك فقد طلب ياكوبسون من إثنين من تلامذته، وهما الزوجان أغينسكي Aginsky، أن يكتبا مقالة عن أهمية الكليات اللغوية (وتعالج أساسا المظاهر الأنثروبولوجية للغة) لنشرها في أحد الأجزاء الأولى من دورية «الكلمة Word» وهي دورية اللسانيين الأوروبيين الذين لجأوا إلى أمريكا بسبب الحرب العالمية الثانية (ب. أغينسكي و ي. أغينسكي Aginsky and Aginsky، ١٩٤٨م). ويتمثل جوهر منهج تشومسكي في دراسة اللغة في ادعائه أن هناك كليات نحوية، حيث طور فرضية الكليات النحوية syntactic universals حتى أصبحت نظرية أغنى وأعمق من نظرية ياكوبسون عن الكليات الصوتية الوظيفية.

ويجب أن نتذكر أن سوسير لم يعتبر النحو جزءا من المقدرة اللغوية langue أي من بنية لغة معينة. فترتيب الكلمات في جمل عمل يقوم به الأفراد في مناسبات معينة، وليس شيئا تؤديه اللغة مرة واحدة وحسب. وهناك أنواع لا حصر لها من الجمل الممكنة في أية لغة بالرغم من أن مجال الشارات signs السوسيرية المتاحة (أي الكلمات بصورة عامة) محدود في أية لغة من اللغات. وبالرغم من أن الكتاب الذين جاؤوا بعدئذ لم يوافقوا سوسير صراحة على أن النحو قضية تتعلق بالكلام parole، إلا أن الحقيقة الباقية تشير إلى عدم نجاحهم بصفة عامة في العثور على وسائل لإدخال التحليل النحوي ضمن الدراسة العلمية للغة. وقبل أن يتمكن تشومسكي من بيان أن التراكيب النحوية للغات المختلفة متشابهة، كان عليه أن يبين أن تعريف النحو ممكن في أية لغة معينة. وقد عالج تشومسكي هذه القضية بطريقة جاءت بصورة طبيعية لعالم رياضيات مثله، مع أنها لم تكن كذلك بالنسبة لأي شخص آخر تعتمد ثقافته على العلوم الإنسانية

(وهذا هو السبب في عدم تمكن اللسانيين الأوائل من استيعاب الفكرة بشكل واضح). ومن المألوف لدى عالم الرياضيات أن تكون مجموعة من الوحدات محددة تماما وأن تضم في الوقت نفسه عددا لا متناهيا من الأعضاء. خذ مثلا دائرة مرسومة على ورقة بيانية ومركزها نقطة التقاء محوري السينات والعينات ونصف قطرها يساوي خمسة أضعاف الوحدة المرسومة على الصفحة البيانية، ولنقل مثلا إنها السنتيمتر. (ونقصد هنا دائرة هندسية مثالية وليس مجرد دائرة ملموسة مرسومة بقلم يرسم خطا ذا عرض معين). ويمكننا الآن أن نعامل الدائرة كمجموعة من النقاط الهندسية، أي كمجموعة ثانوية من جميع النقاط التي لا حصر لها الموجودة على صفحة الرسم البياني. فالنقطة س = − ٥، ع = ٠ مثلا تنتمي إلى الدائرة (إنها النقطة اليسرى لتقاطع الدائرة مع محور السينات). لكن النقطة س = ٤، ع = ٤ ليست من الدائرة (فهي تقع خارج الدائرة في الجهة اليمنى العليا). ولا تحتوي ورقة الرسم البياني على عدد لا حصر له من النقاط فحسب، لكن الدائرة وحدها (وفي الواقع فإن أي خط أو منحن يمتد في جهة أو أكثر) تحتوي على عدد لامتناه من النقاط أيضا. ولمعظم النقاط التي تنتمي إلى الدائرة إحداثيات ليست «أعدادا مدورة» مثل ٤ أو − ٥. وبالرغم من أن مجموعة النقاط التي تحددها كدائرة لا نهاية لها، إلا أنها محددة تماما وبصورة كاملة. إنها محددة بالمعادلة س + ع = ٥. ومن الاحتمالات الكثيرة اللانهائية للقيمتين (س) و (ع) نجد أن المجموعة الثانوية التي تحقق المعادلة تشكل الدائرة. أما الاحتمالات الأخرى فتقابل نقاطا واقعة إما داخل الدائرة أو خارجها.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإننا لا نستطيع تحديد هذه الدائرة المعينة فحسب، بل نستطيع أيضا أن نحدد، وبالقدر نفسه من الدقة، «المجموعة التي تضم جميع الدوائر الممكنة» على ورقة الرسم البياني، وهي مجموعة كبيرة لانهائية من النقاط. (وأستميح القارىء عذرا إذا وجد أن الرياضيات قد شتت أفكاره، فأنا أحاول الإبقاء على البساطة في الشرح، مع أني أدرك أن الكثيرين يعانون من قلة المعرفة في هذا الميدان. وسوف أعود إلى الفكرة الأصلية في الفقرة التالية). وتتحدد المجموعة الكاملة للدوائر الممكنة بالمعادلة (س − أ)^{٢} + (ع − ب)^{٢} = جـ^{٢}. وبالنسبة لأية قيم تعطى الى «أ، ب، جـ» فإن مجموعة النقاط التي تقابل جميع احتمالات (س) و(ع) والتي تحقق المعادلة سوف

تكون دائرة، وكل دائرة تقابل احد الاختيارات للقيم «أ، ب، جـ». إن قيمتي (أ) و (ب) تحددان المركز، أما قيمة (جـ) فتحدد نصف القطر. وفي حالة الدائرة التي وصفناها في البداية فقد كانت قيمة كل من (أ) و (ب) صفرا، وكانت قيمة (جـ) تساوي خمسة. وهكذا نجد مرة أخرى أن المجموعة التي تشمل كل الدوائر الممكنة محددة جيدا مع أنها تضم عددا لانهائيا من الدوائر.

ومن الأمثلة على مجموعة غير محددة تماما في الأشكال الخطية مثال المجموعة التي تضم جميع الأشكال الجميلة. فبعض الأشكال (وربما الأشكال التي لها معادلات بالغة التعقيد) جميلة بصورة ملحوظة أو جذابة على الأقل. كما يلاحظ أن هناك أشكالا أخرى لا جاذبية لها. وكثير غيرها لا تنتمي إلى هذه ولا تلك (مثل الخطوط المستقيمة والدوائر). ولا ريب في أن هناك عددا لا حصر له من الأشكال الجذابة، ولكن يبدو أن من الصعب أن نتصور أن بامكاننا تحديد عضوية تلك المجموعة تحديدا دقيقا مثلما فعلنا بالدوائر. ولا تكمن المشكلة في أن الجاذبية هي خاصية متدرجة وأن الدائرية هي سؤال محدد يجاب عليه بنعم أو لا. فلو كانت تلك هي الصعوبة الوحيدة لكان حلها متيسرا بفضل الأساليب الرياضية. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في استمرار الناس في اكتشاف عناصر جمالية لم يكن يحفل بها أحد في السابق (ولعل كلمة «إبداع» او «اختراع» أفضل من «اكتشاف» في هذا السياق)، لذلك كان لزاما علينا أن نتعلم كيف نرى الجمال، فهو ليس من العناصر التي تمنح إلى البشرية سلفا، كما لم يعد من الممكن تطبيق تمييز ثابت بين الكيانات الجميلة وغير الجميلة (سواء أكانت خطوطا على ورق بياني أو أي شيء آخر). صحيح أن بوسعنا تحديد كل الأشكال الجميلة بمعادلات (ربما كانت بالغة التعقيد)، إلا أن المجموعة التي تضم جميع الأشكال الجميلة لا تقبل التحديد. ومن اللافت للنظر أنني في معرض تقديمي للأمثلة حول فكرة «المجموعة سيئة التحديد» استعنت بالجمال، وهو من ردود الأفعال الإنسانية على الأشياء وليس من الخواص المتأصلة فيها في معزل عن البشر (كما هي الحال في الخاصية الدائرية). ويبدو أن الإنسان وحده فقط بذكائه المبدع والذي لا يمكن التكهن بقدراته هو السبب وراء المجموعات سيئة التحديد. ولما كان من الممكن أن تعامل الدائرة كمجموعة فرعية من مجموعة أكبر تضم جميع النقاط المحتملة في المستوي يقترح تشومسكي في كتابه

البنى النحوية Syntactic Structures (١٩٥٧م) أن نعامل اللغة من الزاوية النحوية على أنها مجموعة ثانوية خاصة من مجموعة تضم جميع السلاسل الممكن تشكيلها من مفردات معجمها. فالنقطة (-٥ ، ٠) تقع على الدائرة التي ناقشناها، بينما تقع النقطة (٤ ، ٤) خارجها. وبالمثل فإن جملة «القطة على الحصير The cat is on the mat» تنتسب إلى اللغة «الإنجليزية» بينما نجد أن «الحصير القطة على mat is cat the the on»* تقع خارجها. وعلى حد تعبير تشومسكي فان أولى هاتين السلسلتين «نحوية grammatical» أو «سليمة التركيب»، أما الثانية فهي «غير نحوية ungrammatical» أو «سيئة التركيب». وتشير النجمة * إلى أن السلسلة التي تليها غير نحوية. (لاحظ أن هذه التعبيرات تستعمل بمعنى وصفي خالص وليس بمعنى تقويمي. فبعض الجمل مثل I ain't never done nothing «لم أفعل شيئا البتة» هي جملة سليمة نحويا ضمن إطار لهجة واسعة الانتشار من اللغة الإنجليزية، رغم أنها ليست في اللهجة التي كتب فيها هذا الكتاب. ومع أن مجتمعنا يستهجن اللهجة الأولى إلا أن ذلك لا يقلل من كونها جديرة بالدراسة من وجهة نظر العلماء. ونظرا لاهتمام تشومسكي باكتشاف أنواع اللغات الطبيعية بالنسبة لبني البشر، فمن المحتمل أنه يعتقد أن اللهجة الأولى أولى بالدراسة من الإنجليزية الرسمية المكتوبة، حيث إنها أقل تقيدا بالقواعد المصطنعة التي يضعها المتزمتون).

ومن المؤكد أن مجموعة الجمل النحوية في أية لغة من اللغات هي ضخمة ولا نهاية لها. فبادىء ذي بدء، يمكننا أن ننشىء جملة ثالثة من أية جملتين تقريريتين وذلك بإدخال حرف العطف (الواو) بينهما، وليس هناك نهاية من حيث المبدأ لتطبيق وسائل من هذا النوع لتشكيل الجمل. لكن تشومسكي في الوقت نفسه يعتبر أن كون المجموعة التي تضم جميع الجمل النحوية محددة تماما من المسلمات. لكن هذه ليست بالمسلمة التي يظنها تشومسكي. فالخاصية النحوية تعتمد على نشاط العقل البشري بدلا من كونها موجودة فيزيائيًا في سلسلة الأصوات. ومن المحتمل جدا أن تكون الخاصية النحوية أقرب إلى الخاصية الجمالية منها إلى الدائرية. لكن الخاصية النحوية باعتبارها تامة التحديد قد أثبتت جدواها. وسأقول هنا إنه بالرغم من أن تشومسكي لم يقدم أدلة واضحة تدعم افتراضه إلا أن هذا الافتراض أثبت وجوده بنفسه عمليا. فالشرح الذي

قدمه تشومسكي لكي يبين كيف يمكن للنحو من حيث المبدأ أن يدخل في نطاق الوصف اللغوي العلمي يعد إسهاما إيجابيا ضخما في هذا العلم. [1]

إن وصف مجموعة بأنها محددة تماما لا يعني أن شخصا قد توصل إلى قاعدة صريحة بشأن الخصائص الضرورية والكافية لانضمامها إلى عضوية تلك المجموعة، بل يعني فقط أن هناك من حيث المبدأ مثل هذه القاعدة في انتظار أن تكتشف. أما المشكلة الأخرى التي واجهت تشومسكي فكانت العثور على وسيلة شكلية تولد مجموعة السلاسل الصرفية النحوية مثلما تولد المعادلة س^{٢} + ع^{٢}= ٢٥ مجموعة النقاط التي أسميناها دائرة. (وقد أدخل تشومسكي إلى اللسانيات هذا الاستعمال المألوف في الرياضيات لكلمة «تولد»، ومن هنا أطلق على منهجه في علم النحو اسم «النحو التوليدي generative grammar»). وعند تلك النقطة نظر تشومسكي إلى عمل أستاذه الأول زيليغ هاريس.

عالج هاريس (شأنه شأن معاصريه من الوصفيين، ولو أنه ذهب أبعد مما ذهب إليه معظمهم - انظر خاصة هاريس Harris، ١٩٥١م) التحليل النحوي بتصنيف المورفيمات في مجموعات تشبه بعضها بعضا من حيث توزيعها بالنسبة للمورفيمات الأخرى. وهكذا نجد أن كلا من «قطة، كلب، ولد، ذيل» وكثير من المورفيمات الأخرى يمكن أن تستعمل في السياق «الـ ــــ على الحصير»، وإذا لم نجد كثيرا من الأطر الأخرى تفرق بين هذه المورفيمات فإننا نعتبرها أعضاء في «مجموعة شكلية واحدة» وبما أن هذه المجموعة الشكلية هي تقريبا المجموعة نفسها التي ندعوها عادة مجموعة الاسم، إذن يمكننا أن نرمز للمجموعة بالحرف (أ) N. ومن المهم أن ندرك أن هاريس، شأنه شأن فرايز (Fries، ١٩٥٢م، ص ٦٥) لم يسلّم أبدا بأن أقسام الكلام التقليدية سوف تظهر في تحليله. فهناك جزء من المصطلحات النحوية التقليدية (التي ورثناها نتيجة قرون عديدة من التطور الفكري الذي توج بعمل ديونيسيوس ثراكس الاسكندراني Dionysius Thrax حوالي عام ١٠٠ ق. م.) يعتمد إلى حدٍّ ما على التحليل المنطقي لمعاني الكلمات، بينما يعتمد الجزء الآخر على الخصائص الشكلية لنحو اليونانية الكلاسيكية. ورغم أن التحليل التوزيعي البحت الذي يطبق على الإنجليزية الحديثة يتمخض عن نتائج تشبه أقسام الكلام التقليدية إلى حدٍّ كبير (وهذا طبيعي لأن كلتا

اللغتين الإنجليزية واليونانية من اللغات الهندوأوروبية) فإن النتائج متشابهة فقط وليست متطابقة بأية حال من الأحوال. وعندما يطبق التحليل التوزيعي على لغة غير هندوأوروبية، فإن المجموعات التي نحصل عليها غالبا ما تكون مختلفة عن تلك التي نجدها في نظريتنا التقليدية في النحو (كما أكد بواس في بداية المذهب الوصفي). للاطلاع على مثال جيد انظر هوني (Honey، ١٩٥٦م).

وبعد أن أثبتنا أن «قطة، كلب، ولد، ذيل، . . . إلخ.» تنتمي إلى مجموعة واحدة تسمى (أ) N، وأن الكلمات «جميل، سيء، مخيف، . . . إلخ.» تنتمي، وبالمبدأ نفسه، إلى مجموعة واحدة، ولنقل (ص) Adj، نجد أن السلاسل مثل «قطة جميلة، وكلب مخيف» تقع في السياقات نفسها التي تقع فيها الكلمات ذاتها مثل «قطة، و كلب». فالعبارات المؤلفة من كلمتين ملائمة أيضا لملء الفراغ في «الـ ــــ على الحصير» مثلا. ونسجل هذه الحقيقة في المعادلة / أ ص = أ/ وهذا مثال لتراكيب داخلية المركز endocentric حيث يتمتع الكل بمزايا التوزيع نفسها التي يتمتع بها الجزء. وهناك أيضا تراكيب خارجية المركز exocentric ذات سلوك مختلف عن أي من مكوناتها. وهكذا يمكننا أن نرمز للمجموعة التي تضم «هؤلاء، بعض، كل، . . . إلخ». بالرمز (د) R بحيث يكون سلوك التركيب (د أ) كما في (بعض القطط، كل الأولاد الصغار) مختلف عن سلوك (د R) وسلوك (أ N) لكنه يشبه سلوك مجموعة أخرى هي مجموعة أسماء العلم ولنطلق عليها اسم (ع P). فمثلا يمكن أن يملأ أحد التركيبين «القطط، و بعض الأولاد الصغار» الفراغ في «رأيت ــــــ» شأنها شأن أسماء العلم مثل «عادل وسميرة». أما الكلمتان «بعض، و كل» على سبيل المثال فلا. (كذلك في الإنجليزية لا يمكن للتركيبين «bad boy, cat» أن يحلا محل الفراغ في «ــــــ is here» إذا كانا في معزل عن العناصر الأخرى. وهكذا نكتب «د أ = ع».

وقد يكون من المفيد في بعض الحالات أن نخص مجموعة السلاسل المورفيمية التي تحل محل بعضها البعض برمز واحد رغم أنها لا تستطيع أن تحل محل مورفيم مفرد. فالسلاسل مثل «الذي يشخر»، و «الذي ينبح»، . . . إلخ (التي نستطيع أن نرمز لها بالرمز «مو فع» حيث ترمز «مو» إلى الاسم الموصول و «فع» إلى الفعل اللازم) يمكن أن تحل محل بعضها البعض في السياق (الكلب ــــ على الحصير)، وبهذا يصبح

بوسعنا أن نعترف بأن مثل هذه السلاسل تمثل عنصرا خاصًا بها وأن نكتب «مو فع = ل» مع أنه ليس ثمة مورفيم مفرد يستطيع أن يؤدي عمل «ل». من هنا يتبين لنا أن «الكلب الذي ينبح» تعادل نحويًا التركيب «بعض الأولاد الصغار» أو اسم العلم «عادل» فنكتب : «ع = ل ع» وهذا أفضل من كتابة : «ع = فع مو ع» مباشرة بما أن الفراغ في «الكلب ــــ على الحصير» يمكن أن يملأ بعبارات ليست من نوع «مو فع». فعلى سبيل المثال، نجد أن الجملة «الكلب ذو الذيل الضخم على الحصير» سليمة نحويا، وهكذا (وعلى افتراض أن «ذو» تمثل المجموعة هـ) فإننا نستطيع أن نكتب : «هـ ع = ل» مثلما نكتب «مو فع = ل».

أما الخطوة الأخيرة التي قام بها تشومسكي فكانت إضافة الرمز «ج» ليمثل مجموعة الجمل التامة (بحيث نكتب مثلا : ع فع = ج بما أن «عادل يشخر» و «الولد يصفر» هما جملتان سليمتان نحويا). ويفضل «تشومسكي» أن يقلب المعادلة ويستبدل شارة المساواة بسهم بحيث تدون المعادلات التي نوقشت بالشكل التالي :

ج ← ع فع

ع ← { ع ل / د أ / عادل / سميرة }

ل ← { مو فع / هـ ع }

أ ← أص (قطة، كلب، ولد، ذيل . . .)

د ← (بعض، كل، هؤلاء، هذا . . .)

ص ← (جميل، سيء، مخيف . . .)

شكل رقم (٣)

(ومما لاشك فيه أن النحو الكامل يحتاج بالطبع إلى عدد كبير من القواعد الأخرى، مثل القواعد اللازمة لتحديد عضوية المجموعات «فع» و «هـ» ولتقديم عدد ضخم من المجموعات الشكلية الأخرى ومن البنى النحوية التي لم نعرض لها فيما سبق). والهدف من استبدال شارة المساواة بسهم هو تشجيعنا على رؤية القوانين على أنها قواعد لبناء الجمل. [٢] وباستطاعتنا تأليف جملة بأن نبدأ بالرمز «ج» الذي يعني «جملة» ومن ثم نعيد كتابته حسب التعليمات التي تبينها الأسهم. ويمكن أن يكون اختيارنا عشوائيا اذا كانت عناصر الاختيار مدونة بين أقواس متموجة { } وفواصل إلى أن نستبدل جميع الرموز بمورفيمات من اللغة موضع التحليل (وتكتب بحروف كبيرة في اللغة الإنجليزية). واللغة التي تتولد بمثل هذا النظام هي المجموعة التي تضم كل الجمل التي يمكن الحصول عليها من الرمز ج باتباع القواعد والقيام باختيار معين عندما يتوفر مجال للاختيار. فالدائرة التي تتحدد بالمعادلة $س^2 + ع^2 = ٢٥$ هي المجموعة التي تضم جميع النقاط المحددة بقيم «س، ع» التي تحقق المعادلة.

وبالرغم من أن المعادلة الهندسية تحتوي على ستة رموز فقط إلا أن هناك عددا لا نهاية له من النقاط التي تحققها. وبالمثل فإن نحوا من النوع الذي رسمناه في الشكل رقم (٣)، رغم كونه محدود التعقيد، يولد عددا لانهائيا من سلاسل المورفيمات. فالقاعدة «ع ← ع ل»، على سبيل المثال، يمكن أن تطبق مرات ومرات على نتاجها ذاته. فمثلا يمكن أن تكتب «ع» مرة ثانية «ع ل»، وهذه بدورها يمكن أن تكتب «ع ل ل» وهكذا دواليك بحيث تسمح بتأليف بنى معقدة مثل «الكلب ذو الذيل الضخم الذي ينبح . . .» كما أن الرمز «ج» نفسه الذي يظهر في الطرف الأيمن في عدد من القواعد يسمح بتأليف جمل مثل «الولد يعرف أن الكلب ينبح» وبوسعنا أن نمثل هذا التركيب بالشكل التالي:

ج ← ع مج أن ج

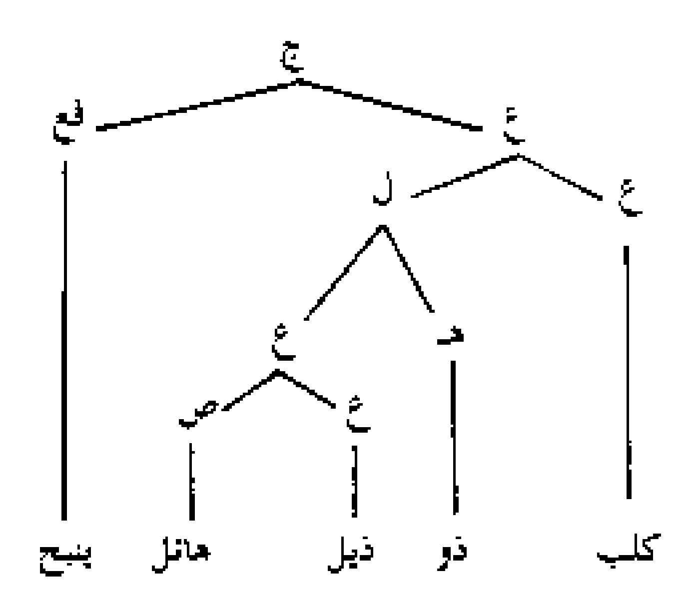
حيث «مج» تمثل مجموعة الأفعال التي تشترك في هذه البنى. ومن الواضح أن قاعدة كهذه يمكن أن تطبق ثانية على نتاجها نفسه مما يسمح بتوليد: «الولد ينكر أن الحارس

العجوز يعرف أن الكلب ينبح». وهكذا يتبين لنا ان نحوا محدودا - إن كان معقدا - من هذا النوع يولد لغة (أي مجموعة من الجمل) غير محدودة، مع أنها محددة تماما.

ومن الملاحظ أننا لم نأت على ذكر الكليات حتى هذه المرحلة. والنقطة التالية عند تشومسكي هي أكثر النقاط جدة. فهو يرى أن الرموز الجبرية التي استعارها من هاريس (وهي مشابهة نوعا ما للمخططات التي استعملها الآخرون من المدرسة الوصفية الذين حاولوا معالجة النحو) تنطوي على ادعاء تجريبي قوي حول الخصائص النحوية للغات الإنسانية وهو أن جميع مجموعات النحو الممكنة من النوع الذي رسمه هاريس وتشومسكي يمكن أن تعامل على أنها مجموعة محددة تماما (رغم كونها لانهائية). ونستطيع تعريفها بقولنا إنها تضم أية مجموعة محدودة من القواعد التي تمثل بالعلاقة «ا ـــــ د» حيث «أ» رمز واحد و «د» سلسلة ما من الرموز أوالمورفيمات أو كليهما معا. (في الشكل ٣ دمجت مجموعات القواعد من هذا الشكل في بعضها البعض باستخدام الأقواس المتموجة { } والفواصل للإشارة إلى البدائل، لكن هذا لا يؤثر على المبدأ. فالقاعدة من النوع ل ـــــ مو فع، هـ ع تعادل القاعدتين: «ل ـــــ مو فع» و «ل ـــــ هـ ع» وكل منهما يتخذ الشكل « أ ـــــ د»). وتعرف مجموعة القواعد التي تطابق التعريف المذكور آنفا «بنحو بنية العبارات المستقلة عن السياق Context Free Phrase Structure Grammar». وبما أن هذا المصطلح مربك فإنني أفضل أن أسميه «بنحو المكونات Constituent Grammar». ولقد بين تشومسكي رياضيا (١٩٥٩م) أن ثمة مجموعات محددة تماما من سلاسل المورفيمات لا يمكن أن يولدها «نحو المكونات» مهما كان معقدا (تماما مثلما نجد أشكالا خطية لا يمكن أن تولدها أية معادلة مستخلصة من مجموعة المعادلات المحددة بالعلاقة (س - ا)^{٢} + (ع - ب)^{٢} = (ج)^{٢}. إن مجموعة «لغات المكونات constituency languages» هي مجموعة فرعية محددة تماما من مجموعة اللغات الممكنة بأكملها مثلما أن مجموعة الدوائر هي مجموعة فرعية محددة تماما من المجموعة التي تضم كل الأشكال الخطية الممكنة في مستو. وبعبارة أخرى فإن افتراض أن نحو المكونات هو الأداة الملائمة لوصف النحو في اللغات الإنسانية يعني افتراض أن اللغات الإنسانية تنتمي نحويًا إلى مجموعة محدودة معينة وهذا بدوره يعني أن هناك كليات

نحوية للغة الإنسانية . وقد شعر تشومسكي (مع أن هذا محور لنزاع حاد) أن الوصفيين أشاروا ضمنا إلى هذا الافتراض حول ملاءمة نحو المكونات (انظر بوستال Postal ١٩٦٤م، المكتوب تحت إشراف تشومسكي) بحيث تضمنت ممارسة الوصفيين وجود الكليات رغم أنهم ادعوا علنا أنهم يؤمنون بالتنوع اللغوي غير المحدود .

ولكي نبسط هذه الكليات النحوية نستطيع أن نصورها بقولنا إن نحو المكونات يربط بكل جملة يولدها في اللغة «بنية من المكونات» أو بنية هرمية على شكل شجرة . فالنحو في الشكل رقم (٣) على سبيل المثال يربط البنية التي تظهر في الشكل رقم (٤) بالجملة «الكلب ذو الذيل الهائل ينبح» :



الشكل رقم (٤)

وتقابل تلك الجملة السلسلة المرتبة لأوراق الشجرة المبينة في الشكل رقم (٤) وفي الوقت نفسه يجب أن تكون العلاقة واضحة بين القواعد المبينة في الشكل رقم (٣) والفروع المبينة في الشكل رقم (٤) . [يرسم اللسانيون شجراتهم عادة مستخدمين الرمز «ج» (جملة) ليدل على الجذر في الأعلى ويضعون «الأوراق» التي تحمل مورفيمات

اللغة موضع التحليل في الأسفل. ومن الواضح أن اللسانيين أضعف حتى من هيلاري بوتنام في دراسة الطبيعة!]. ومن الممكن تعريف نحو المكونات تعريفا حدسيا بأنه نوع من الرموز النحوية الملائمة للغات حيث تتعلق مقاييس السلامة النحوية بعضوية المجموعات والبنى الهرمية.

إن العلاقة بين السلامة النحوية في اللغات الإنسانية وبين تصنيف الكلام في أقسام متعددة وكذلك الطريقة التي تجتمع فيها الكلمات في شكل هرمي لتؤلف العبارات والجمل من شتى الأصناف ليست شيئا جديدا بأي حال من الأحوال. فقد دأب الأطفال في المدارس على تحليل جملهم باستخدام الأشكال المشابهة للشكل رقم (٤) بصورة عامة وطيلة قرون عديدة قبل تشومسكي. فالعناصر التي تحمل الرمز «ع» كانت تسمى تقليديا «بالعبارة الاسمية nominal phrase» (إلا عندما تتكون من كلمة واحدة فقط). والعنصر الذي يحمل الرمز «ل» كان يسمى «عبارة الجار والمجرور prepositional phrase» وهكذا.[٣] لكن تشومسكي نفسه يقول إن «نحو المكونات» يقابل نظرة مألوفة ضمنيًا عن النحو، أما الشيء الجديد فيكمن في معرفة أن اللغات من الناحية المنطقية ليست بحاجة لأن تكون من نوع المكونات. ومن السهل تماما معرفة مجموعات من سلاسل المورفيمات التي لا تنطبق عليها أفكارنا النحوية التقليدية.[٤]

ولما كان تشومسكي يسعى إلى إثبات الكليات النحوية، وبما أنه تبين أن بعض الآراء السائدة في النحو تتضمن أن اللغات الإنسانية تنتمي إلى مجموعة محدودة (أي أنها تشتمل على كليات نحوية قوية) فقد كان في وسعه الوقوف عند ذلك الحد. لكنه في واقع الأمر طوَّر شروحه في كتابه «البنى النحوية» وفق خطوط تقلل من شأن ما سبق. ويرى تشومسكي أن الاعتقاد بأن نحو المكونات ملائم لتوليد اللغات الإنسانية هو في الواقع اعتقاد خاطىء بالرغم من سعة انتشاره بصورة مخفية. ويضرب تشومسكي مثلا (ولن أناقشه بالتفصيل) عن التراكيب الموجودة في اللغة الإنجليزية والتي تقف قواعد المكونات عاجزة عن معالجتها كما يدعي.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن من النتائج الواضحة أن مجموعة اللغات التي يستعملها البشر أصلا ليست محددة تماما. وكان تشومسكي أول من تخيل احتمال وجود نظرية تجريبية علمية قابلة للطعن عن «الطبيعية النحوية syntactic naturalness»

(أي نظرية تعرف مجموعة من اللغات التي تنتمي إليها جميع اللغات الإنسانية الحية لكنها أصغر من المجموعة التي تضم كل اللغات الممكنة). ومن المحتمل ألا يفهم هذا المشروع بالطريقة الصحيحة، كما قد يفترض أحد الوصفيين ممن يؤمنون بلانهائية التنوع اللغوي. وإذا اعترفنا بقدرة الإنسان على تخيل مجموعة من سلاسل مورفيمية غير طبيعية كلغات إنسانية، وجدنا أن الخاصية «الطبيعية» في اللغات أقرب إلى الخاصية الجمالية منها إلى الخاصية الدائرية في الأشكال الخطية.

وليست هذه هي النتيجة التي خلص إليها تشومسكي، الذي يقول إن نظرية المكونات عن الكليات النحوية يجب أن تستبدل بنظرية معدلة رسم إطارها في كتابه «البنى النحوية» وطورها هو وأتباعه بإسهاب منذ ذلك الحين. والنظرية الجديدة عن الطبيعة النحوية هي في جوهرها توسيع للنظام الرمزي ذي القوانين وذلك بإضافة سلسلة مما يدعوه بالقواعد التحويلية إلى قواعد المكونات. والقاعدة التحويلية باختصار هي قاعدة تمارس عملها على تركيب هرمي جديد بطريقة تعدل سلسلة المورفيمات التي تقوم بدور الأوراق في الشجرة. فمثلا بدلا من تشكيل سؤال مثل «من قابل عادل ليلة أمس؟» بواسطة قواعد مكونات مختلفة عن تلك التي نحتاجها لتركيب «عادل قابل خالدا ليلة أمس» فإن بإمكان النحو التحويلي أن يستعمل مجموعة واحدة من قواعد المكونات لإنتاج سلاسل مورفيمية من الشكل التقريري فقط. ومثل هذه السلاسل تشمل «عادل قابل مَن ليلة أمس؟» وهي غير سليمة (إلا إذا قيلت بنغمة خاصة تعطيها صبغة طلب إعادة جملة لم تسمع جيدا). لكن ثمة قاعدة تحويلية (أو في الواقع سلسلة من القواعد) تطبق على الجملة بسبب وجود «من» فيها تمارس عملها في الجملة لتعطيها شكل السؤال الصحيح.

ولا تزال البنية الهرمية تحتفظ بدور خاص في نظرية تشومسكي النحوية الجديدة وهو الدور الذي كانت تتمتع به في نحو المكونات. ولكن الجملة في النظرية الجديدة ليس لها بنية هرمية واحدة، بل سلسلة من البنى الهرمية. (ومع تطور النظرية استغلت حرية إدخال القواعد التحويلية في النحو إلى الحد الذي أصبحت معه كل الجمل في اللغة بما فيها الجمل الإخبارية تقدم على أنها نتيجة لتحويلات عديدة خضعت إليها خلال عمليات اشتقاقها). ونقول عن سلسلة مورفيمية إنها تنتمي إلى اللغة التي

ولدها النحو التحويلي إذا كانت شجرة ما أنتجها المكون الأساس في النحو base تخرج في النهاية على شكل شجرة أوراقها سلسلة المورفيمات موضع البحث وذلك بعد تعديلها عدة مرات بتطبيق القواعد التحويلية. وتدعى الشجرة النهائية «البنية السطحية للجملة surface structure». أما الشجرة الأصلية التي نتجت عن المكون الأساس قبل خضوعها للتحويل فتدعى «البنية العميقة للجملة deep structure».

والجانب المتعلق «بالقاعدة التحويلية» في أعمال تشومسكي أقل إقناعا من الموضوعات التي ناقشناها آنفا. فقبل كل شيء نرى أن النحو التحويلي لا يرقى إلى وضوح نحو المكونات في تحديده مجموعة من اللغات أصغر من مجموعة اللغات الممكن تصورها من الناحية المنطقية، أي أنه يقدم ادعاء قابلا للاختبار حول الكليات النحوية. فمن المحتمل أن يكون هناك نحو تحويلي لأية مجموعة يمكننا تصورها من السلاسل المورفيمية (وول Wall، ١٩٧١م). ولعل من الممكن الدفاع عن نظرية تشومسكي ضد هذا الاعتراض (سامسون Sampson، ١٩٧٣م؛ «الشكل Form»، انظر ص ٢٥١ رقم ١، ص ص١١٢-١٤)، لكن المشكلة الأخرى هي أن البراهين التي جاء بها تشومسكي ليدلل بها على عدم كفاءة نحو المكونات هي براهين هزيلة جدا (الشكل، ص ص٢٠٥-٢٠٦). وبالإضافة إلى ذلك فإنه حتى في أوضح الحالات حيث يخفق نحو المكونات (كما في تراكيب العطف) فإن القواعد التحويلية بدورها لم تقدم الكثير أيضا (دك Dik، ١٩٦٨م). ويبدو لي أن النظرية التحويلية أشبه بنتوء قبيح في فكر تشومسكي اللغوي. وأعتقد أن هذا الجانب من عمل تشومسكي، والذي كان سببا في جذب الانتباه أكثر من أي عنصر آخر وفي جعل منهج تشومسكي في دراسة اللغة يعرف غالبا «باللسانيات التحويلية» يمثل الصعوبة التي يجدها الناس أحيانا في التمييز بين ما هو أساسي وما هو سطحي في النزعات الجديدة.

ومهما يكن الأمر فإن الحقيقة هي أنه منذ بداية الستينيات بدأت مجموعة من المفكرين - وما أكثرهم الآن - بتطوير نظرية تشومسكي المعدلة في الكليات النحوية. فالمقالة الأنموذجية في أي من الدوريات العلمية المتعددة التي تكرس الآن بشكل واسع للسانيات التشومسكية تطرح مرشحا جديدا لينضم إلى قائمة الكليات النحوية، أو أنها تقدم دليلا من لغة ما يفند فرضية سابقة عن إحدى الكليات المحتملة، أو تقول إن

تحليلا أعمق للنحو في اللغة المعنية يبين أنها مثال مضاد لكلية مقترحة وهكذا. وتتصل الكليات المفترضة في كثير من الحالات بعناصر نحوية كان تشومسكي قد ناقشها في الأصل. ومن الأمثلة الأنموذجية عن نوعية الموضوعات التي تطرح على بساط البحث ما يلي: ما هي أنواع التعديلات على الأشجار التي تحدث أو لا تحدث كتحويلات في اللغات الإنسانية؟ وإلى أي مدى تختلف قواعد المكونات وكذلك قواعد التحويلات من لغة إلى أخرى؟ (يقول البعض إن هناك أساسا ثابتا من المكونات تشترك فيه جميع اللغات، مع وجود فوارق نحوية تعزى بأكملها إلى فوارق في المكون التحويلي transformational component. وذكر ايموند باخ Emond Bach (١٩٧١م) أنه حتى المكونات التحويلية لا تختلف إلا في الاختيار من قائمة ثابتة كلية ومحدودة من التحويلات الجائزة. فما هو المبدأ الذي يتحكم بتطبيق التحويلات؟ (من المتفق عليه بشكل واسع أن سلسلة التحويلات في اللغة تطبق على البنى الشجرية المعقدة بصورة دورية cyclically بمعنى أن القواعد تطبق بالتسلسل على أصغر الجمل الفرعية subordinate، أي الأشجار الفرعية الخاضعة للعقدة «مج»، ومن ثم تطبق ثانية بالتسلسل على الجمل الأشمل التي تليها وهكذا إلى أن يتم تطبيق القواعد على الجملة بأكملها. وثمة خلاف حول ما إذا كانت بعض التحويلات الخاصة تطبق قبل السلسلة الرئيسة أم بعدها، وحول ما يتحكم بترتيب القواعد في تلك السلسلة إن وجد). وفي حالات أخرى اقترحت كليات نحوية لم تكن ترتبط بالقضايا التي طرحها تشومسكي. لكن إعطاء مسح شامل للفرضيات التي قدمت خلال السنوات الأربعين الماضية منذ أن نشر أول كتاب لتشومسكي ليس في صميم هذا العمل الحالي.

ومن الخصائص الجديرة بالانتباه في هذا البحث في الكليات أن الفرضيات تقدم بصورة قياسية على هيئة اقتراحات لتعديل نظام القوانين الرمزية Canonical notation system للوصف اللغوي، أو لتعديل تفسير القوانين التي كانت مقبولة من قبل. خذ على سبيل المثال مناقشة تشومسكي (Chomsky، ١٩٦٨م، ص ٤٠...) لما يسمى بمبدأ «أ - فوق - أ A-over - A». ومجمل القول، فقد تم اقتراح هذه الفكرة لتفسير الظاهرة اللغوية التالية: إن من الممكن عادة تشكيل سؤال من جملة إخبارية في اللغة

(الإنجليزية) بأن نبدل إحدى عباراتها الاسمية بضمير استفهام وتقديم الضمير إلى بداية الجملة (مع إجراء بعض التعديلات في الفعل والأفعال المساعدة أيضا) بحيث تعطي الجملة (١) الجملة (٢) إذا شئنا أن نحول «الولد» إلى استفهام، ولكن من غير الممكن أن نشتق السؤال (٤) من (٣):

١- الكتاب أمتع الولد.
٢- من أمتع الكتاب؟
٣- قرأ الكتاب الذي أمتع الولد.
٤- *من قرأ الكتاب الذي أمتع؟

ويمكن ملاحظة حقائق مماثلة في اللغات الأخرى. وتتمثل المشكلة في أن «الولد» في (٣) - وهي العبارة التي يجب أن تطبق عليها قواعد تشكيل السؤال لكي تعطي (٤) - عبارة اسمية تشكل جزءا من عبارة اسمية أكبر (وهي «الكتاب الذي أمتع الولد»). ونجد في الوقت نفسه أن عبارة «الولد» في (١) ليست مشمولة بأية عبارة اسمية أكبر. لذا يقترح تشومسكي ما يلي: عندما تكون مكونات من النوع نفسه ضمن بعضها البعض فإن التحويلة تطبق على المكون الأكبر فقط. وهكذا نجد المثال (٣) «الكتاب الذي أمتع الولد» يمكن أن يتحول في صيغة السؤال إلى «ماذا قرأ؟»، لكن عبارة «الولد» وحدها لا يمكن أن تتحول إلى سؤال في المثال نفسه. وقد ثبت في الواقع أن المسألة أكثر تعقيدا من هذا، لكن هذا لا يعنينا الآن، وما يهمنا هو التالي: إن تشومسكي لا يصوغ كليته المقترحة على أنها تنبيء بوجوب إضافة قواعد جديدة للقواعد التحويلية حين نحصل على وصف نحوي مناسب للغات العالم المختلفة، مع مراعاة أنها لا تطبق إلا على المكون الأكبر من المكونات المضمنة nested ومن نوع معين. لكنه يقول (إن كانت فرضيته صحيحة) إن علينا أن نقبل الآن تفسير صيغة القواعد التحويلية بطريقة تجعلنا نفهم آليا أنها لا تطبق إلا على المكون الأكبر في مثل هذه الحالات دون الحاجة إلى نص صريح بهذا الشأن في أنواع النحو المنشورة للغات المتفرقة.

وثمة مناقشات مماثلة نراها في صدد رموز المصطلحات التي تخص المجموعات المختصرة لقواعد المكونات (انظر تشومسكي Chomsky، ١٩٦٥م، ص ص ٤٢ -٥).

فمن المألوف أن نختصر قاعدتين من القواعد المتبادلة ذات الشكل «أ ⟵ ب جـ» و «أ ⟵ د هـ و» باستعمال الأقواس الطويلة [ ] و/ أو باستعمال الفواصل كما في

أ ⟵ {ب جـ ، د هـ و}

وتختصر قاعدتان مثل «أ ⟵ ب جـ» و «أ ⟵ ب جـ د» عادة باستعمال الأقواس كما في

أ ⟵ ي جـ (د)

ولا يناقش التشومسكيون ما إذا كانت لغات العالم تحتوي على ظواهر نحوية يمكن أن تطبق عليها وبشكل مفيد مصطلحات للمختصرات بواسطة الأقواس المتموجة { } أو الأقواس الصغيرة، لكنهم يناقشون ما إذا كان من واجب نظام الرموز ذي القوانين السماح بإدخال الأقواس الصغيرة أو الطويلة أو كليهما معا.

وقد شعر التشومسكيون، كما نلمس من خلال التطور التاريخي، أن من واجب نظرية الكليات التي جاؤوا بها أن تكون مشمولة بنظام من الرموز. وقد بدأ تشومسكي ذلك بإيضاح أن أي نظام رمزي مقبول (مثل نظام هاريس) يقوم على افتراض مسبق لوجود نظرية كامنة في الكليات. وهكذا نرى أنه ما إن تتضح معالم النظرية وتعدل بعض نواحيها، حتى تصبح الاستجابة الطبيعية لها إجراء تعديلات مقابلة في الرموز. وإذا نظرنا إلى هذا الإجراء من زاوية أوسع فإنه لا يبدو طبيعيا ولا محبذا أبدا. ولنجر المقارنة التالية لكي نرى كم هذا الإجراء غير طبيعي: تشير إحدى الكليات الجيولوجية إلى أن جميع الوديان تنتسب إلى أحد نوعين: الأول وهو الوديان مسطحة القعر، وهي على شكل الحرف U وهي التي تشكلت بفعل الجموديات، والثاني وهو على شكل الحرف V وهو الذي نحتته المياه. ولو حذا الجيولوجيون حذو التشومسكيين لأصدروا تعليماتهم إلى رسامي الخرائط لكي يستعملوا نوعين من الرموز فقط لتمثيل الوديان بدل النظام الحالي وهو الذي يتألف من خطوط الحدود التي تبين أكثر من مجرد شكلين مختلفين من المقاطع. لكن الجيولوجيين بالطبع لا يفعلون شيئا من هذا القبيل، وليس هناك مبرر يحملهم على فعل ذلك. فقدرة خطوط الحدود الكامنة على تحديد

مجموعة واسعة من أنواع الوديان في خرائط أراض معينة لا تمنع الجيولوجي النظري من ملاحظة نوعين فقط في هذا المجال موجودين بالفعل في جميع الأراضي، أو تمنعه من تفسير سبب ذلك.[٥]

والسبب في العزوف عن معادلة النظرية الكلية بنظام الرموز هو ميل هذه المعادلة إلى تقييد عملية اختبار النظرية وتطويرها. ولنفترض أن النظرية الجيولوجية المقبولة كانت على خطأ، وأن هناك بالفعل نوعا آخر من الوديان تشكل بفعل عملية لم تكن معروفة من قبل وهي وديان ذات مقطع على شكل الحرف W مع ارتفاع بسيط في قعر الوادي. وإذا أخذ الوضع الحالي في الاعتبار، بدت الفرصة سانحة أمام الجيولوجيين لاكتشاف خطأ النظرية المكتسبة حول تشكل الوديان بملاحظة أن بعض الخرائط المعينة تحتوي على أشكال لا تنطبق لا على النوع الأول U ولا على النوع الثاني V. ولو أنهم أصدروا تعليماتهم إلى رسامي الخرائط لكي يقتصروا على الرمزين لهذين النوعين فقط لما اكتشف الجيولوجيون النظريون بتاتا قصور نظريتهم. وسيبذل المساحون في الحقول قصارى جهدهم لإدخال الوديان ذات الشكل W ضمن الرموز المصطلح عليها. فقد يرسمونها كزوج من الوديان ذات الشكل V، وفي هذه الحال تلقى التبعة على تعليمات النظريين أنفسهم لخلو الخرائط من أية معلومات ربما تساعد في اكتشاف أن المرتفعات بين هذه الأزواج من الوديان المتوازية هي أقل انحدارا من الجوانب الخارجية، على عكس الوديان العادية ذات الشكل V حيث نجد أن الطرفين يرتفعان بالزاوية نفسها. ولو تبين أن صحة النظرية لم تعد موضعا للتساؤل عمليا، لأمكن عندئذ أن تكون هناك فائدة عملية في نظام وصفي لا يسمح بأكثر من الاحتمالات التي تعترف بها النظرية (فالخريطة التي تمثل الوديان من النوع V والنوع U بواسطة رمزين منفصلين قد تكون أقل اضطرابا). ومن المفضل مع ذلك أن يكون نظام الرموز مرنا إلى أبعد الحدود بحيث يمكن الاعتراف بالأمثلة المعاكسة ووصفها كما هي في الوقت الذي تكون فيه النظرية في طور التشكل وعرضة للتحدي.

وتضع جميع نظم الوصف بالطبع افتراضات حول الأشياء التي تقوم بوصفها. فحتى رموز الحدود بالنسبة إلى رسام الخرائط ليست مرنة تماما، فهي لا تسمح بتمثيل الوديان التي تميل جوانبها نحو الداخل ميلا شديدا بحيث يكون قعر الوادي أعرض من

المسافة الفاصلة بين الجانبين في الأعلى. وثمة أسباب هندسية واضحة تجعل وجود مثل هذه الوديان ضربا من المستحيل. وهكذا فإن هذا النقص في رموز الخرائط لا يتسبب بأي ضرر. أما اللسانيات فأمرها مختلف. فالبحث عن الحدود في التنوع النحوي شيء جديد، فهناك الكثير من لغات العالم لم تبحث من هذه الزاوية. وثمة خلافات كبيرة حول تفسير البرهان الذي عرضنا له آنفا. وإذا أردنا أن يكون النجاح حليف البحث، فإن رد فعلنا على الجمود في الرموز الوصفية القياسية يجب أن يكون تشجيع المشتغلين في الميدان على تبديل الرموز بهدوء كلما سنحت الفرصة لذلك. ولن نبذل جهدا بالتأكيد لكي نتقيد بأسلوب وصفي أكثر صرامة من الناحية الشكلية من الأسلوب الذي ورثناه.

ومما لا شك فيه أن النتائج السيئة التي يحتمل أنها نشأت من جراء تبني الجيولوجيين لمبدأ «النظرية تساوي الرموز» تظهر واضحة في اللسانيات التشومسكية. فمنذ فجر الثورة التشومسكية أصبح من المألوف في دراسة اللسانيات أن يبدأ الباحث بتركيز اهتمامه بصورة أساسية على إتقان نظام الرموز والمصطلحات النحوية. فقد أصبح هذا النظام في منتهى الدقة مع نشوء نظرية الكليات اللغوية. ويشجع مثل هذا التدريب بشكل واضح الطالب على رؤية الأمثلة في اللغات التي يجري البحث فيها وفي السمات التي تعلم أن يصفها وعلى تجاهل السمات التي لم يتوصل إلى وصفها. وبعبارة أخرى فإنها تدربه على رؤية أمثلة الإثبات في نظرية الكليات وعلى تجاهل البراهين المعاكسة. وكان من تأثير الموقف المتشدد الذي يتخذه أعضاء هذه المدرسة تجاه الأعمال الوصفية المحضة أن زادت هذه الناحية السلبية في اللسانيات التشومسكية سوءا. وربما يخطر ببال المرء أن من دواعي سرور أية مجموعة تهتم باكتشاف السمات الكلية في اللغة وجود لسانيين آخرين يسعون إلى وصف اللغات المختلفة في حد ذاتها، وتشجيع أنصار الكليات لمثل هؤلاء الناس على المضي في أعمالهم. فمثل هذا التوزيع في الجهد يعني أنه بدلا من قيامهم بأعمالهم الشاقة في الميدان فإن أنصار الكليات يحصلون على الكثير من المعلومات التي يحتاجون إليها جاهزة سلفا. لكن التشومسكيين لم ينظروا إلى القضية دائما بهذا المنظار، فقد ذهب أعضاء هذه المدرسة مرة أخرى إلى الادعاء صراحة أنه ليس للعمل اللساني الوصفي المحض حق في الوجود (انظر مثلا شرايبر Schreiber،

١٩٧٤م). وعلى النقيض مما كانت عليه الحال في أمريكا قبل دخول المدرسة التشومسكية عالم الشهرة، وخلال الفترة العظمى من الستينيات والسبعينيات، بدت الأبحاث الميدانية التي كانت تجرى على اللغات الغريبة وكأنها فن يحتضر، رغم النتائج الضارة الواضحة التي يتركها هذا على البحث عن الكليات. فذلك البحث وما له من علاقة باللسانيات الوصفية المحضة، يمكن أن يقارن بأعمال النظريين بالنسبة إلى أعمال التجريبيين في موضوعات كالفيزياء والكيمياء. فمن يتابع هذه الموضوعات يعرف أنها لا يمكن أن تحقق أي تقدم إلا من خلال التعايش السليم بين المفكرين من كلا النوعين. وثمة سبب آخر قد يبرر تبني التشومسكيين لمبدأ «النظرية تساوي الرمز» رغم أنه لا يقلل من مبلغ الضرر الذي ينتج عنه. ويتعلق هذا السبب بالمضامين التي يعتقد تشومسكي أنها تأتي من وجود الكليات اللغوية، وسوف نبحث الآن في هذه المضامين قبل أن نفسر كيف ترتبط بمبدأ «النظرية تساوي الرمز».

إن اعتقاد تشومسكي بأهمية دراسة الكليات في اللغة الإنسانية جعل الفلاسفة وعلماء النفس يولون اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أكسب اللسانيات أهمية أكثر من ذي قبل. ويقول تشومسكي إن تفسير اشتراك جميع لغات العالم بقالب واحد (على افتراض أنها فعلا تشترك في هذا) يكمن في أن تركيب العقل البشري الموروث يجبره على استعمال لغات من هذا النوع بالتحديد. أما أسلاف تشومسكي الوصفيون فكانوا من التجريبيين الذين يعتقدون أن الناس يتعلمون ما يمكنهم تعلمه بفضل مرونة العقل البشري الهائلة وقدرته على استيعاب ما يصادفه من الخبرات مهما كان نوعها وعلى صنع القوالب لها. أما تشومسكي فهو عقلاني، ويسير على خطى أفلاطون Plato وديكارت Descartes، كما يؤمن بأن للعقل تركيبا في غاية الثبات والتعقيد يحدد شكل نشاطه إلى حدّ كبير. فما نقدر على تعلمه لا يعتمد على الحوافز التي نصطدم بها بمحض الصدفة بقدر ما يعتمد على ملاءمة شكل تلك الحوافز لإيقاظ قدراتنا الذهنية الكامنة. وليس لدى التجريبيين أي سبب مهما كان يجعلهم يتوقعون أن يكون نوع معين من اللغات طبيعيا أكثر من نوع آخر. ومن ناحية أخرى يرى تشومسكي أن اكتساب اللغة عند الطفل ليس سوى ملء تفاصيل بسيطة نسبيا في خطة بنيوية مكتوبة سلفا. ويقول تشومسكي إنه لو حاول أحدنا أن يعلم الطفل لغة لا تتفق

مع تلك الخطة لما تمكن الطفل من إتقانها مهما كانت بسيطة. صحيح أن اللغات الافتراضية التي لا تمتلك ترتيبا هرميا تبدو دوما مصطنعة حتى أن الإنسان لا يستطيع أن يتخيل كيف يمكن أن تستعمل كنظم تواصل في الحياة العملية، غير أن هذه النقطة لا يمكنها أن تنال من قوة حجة تشومسكي. إنها فقط تعيد طرح السؤال الذي يدعي تشومسكي الإجابة عنه. نحن نعرف أن اللغات غير الهرمية ليست طبيعية بالنسبة لبني البشر، ونريد أن نعرف السبب. ويدعي تشومسكي أن السبب هو أننا مولودون بعقول مبرمجة تبعا للغات هرمية البنية.

لقد ناقشت هذه الجوانب الفلسفية العامة من أعمال تشومسكي وانتقدتها بصورة وافية في أماكن أخرى (شكل اللغة Form of Language والحرية واللغة Liberty and Language والتبين Making Sense). وربما كانت أقرب كتابات تشومسكي المختلفة بالنسبة للقارىء العادي هي ما كتبه في عامي (١٩٧٢م) و(١٩٧٦). واللغة في عرف تشومسكي مجرد مصدر واحد لإقامة الدليل لصالح العقلانية كرؤية عامة للطبيعة الإنسانية (مع أنها حالة واضحة بصفة خاصة). (وبالمناسبة فإن المنهج العقلاني الذي يتبعه تشومسكي في دراسة اللغة يبين بوضوح تأثير رومان ياكوبسون، ويتعارض تعارضا مباشرا مع الفرضيات التي وضعها أسلاف تشومسكي الأمريكيون بدون استثناء حسب اعتقادي).

وفي نهاية هذا الفصل سأبين أن تشومسكي على صواب في اعتقاده بوجود بعض الكليات غير الضرورية منطقيا (أي أنها وليدة الصدفة) في البنية اللغوية. وربما كان على صواب أيضا في ادعاته أن هذا هو دليل لصالح التفسير العقلاني للعقل. لكن الواجب يملي علينا أن نقول أيضا إن الكليات اللغوية لا تعتبر بالنسبة إلى تشومسكي وأتباعه اكتشافا ظهر نتيجة أبحاثهم بالرغم من توقعاتهم، لكنها تعتبر افتراضا مرشدا يحدد طبيعة الفرضيات التي يقدمونها من أجل تفسير المعلومات. ويسارع التشومسكيون دوما لاقتراح تفسير ضمن نطاق الكليات للمعلومات التي قد يكون لها تفسير لا يعتمد على أساس الكليات nonuniversalist إن كان المرء على استعداد للبحث عنه. وعندما تكون مثل هذه التفسيرات باطلة فإن من الممكن دحضها طبعا ببرهان معاكس من اللغات الأخرى. لكن إيجاد مثل هذا البرهان المعاكس ونشره يحتاج للكثير

من الوقت. لهذا السبب (ولأسباب أخرى سأناقشها فيما بعد) تميل مدرسة تشومسكي في جميع الأوقات نحو الاعتقاد بوجود نظام أكثر ثراء من فرضيات الكليات مما يدعمه في الواقع.

وسأضرب مثلا عن الاندفاع نحو الكليات الذي تصادف أنه يتعلق بعلم الأصوات الوظيفي بدلا من النحو لكنه يتميز بالوضوح بصفة خاصة (رغم أنه لا يمثل حالة شاذة). فقد لاحظ اللساني بول كيبارسكي Paul Kiparsky (١٩٧١م) وجود اختلاف بين العبرية الإنجيلية والعبرية الحديثة المستعملة في فلسطين المحتلة. ففي العبرية الإنجيلية يلاحظ أن جميع الانفجاريات [p, t, k, b, d, g] تتبادل مع ما يقابلها من الأصوات الاحتكاكية [f θ x v ð ɣ] ولم يبق من المجموعة الثانية في العبرية الحديثة سوى[f, x, v]. ويطرح كيبارسكي، وهو يحاول تفسير هذه الظاهرة، مبدأ دقيقا في الكليات يتناول تحول الأصوات. ومن الطبيعي أن يتعرض كيبارسكي للانتقاد لأنه يبني فرضيته عن الكليات اللغوية على ظاهرة وحيدة في لغة واحدة. ولكن يبدو من سياق مقالته أن هذا معقول إلى حدٍّ ما. (فهو يشير إلى شبه ضئيل مع ظواهر معينة في لغات أخرى). والنقطة التي أريد أن أثيرها هنا هي أن هناك تفسيرا آخر ضمن معطيات تخص العبرية بدلا من معطيات تخص الكليات اللغوية لم يكلف كيبارسكي نفسه عناء النظر فيها. فعلى مدى ما يقرب من ألفي عام، وبين انقراض العبرية الإنجيلية وظهور الحركة الصهيونية الحديثة كانت العبرية لغة ميتة يتعلمها اليهود كما يتعلم الإنجليز اللاتينية. ومما لا شك فيه أننا لا نلفظ اللاتينية بأصوات غريبة مثلما كان يفعل الرومان، لكننا نلفظها بأصوات مستمدة من لغتنا الأم. وطيلة القرون الماضية كانت الألمانية اللغة الأم لغالبية اليهود الأشكينازيين (الأوروبيين الشرقيين) الذين شكلوا الحركة الصهيونية. ولقد تصادف أن الألمانية تحتوي على الأصوات [f, x, v] وليس على [θ ð ɣ] هذا كله معروف تماما، ولكن من سمات منهج تشومسكي في دراسة اللغة أنه يهمل احتمال تفسير اللغة بالرجوع إلى حقائق معينة ملموسة وأنه ينحاز إلى وضع نظريات في الكليات اللغوية المجردة.

ولنعد الآن إلى المبدأ القائل إن نظرية الكليات اللغوية يجب أن تكون محاطة بمجموعة رموز اصطلاحية متفق عليها من أجل وصف كل لغة على حدة. وإذا أخذنا

التفسير العقلاني الذي يطرحه تشومسكي للكليات اللغوية، وجدنا أن أهمية هذا المبدأ تكمن في مساعدتنا على التمييز بشكل واضح بين عناصر البنية اللغوية التي يعرفها الطفل «قبل أن يبدأ» وبين المعلومات التي ينبغي عليه تعلمها من خلال التأثر بكلام والديه والآخرين. والنظرية العامة التي تحدد الرموز والتفسير الملائم للرموز تقابل الملكة اللغوية الموروثة. فالقواعد في أية لغة من اللغات لا تضم سوى العناصر التي ينبغي على الفرد أن يتعلمها. فمبدأ «أ - فوق - أ» الذي يخص تطبيق التحويلات هو من الكليات، وبالتالي فهو كامن، وهذا ما يجعل الطفل في غنى عن تعلمه ويعفي القواعد الإنجليزية من ذكره صراحة. أما المصطلحات المتعلقة باستعمال الأقواس فإن إدخالها ضمن مجموعة القوانين الرمزية يكون ملائما إذا كان الأطفال مبرمجين سلفا من أجل استنباط تلك القولبة التي تمثلها هذه الأقواس من خلال التجربة. وإذا كان الأطفال مبرمجين بهذه الطريقة، فإن البنية النحوية التي يمكن وصف جزء منها بالقاعدتين «أ ← ب جـ» و«أ ← ب جـ د» ستكون أبسط بالنسبة للطفل من بنية مشابهة تحتوي بدلا عنها مثلا «أ ← ب جـ» و «أ ← هـ و ز». ويعكس استخدام الأقواس البساطة النسبية المتمثلة في السماح للقاعدتين الأوليين بأن تختصرا إلى «أ ← ب جـ (د)»، بينما لا يمكن للقاعدتين في الحالة الثانية أن تكتبا بهذه الصورة المختصرة. وهكذا فبمجرد أن تكتشف نظرية صحيحة عن الكليات اللغوية وتجسد ضمن نظام الرموز الذي يقابلها، فإن الطبيعية النسبية عند بني البشر حول اللغة، حقيقية كانت أم افتراضية، يجب أن ترتبط مباشرة بطول أقصر وصف ممكن لتلك اللغة تسمح به القوانين الرمزية (للمزيد من المناقشة انظر سامسون Sampson، ١٩٧٦م وهرفورد Hurford، ١٩٧٧م). ويشكل هذا حافزا المبدأ «النظرية تساوي الرمز» الذي لا نظير له في القضية الجيولوجية، مع أن ذلك الحافز، وكما ذكرنا آنفا، لا يفيد في تخفيف الآثار الضارة لذلك المبدأ.

ويقدم كثير من العلماء على إجراء البحوث اللغوية دون أن يكون لديهم كبير اهتمام بالفلسفات العامة لطبيعة البشر التي افترض وجودها مسبقا تشومسكي وأسلافه التجريبيون من قبله. ولعل أبرز الفوارق وأشدها استمرارا بين اللسانيات التشومسكية ولسانيات المدرسة الوصفية قضية منفصلة عن تلك التي نوقشت آنفا (رغم ارتباطها بها) ألا وهي قضية أسلوب البحث. فباعتقاد تشومسكي أن مصدر المعلومات الملائم

في التحليل اللغوي هو «الحكم النابع من الحدس» الذي يصدره الناطقون بتلك اللغة . (وللمزيد من المراجع حول التصريحات المختلفة عن رأي تشومسكي وأتباعه، انظر مثلا بوتا Botha، ١٩٦٨م ص ٧٠، و لابوف Labov، ١٩٧١م وديروينغ Derwing، ١٩٧٣م ص ص ٤٠ – ٤٢، وكتابي «شكل اللغة» ص ٢٠٢). فعندما يقول أحد الوصفيين عن سلسلة معينة من الكلمات إنها جملة إنجليزية، ويجب بالتالي أن تعالجها القواعد الإنجليزية، فإنه يريد أن يقول بصورة عامة : «أعتقد أني صادفت قضايا من هذا النوع نطق بها بعض المتحدثين بالإنجليزية وإن كان لدى أحدكم شك في هذا فأنا على استعداد للبحث عن برهان وثائقي أدعم به ادعائي» . أما عندما يقول أحد أتباع تشومسكي عن سلسلة معينة في اللغة الإنجليزية إنها سليمة نحويا فإنه يعني بصورة عامة : «هذه الجملة تبدو لي سليمة باعتباري أحد الناطقين بالإنجليزية، وليس هناك في الواقع أي احتمال للجدل لأن حدسي هو مصدر السلطة على الأقل بالنسبة للهجتي الإنجليزية الخاصة التي أقوم بوصفها» . إن استعمال المعلومات المستقاة من الحدس بدلا من العمل الميداني يوفر الكثير من الجهد في البحث اللغوي، ويقلل في الوقت نفسه من فرص إثبات خطأ التحليل الفردي (على الأقل بمعايير المحلل نفسه). ولهذين السببين، اجتذب منهج تشومسكي كثيرا من اللسانيين ممن لا يكترثون بادعاءاته حول البنية العقلية الموروثة .

ويبلغ توفير الجهد أوجه عندما يستعمل الإنسان حدسه الخاص حول لغته الأم . ويقل أثر الحدس إلى درجة كبيرة إذا كان المرء يبحث في لغات «غريبة» لأن الجهد الذي يبذل في تدريب شخص ينتمي إلى ثقافة أخرى لكي يتعرف على حدسه النحوي ويصدر أحكاما متناسقة بشأنه يشبه الجهد الذي كان يبذل قديما في العمل الميداني حين كان من المفترض أن «يقبل الإنسان كل ما يقوله المتكلم الأصلي في لغته وألا يقبل أي شيء يقوله عنها .» لذلك اتجهت المدرسة التشومسكية نحو التركيز على الإنجليزية وعدد قليل من اللغات الأوروبية الأخرى اختصارا للوقت، وبذلك بذلوا من الوقت أقل مما بذله الوصفيون في دراسة اللغات الغريبة . ومرة أخرى نرى أن من الواضح أن هذه السياسة تقلل كثيرا من فرص النجاح في تطوير نظرية الكليات اللغوية حتى لو كان الحدس مقبولا كأساس لتحليل أية لغة من اللغات .

وربما نتفهم اعتقاد تشومسكي بأن الحدس مقبول، لأن هذا وليد عقلانيته. فجوهر العقلانية الفلسفية يقوم على الاعتقاد بأن المعرفة تكمن في داخلنا منذ البداية، وأن «التعلم» لا يعني سوى التعرف على ما هو موجود في أذهاننا مسبقا والتعبير عنه بالكلام، ولا دخل لملاحظة العالم الخارجي في ذلك تقريبا. [إن تشومسكي صريح تماما بشأن العلاقة بين منهجه في اللسانيات والعقلانية الفلسفية عند أفلاطون وديكارت. انظر مثلا تشومسكي Chomsky، ١٩٦٦م، ١٩٧٦م، ص ص ٦ - ٨]. ولكن بالرغم من إدراكنا خطأ تشومسكي، إلا أننا لا نستطيع أن ننظر إلى توسيع العقلانية الفلسفية بعين الجد بحيث تشمل قضية المنهجية اللغوية. فحتى المتطرفون من الفلاسفة العقلانيين يعترفون بأن الإنسان يدرك العديد من القضايا الواقعية من خلال التجربة فقط، وما كان ديكارت ليقول «كنت أعرف منذ الولادة ما لون الثوب الذي سترتديه زوجتي اليوم» على سبيل المثال. ومن الواضح أن كل متكلم يعرف عددا لا بأس به من الحقائق عن لغته، حتى أن من يؤمن بالمذهب التجريبي يُدهش إن فاته ذلك خاصة إذا ما أخذ بعين الاعتبار فرص ملاحظتها التي أتيحت له. وإذا ما دفعنا الفضول للسؤال عما إذا كان لدى الناطقين باللغة مصدر داخلي للحقائق السلطوية سواء المتعلقة بلهجاتهم الخاصة أو باللغات الأشمل التي يتكلم بها أفراد مجتمعهم، وجدنا أن كافة الاختيارات التي تخطر بالبال ستعطينا الجواب بالنفي القاطع. أما في حال النحو فإن المعرفة المتاحة للناطقين باللغة (بمعنى أنهم يعرفون أن . . . .) لا توازي مطلقا (معرفتهم كيف أن . . .). فغالبا ما يرتكب المتكلمون - وبنية سليمة - أخطاء مباشرة ومدهشة في أحكامهم المخلصة حول أبسط الأمور في لغاتهم. (وكما ذكرت سابقا فإن هذه النقطة أثبتها وليام لابوف بشكل مقنع عام ١٩٧١م و١٩٧٥م، انظر سنو Snow، وماير Meijer، ١٩٧٧م). والحدس النحوي عند اللسانيين أنفسهم آخر ما يمكن الاعتماد عليه. فاللغوي لديه مصلحة ثابتة في كون أحكام نحوية معينة صحيحة (على العكس من الناطق باللغة العادي). فاللساني يرى بعين واحدة أن من المفيد له أن تكون سلسلة معينة وغير مألوفة من الكلمات سليمة نحويا، ربما لأنها تجعله قادرا على إبراز قسم من القواعد الإنجليزية التي يكتبها بشكل أنيق بصفة خاصة، أو لأنها تشكل مثالا معاكسا لنظرية متينة الأساس للكليات وبهذا تمنحه الشهرة وكأنه داوود الذي يقلب النظرية.

فهو يفكر في سلسلة الكلمات في ذهنه مدة من الزمن وفجأة «هلموا وانظروا !»، إنه توصل من خلال حدسه (وهو مخلص النية تماما) إلى حكم حدسي واضح بأن السلسلة سليمة نحويا (في «لهجته»). ومثل هذا الأمر يتكرر مرات ومرات في اللسانيات من المدرسة التشومسكية. ومن الواضح أن نتائج مثل هذه الأبحاث لا قيمة لها. ومن المفارقات أن تشومسكي يبين كيف يمكن للتحليل النحوي أن يكون علما من العلوم بطرحه فكرة السلامة النحوية في اللغة كخاصية ذات مدى محدد تماما مع أنها لانهائية. لكنه بدعوته لاتباع منهج الحدس إنما يؤكد في الوقت نفسه أن التحليل النحوي لم يعد علميا في واقع الأمر. ومن حسن الحظ أن حل هذه المشكلة بسيط إن كان في الإمكان إقناع اللسانيين بتبنيه، ويتمثل بوجوب توقف اللسانيين عن كتابة (شتى) أنواع النحو لكي يولدوا السلاسل التي يشعرون أنها سليمة نحويا، ويجب عليهم بدلا عن ذلك أن يقيموا قواعدهم على ما يلاحظونه منطوقا أو مكتوبا أو كليهما معا. (أشار بعض التشومسكيين إلى وجود أسباب مبدئية وراء عدم إمكانية إنتاج أنواع «موضوعية» من القواعد من هذا النوع، لكن هذه الآراء ساذجة. (انظر «شكل اللغة» الفصل ٤).

ومن المهم أن ندرك أن الحدس بالنسبة إلى تشومسكي ليس مجرد مصدر تكميلي للمعلومات اللغوية، بل إن له سلطة فعلية لا تتمتع بها الملاحظة. فعندما يصطدم الاثنان يصبح الحدس في رأي تشومسكي هو المرجع الذي يحدد طبيعة القواعد التي يضعها اللساني. وحتى الوصفيون نراهم يستعملون الحدس باعتباره «طريقا مختصرة» بدلا من محاولة توثيق كل ملاحظة من ملاحظاتهم حول اللغات التي يعرفونها. ولكن إذا ما تعرضت أية ملاحظة معينة للتحدي، فإن الوصفيين عندئذ سيبحثون عن دليل موضوعي يدعمون به آراءهم (بدلا من إضاعة الوقت في مناقشة قوة حدسهم)، وهذا جل ما نطلبه من أي علم تجريبي. أما عند تشومسكي فلا يجوز الاستعانة بالدليل الموضوعي في مثل هذه الحالات. وقد رأيناه يستعمل مصطلحي «المقدرة» و«الممارسة» كي يميز اللغة كنظام عن الأمثلة المنفردة التي تمثل هذا النظام. إلا أن تشومسكي يستعمل هذين المصطلحين بطريقة أخرى. (إن التقلب باستعمال المقدرة والممارسة من أهم أسباب المشكلات في فكر تشومسكي، ومن سوء الحظ فإن مثل هذه المفاهيم المضطربة لاقت قبولا واسعا على الشكل الذي نراه. انظر فودور Fodor وغاريت Garrett،

١٩٦٦م، وموراڤتشيك Moravcsik، ١٩٦٩م). وثمة حالات كثيرة تولد فيها القواعد «جملة» لا ينطقها أي شخص بالفعل لأنها مثلا طويلة جدا لدرجة يتعذر معها استعمالها عمليا. ففي مثل هذه الحالات يقول تشومسكي إن الجملة هي في نطاق مقدرتنا. أي أنها سليمة نحويا بمعنى أننا ندعي الشعور بأنها سليمة نحويا بالرغم من أنها لا تظهر في «ممارستنا» للغة. وهذا يعني أن «المقدرة» هنا هي تلك الفئة من السلاسل التي تقابل اللغة المثالية، بالمعنى الأفلاطوني تقريبا، بينما تكون «الممارسة» فئة السلاسل الواقعة في اللغة الناقصة والتي ينطق بها الناس في هذا العالم.

إن تشومسكي على صواب في العديد من الحالات حين يقول إن هناك فوارق بين ما تتنبأ به القواعد التي يكتبها اللساني عندما تؤخذ في معزل عن الكلام، وبين الكلام الملاحظ. لكن هذه الفوارق لا تؤيد استعمال المعلومات الصادرة عن الحدس، بل تؤيد المبدأ القاضي إنها بعدم عزلها عن بعضها البعض (نظرا لأن معتقداتنا ونظرياتنا المختلفة تؤثر في تنبؤات بعضها البعض)، وهذا مبدأ ثابت في العلوم التجريبية (شكل اللغة Form، ص ٦٦). ومن الحقائق التجريبية الثابتة أن زمن انتباه الإنسان محدود، وهذا بدوره يؤدي إلى تنبؤات حول أطول الجمل التي نقدر على نطقها والتي تفوق تنبؤات اللساني التي تقول إن من الممكن نطق أية سلسلة طويلة إذا كانت تتفق مع القوالب النحوية الموجودة في عبارات أقصر منها. وفي حالات أخرى (انظر المرجع نفسه، ص ٢٣٧) ليس ثمة مبرر لوجود الفوارق بين «اللغة المثالية» التي تولدها قواعد تشومسكي واللغة الحقيقية الملاحظة، أي أن القواعد التشومسكية هي وبكل بساطة على خطأ.

إن الخطأ الذي ارتكبه تشومسكي في مجال المنهج هو في الواقع الخطأ عينه الذي ارتكبه السلوكيون والذي ناقشته في الفصل الثالث، فيما عدا أن خطأ تشومسكي جاء معكوسا. فباعتقاد «السلوكيين غير الموفقين» أن ليس هناك شيء نحكم فيه حدسنا لأن من المحظور على العالم أن يستعمل الحدس كدليل. ويعتقد تشومسكي (وهو على صواب مع أن عقلانيته قد تقوده إلى التشديد على هذه النقطة بشكل خاص) أن لدينا عقولا معقدة ذات حياة خاصة بها نستطيع التوصل إليها بفضل حدسنا. ويستنتج أنه لا بأس من استعمال الحدس كدليل في وضع التنظير العلمي. إن كلا هاتين الحجتين لا

تقل سوءا عن الأخرى. فالاعتراض على دليل الحدس في العلوم لا يُعزى إلى عدم وجود شيء يسمى الحدس، بل يُعزى إلى أن الحدس، مع أنه عرضة للخطأ شأنه شأن الملاحظة، لا يمكن أن ينقد بشكل بنّاء على النحو الذي تنتقد فيه تقارير الملاحظات. وحين يتحول النزاع بين المهتمين بوضع النظريات إلى أنواع متصارعة من الحدس، تصبح المهاترات الوسيلة الوحيدة لحل ذلك النزاع. وتتميز الطريقة العلمية في إعطائها الإنسان في تلك الميادين الفكرية التي تطبق عليها (والتي تتضمن دراسة النحو) الوسيلة للارتقاء فوق مستوى المهاترات.

ومن حسن الحظ أن المهاترات بمعناها الحرفي نادرة حتى بين أتباع تشومسكي. لكن الملاحظ في تلك المدرسة أن فئة صغيرة من العلماء نجحت في اجتذاب الاهتمام (سواء بقوة شخصية أفرادها، أو بقربهم المعروف من مؤسس المدرسة، أو بطرق أخرى) فبالغ هؤلاء في استغلال هالة السلطة التي لديهم حتى أصبحت أضعف تكهناتهم تؤخذ على أنها مساهمات فكرية مهمة، بينما أهملت أعمال الآخرين إلى أبعد الحدود. (نوقشت هذه الظاهرة في أعمال أنتيلا Antilla، ١٩٧٥م، وهاوسهولدر Householder، ١٩٧٨م ص ١٧٠، ونيومن Newman، ١٩٧٨م، ص ٩٢٧). وعندما يستبعد التوافق مع الملاحظة من أساسه كمقياس للمفاضلة بين النظريات فلا بد عندئذ من أن يحل محله مقياس قوة الشخصية النسبية التي يتمتع بها المهتمون بالنظرية أنفسهم - أي أنه سيستبدل في الواقع ببعث النظام الذي كان سائدا في القرون الوسطى والذي كان قائما على النقاش من موقع السلطة.

ومن الصعوبات العملية التي يواجهها من يشارك تشومسكي اعتقاده بوجوب استقاء المعلومات النحوية من الحدس معرفة أنواع الحقائق التي تتعلق بلغة المتحدث الأصلي والتي من المفترض أن يكون قادرا على إدراكها بحدسه. ويتفق جميع التشومسكيين على أن بإمكان المرء أن يحكم بالحدس على الوضع النحوي لسلسلة معينة من الكلمات. لكن معظمهم يذهب إلى أبعد من هذا بكثير. فتشومسكي على سبيل المثال، لم يقم الدليل النحوي (كما فعل هاريس) على فئات الأشكال التي تظهر في قواعده. فهو يحكّم حدسه بكل بساطة لكي يقول إن المصطلحات التي نرثها من الاسكندرانيين Alexandrians (كالاسم والفعل... إلخ.) هي مصطلحات

صحيحة.[٦] ويشير بعض الكتاب على ما يبدو إلى أن باستطاعتنا أن نستخدم حدسنا في الحكم على شجرات «البنية السطحية» المرتبطة بجملنا وليس «البنى العميقة» (وبالطبع فإن المتحدث العادي غير المتمرس في اللسانيات يحتاج إلى تلقين حذر لكي يتمكن من التعبير عما يمليه عليه حدسه النحوي. لكن هذا لا يؤخذ كتفنيد لفكرة أنه «كان يعرف» الحقائق على الدوام – انظر لاجندوين Langendoen ، ١٩٦٩م الفصل الثاني، إن فصول اللسانيات تختلف عن المحاكم القضائية في أنها تبيح الأسئلة الإيحائية). ومن الطبيعي أن القضية لا تناقش بصراحة إلا لماما.[٧] وفي اعتقادي أن من جملة الأسباب وراء نفاد صبر التشومسكيين إزاء العمل الوصفي المحض أن النتيجة المنطقية لآراء تشومسكي حول المنهج تبين قدرة المتكلمين في نهاية المطاف على التوصل بالحدس إلى كل ما يتعلق بقواعد لغتهم، بحيث يتكون وصف أي لغة من مجرد إعادة قولبة «ما يعرفه كل متكلم». فالنظرية اللغوية الكلية هي وحدها القادرة على احتواء الإضافات الأصلية إلى حصيلة المعرفة البشرية. (وقد أشار أحد التشومسكيين إلى أن لدينا حدسا سلطويا حول الكليات اللغوية، باخ Bach ، ص ص١٦٥-٦ . وقد ينتج هذا بالفعل عن اعتقاد تشومسكي بأن الكليات اللغوية تقابل المعرفة الكامنة باللغة).

ومن جملة نتائج موقف تشومسكي من الحدس تلك المتعلقة بعلم الدلالة.

وكما رأينا في الفصل الثالث فإن بلومفيلد شعر – وهو على حق في ذلك – أن البنية الدلالية للغة ليست مفتوحة أمام البحث العلمي، على الأقل من الناحية العملية. فالنحو يتعلق بانتماء سلاسل من الكلمات إلى لغة ما، ويوسعنا أن نتأكد من هذا بصورة موضوعية بأن نصغي إلى السلاسل التي ينطق بها المتكلم. أما علم الدلالة فيتعلق بسلاسل من الاستنتاج تمكننا من الانتقال من مجموعة من المعتقدات أو الفرضيات إلى مجموعة أخرى. وتبين من هنا أن ما نلاحظه هو أطراف السلاسل فقط. فكل معتقد يتولد في الذهن من خلال ملاحظة العالم الخارجي (الذي نستطيع ملاحظته طوال الوقت). ويتوصل المرء بالمقابل إلى نتيجة تجعله يتصرف بطريقة ملحوظة عن طريق المحاكمة العقلية. لكن «المدخلات» و«المخرجات» الفردية ترتبط عادة فيما بينها بواسطة سلاسل طويلة من المحاكمات العقلية بشكل لا يسمح بإعادة بناء الخطوات المتوسطة على أساس المعلومات الموضوعية حول النقاط الطرفية. فكل خطوة متوسطة معينة لا

يمكن أن تلاحظ بكاملها . (ولا نستطيع أن نلاحظ شخصا وهو يستنتج أن «صديقي متزوج» من الجملة «عند صديقي ثلاثة أطفال») [٨] .

ومن النقاط التي استعصت على فهم بلومفيلد أن المشكلة لم تكن مجرد صعوبة عملية تتعلق بكون العلاقات بين المدخلات والمخرجات غير مباشرة فحسب . فقد بين لنا عدد من الفلاسفة مثل كارل بوبر Karl Popper، ١٩٤٥م، وويلارد كواين Willard Quine، ولودفيغ فيتغنشتاين ١٩٥٣م، ورسل هانسون Russel Hanson، ١٩٥٨م، وجوناثان كوين Jonathan Cohen، ١٩٦٢م أنه حتى لو كان بالإمكان ملاحظة التكهنات الفردية فإن من غير الممكن معالجة البنية الدلالية للغة بصورة علمية لأن البنية الدلالية غير ثابتة . فالإنجليزي يبني جمله تبعا لقاعدة نحوية تظل (تقريبا) ثابتة خلال الزمن وبين المتكلمين، ولكن عند اتباع طريقة الاستنتاج في الانتقال من جملة إلى أخرى فإننا ننشيء القواعد بانتظام، ونعدلها باستمرار طوال مسارنا . إن السؤال عما إذا كانت الجملة «عند صديقي ثلاثة أطفال» تتضمن أن «صديقي متزوج» هو أقرب إلى السؤال «هل هذا الجسم جميل؟» من السؤال «هل هذا الجسم مستدير؟» فمجموعة الاستنتاجات الصحيحة في أية لغة حقيقية (على النقيض من «اللغات» المصطنعة التي يبنيها المناطقة) ليست مجموعة محددة تماما، بل تخضع للتعديل باستمرار وبشكل لا يمكن التنبؤ به من خلال ذكاء الإنسان المبدع . لذلك فإن البنية الدلالية للغة لا يمكن أن تناقش إلا بطريقة سردية لا تنبؤ فيها وتناسب الموضوعات الفنية بدلا من أن تحلل تحليلا علميا، لا لندرة المعلومات ولكن لأنها في حال توفر البرهان الموضوعي ستفند فورا أي تحليل مقترح .

ولم يستطع اللسانيون التشومسكيون استيعاب هذه النقطة أبدا، مع أنهم عاجزون عن الادعاء كما يفعل أنصار بلومفيلد، بأن النقطة الفلسفية قد وُضحَت بعد انقضاء زمانهم . ومن جملة الأسباب في هذا المقام أن تشومسكي نفسه (بالاشتراك مع العديد من أتباعه) ضلعا فيما دعي بخطأ «العلمية» (هايك Hayek، ١٩٥٥م) . فهو يتخيل أن أي موضوع يقبل المناقشة يمكن أن يعالج بطريقة علمية (انظر ميتا Mehta، ١٩٧١م، ص ٢١٢) . [٩] إلا أن منهج تشومسكي المبني على الحدس عامل آخر أسهم في سوء فهمه لطبيعة علم الدلالة . فعندما يحكّم المتكلم الأصلي حدسه حول النحو

في لغته، فإنه يصدر أحكاما تقريبية غامضة ومتفرقة نوعا ما وتقترب من الحقيقة إلى حدٍّ معين. ويقول تشومسكي إن هناك بنية نحوية معقدة ودقيقة وواضحة تمام الوضوح تقترب منها هذه الإشارات. وهو محق في قوله هذا، مع أننا لا نملك سببا لافتراض أن المتكلم يعرف تلك البنية معرفة ضمنية. ولو طلب إلى المتكلم أن يحكم حدسه حول معاني كلماته، لأصدر مرة ثانية عبارات عامة وغامضة ومتفرقة. ومن الطبيعي أن يتخيل التشومسكيون مرة أخرى وجود عبارة دقيقة وكاملة تنتظر التعبير عنها. أما في علم الدلالة فلا وجود لمثل هذه العبارة. ويستطيع اللساني الذي أوتي حدسا جيدا بالطبع أن يرسم معالم نظرية علمية تهدف إلى وصف الجانب الدلالي من اللغة. وهذا ما فعله العديد من اللسانيين التشومسكيين بدءا من كاتز J.J. Katz وفودور J. A. Fodor، ١٩٦٣م وما بعدهما. إلا أن الكاتبين المذكورين وكثيرين غيرهما من أعضاء المدرسة التشومسكية (بمن فيهم مؤسسها) أخفقوا في اتخاذ الخطوة الأولى نحو إدراك أن غاية الوصف الدلالي تقرير علاقات الاستنتاج التي تربط الجمل بعضها ببعض. وافترضوا بدلا من ذلك أن الغاية هي ترجمة الجمل إلى لغة مصطنعة تفوق في شفافيتها اللغات العادية التي يتكلم بها الناس من الناحية الدلالية. فهم يدركون بحدسهم أن الكلمات البسيطة في اللغات المتداولة تقابل مجموعات معقدة من المكونات أو العلامات الدلالية semantic markers في هذه «اللغة التصورية». ويبدو أن هذا المنهج خاطىء من أساسه حتى أنه من الصعب العثور على أية مزايا للنظريات التي وضعت ضمن إطاره. ولا يمكن دحض هذه النظريات لأنها لا تقدم ادعاءات واضحة قابلة للاختبار، فهي جوفاء وحسب. ولا أعتقد أن هناك ملامح لمعالجة التشومسكيين لعلم الدلالة بما في ذلك المناظرات الطويلة حول الجدل القائم بين ما يسمى بعلم الدلالة التوليدي generative semantics وعلم الدلالة التفسيري interpretive semantics حيث نرى مواقف العلماء المعنيين واضحة إلى الحد الذي يجعلها جديرة بالمناقشة في كتاب من هذا النوع. (إنني أنتقد أسلوب تشومسكي في دراسة علم الدلالة بصورة مطولة في كتابي التبيين Making Sense).

قد يدهش القارىء بعد ما ذكرته حتى الآن عن السمات العامة للمدرسة التشومسكية، عندما يسمع أنها حققت ارتقاء كاملا، وأنها تتمتع بسلطة القانون لدى

الكثيرين من العلماء المهتمين بوصف لغات معينة أكثر من اهتمامهم في البحث عن الكليات . (ويشعر كثير من هؤلاء الآن بأن لزاما عليهم الاعتذار عن تأثرهم بالتحول إلى التشومسكية الناقصة شأنهم شأن الذين يمارسون الفن للفن وراء الستار الحديدي . انظر هاغيج Hagege ، ١٩٧٦م ص ١٠ وما بعدها) . وتكمن الإجابة هنا أيضا إلى حدٍّ كبير في التناقض بين المنهجين العقلاني والتجريبي . فالتجريبية تطلب منا النظر إلى آرائنا على أنها قابلة للطعن ، وأن نبحث باستمرار عن البرهان المعاكس لها . أما العقلانية فتقول إن المعرفة الحقيقية تولد معنا . ويعمل هذا الاختلاف في المنهج على جميع المستويات فهو لا ينطبق على تحليل النحو الإنجليزي فحسب ، بل ينطبق أيضا ولنقل على أية مناظرات حول الأسس النظرية والمنهجية لهذا العلم . وبصفة عامة ، فإن الفلسفة التجريبية تحث الإنسان على التفكير دوما بأنه «قد يكون مخطئا ، وأن الآخر قد يكون على صواب» . أما العقلانية فتشجع الإنسان على الاعتقاد بأنه يعرف الحقيقة ، لذا فإن النقطة الوحيدة في حديثه مع الشخص الآخر هي «تمكينه من رؤيه النور» . وعندما يتقابل إثنان من مؤيدي هذين الموقفين المتضادين فإن الفائز في المناظرة معروف سلفا .[١٠]

وليس من قبيل الصدفة أن يقبل العديد من لسانيي المدرسة التشومسكية بحماسة على اعتناق عقيدة توماس كون Thomas Kuhn حول تاريخ العلوم كسلسلة من «تجارب التحول Gestalt switches» حيث لا يمكن العثور على أسس عقلية لتبني القالب الفكري المشترك الجديد ، كما أن القالب المشترك القديم تلاشى في نهاية الأمر بسبب موت آخر من بقي من معتنقيه ، ليس إلا (بيرسيفال Percival ، ١٩٧٦م) . فادعاء كون شبيه بالادعاء بأن التحول الاجتماعي نجم في الغالب عن ثورة سياسية . فإجابة الدستوريين تقول : «أجل ، لقد كانت هذه هي الحال غالبا لأن الناس ليسوا من القديسين السياسيين . لكن مثل هذه التحولات كانت نحو الأسوأ مثلما كانت نحو الأفضل سواء بسواء . فما أعظم التقدم الحقيقي الذي كان ليتحقق لو أن المصلحين عملوا دوما ضمن الإطار القانوني لدستور حر (وهذا الأخير هو المعادل السياسي لطريقة متفق عليها للاختيار بين النظريات المتناقضة حسب ميزاتها وذلك بالرجوع إلى اعتبارات يمكن أن يشترك بها الناس كافة» . إن العقلاني المتطرف على أية حال ملزم بإرجاع الثورة إلى الإصلاح الدستوري (في العلوم والسياسة) : فإذا كان بمقدورنا أن نعرف مدى صحة إحدى

النظريات أو مدى الرغبة بشكل من أشكال المجتمع من خلال نور العقل فحسب بدلا من التجربة العملية، عندئذ سوف نفقد وسائل إقناع سلمية إذا ما أصر أحد المعارضين بعناد على ادعائه بأنه يرى الأشياء بطريقة مختلفة. وبالطبع فإن اللسانيين التشومسكيين الذين ساروا على آثر كون شأنهم في ذلك شأن الثوار السياسيين، يقيمون وزنا أكبر لمشروعية استيلائهم على السلطة من خلال تبدل قالب كوني (نسبة إلى كون) بدلا من استنتاج أن تبدل القالب غير العقلاني الذي أطاح بهم يجب أن يقبل على أنه مشروع سواء بسواء».

ومن النتائج الأخرى للتناقض بين الأسلوبين الفكريين العقلاني والتجريبي ميل اللسانيين التشومسكيين للتخلي عن مبدأ اعتبار العلم تراكميا. فالعالم التجريبي يرى أن من المسلم به أن قدرته على إحراز ما يستطيع من التقدم منوطة بالعمل الذي قام به أسلافه، بالرغم من احتمال كونهم مخطئين في جوانب متعددة من أي ميدان من الميادين. إننا نتقدم في المعرفة من خلال نقد العناصر وتبديلها في هيكل الأفكار التي نرثها من الأجيال السابقة، والإنسان الذي لم يتعلم شيئا ممن هم أكبر منه سنا، وكان مضطرا لتكوين بنية أفكاره بنفسه من العدم فإنه لن يجتاز مرحلة إنسان الكهوف. أما العقلاني فلا يرى الأمور بهذه الطريقة، إذ يعتبر أن الفرد يرث معرفة حقيقية بالمعنى الوراثي، وأن المشكلة الأساسية تتمثل في إطلاق المعرفة الكامنة داخل الإنسان وبذلك لا لزوم لفكر الأجيال السابقة طالما أنه صحيح، إذ أنه مضلل وحسب حين يكون خاطئا. ومن هنا نجد أن الرواد من العلماء من مدرسة تشومسكي يحجمون بشكل غير عادي عن الاعتراف بأية ميزة تتحقق من دراسة السلف (أو - لهذا الأمر بالذات - المعاصرين) من المدارس الأخرى. ويميز هذا الموقف التشومسكيين كمجموعة عن جميع مدارس اللسانيات الأخرى. (انظر هاوسهولدر، ١٩٧٨م؛ ونيومن، ١٩٦٨م؛ المراجع المذكورة آنفا). وبما أن البشر لا يملكون في الواقع معرفة كامنة بالنظرية اللغوية فإن الكثير من الأبحاث التي قام بها أعضاء المدرسة التشومسكية - حتى عندما لا يفسدها اعتمادها على أحكام حدسية خاطئة - تتألف من اكتشاف حقائق أو مبادىء تضيع الوقت لأنها كانت جزءا من المعرفة العامة خارج المعسكر التشومسكي منذ أمد بعيد.

(ويجب أن نذكر من قبيل الإنصاف أن هذه النزعة لا تلاحظ في أعمال تشومسكي نفسه مثلما تلاحظ في أعمال الكثيرين من أتباعه).

وسأورد مثالا واحدا فقط عن هذا وهو «مقدمة لنظرية تشكيل المفردات Prolegomena to a Theory of Word Formation» لموريس هاليه، ١٩٧٣م وهي التي تبحث في علم الصرف (أي تنظيم المورفيمات في المفردات مقابل علم النحو الذي يعالج حصرا ترتيب المفردات الكاملة في الجمل).[١١] ويستهل هاليه مقدمته بالادعاء بأن الموضوع «لم يدرس إلا في نطاق ضيق جدا». وهاليه الآن ليس مبتدئا ولا نصف متمرن، إنه رئيس قسم تشومسكي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT، وكان قد انتخب رئيسا للجمعية اللغوية في أمريكا للسنة التي تلت ظهور مقالته (وهذا أرفع شرف يمكن لجمعية لسانية أمريكية أن تمنحه لأحد أعضائها). لكن الحقيقة هي أن هناك ملفات ضخمة في علم الصرف (كتبها علماء لا ينتسبون إلى المدرسة التشومسكية) رغم أن هاليه يتجاهل هذا تماما. ويتساءل ليनارد ليبكا Leonard Lipka في نهاية نقده لمقالة هاليه (١٩٧٥م) قائلا: «هل أثار هاليه أية مشكلات لم تعالج من قبل؟ أو هل طرح أي حل لمثل هذه المشكلات لم يكن قد طرح في مكان آخر؟ يبدو أن الإجابة هي بالنفي».[١٢]

وعندما أقول إن العقلانية تشجع العلماء على تجاهل أعمال سابقيهم فإنني أعني فقط أن هيكل العقل العام الذي ولدته الافتراضات العقلانية يروج هذا الموقف. وبكل تأكيد فإنني لا أقصد أنه لو كان رينيه ديكارت حيا يرزق اليوم لقال صراحة إن من المستحسن بالنسبة للسانيي المدرسة التشومسكية أن يعزلوا أنفسهم عن أبحاث الآخرين. وربما يعترض اللسانيون التشومسكيون قائلين إنني مجحف في وصفي إياهم لأنهم على قدر من المعرفة يمنعهم من الخلط بين العقلانية كرسالة محددة حول طبيعة العقل وبين العقلانية كموقف عام جدا في الفكر. وثمة إجابتان على هذا. فباعتقادي أن القضايا المنهجية التي نوقشت في الفقرات الأخيرة أقرب إلى العقلانية الديكارتية من الموضوعات (مثل مبدأ أ- فوق - أ) التي يدعي تشومسكي صراحة أنها معروفة بشكل مستقل عن التجربة مثل الأفكار الديكارتية الكامنة. وعلى أية حال، إن كان للتشومسكيين أن يدافعوا عن أنفسهم كما نوهت سابقا، فإنهم بحاجة إلى تفسير انغلاقهم على أنفسهم فكريا بصورة غير مألوفة، فهذه حقيقة لا تقبل الجدل.

ولأن هيكل الفكر العقلاني يستنفد صبر العلماء تجاه قواعد النشر الأكاديمية المتبعة، أو لمجرد أن التقنية الجديدة جعلت هذا التطور ممكنا فقد انتشرت ظاهرة بارزة أخرى ارتبطت بنشوء المدرسة التشومسكية، وهي ما يعرف في اللسانيات أحيانا بالنشر السري حيث يقدم بعض من لم تقبل أعمالهم للنشر في الدوريات العلمية المعروفة - أو من أخفقوا في نشر أبحاثهم في الوقت المناسب - على توزيع المادة في هيئة نسخ مصورة عبر قنوات مختلفة غير رسمية نوعا ما. فالعلماء يرسلون دوما إلى زملائهم نسخا من مقالاتهم التي هي على وشك النشر بغية التعليق عليها طبعا، لكن مثل هذا الانتشار غير الرسمي للأفكار لم يكن بذي بال من قبل، إذ لم يكن سوى تحضير للتقدم العام في ميادين المعرفة عن طريق الدوريات والكتب المطبوعة. أما في المدرسة التشومسكية فإن للمنشورات السرية أهمية كبيرة، وهناك شعور بأن ثمة أهمية كبرى تعلق على انضمام الفرد إلى لائحة المراسلات للعلماء الذين يتمتعون بسمعة عالية (انظر ماكولي McCawley، ١٩٧٦م، ص ٢). وقد تمكن عدد من اللسانيين في بعض الحالات من تأكيد ذاتهم وترسيخ دعائم سمعتهم العلمية وبشكل شبه كامل بفضل الاعتماد على المقالات الموزعة بهذه الطريقة غير الرسمية.[١٢] والمشكلة في هذا الأسلوب من نشر العلم أن العمل السري لا يحاول عادة أن يفي بالشروط التي تطلبها دور النشر المسؤولة أو رؤساء التحرير في الدوريات المشهورة. ففي «ورقة عمل» أو في «تقرير حول بحث جار»، فإنه لا بأس من التغاضي عن العمل المضني الذي يتطلبه التدقيق في تفاصيل المعلومات وتوثيق المراجع والتعامل بشكل شامل مع الأمثلة المعاكسة المستعصية وما شابه ذلك. وكما يشير هاغيج Hagege (١٩٧٦م، ص ٣٥) فإن أفكار هؤلاء العلماء تحتسب لهم إذا أثبتت نجاحها، أما إذا ثبت خطأ عملهم بأكمله، عندئذ يرمون به وراء ظهورهم وكأنه لم يكن عملا جديا على أية حال.

ولهذه الأسباب التي ناقشتها في الفقرات السابقة نرى أن لدى أعضاء المدرسة التشومسكية عادة (بالاشتراك مع المتفرجين الذين يأخذونهم على أساس تقويم أنفسهم بأنفسهم) انطباعا مبالغا فيه عن مدى الاكتشافات التي حققتها هذه المدرسة فعلا عن اللغة. وقد عبر بول بوستال عن رأي أنموذجي (Paul Postal، ١٩٧٢م، ص ص ١٦١ - ٢) حين قال في معرض حديثه عن الكتاب الضخم الذي ألفه أوتو يسبرسن بعنوان

«النحو الإنجليزي الحديث Modern English Grammar» والذي يقع في سبعة أجزاء ونشر على مدى أربعين عاما ما بين ١٩٠٩ - ١٩٤٩م): بالطبع فإننا (معشر التشومسكيين) ربما اكتشفنا منذ الستينيات، أي في أقل من عقد واحد [وقدمت ورقة بوستال في الأصل كحديث عام ١٩٦٩م] حقائق جديدة أكثر مما يمكن وضعه في اثني عشر مؤلفا من أكبر مؤلفات يسبرسن. وإن كان بوستال يقصد مجرد الكمية الفيزيائية للوثائق المتداولة بين أعضاء مدرسته، فإنه على صواب بالتأكيد. ومن الأسهل بكثير إجراء الأبحاث باتباع أسلوب تشومسكي، وهذا ما جعل التشومسكيين قادرين على إنجاز أكثر مما أنجزته المدارس الأخرى بكثير في المدة نفسها من الزمن. إلا أن الغالبية العظمى مما يعتقد بوستال أنه «حقائق» ليست حقائق مطلقا.

وفي العديد من الحالات (بل وفي معظمها) تعالج تلك الحقائق جملا توصف بأنها خاطئة نحويا. لكن المقصود في الواقع هو أن الكاتب أخفق في العثور على مقام تكون فيه الجملة ذات معنى. ولقد كان تشومسكي في كتابه الأول البنى النحوية (١٩٥٧م) حريصا على التمييز بين سلاسل المفردات الخاطئة والجمل الجوفاء السليمة. وضرب مثاله الشهير عن النوع الثاني وهو «الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بغضب Colourless green ideas sleep furiously». إن الحكم على سلسة من المفردات بأنها خاطئة يعني أنها لا تطيع المعايير البنيوية للغة وهي التي تبدو أنها قضية نعم أم لا. كما أن الحكم على سلسلة ما بأنها جوفاء (خالية من المعنى) يعني أنها لا تطيع تلك المعايير. لكن المرء لا يجني أية فائدة من ذلك المثال المنفرد، فهو تعليق على قوة خيال المرء نفسه بدلا من كونه تعليقا على اللغة ذاتها. (وليس من المدهش أن نجد أن التحدي المتضمن سرعان ما لقي التأييد في قضية «الأفكار الخضراء عديمة اللون»: هارمن Harman، ١٩٧٤م، ص١). وما لبث تشومسكي أن تراجع عن موقفه حول تلك القضية عمليا (شكل اللغة، ص ٨٠). ولم يبد اهتماما بالتمييز بين ظاهرة النحوي والفراغ المعنوي سوى قلة قليلة من أتباع تشومسكي (ربما لأن ملكتنا الحدسية على ما يبدو غير حساسة تجاه هذا التمييز بالرغم من عظم أهمية المنهجية).

وتبدو حقائق تشومسكي الجديدة في كثير من الحالات الأخرى أصلية حول مكانة الجملة النحوية وليس الدلالية. إلا أن المعتقدات مبنية على الحدس فقط، لذا

فقد تكون كاذبة أو صادقة . فعندما تكون الحقائق مجرد مقولات عن الكليات اللغوية بدلا من اللغة ذاتها ، فإنها تقتصر في معظم الحالات على كونها فرضيات طرحت فيما مضى بشكل ميسر ثم أهملها الناس ، بمن فيهم واضعها ، منذ زمن بعيد - إن أسلوب النشر السري الشائع بين أوساط التشومسكيين يجعل من الصعب اكتشاف الطروحات التي تم سحبها - . فحتى الحقائق عن الكليات اللغوية والتي صمدت أمام اختبار النقد من النوع الذي تمارسه المجموعة التشومسكية يتبين عادة أنها لم تدخل أي اختبار ضد البرهان الملاحظ observable بحيث لا يمكن اعتبارها حقائق بالمعنى المألوف .

صحيح أن هناك عددا من اللسانيين اليوم يعتبرون أنفسهم أعضاء في المدرسة التشومسكية دون المدارس الأخرى ، مع أنهم يبنون تحليلهم إما على الأدلة الموثقة أو ، إذا هم لم يذهبوا إلى ذلك الحد (نظرا إلى أن من غير المقبول هذه الأيام أن يعطي المرء الفرصة لغيره كي يصفه بأنه من التجريبيين) ، يقتصرون في استعمالهم الحدس على فئات من الحقائق يمكن التحقق منها مبدئيا من خلال الملاحظة ، والتي تبدو احتمالات صحتها عالية . (ولا ينكر أحد أن لدينا العديد من الأحاسيس الداخلية حول لغتنا الأم ، رغم إصرار التجريبي على وجوب معاملتها على أنها مصدر للسلطة) . ولكن كلما زاد هؤلاء العلماء احتراما (بالمعايير التجريبية) قلّت صفة التشومسكية في أعمالهم على وجه التحديد ، لا سيما وأن المتشددين من التجريبيين يميلون نحو الإقلال من طرح الادعاءات حول الكليات . وأفضل هؤلاء العلماء ، بالنسبة لجميع النوايا والأغراض ، هم الذين يتبنون المذهب البلومفيلدي والوصفي بدون أن يعترفوا بالحقيقة . وربما كان هناك الكثير من أمثالهم لو لم تنعت اللسانيات الوصفية بمثل هذا الوصف السيء .

ومن الواضح أن ظهور المدرسة التشومسكية كان تطورا مشؤوما في علم اللسانيات . فقد شغلت اهتمام الكثيرين وأنتجت قدرا هائلا من العقائد . ومن الطبيعي أن يشعر الناس أن هذا العمل لا يمكن أن يذهب هباء بالتأكيد ، لكنهم شعروا دون شك بالشعور نفسه حول التنجيم astrology والسيمياء alchemy عندما كانت هذه العلوم في أوج ازدهارها ، ومع ذلك نقر اليوم بأنها كانت على خطأ . أو لم يبق هنالك شيء يمكن انتشاله من الحطام؟

أنا في الواقع أعتقد ذلك. لكن الأمر لا يتعلق بالنشاط الهائل الذي بذله ذلك الحشد الكبير من العلماء خلال السنوات العشرين الماضية، فقد عبر عنه تشومسكي في كتابه الأول تعبيرا ملائما لا يقل عمن جاء بعده منذ ذلك الحين. والذي أعنيه هو الدور الخاص الذي تلعبه البنية الهرمية في النحو في جميع اللغات الإنسانية. وليست النقطة المهمة في كتاب تشومسكي «البنى النحوية» الادعاء بأن اللغات الإنسانية تولدها قواعد تحويلية، فربما كان هذا الادعاء أجوف ولو كان تجريبيًا إذ أنه يفتقر إلى الدليل القاطع على كل حال. والمهم أن نقول إن من الممكن توليد جميع اللغات - على الأقل بصورة تقريبية جدا - من خلال قواعد المكونات constituency grammar، وإنه ليس هنالك سبب منطقي يبرر وجوب أن يكون ذلك على تلك الصورة. ومن الثابت رياضيا أن كثيرا من اللغات بمعنى الفئات المحددة جيدا من السلاسل المورفيمية لا يمكن أن تولدها أنواع نحو المكونات، وأنا مستعد للمجادلة بأن فكرة المكونات ليست قريبة من الملاءمة فحسب، بل إنها ملائمة تماما لتوليد أية لغة إنسانية (شكل اللغة، ص ص٢٠٥-٦). وإذا كان الأمر كذلك، فإن تشومسكي محق في ادعائه أن جميع اللغات الإنسانية «مفصلة وفق قالب مشترك». وربما كان على حق أيضا في استنتاجه من ذلك أن فصيلتنا ترث آلية نفسانية معقدة وغير مرنة (غير مبدعة non-plastic) تحدد بنية حياتنا العقلية إلى حد بعيد.[١٤]

ويمكن اختبار فرضية أن لجميع اللغات الإنسانية قواعد مكونات باللجوء إلى البرهان القائم على الملاحظة فقط وذلك بمحاولة بناء مثل هذه القواعد لتوليد مجموعات العبارات الكلامية التي نسمعها أو نقرؤها صادرة عن ناطقين بلغات مختلفة في لحظات غير مدروسة. وكما قلت، فإن تأكيد الفرضية قد يبرر تبني تشومسكي نظرية عقلانية بدلا من تجريبية تجاه العقل البشري. ولكن ما من شيء حول هذا الاكتشاف يمكن أن يبرر بصورة معقولة ابتعادنا عن التجريبية باعتبارها «منهجا علميا» إذ أن من السذاجة الخلط بين التجريبية كنظرية والتجريبية كمنهج.

ومن المؤكد أنه ليس في نقاش تشومسكي المؤيد للنظرية العقلانية ما يبرر الطريقة التي تحولت فيها ليس طاقات حفنة من المتحمسين فحسب، بل طاقات العلم برمته ولما يربو على عقد من الزمن عن مهمة تسجيل الجوانب المختلفة للغات العالم ووصفها ضمن الإطار الخاص بكل منها، وانصرفت تلك الطاقات إلى وضع كل لغة داخل هيكل

عقيم منفرد وهو الذي كان في الغالب ما يشوه تلك الجوانب من اللغة التي هي على علاقة وثيقة بها ويشجع الممارس على تجاهل كثير من جوانب اللغة التي لا تعنيها تجاهلا تاما. ولقد كان هذا السبيل الخاطىء الذي سار عليه اللسانيون. ومن حسن الحظ أنه في نهاية السبعينات ظهرت بوادر كثيرة تنم عن أن العلم بدأ يعود إلى شكل جماعي سليم. وقد أخذت الآن بعض النسمات الخيّرة تهب عبر العزلة الشكلية، كما قال أحد العلماء الذين لم يرضخوا قط للمذهب السائد (بولينجر Bolinger، ١٩٧٧م، ص٥١٩).

الفصل السابع

نحو العلاقات

يقول سوسير (Saussure، ١٩١٦م، ص١١٣) إن اللغة «شكل وليست مادة». فأصوات الكلام هي العناصر الوحيدة في اللغة التي تتمتع بكيان مادي. فهذه العناصر تشكل جزءا من لغة بعينها، لكنها ظاهرة فيزيائية تستغلها لغات العالم بطرق مختلفة. أما المعنى فيقصد به الأفكار والمفاهيم أو الأجسام الموجودة في العالم الخارجي أو كلاهما معا، بالإضافة إلى الخصائص التي تعبّر عنها اللغة وتشير إليها والتي يمكننا أن نقول إنها خصائص مستقلة في وجودها عن اللغات المنفردة (ولكننا لن نعالج هذه النقطة التي هي محط جدل كبير). وليس لأصوات الكلام ولا للمعنى في حدّ ذاته أية بنية أو شكل. فاللغة هي التي تفرض بنية معينة على كل منها، لكن العناصر البنيوية للغة ما ليست «أشياء» مستقلة، بل إنها أسماء لعلاقات تربط بين أجزاء صوتية أو أجزاء من المعنى، أو كليهما معا. وليس باستطاعة أي ناطق بالعربية أو الإنجليزية أن يلفظ الفونيم /l/. فتارة يلفظه [l] وتارة أخرى [ɫ]، وأحيانا يلفظه بأشكال أخرى لا هذه ولا تلك. فالتحدث عن الفونيم /l/ ما هو إلا وسيلة مختصرة للتعبير عن أن للصوتين [l] و[ɫ] توزيعا متكاملا في اللغة، وأن هذين الصوتين يتقابلان فيما بينهما مع الأصوات الأخرى التي ينطق بها المتحدثون بالإنجليزية. والسؤال عن الأصوات والمعاني فوق اللغوية التي تقع في أطراف نظام العلاقات التي تصنع اللغة يخرج عن موضوع شخصية تلك اللغة. فالإنجليزية هي الإنجليزية سواء أكانت منطوقة أو مكتوبة أو مرسلة بإشارات مورس، تماما مثلما تكون لعبة الشطرنج التي تمارس بقطع ورقية مطبوعة بدلا من القطع الخشبية المعروفة هي نفسها لعبة الشطرنج. ويقول سوسير (Saussure، ١٩١٦م، ص ١١٧ و ١١٩): إن «المفهوم concept» عبارة عن لا شيء في الأساس. إنه فقط قيمة

تحدد بعلاقاتها مع القيم المشابهة الأخرى، وبدونها تفقد الدلالة وجودها. ويقول «إن الفونيمات لا تتسم بنوعيتها الإيجابية الخاصة، بل في كونها كيانات متميزة ومتقابلة ونسبية وسلبية»(سوسير Saussure، ١٩١٦م، ص ١١٧).

ومع ذلك فقد أقامت اللسانيات خلال تطورها في العقود التي تلت سوسير أعدادا ضخمة من الكيانات النظرية حافلة بعناصر متباينة قيل إنها موجودة في اللغة. وبالفعل فقد كان هذا هو دأب المناهج التقليدية المتبعة في دراسة اللغة. ففكرة احتواء اللغة على فونيمات ومورفيمات وربما (ايمات) أخرى كانت فكرة جديدة. أما فكرة احتوائها على كلمات مثلا فقد كانت فكرة موغلة في القدم. أفلم يكن هناك تناقض بين الادعاء بأن اللغة تتألف حصرا من علاقات بين «أشياء» تقع خارج اللغة وبين وجوب وصف اللغات كنظم من آلاف «الأشياء» من شتى الأنواع؟

وقد كان العالم الدنمركي لويس هلمسليف Louis Hjelmslev (١٨٩٩ - ١٩٦٥م) من الذين شعروا بوجود تناقض في هذا المقام. وأنتقل هنا إلى شرح أفكاره لأنها أدت في السنوات الأخيرة إلى ما قد يصبح البديل الجذري لنظرية اللغة عند تشومسكي[1] وهو الذي يستأثر بأكبر قسط من الاهتمام على مسرح اللسانيات المعاصرة.

ويقول هلمسليف إن اللغة تفرق بين أمرين : الشكل مقابل المادة، والمضمون مقابل التعبير (ويدل التعبيران الأخيران على التقابل بين المعنى وبين أصوات الكلام أو الكتابة أو إشارات مورس). وتتلاقى هذه الفوارق فيما بينها فينبثق عنها أربع «طبقات» هي : المضمون والمادة، والمضمون والشكل، والتعبير والشكل، والتعبير والمادة. وتنتمي الطبقتان في الوسط إلى اللغة الفعلية، أما الطبقتان الأولى والأخيرة فهما الحقائق الخارجية التي ينبغي على اللغة أن تربطها ببعضها البعض. فاللغة تتألف من علاقات فحسب سواء أكانت علاقات «خارجية» تربط بين عناصر الطبقات المختلفة أو علاقات «داخلية» تجمع عناصر الطبقة الواحدة. وفيما عدا الأصوات والمعاني في الطبقتين الخارجيتين فإن «العناصر» التي تسود بين هذه العلاقات هي نفسها مجرد «علاقات» فقط لا غير. فكل نظرية صادقة في عموميتها ونقائها لن تناقش سوى صنوف العلاقات المتنوعة والممكنة التي يمكن أن تتأصل في اللغة مع إهمال خصائص «المادة» فوق اللغوية.

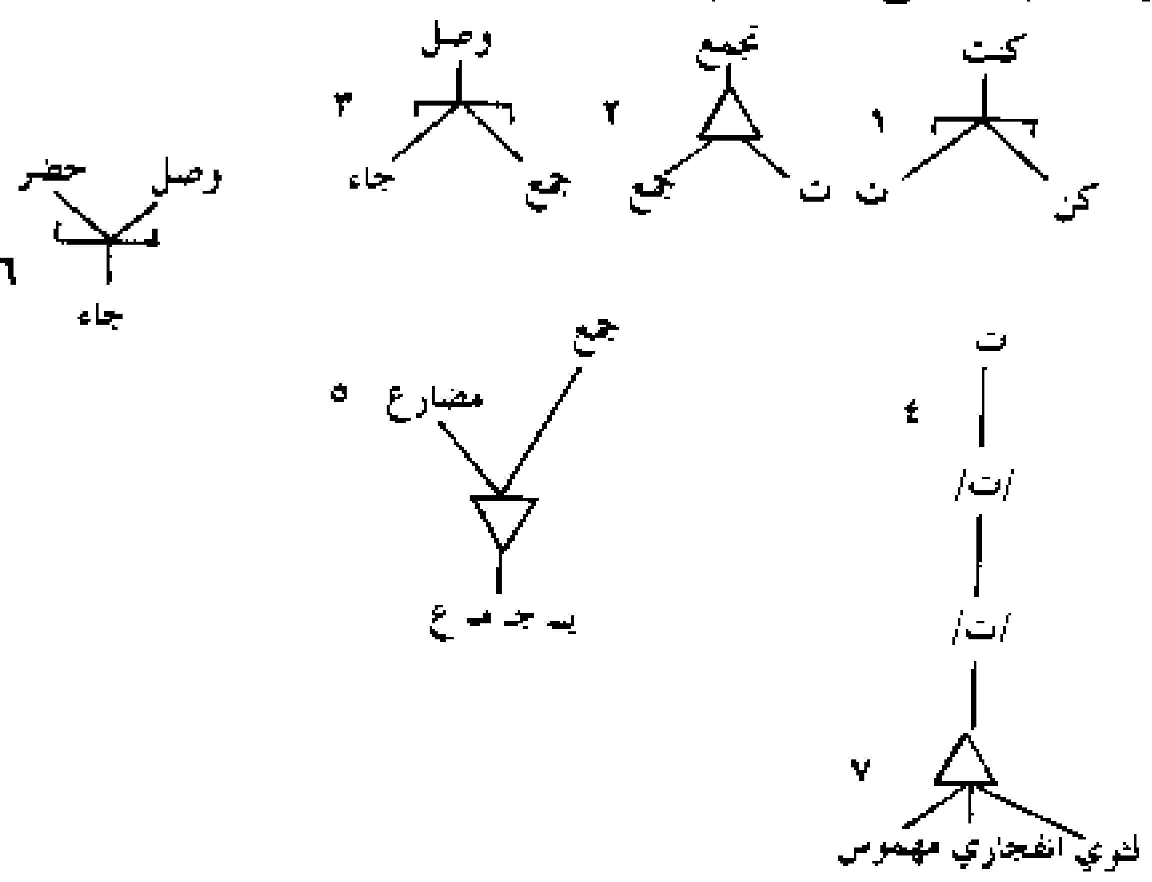
إن هذا كله مغرق في الغموض، إن لم نقل من نسج الخيال، وهو الغموض الذي طبع اتجاها فكريا معينا في القارة الأوروبية. فالقارىء - إن كان من أتباع الفكر التجريبي - يشعر أن الذهب يعرف عند المحك. وسينتظر لكي يرى ما ستقدمه أفكار هلمسليف عمليا إلى تحليل اللغات الفعلية. ويجب أن نستدرك حالا ونقول إن من العبث انتظار عمل هلمسليف، فهو لم يطوّر نظريته بتطبيقها في وصف حقائق لغوية ملموسة بشكل جدّي. لكنه طوّرها بأن وضع مصطلحات بالغة التعقيد ونادرة الشرح لوصف علاقات افتراضية من أنواع شتى (انظر مثلا هلمسليف Helmslev، ١٩٤٣م)، كما توصّل أول معاونيه ويدعى أولدال Uldall إلى نظام من الرموز الجبرية لا يقل غموضا عن نظام هلمسليف أو يفوقه في ذلك (أولدال Uldal، ١٩٥٧م). وهناك وصف لغوي آخر يبلغ طوله طول كتاب كامل يقول مؤلفه عن نفسه إنه يعمل ضمن إطار هلمسليف - وهو كتاب كنود توجيبي Knud Togeby «البنية القوية للغة الفرنسية Structure Immanente de la Langue Française» (١٩٥١م). ولكن بغض النظر عن بعض المصطلحات الخاصة فإن وصف توجيبي لا يحتوي على أي شيء لا يمكن أن يكتبه لساني من أية مدرسة أخرى. خذ مثلا ادعاءه مرة - بدون تعمد الإيحاء بوجود تناقض ما - أنه ربما كانت هناك في الماضي لغات بلا أناس يتحدثون بها(Helmslev ١٩٦٣م، ص ٨٤). وبصفة عامة، نرى أن من الصعوبة بمكان ألا نتبينّ سخرية هلمسليف اللاذعة في نقده لأعمال أسلافه من اللسانيين متهما إياها بأنها مجرد تنظير استنتاجي من أعمال الهواة... (Helmslev ١٩٤٣م، ص ٧).

وما يهمنا أكثر من عمل هلمسليف نفسه هو التطور الذي حظي به على يد الأمريكي سيدني لام Sydney Lamb (وهو مولود عام ١٩٢٩م) الذي عمل سابقا في جامعة كاليفورنيا في بيركلي قبل أن ينتقل إلى ييل Yale عام ١٩٦٤م، وعلى يد تابعه بيتر رايخ Peter Reich من جامعة تورنتو.

ويبدأ لام (انظر لام، ١٩٦٦م، ولوكوود Lockwood، ١٩٧٢م) بذكر أنواع قليلة ومألوفة من العلاقات التي تقوم بين وحدات اللغة. ومن هذه العلاقات علاقة التناوب alternation حيث نجد أن وحدة ما على مستوى «أعلى» تتحقق (إما عن عدم اكتراث، أو حسب الظروف) كعنصر من عناصر متعددة متناوبة في مستوى أدنى.

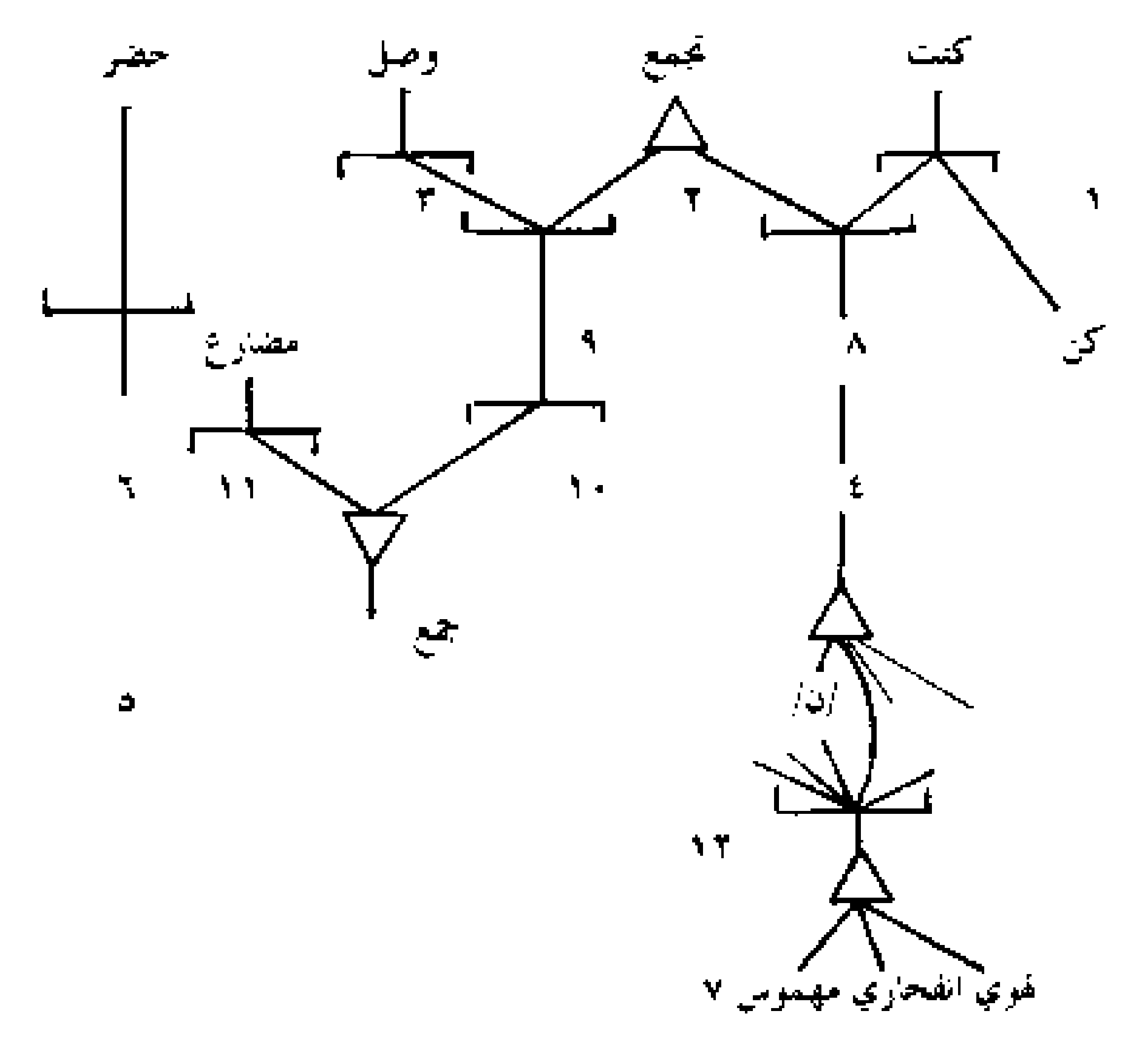
فإذا قبلنا أن كلمتي «جاء» و«حضر» هما مترادفتان قريبتان، أمكننا القول إن «وحدة معنى» واحدة وهي «وصل» تتحقق بالتناوب في المفردتين «جاء» و«حضر» (إن فكرة «وحدة المعنى» أو ما يطلق عليه لام اسم «سيميم sememe» هي من الناحية الفلسفية فجة وبدائية جدًا). كما أن فكرة وجود طبقة «المضمون والمادة» برمتها هي موضع شك كبير (انظر أولدال Uldal ، ١٩٥٧م، ص ص٢٦ – ٢٧، ليونز Lyons، ١٩٦٢م). ومن الأفضل أن أتخطى هذه النقطة هنا لأن معالجة لام للمعنى ليست أسوأ ولا أفضل منها عند تشومسكي أو أي لساني آخر تقريبًا. وآمل أن أركز على العناصر الأكثر أهمية وإيجابية في عمل لام. وبالمثل فإن الوحدتين «كن» و«التاء» قد تعتبران تحقيقًا متناوبًا للوحدة الدلالية «كنت». والتناوب يقابله التحييد neutralization حيث تمثل وحدة من المستوى الأدنى بوحدة أو أكثر من الوحدات ذات المستوى الأعلى. وهكذا فإن كلمة «وصل» قد تمثل وحدة المعنى «جاء»، وقد تمثل أيضًا وحدة المعنى «جمع». إن التبادل والتحييد هما ما يسميه لام «بعلاقات – أو». فالعنصر (أ) يقابل في مستوى معين العنصر (ب) أو (ج) أو (د) في مستوى آخر. كما أن «علاقات – أو» تتقابل مع «علاقات – و»، وهكذا تتحقق وحدة من المستوى العالي في التحقيق المركب composite realization كسلسلة من وحدات ذات مستوى أدنى. فعلى سبيل المثال، تتحقق وحدة المعنى «كنت» في اللغة العربية بالمورفيم «كن» متبوعًا بالمورفيم «تُ» رغم عدم وجود أية علاقة بين معنى هاتين الوحدتين كمفردتين مستقلتين وبين معنى المجموعة المركبة من كلتيهما. ويمكن أن يتبين المرء أن كلمة «كنت» تتألف من مورفيمين بدلا من مورفيم واحد حين يدرك أن أجزاءها تشبه أجزاء مورفيمات أخرى لا سيما عندما تتصرف كفعل كأحد الأفعال كما في «قمت». كما أن المورفيم «كن» يتحقق بدوره بشكل مركب كسلسلة من فونيمين هما /ك/ + /ن/. كما يتحقق الفونيم /ت/ بمجموعة من السمات الصوتية وهي لثوي، انفجاري، ومهموس. والتحقيق المركب يقابله التحقيق المشترك portmanteau realization، حيث تتحقق وحدتان من المستوى الأعلى كوحدة منفردة من المستوى الأدنى. فإذا كان المورفيم الجذر «كن» مسبوقًا بمورفيم «المضارعة» لفظ المورفيمان معًا على شكل «يكون».

ويرسم لام مخططا لهذه العلاقات مستعملا مثلثا ليمثل حرف العطف (و) وأقواسا مربعة ليمثل حرف العطف (أو) وهكذا. فالأمثلة التي استعرضت أولا يمكن أن تمثل بالمخطط الموضح بشكل رقم (٥):



الشكل رقم (٥)

وتنتفي الحاجة إلى استعمال أسماء الوحدات مثل الفونيمات والمورفيمات والمفردات وما شابه ذلك بمجرد حصولنا على المخططات. فالمورفيم «كن» عنصر يقع كإحدى النهايتين السفليين غير المرتبتين في العلاقة ١، وكالنهاية السفلى الأولى في العلاقة ٢، وكالنهاية العليا في العلاقة ٤. كما أن تحديد العلاقات التي يدخل هذا العنصر طرفا فيها يعني تعريفه تعريفا كاملا. فتسميته بالمورفيم «كن» لا يضيف شيئا لمعرفتنا. وبالمثل فإن الفونيم / ت/ عنصر يقع كنهاية عليا في العلاقة ٧ وكنهاية سفلى ثالثة في العلاقة ٤ (وكنهاية سفلى في آلاف من «علاقات الواو» الأخرى في وصف كامل للغة الإنجليزية). لذا يمكننا الاستغناء عن التسميات بالنسبة للعناصر الداخلية في اللغة وأن نبين تركيبها بصورة مباشرة أكثر بربط نهايات العلاقات بالشكل المناسب (انظر الشكل رقم ٦):



الشكل رقم (٦)

يبين الشكل (٦) أن (عقد حرف العطف «و» - بضم العين -) و(عقد حرف العطف «أو») المرقمة ١ - ٧ مماثلة لتلك التي تحمل الأرقام ذاتها في المخطط السابق، ولكن أضيفت خمس عقد أخرى لتمثيل الحقائق التي تركت مبهمة في ذلك المخطط. فالعقدة ٨ تبين أن «ت» مورفيم حيادي يمثل كلا من الوحدة الدلالية «كنت» والجزء الأول من المفردة «تجمّع». أما العقدة ٩ فتبين أن المورفيم «جمّع» يؤدي دورا مزدوجا مماثلا، وهكذا.

ولا تفيد الأرقام في المخطط إلا في سهولة الرجوع عند مناقشة المخطط، ويمكن إلغاؤها دون تغيير ما يقوله لنا عن اللغة الإنجليزية. وبالمثل فإن التسميات الباقية للوحدات اللغوية مثل «كن»، /٨/ . . . إلخ يمكن إلغاؤها بإضافة خطوط وعقد أخرى تبين كيف يتم تحقيق هذه العناصر. وهكذا يجب أن يكون تمثيل جميع العلاقات

التحقيقية في اللغة ككل ممكنا في نهاية المطاف ضمن إطار شبكة بالغة التعقيد فيها تسميات لوحدات دلالية في الأعلى وتسميات للسمات الصوتية في الأسفل ولا شيء في الوسط سوى العقد التي تمثل العلاقات والخطوط التي تربط هذه العلاقات بعضها البعض. وليست «الكيانات» مثل الفونيمات والمورفيمات في هذا السياق سوى وسائل تساعد في الواقع على التذكر مع أنها غير أساسية في التحدث عن العلاقات. وهكذا فإن المورفيم «ت» ليس سوى اسم للخط الذي يربط العقدتين ٨ و ٤، والفونيم / ت/ اسم للخط الذي يربط العقدتين ١٢ و ٧، أما الخطوط والعقد فهي كما هي سواء أأعطيت تسميات أم لا. [٢]

ولكن ما هي الفوائد التي نجنيها من رسم مخططات للغات كشبكات من علاقات محضة بهذه الطريقة؟ هناك فوائد متعددة. [٣] فبادىء ذي بدء يسجل النحو عند «لام» باعتباره نظرية عامة للغة رصيدا كبيرا من النقاط ضد منافسيه فيما يتعلق بالبساطة. فمن أهداف العلوم كافة تقليص الظواهر المرئية المعقدة ووضعها في نظريات دقيقة وبسيطة. ولا يعني قولنا عن نظرية «لام» إنها بسيطة هنا أن من السهل على المستجدين فهم النحو عند «لام»، أو أي شيء من هذا القبيل. فثلة الخطوط والعقد المتشابكة التي يستعملها لام في عرضه لبنى اللغة لا تقل إرباكا على الأقل بالنسبة للمبتدىء عن القوانين شبه الرياضية التي نراها في النحو عند تشومسكي. لكن لام، شأنه شأن تشومسكي، يعتقد، وهو محق في اعتقاده، أن لا علاقة لهذا بالمكانة العلمية التي تحتلها نظريته. فالبساطة التي نبحث عنها في النظرية العلمية هي شيء يشبه قلة المفاهيم البدائية المستعملة. ويتفوق لام في هذا المجال على تشومسكي تفوقا ساحقا. فنظرية اللغة عند تشومسكي تستعمل عددا من المفاهيم النظرية المتنوعة في أماكن مختلفة. فقواعد «المكونات» و«التحويل» و«الأصوات الوظيفية» بالإضافة إلى «واسم المكونات constituency marker» ومجموعة السمات الصوتية phonetic feature matrix و«الإدخال المعجمي» أمثلة أوضح من غيرها في هذا المجال ومعظمها، لا سيما «القاعدة التحويلية» – هي في حد ذاتها أفكار معقدة تحتاج إلى التفسير في نهاية الأمر في ضوء مفاهيم كثيرة أساسية أكثر. ومن جهة أخرى، فإن لام لا يعرف سوى أنواع قليلة وبدائية جدا من العلاقة التي ترد على جميع المستويات اللغوية كما هي ممثلة بعقد

مختلفة الأشكال مع الفكرة البسيطة التي تربط أطراف العلاقات ببعضها البعض وبسمات فوق لغوية للصوت والمعنى (وللعقد أنواع أخرى غير التي ذكرناها آنفا، لكنها ليست كثيرة العدد، وربما كانت ستة أنواع في مجموعها). وهذا كله هو الجهاز النظري الذي يستعمله لام من أجل تعريف كامل البنية اللغوية بما في ذلك الجوانب الدلالية والنحوية والصوتية الوظيفية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه البساطة في نظرية لام العامة تعطيه ميزة كبيرة فيما يتعلق بجانب آخر منها، ألا وهو تحديد مقياس شكلي للاختيار بين التحاليل البديلة لمعلومات لغوية معينة. وقد أكد تشومسكي أن البساطة في هذا المعنى ليست مفهوما يدرك بالحدس، بل إنها خاصية يجب أن تدرس بإمعان وبأسلوب تجريبي (تشومسكي Chomsky، ١٩٦٥م، ص ٣٧ وما بعد). فالمعلومات المحدودة المتوافرة عن لغة والدي الطفل تتفق دوما مع كثير من أنواع النحو الأخرى، بحيث يصبح من الضروري أن يكون لدى الطفل «مقياس تقويم» كامن في دماغه يستعمل عند الاختيار بين البدائل. كما يتمثل جزء من عمل اللسانيات في اكتشاف مقياس التقويم الذي يؤدي بالأطفال إلى اكتساب ما يعرفونه من أنواع النحو. (إن ما يقوله تشومسكي في هذا الصدد مضطرب في الحقيقة. انظر سامسون ١٩٧٦م، ولكن لنترك هذه النقطة هنا).
وبالرغم من تأكيد تشومسكي الحاجة إلى مقياس شكلي للبساطة في النحو فإننا، وهذا من غريب المفارقات، نجد أن أنواع النحو عند تشومسكي لا تتلاءم مع تعريف هذا المقياس أبدا. (كما أن تشومسكي لا يقدم أية اقتراحات ملموسة حول ماهية هذا المقياس). فعلى سبيل المثال، وضمن الإطار للذي رسمه تشومسكي، فإن للمرء حرية الاختيار في الغالب بين تقليص عدد المكونات وبين زيادة عدد التحويلات. ولا يملك المرء إلا أن يقرر ما إذا كان اختياره بالنسبة إلى حالة معينة يعتمد على الموازنة بين «التكلفة» النسبية للتحويلات إزاء تكلفة قواعد المكونات. إلا أن هذين النوعين من القواعد يختلفان عن بعضهما البعض من حيث الشكل اختلافا كبيرا مما يجعل تحديد «سعر التبديل» بينهما أمرا متعذرا. أما قواعد لام فهي على درجة عالية من الانسجام وفيها عناصر متماثلة في كل المستويات. والكمية، في قواعد لام، مثل عدد الخطوط (وهي التي تصل بين العقد) سهلة العد، ومتيسرة جدا كمقياس للتعقيد الإجمالي في النحو.

ويمثل هذا المقياس الدقيق للبساطة فإن كل الحكايا القديمة مثل السؤال إن كانت ch في اللغة الإنجليزية فونيما واحدا أو إثنين يمكن الإجابة عنها مباشرة وذلك بأن نرسم شبكات تقابل التحاليل البديلة، ثم نعد الخطوط الناتجة. والتحليل الذي يضم أقل عدد من الخطوط يكون هو الفائز. (انظر لام Lamb، ١٩٦٦م، ص ص٥٢ - ٥٤ من أجل مثال محلول).

وتعبِّر نظرية لام تعبيرا ممتازا عن إحدى خواص اللغة المستعصية على التفسير ضمن نظام اللغة عند تشومسكي، ألا وهي وجود مباديء مستقلة للقولبة patterning في المستويات اللغوية المختلفة.

فالنحو عند تشومسكي يحتوي على قواعد تحدد مجال البنى المسموح بها في مستوى واحد من النحو، وهو المكون الأساس. أما جميع القواعد الأخرى في النحو فهي لتحويل البنى التي يحددها المكون الأساس إلى بنى نحوية سطحية، ومن ثم إلى تمثيل صوتي من جهة، أو إلى تمثيل دلالي من جهة أخرى. ولاتعطينا النظرية أي سبب لكي نتوقع وجود عملية قولبة، ولنقل في مجال البنى السطحية للغة ما عدا تلك التي فرضتها البنى العميقة في المكون الأساس والتي تصادف أنها لم تدمر بعمليات التحويل. إلا أن مثل هذه القولبة موجودة بشكل عام. ومثال ذلك أن الإنجليزية ترفض تتابع فعلين مضارعين في الجملة نفسها. فقولنا «It is continuing raining» مرفوض نحويا في الإنجليزية. وتنتمي هذه القاعدة إلى القولبة النحوية السطحية وليس العميقة، بما أن للمضارع المستمر pres. part. مصادر نحوية مختلفة في النحو عند تشومسكي، ومن المستحيل صياغة القاعدة في شكل عام ضمن إطار البنية العميقة (راجع روس Ross، ١٩٧٢م). وقد اضطر اللسانيون التشومسكيون، سواء في النحو أو في علم الأصوات الوظيفي، إلى الاعتراف بوجود ما دعي «بالمؤامرات conspiracies» بمعنى أن مخرجات مجموعة معينة من القواعد تحتوي على قولبة لم تكن موجودة لا في المدخلات إلى مجموعة القواعد تلك ولا في القواعد نفسها (بيرلمتر Perlmutter، ١٩٧٠م وكيسيبرث Kisseberth، ١٩٧٠م). أما في نظرية تشومسكي فإن وقوع المؤامرات أمر غير متوقع ولا يخضع لأية ضوابط.

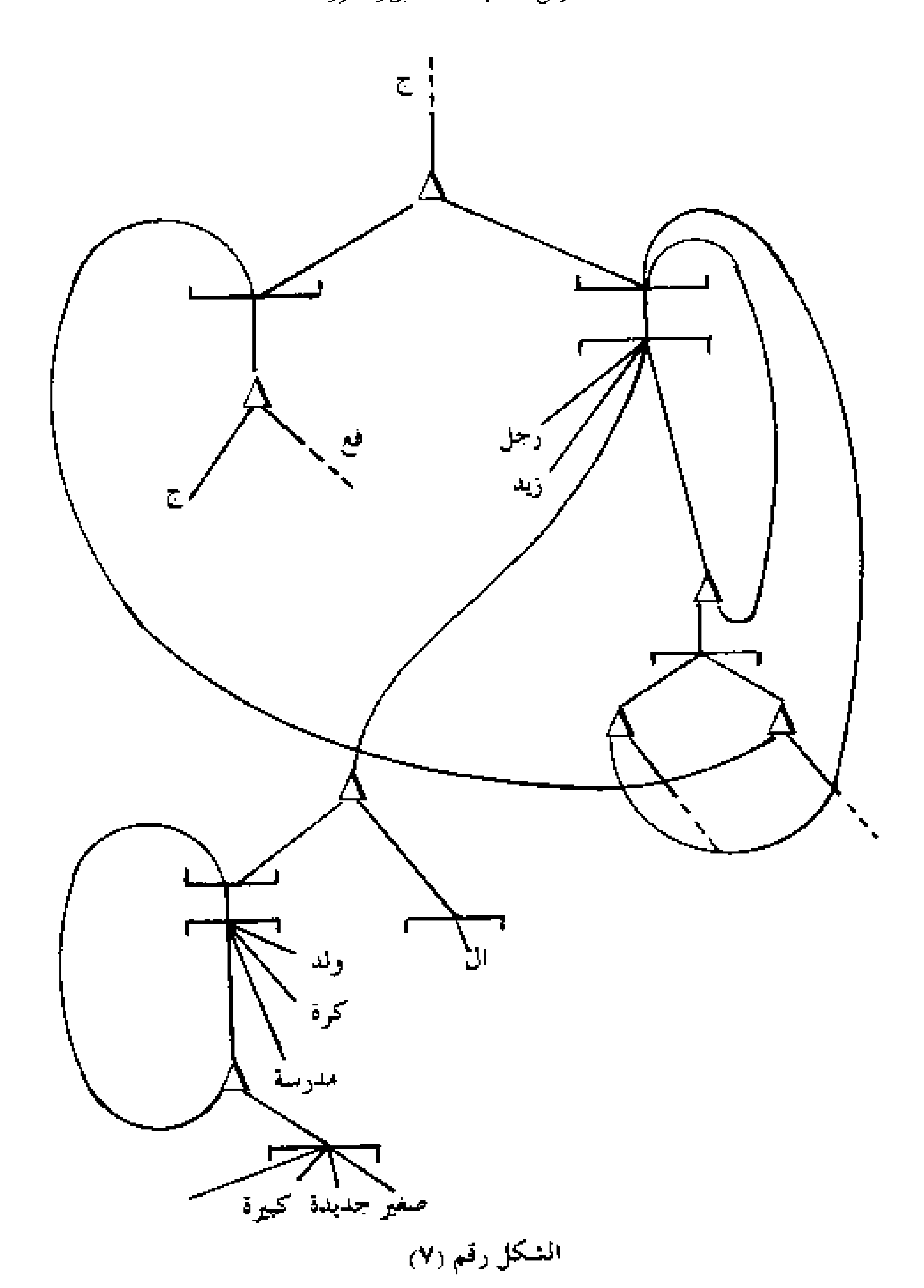
لكن نظرية لام من الجهة الأخرى تتنبأ بها. ولم نناقش حتى الآن سوى كيف يمثل نحو لام العلاقات بين الوحدات في مختلف المستويات اللغوية، أي «العلاقات الخارجية» بتعبير هلمسليف. وفي حال التناوب، وما لم تكن العناصر المتناوبة ذات توزيع تكاملي (وهذا غير شائع كما رأينا) فإن من واجب النحو أن يخبرنا بوسيلة أو بأخرى ما أي العناصر المتناوبة تستعمل في ظروف معينة. وهكذا فإن المورفيم «جيد» يجب أن يتحقق في هيئة المورف / ج و د/ بعد «أ»، ولكنه يتحقق في هيئة / ج ي ي د/ في معظم الظروف الأخرى. واللام في الإنجليزية فونيم جانبي مرقق إذا وقع قبل الصوائت، لكنه مفخم في الحالات الأخرى وهكذا. ويشتمل النحو عند لام على هذا النوع من المعلومات في هيئة أنموذج تكتيكي tactic pattern يبين التركيبات التي يمكن تشكيلها من الوحدات على مستوى لغوي معين، أي «العلاقات الداخلية» في طبقة ما. (ويستعمل لام تعبير هلمسليف «طبقة» مع أنه لا يلزم نفسه بطبقات أربع فقط، كما أن أوصاف الطبقات عند لام تتحدد تجريبيا بدلا من أن تتحدد من خلال تحليل تصوري استنتاجي) وتتلاءم فكرة لام التخطيطية مباشرة مع تمثيل العلاقات الداخلية وهكذا فإن قواعد المكونات التشومسكية التي تظهر في الشكل رقم (٣)، تترجم إلى فكرة لام كما يظهر في الشكل رقم (٧).

ويتم ربط الأنموذج التكتيكي من هذا النوع لدى اكتماله بشبكة التحقيق التي ناقشناها سابقا وذلك بوصل الخطوط السفلى من الأنموذج التكتيكي بالخطوط المقابلة في المستوى الملائم من أنموذج التحقيق. ويعالج الأنموذج التكتيكي الذي شرحناه آنفا «العلاقات الداخلية» بين الكلمات (ويدعوها لام باللكسيمات lexemes). فالخط الذي يحمل الاسم «ولد» مثلا يوصل بخط على مستوى الكلمة في أنموذج التحقيق (وهو خط قد تربطه «علاقة واو» مع الوحدات الدلالية «شاب، ذكر، إنسان» في مستوى أعلى، ومع الفونيمات / و/ / ل/ / د/ في مستوى أدنى). ومرة أخرى بمجرد أن تكتمل عمليات الوصل في المخطط، تنتفي الحاجة إلى تسميات الأنموذج التكتيكي.

ولكن من الأمور الجوهرية في نظرية لام أن النحو يجب ألا يحتوي على أنموذج تكتيكي واحد فحسب، ولكن على عدد من تلك النماذج في مستويات مختلفة. ويتم إدخال الخيارات باستمرار من خلال عقد من أنواع (أو) كلما تحركنا نحو الأعلى أو الأسفل

في أنموذج التحقيق. وتتحدد هذه الخيارات بالبحث عن البدائل المتناوبة التي تتفق مع الأنموذج التكتيكي الذي يليها. فالأنموذج التكتيكي الذي ينظم الكلمات في جمل يستبعد سلاسل الأفعال المضارعة، وذاك الذي يجمع المورفيمات في كلمات يختار /ج و د/ بدلا من /ج ي ي د/ إذا وقعت بعد «أ»، والأنموذج الآخر الذي يجمع السمات الصوتية في مقاطع متناسقة يقرر ما إذا كان من الضروري تفخيم اللام أم لا. ولا تملك اللغة في نظرية لام الخيار في أن تظهر القولبة المستقلة، لأن من واجبها أن تفعل ذلك.

ومن عناصر البنية اللغوية التي يبدو فيها مفهوم «القولبة المستقلة» واضحا نسبيا ما يعرف بعلم الصرف الاشتقاقي derivational morphology (ويعني بناء كلمات معقدة من جذور بسيطة مثل «تعليمي» و «افتتاح» مقابل علم الصرف المتصرف inflectional morphology الذي يتعلق بأشكال الكلمات النحوية المختلفة شرب، يشرب، شربا). ولقد كان موريس هاليه محقا عندما قال: إن علم الصرف لم يدرس بالتفصيل في المدرسة التشومسكية، إذ إن هناك سببا وجيها حال دون ذلك. فالمبدأ التشومسكي الذي يقول إن الطول النسبي للنحو يعكس الطبيعية النسبية في اللغة بالنسبة لمستخدميها من البشر يعني أنه إذا كانت الدساتير التشومسكية تسمح بأنواع بديلة من النحو تختلف في أطوالها للغة الواحدة، فإن أقصرها هو الوحيد الذي يتمتع بالمكانة العلمية. (ومن السهل أن نزيد في تعقيد أي نحو بدون أي داع بحيث يصبح من السخف أن نقول إن اللغة لم تكن طبيعية لا لشيء إلا لأنه كان من الممكن بناء نحو طويل لها لا يتناسب معها). ونرى أنه لا لزوم للقواعد التي تتناول قوالب الاشتقاق في النحو عند تشومسكي مما يعني أن تلك الكلمات المركبة التي تقع في اللغة فعلا يجب أن تصنف كل منها على حدة في «المعجم» في نحو تشومسكي. وإن كان الأمر كذلك، عندئذ لن يكون لمقولات النظام الصرفي أي دور في توليد مجموعة الجمل النحوية. إن قواعد هاليه الصرفية يجب أن تلغيها المقاييس المنهجية التي أسهم في صياغتها هاليه نفسه. (إن اللاحقة ly- في الإنجليزية المستعملة في الصفات تأتي عادة مع جذور الأسماء الجرمانية، بينما تستعمل اللاحقة al- مع الجذور اللاتينية) بمعنى أنها لا تؤثر في شخصية اللغة المتولدة عن بقية النحو. ومثل هذا الانتظام ليس منتجا، إذ لا يستطيع المرء أن يلحق ly- بكل



الشكل رقم (٧)

جذور الأسماء الجرمانية . فالصفة من book مثلا هي bookish وليست bookly* كما أن الصفة من tree ليست treely* ولا treeish*) . ومن ناحية أخرى ، فإن تلك الظواهر المنتظمة موجودة ، بحيث يتراءى لنا أن الوصف اللغوي الذي يخفق في تسجيلها يغفل جانبا من وصف اللغة . أما في النحو عند لام فإن الظواهر المنتظمة تجد مكانا طبيعيا في الأنموذج التكتيكي في الطبقة الصرفية .

ولا تمس كل هذه الاعتبارات الفنية حتى الآن المسوغ الحقيقي للنحو عند لام . فميزة النظام الأساسية هي كونه أقرب إلى الواقع من منافسيه كأنموذج يمثل كيفية عمل المتكلمين والسامعين في الواقع . ويتفق لام مع تشومسكي في أن اللغة تصل بين التمثيل الدلالي semantic representation – أي الرسائل – والتمثيل الصوتي phonetic representation أي اللفظ . وإن كانت هذه الطريقة ملائمة لرؤية اللغة فإن من المفترض أن من يتكلم يقوم بتحويل بنية دلالية وهي الرسالة التي يريد أن ينقلها إلى بنية صوتية مقابلة أو إلى لفظ مقابل . كما أن السامع يقوم بعملية تحويل عكسية . ومع ذلك ، فإن نظرية تشومسكي لا تبين كيف تتم عملية التحويل المزدوجة تلك ، لكنها ترمي بدلا عن ذلك إلى تعداد المزدوجات الدلالية الصوتية دون الإشارة إلى آلية استرجاع إحداها من الأخرى . ويؤكد تشومسكي أن الأنموذج الناجح للمتكلم السامع يتضمن نحوا توليديا بمفهومه هو (١٩٦٥م ، ص ٩) ، لكنه لا يعطينا أي سبب يحملنا على تصديق هذا التأكيد ، بالإضافة إلى أنه غير ممكن من الناحية العملية . فقبل كل شيء ، نرى أن من مزايا القواعد النحوية عند تشومسكي «أنها تسير باتجاه واحد فقط» . وبهذا نفترض أن المكتلم «يفكر وفق بنى عميقة» يحولها فيما بعد إلى سلاسل قابلة للنطق بتطبيق قواعد تحويلية وصوتية . ولكن ما من وسيلة تتيح للقواعد التحويلية أن تعمل بصورة عكسية بحيث يمكن استعمالها لاستعادة بنى عميقة من أخرى سطحية . فإذا حاولنا أن نفسر نحو تشومسكي على أنه أنموذج يمثل المتكلم فإننا نقر عندئذ إما بأن عمل السامع فيما يتعلق بالنحو أصعب من عمل المتكلم ، أو أن السامع يستعمل آلية أخرى منفصلة . وكلتا النتيجتين غير معقولتين .

ومن ناحية أخرى يعتبر النحو عند لام متوازنا تماما سواء بالنسبة إلى المتكلم أو السامع . كما أن عمليات التحويل بين الصوت والمعنى وبالعكس هي عمليات أساسية

في قواعد لام، بالإضافة إلى نماذج تكتيكية ملحقة بأنموذج التحقيق تسهل التحويل في كلا الاتجاهين. أما قواعد تشومسكي فتعتبر أن تعداد كل الجمل السليمة وكلها فقط هو الأساس، وهذا أمر غير «طبيعي» في الوقت الذي تسند فيه إلى القواعد الصوتية والدلالية دور تفسير إنتاج المكون الأساس. ويسمح لنا نحو لام بإدخال الوحدات الدلالية في الأعلى وبالحصول على اللفظ المقابل في الأسفل وبالعكس. وفي كلتا الحالتين فإن الشبكة نفسها هي المستعملة وبالطريقة العامة نفسها. ومن الممكن أن نقارن عمليات تشفير الرموز encoding وتحليلها decoding في نحو لام بجهاز الكومبيوتر (رايخ Reich، A Relational Network Model of Language Behavior، ١٩٧٠م ب). فالرموز التخطيطية diagrammatic notation هي من بقايا الصور الدقيقة للأعصاب واتصالاتها المتشابكة. ويعتقد لام جازما (وهو ليس بالإنسان الجبان) أنه عندما ينجح علماء الأعصاب والفسيولوجيا في نهاية المطاف بخطواتهم المتثاقلة في اكتشاف تفاصيل عمل الدماغ فإنهم سيخرجون «بمخططات دوائر» مماثلة لتلك التي يرسمها.

وربما بدا لنا أن ذلك التفاؤل يجانب الواقع، ولكن له ما يبرره على أية حال. فعندما يستعمل بيتر رايخ أساليب المحاكاة لاكتشاف سلوك قواعد لام التي تفسّر على أنها شبكة من القنوات تنتقل عبرها النبضات، والعقد التي تتفاعل عندها النبضات فإنه يكتشف تأثيرات لم يكن لام قد تنبأ بها مع أنها تعكس بدقة جوانب من سلوك اللغة الإنسانية لم يحاول تشومسكي التصدي لها. وأبرزها الظاهرة النحوية المسماة بالتضمين الذاتي self-embedding. فمن المعروف أن الناطقين بأية لغة يجدون صعوبة بالغة في استيعاب نطق وفهم أية جملة تحتوي على مكوّن من عنصر معين هو في الوقت نفسه جزء من مكون أكبر من عنصر ثان مماثل بحيث يشكل جزءا من مكون أكبر من عنصر ثالث شريطة أن يكون العنصر المضمن في كل مرة واقعا في منتصف المكون الذي يحويه وليس في بدايته أو نهايته، وأن تكون العناصر كلها من النوع نفسه. وبناء على هذا فإن الجملة

[[[[منزل] عمة] زوجة] عمر] مصنف في الدرجة الثانية]

لا تنطوي على أية صعوبة. فعلى الرغم من وجود عبارات اسمية مضمنة داخل عبارات اسمية أربع مرات، فإن العبارة الاسمية الأدنى تقع في كل مرة في بداية العبارة الاسمية الحاوية، وكذلك الأمر في الجملة التالية:

هذا هو [الكلب الذي طارد [القطة التي قتلت [الفأر الذي أكل [الشعير]]]] .

حيث نجد أن العبارة الاسمية المضمنة موجودة دائما في نهاية العبارة الاسمية التي تحويها . ومن الناحية الأخرى فإن جملة مثل :

[الرجل الذي [الفتاة التي [علمتها زوجتي] تزوجته] يكتب روايات مثيرة]]]

غير مستعملة عمليًا مع أن فيها ثلاث درجات من التضمين فقط . كل عبارة اسمية موجودة في منتصف العبارة الاسمية الأكبر التي تليها . وتشومسكي على دراية تامة بهذه الظاهرة ، ويستبعدها على اعتبار أنها من تأثيرات «الممارسة» . فبينما يحق لتشومسكي تحت اسم الممارسة أن يهمل أن الجملة المكونة من مليون كلمة (مثلا) لا يمكن أن تنطق أبدا (لأننا نعرف بشكل مستقل عن اللسانيات أن الناس لا يستطيعون تنفيذ مثل هذه الأنماط السلوكية المطولة ، كما أننا لا نحتاج إلى اللسانيات لكي نكرر الحقائق التي نعرفها بدون مساعدتها) نرى أن قضية التضمين الذاتي مختلفة نوعا ما . ويبدو أن هذه الظاهرة متعلقة باللغة بشكل خاص ، وليس لها نظير في أي فئة من فئات السلوك الأخرى . وهكذا فإن اللساني دون غيره مدين لنا بتفسيرها . والسبب الحقيقي وراء إهمال تشومسكي لظاهرة التضمين الذاتي هو عجزه عن تفسيرها . فضمن إطاره النظري تعيد قواعد المكونات كتابة الرموز مثل «ع» بغض النظر عن البنية الأكبر التي تقع فيها ، وبالرغم من أنه كان باستطاعة تشومسكي بالتأكيد أن يعدل نظريته بحيث تمنع التضمين الذاتي ، إلا أن مثل ذلك التعديل لن يكون أكثر من مناورة مخصصة لهذا الغرض بدون أن يغير شيئا . أما رايخ فيبين تماما أن من الممكن في نحو شبكة العلاقات التنبؤ بظاهرة التضمين الذاتي التي تلاحظ في اللغات الإنسانية (وهي في الواقع أشد تعقيدا مما ذكرته عنها آنفا) . وإذا لم تؤخذ هذه الظواهر في الاعتبار كان من الواجب عندئذ أن تعدل نظرية رايخ لهذا الغرض بالذات (رايخ Reich ، ١٩٦٩م) . ولم يصمم التطوير الذي أدخله رايخ على نظرية لام القائمة على شبكة العلاقات لكي يحقق هذه النتيجة . فمنع التضمين الذاتي مكسب غير متوقع في نظرية تهدف إلى تحقيق أهداف كانت مختلفة كل الاختلاف . ولذلك فإن المنع نصر كبير حققه نحو العلاقات ضد النحو التحويلي . أما الميدان الآخر الذي يقدم لنا فيه نحو العلاقات إمكانات بعيدة باعتباره أنموذجا للمتكلم السامع فهو إمكانية محاكاة شتى الأعراض المعروفة عند من

يعانون من فقدان القدرة على النطق باستئصال أجزاء محددة من نحو لام على حدّ زعم البعض (فليمينغ Fleming، ١٩٦٧م).

إن هذا كله يحمل بشائر واعدة. ولكن نظرية لام مع ذلك تعرض نفسها لانتقادات خطيرة. فليس من الواضح أن شبكات العلاقات قادرة على تمثيل بعض الظواهر الأكثر شيوعا في اللغات الإنسانية. ومن عوامل الجذب البينة للعيان في نظام لام مقابل نظام تشومسكي أن الأول يعتمد على «العنصر والترتيب» بينما يعتمد الثاني على «العنصر والعملية» (انظر الفصل الثالث). إن نحو «تشومسكي» حافل بالقواعد التي تبدل التمثيل التحتي للجمل بتمثيل آخر. فالبنية العميقة للجملة تحتوي على مورفيمات معينة مجتمعة في بنية هرمية معينة، إلا أن القواعد التحويلية تحذف أو تعدل بعض المورفيمات أو تدخل مورفيمات أخرى وتعيد صياغة البنية. ومع أن المفردات مخزونة في المعجم بشكل صوتي معين، إلا أنّ هذا الشكل قد يكون مختلفا جدّا عن اللفظ الذي تخرج به عندما تنطلق من القواعد الصوتية الوظيفية (وللمزيد حول هذه النقطة انظر الفصل الثامن). وما أشبه صورة الجمل وهي قيد المعالجة حتى تصل إلى شكلها النهائي بالمنتجات التي تتحرك على السير النقال داخل المصنع. وقد بدت هذه الصورة أبعد ماتكون عن الواقع في وصفها لعمل المتكلمين، حتى بالنسبة للسانيين الذين يعترفون بأن مقولات «العمليات» في اللغة تلائم القصص الوصفية. فعلى سبيل المثال، يقول بلومفيلد في معرض نقاشه لتغير شكل اللاحقة الإنجليزية الدالة على الجمع بين [z] بعد المجهورات و [s] بعد المهموسات: إن من المفيد أن نعامل صيغ الجمع الشاذة مثل knives [naivz] «سكاكين» بأن نقول إن الجذر [naif] «سكين» يتحول أولا إلى [naiv] ومن ثم يأخذ شكل اللاحقة المتوقع الآن وهو [z] ولكنه يضيف قائلا (١٩٣٣م، ص ٢١٣):

> إن الترتيب الوصفي . . . شيء خيالي وينتج ببساطة عن أسلوبنا في وصف الأشكال. ومن المسلم به . . . أن المتكلم الذي يقول knives لا يبدل [f] بـ[v] أولا ومن ثم يضيف [z]، لكنه يلفظ الشكل (knives) الذي يشبه في بعض سماته شكلا معينا آخر (هو knife) ويختلف عنه بسمات معينة أخرى».

وتبدو قواعد لام مطمئنة جدّا بالنسبة لمن يشارك بلومفيلد افتراضاته المبينة في الشاهد السابق. فلا شيء «يتحول» إلى شيء آخر أبدا، كما أن شبكة العلاقات تحدد فقط الترتيبات المعقدة حيث تقع بالفعل الوحدات الدلالية والصوتية في الجمل كما

نعرفها عمليا. لكن تشومسكي يستعمل قواعد العمليات، لا لأنه يستمتع بالتفكير ضمن إطار السير النقال، بل لأن المرء حين يبحث في النحو بصورة أعمق مما فعل بلومفيلد يجد أن المعلومات لا يمكن أن تعالج إلا بقواعد العمليات لكي تكون على ما هي عليه. ولا يمكن الاستغناء عن قواعد العمليات، حتى إن من الصعب استبعادها على أنها خدع وصفية مفيدة. فهي تقابل على ما يبدو خاصية أصلية في اللغات الطبيعية. أما الظواهر النحوية التي تتطلب بشكل واضح معالجة ضمن إطار «العمليات» فإنها تبدي مقاومة عنيفة للمعالجة ضمن إطار الشبكات في نظام لام.

ولنأخذ على سبيل المثال الجمل الواقعة صلة الموصول. فلهذه الجمل مكونات تشبه الجمل المستقلة وتختلف عنها أساسا في أن صلة الموصول ينقصها عبارة اسمية واحدة بالمقارنة مع الجملة التامة. ويمكن تمثيل العبارة الاسمية المفقودة (وأحيانا يجب أن تمثل) باسم موصول يظهر في بداية الصلة. وهكذا فإن:

* الرجل [الذي عمر ترك الكتاب قرب الخزانة القديمة] محتال

ليست جملة سليمة لأن المكون الذي يجب أن يشكل صلة الموصول يحتوي على كل العبارات الاسمية للجملة التامة. كما أن:

* الرجل [(الذي) ترك الكتاب قرب] محتال

غير سليمة أيضا لغياب عبارتين اسميتين. أما الجمل التالية فجميعها سليمة التركيب:

الرجل [الذي ترك الكتاب قرب الخزانة القديمة] محتال

الرجل [الذي تركه عمر قرب الخزانة القديمة] محتال

الرجل [الذي ترك عمر الكتاب عنده] محتال

والطريقة الواضحة للتعبير عن الحقائق هي أن نقول إن الجمل الواقعة صلة الموصول تتشكل من جمل عادية بعد حذف أحد التعابير الاسمية منها أو بعد استبدالها باسم موصول. والأسماء الموصولة تنقل فيما بعد إلى بداية الجمل التي تقع فيها. وهذه هي أنواع العمليات التي صممت الرموز التحويلية من أجل معالجتها. فمثل هذه القواعد تمارس عملها على عناصر الجملة بطرق تعتمد على البنية التحتية للجملة ككل. أما أنموذج التحقيق في قواعد لام، وهو الذي يبين المادة المختلفة في مستويات لغوية أخرى التي يمكن أن تمثل وحدة معينة في مستوى معين، فيعالج كل شكل بدائي

بصورة منفصلة وفي معزل عن البنية التي يقع فيها ذلك الشكل. لذا فإن من السهل بالنسبة لأنموذج التحقيق أن يبين كيف يمكن للواحدة المستقلة «عمر» أن تتحقق كصفر zero. ولكن ليس ثمة طريقة واضحة يمكن من خلالها لأنموذج التحقيق أن يسمح بحذف «الكتاب» أو «الخزانة القديمة» بأكملها. وبالإضافة إلى ما تقدم، وبينما يمكن تصميم الأنموذج التكتيكي بحيث يسمح باستعمال الصفر كأحد الخيارات في كل موقع من مواقع العبارات الاسمية في الجملة الموصولة، يبدو أن من المستحيل ضمن إطار رموز لام أن نمنع اختيار الصفر أكثر (أو أقل) من مرة واحدة في جملة واحدة. وليست هذه مسألة عجز من جانب الكاتب الحالي عن رؤية كيف تتحقق النتيجة المرجوة ضمن النظام، فالعيّنة الصغيرة من النحو الإنجليزي التي قدمها لام في هيكل نظريته المنشورة تعالج صلة الموصول كجملة مستقلة (لام Lamb، ١٩٦٦م، ص ٨٠).

لقد عبر لام عن معارضته لتشومسكي حول هذه القضية بالقياس على عملية اختيار صنوف الأكل في المطعم (انظر باريه Parret ١٩٧٤م، ص ١٩٥)، حين يمر الإنسان بالطعام المعروض على الطاولة فيختار عناصر الوجبة حسب ترتيبها العشوائي، فربما اختار الفاكهة أولا، ثم الطبق الرئيس، ثم الحساء، وأخيرا القهوة. لكنه بعد أن ينتقل إلى المائدة يتناول هذه العناصر بترتيب مختلف تماما. ويشير لام إلى أن طريقة تشومسكي في تفسير هذه الظاهرة ضمن إطار القواعد التحويلية تقول إن الواحد منا يشتق تسلسل الأكل بإجراء عملية على التسلسل الذي جمعت به هذه العناصر ولنقل ١، ٢، ٣، ٤ ⟸ ٣، ٢، ١، ٤ من أجل الحصول على الترتيب الملائم: «الحساء ثم الطبق الرئيس ثم الفاكهة وأخيرا القهوة». ويتضمن هذا على ما يبدو أنه لو سمحت سيدة لمرافقتها أن تجمع لها عناصر الوجبة (وبذلك تكون جاهلة بتسلسل عملية الجمع) فلن يكون باستطاعتها أن تتوصل إلى عملية الأكل الصحيحة. فإذا غير المطعم ترتيب الأصناف المعروضة على الطاولة، كان على الزبون أن يعيد ترتيب سلسلة أكله بصورة آلية. لكن هذا لا يحدث بالطبع. فسلسلة الأكل يحكمها أنموذج خاص بها وهو مستقل تمام الاستقلال عن الأنموذج الذي تعرض به صنوف الطعام على الطاولة (أو عن أنموذج إعداد الطعام في مطبخ المطعم بالنسبة إلى هذه القضية بالذات، وهكذا).

وتحقق عملية القياس هذه نجاحا يستحق الإعجاب في إيضاح موقف لام. فمن النقاط التي توضحها عملية القياس هذه نقطة تشير إلى وجود اختلاف بنيوي مهم بين ترتيب الكلمات في الجملة وبين تناول طعام الغداء. فإذا أخذنا مثلا طبقا يحتوي على نقانق، وبطاطا مقلية، وفطيرة، وبعض الحلوى فلن نجد سوى طريقة واحدة لترتيب هذه الأصناف في وجبة طعام جيدة. لكننا نستطيع أن نكوّن جملتين مختلفتين من «عمر» و«زيد» و«رأى». فوجبات الطعام تحتوي عادة على مثال واحد من أي «عنصر» من عناصر الطعام. أما الجملة فتحتوي عادة على العديد من العبارات الاسمية والعديد من العبارات الوصفية وهكذا. صحيح أن شخصا نهما قد يأخذ قطعتين من الحلوى، ولكن لن يكون من المهم في هذه الحال أي منهما ستؤكل أولا. لكن هناك فرق شاسع بين قولنا «عمرٌ رأى زيدا» و«زيدٌ رأى عمرا» ولكن لكي نحصل على الشكل التسلسلي الصحيح على مائدة الغداء النحوية علينا أن نعرف المواقع التي تحتلها هذه العناصر في طاولة العرض الدلالية في المطعم. ويبدو أن لام يتعمد استبعاد هذا الاحتمال.

ولا علاقة لهذا المثال بالظواهر التي يستعمل تشومسكي التحويلات من أجلها. فما أن نُدخل هذه الظواهر في الحسبان حتى تزداد الحال سوءا. فالنقطة التي أثرتها حول الشبه بين الجمل الواقعة صلة والجمل الرئيسة التي حذفت منها عبارة اسمية واحدة ضُمنت كي تبين أن السؤال حول ما يعتبر صلة موصول سليمة لا يمكن الإجابة عنه بالرجوع إلى النحو السطحي للغة فحسب (أو أن الإجابة في هذا الإطار ستكون بالغة التعقيد على الأقل) إذ تكمن الطريقة البسيطة للإجابة في «شكل منطقي» تحتي مماثل للجملة الرئيسة والذي تطبق عليه عملية التحويل لاشتقاق الشكل السطحي. ولنعد الآن إلى القياس على عملية الأكل عند الذراقة. فما يعتبر وجبة منمقة هنا هو نتيجة لصنوف الطعام المعروضة على الطاولة (على عكس المطاعم الحقيقية حيث نرى أن هاتين القضيتين مستقلتان عن بعضهما وأن عدم التجانس ممكن جدا).

ومن الممكن بالتأكيد أن تكون تحويلات تشومسكي هي أسلوب خاطىء في معالجة هذه الظواهر، وأنا على استعداد للجدال في ذلك. لكن لام لم يفعل الكثير ليبين أن لديه طريقة أفضل (ولا أية طريقة في الواقع) لمعالجة مثل هذه الحالات. فعجزه عن معالجة العمليات النحوية المعتمدة على البنية يعد نقصا خطيرا في نظريته، لأن هذه

الظواهر تلعب دورا رئيسا في التنظير عند تشومسكي. كما كانت نظرية تشومسكي السباقة في هذا الميدان. فعندما تظهر نظرية جديدة متحدية المعتقدات السائدة، فإن من الممتع أن نراها تحل مشكلات كان أنصار الاعتقاد السابق قد وضعوها على الرف. ومن المهم أيضا دون شك أن نعرف أن بوسع النظرية الجديدة أن تكون ندا لمنافستها في المجالات التي كانت فيها الأخيرة ناجحة بشكل خاص. وينصب لام اهتمامه على كسب المجتمع الفكري الذي كان قد تحول بأكمله تقريبا إلى اعتناق آراء تشومسكي، ولكنه لا يقدم أي دليل على إدراكه الحاجة إلى ملاقاة تشومسكي على أرض تشومسكي نفسه. أما بيتر رايخ فقد كان أكثر إحساسا بالمسؤولية في هذا الشأن (انظر رايخ Reich، ١٩٧٠م أ). ولكن بالرغم من أن العمل المذكور يشكل بداية واعدة لإظهار قدرة شبكات العلاقات على معالجة أنواع الظواهر النحوية التي ناقشها تشومسكي، إلا أنها سرعان ما تفقد عزمها على المتابعة. ففي السنوات القلائل الأخيرة، بدا أن رايخ قد تخلى عن النشر في هذا الموضوع. ولعل السبب في هذا هو التحول في مجالات اهتمامه، وليس تعذر تنفيذ العمل. لكن الحكم على النظرية يكون حسب منجزاتها الملموسة لا حسب البريق في عيني مخترعها. وواقع الحال الآن يحكم على نحو العلاقات بأنه كان بالتأكيد فكرة جيدة تبين فيما بعد أنها لا تصلح للعمل.

ولعل ما سبق يكفي كنقد لنحو العلاقات. ولكن هناك نقطة أخرى تستحق أن نقف عندها نظرا لأهميتها العامة. فقد رأينا أن مؤيدي نحو العلاقات الدنمركيين أيدوا بإصرار الفكرة القائلة إن نظرية اللغة – والمقصود هو نظرية المقدرة langue وليس الممارسة parole في تعبير سوسير – يجب أن تحصر اهتمامها في البنية الشكلية، وألا تسمح لنفسها بالتأثر بالعوامل المادية التي تحقق تلك البنية. فالمشكلة في هذا المبدأ المنطقي الأنيق هي أنه إذا توغلنا في العالم المجرد وابتعدنا عن حقائق الكلام الملموسة، عرّضنا أنفسنا لخطر الوصول إلى نظرية لا تقول لنا شيئا حتى عن العناصر الشكلية للغة. ويبدو أن أتباع الكلوسماتية glossmaticians قد وقعوا في الفخ حيث نرى الي فيشر يورغنسن (Eli Fischer Jørgensen، ١٩٦٧م، ص ٥) يقول إن الكلوسماتية بالنسبة للساني أولدال (أي ما اسميه أنا «نحو العلاقات») هي نظرية شكلية لا تحدها أية مادة معينة، لكنها مصممة بشكل صريح لكي تستعمل في «جميع» أوجه النشاط البشري. أما لام فيعتبرها

نقطة قوية في نظامه، بحيث يمكنها أن تمثل «قواعد» لظواهر مثل البيسبول، والرقص الهندي بشكل لا يقل سرعة عن اللغات في المعنى العادي (انظر لوكوود Lockwood، ١٩٧٢م، ص ٢٨٣ وما بعدها). وبينما تعتبر المرونة في نظام الرموز شيئا ممتازا فإن مفهوم نظام شكلي من الرموز قابل للتكيف بلا حدود هو مغالطة في التعبير. فالنوع الوحيد من نظم الوصف التي يمكنها أن تكيف نفسها لكي تصف أي شيء مهما كان هو اللغة الطبيعية نفسها التي يوسع المتكلمون جانبها الدلالي بدلا من أن تكون أسيرة القواعد الشكلية. وينبغي على أي نظام مبني على الرموز الشكلية أن يقدم افتراضات حول المادة التي يطبق عليها. فخطوط الكفاف التي يستعملها رسامو الخرائط لتبين المناطق متساوية الارتفاع نظام يتكيف مع تنوع التضاريس إلى حدٍّ كبير. ولكن لا يمكن استعماله لتمثيل بنية الجزيئات العضوية أو توزيع الدخل في المجتمع مثلا. فإذا كان نظام الرموز قد وضع متعمدا إهمال الخصائص الممكنة للمادة التي يراد وصفها، فإنه سيجسد نظرية كاذبة حول تلك المادة (بما أنه من الواجب عليه أن يقدم بعض الافتراضات النظرية) ومن ثم فإنه لن يكون مفيدا للمشتغل بالوصف، وسيكون في الوقت نفسه مضللا لواضع النظرية.

والدرس الذي نخرج به دون شك هو أن الاستنتاج بأن اللغة مجرد شكل معزول عن المادة التي تحققه هو استنتاج خاطيء. فالمادة اللغوية تحدد الشكل اللغوي إلى حدٍّ بعيد. ولغاتنا هي على ما هي عليه في الغالب لأنها لغات منطوقة. وكل محاولة لإهمال واسطة الكلام وتحليل طبيعة اللغة في ضوء المنطق الصرف وحده محكوم عليها بالإخفاق.



الفصل الثامن

الصوتيات الوظيفية التوليدية

كانت الصوتيات من أبرز فروع اللسانيات عند الوصفيين في العقود الوسطى من هذا القرن. فقد كانت دراسة اللسانيات لديهم تعني أولا وقبل كل شيء التمكن من رد خليط من المعلومات الصوتية إلى نسق أنيق من الفونيمات. ولو أخذنا كتاب مارتن جوز Martin Joos «قراءات في اللسانيات Readings in Linguistics» (١٩٥٧م) كأنموذج يمثل أكثر مقالات المدرسة الوصفية تأثيرا، لرأينا أن معالجة النظرية والتطبيق في التحليل الفونيمي تفوق بكثير معالجة أي موضوع آخر، بما في ذلك النحو. وفضلا عن ذلك، فقد تأثر الوصفيون في معالجتهم لمستويات لغوية أخرى تأثرا كبيرا بالأفكار التي ثبتت فائدتها في الصوتيات الوظيفية. وما استعمالهم لتعابير مثل («مورف وألومورف ومورفيم»، بصورة موازية للتعابير الأخرى مثل «فون وألوفون وفونيم»)، إلا غيض من فيض في هذا الاتجاه.

أما عند تشومسكي فإن النحو يشكل جوهر علم اللغة. وكان كتابه «البنى النحوية Syntactic Structures» أول كتاب ينشره. ويعود الفضل في شهرته سواء في اللسانيات أو في غيرها من الميادين على وجه الخصوص، إلى ما قدمه إلى علم النحو أكثر بكثير من أعماله في الصوتيات الوظيفية. لذا لم يعد من المستغرب في أيامنا هذه، بعد أن اكتسب ما يعرف «بأنموذج تشومسكي Chomskyan Paradigm» موقعا قياديا في عالم اللسانيات، أن نرى الأعمال المنشورة للمؤتمرات العلمية وما شابهها تقسم إلى أجزاء مثل «النحو» (أو النحو وعلم الدلالة) و«موضوعات أخرى» وهو تقسيم كان يثير الغرابة قبل عشرين عاما.

ولا نعرف على وجه التحديد ما إذا كان تشومسكي نفسه يقر بأنه هو السبب وراء انصراف علماء اللسانيات عن الصوتيات الوظيفية. فبالرغم من أن كتابه الأول كان في النحو، إلا أن أول بحوثه كان رسالة في الصوتيات الوظيفية العبرية، كما أن كتاباته المنشورة في الصوتيات الوظيفية لا تقل عددا - إن لم تزد - عما كتبه في النحو، حتى أنه عبر في أكثر من مناسبة عن اعتقاده بأن الصوتيات الوظيفية أكثر جاذبية من النحو، على أساس أنه من الأسهل لنا، وفي ضوء ما نملكه من المعرفة في الوقت الراهن، أن نتوصل إلى نتائج قاطعة في الميدان الأول أكثر من الثاني. ومع ذلك فإن معظم العلماء يرون، صوابا أم خطأ، أن مكانة الصوتيات الوظيفية تقهقرت إلى المحل الثاني في ظل الاتجاه الجديد، والدليل على ذلك هو الاسم الذي يطلق على النظرية الصوتية الوظيفية وهو «الصوتيات الوظيفية التوليدية» التي يؤيدها تشومسكي وتلامذته. فنظرية تشومسكي تسمى «بالتوليدية» لسبب واضح هو أنها تعالج صنوفا من النحو تحدد، أو - إن شئنا استعمال المصطلحات الرياضية - «تولد» جميع الجمل السليمة نحويا فقط لا غير في أية لغة بعينها. وعلى ذلك فإن اسم «الصوتيات الوظيفية التوليدية» لا يطلق عليها لأنها تحدد جميع السلاسل الصوتية السليمة في اللغة فقط لا غير، فهذا من الأمور التي «لا» تقوم بها[1]، بل إن السبب الوحيد في إطلاق اسم «التوليدية» على النظريات الصوتية الوظيفية الحالية هو ارتباطها «بالنحو التوليدي»، ولأن ممارسيها هم من ممارسيه أيضا.

وبصرف النظر عن الشخصيات ذات العلاقة بالموضوع، فإن القاسم المشترك الذي يربط «الصوتيات الوظيفية التوليدية» بنحو تشومسكي ليس أن كليهما «مولد» بالمعنى الواضح، بل هو اهتمامهما معا بالكليات اللغوية universals. فعلماء الصوتيات التوليديون، شأنهم شأن النحويين «التحويليين»، يصبون جل اهتمامهم على وضع نظريات عامة تتناول حدود تنوع اللغة الطبيعية (ويعتقدون أن هناك حدودا ضيقة جدا هي التي يمكن اكتشافها). ولا يهتم هؤلاء العلماء إلا بصورة ثانوية فقط - إن كانوا يهتمون أصلا - بإعطاء أوصاف مفصلة ومفيدة للظواهر الصوتية الوظيفية للغات المنفصلة كغاية في حد ذاتها. وقد بدأت الصوتيات الوظيفية في الواقع كتطوير لعمل

«رومان ياكوبسون» في الكليات الصوتية الوظيفية. ولكن عندما «توطن» هذا التقليد في أمريكا في الخمسينيات تحولت اهتماماته إلى كليات من نوع آخر.

والصوتيات الوظيفية التوليدية بمفهومها الحديث هي في الأساس من وضع موريس هاليه المولود في عام ١٩٢٣م والذي يعمل في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، وقد كان في مراحل حياته العلمية الأولى أحد معاوني ياكوبسون. وبفضل هاليه امتدت الأسس التجريبية لنظرية الكليات الصوتية الوظيفية لتضم فئة جديدة وغنية من المعلومات. فقد استفاد من نظرية ياكوبسون حول السمات المميزة distinctive features في تفسير ظواهر التناوب الصرفي الصوتي، الأمر الذي لا يأتي ياكوبسون على ذكره إلا لماما.

ومصطلح «التناوب الصرفي الصوتي» شائع الاستعمال في معظم اللغات، حيث يتخذ مورفيم معين صورا صوتية متميزة، مع أنها مرتبطة ببعضها البعض في الظروف المختلفة. وقد رأينا مثالا في الفصل الخامس وهو الجذر الألماني «bad» (حمام) الذي يلفظ بالصامت [d] حين تتبعه لاحقة صرفية في الكلمة نفسها، بحيث يكون المصدر الفعلي «baden يستحم» ['ba:dən] وفي حالتي الجر والإضافة ['ba:dəs]bades وهكذا. أما في حالة الرفع، حيث لا يتصل الجذر بأية لاحقة صرفية، فتستبدل الدال [d] بالتاء [t] بحيث تلفظ bad مثل [ba:t]. ولا تنطبق هذه الحقيقة على هذا الجذر فحسب، بل إن كل دال [d] تصبح تاء [t] في الألمانية إذا وقعت في نهاية الكلمة، إذ نلاحظ تناوبات متشابهة في band (حجم) و leid (يؤذي) وهكذا.[٢]

ولكن كيف ترتبط فكرة «السمة المميزة» بعلم الصرف والأصوات morpho-phonemics؟ لقد كان بلومفيلد وعدد من أتباعه يميلون نحو اعتبار الفونيمات اللبنات الصوتية الأولية في بناء اللغة. ولا نعرف على وجه الدقة ما إذا كان بلومفيلد يريد ألا يقتصر دور الفونيمات على كونها وسائل مفيدة للتحدث عن عناقيد متوافقة من قيم المقاييس المميزة. فالفونيمات مفيدة لأنها قابلة للتمثيل بالحروف الأبجدية، والألفاظ يمكن أن تدون فونيميا بصورة خطية تشبه الكتابة العادية. ولكن إذا أردنا أن نمثل قيم المقاييس المختلفة بشكل منفصل، وجب علينا أن نلجأ إلى نظام معقد من التدوين تأخذ فيه الألفاظ جداول ثنائية الأبعاد: أفقية ورأسية. فالبعد الأفقي يمثل المقاييس،

بينما تمثل الأعمدة الرأسية الأقسام الزمنية المتعاقبة، وتملأ الخانات برموز تمثل القيم المختلفة الممكنة للمقياس الذي تقع الخانة في بعده الأفقي. وكانت لدى بعض علماء الفونيمات فكرة واضحة مفادها أن الفونيمات ما هي إلا رموز مختصرة في متناول اليد (انظر مثلا هوكيت، ١٩٤٢م). ولكن الآخرين لم ينظروا إلى الفونيمات في حد ذاتها على أنها وحدات نظرية بدائية. على كل حال، فإن ذلك الرأي ليس مستبعدا في حد ذاته فحسب، بل يؤدي أيضا إلى توقعات قابلة للاختبار بشأن أنماط التناوب الصرفي الصوتي، وهذه التوقعات يمكن تفنيدها في الوقت نفسه.

ولو كانت الفونيمات وحدات بدائية في نظريتنا لسهل الحديث عن العمليات المؤثرة في الفونيمات المنفردة ضمن النظرية أكثر من الحديث عن العمليات المؤثرة في مجموعات الفونيمات التي يجب أن تذكر كل على حدة. ولو كانت قيم المقاييس أساسية لسهل الحديث عن العملية التي تؤثر في مجموعة طبيعية من الأصوات، ولنقل جميع الصوامت المجهورة، أكثر من تلك التي تؤثر في الصامت [d]، بما أن من الواجب تحديده بذكر القيمة الأساسية «مجهور»، بالإضافة إلى قيم المقاييس التي تميز [d] عن الأصوات المجهورة الأخرى. فمن المفترض أن نسبة احتمال وقوع العمليات البسيطة كبيرة نظريا إذا كانت الاعتبارات الأخرى متكافئة. وهناك بالفعل أمثلة كثيرة من التناوب الصرفي الصوتي تؤثر في «المجموعات الطبيعية» من الأصوات، وأمثلة قليلة نسبيا تؤثر في الأصوات المنفردة، مثلما يلاحظ في التناوب بين الدال [d] والتاء [t] في اللغة الألمانية. فالدال [d] في الواقع ليست هي الصوت الوحيد الذي يفقد جهره في نهاية الكلمة. فمن الملاحظ أن جميع الصوامت الانفجارية المجهورة الأخرى تخضع لهذه العملية. وهكذا نجد مع كلمة grobe ['gro:bə] (خشن) كلمات مثل['gro:bən] إلخ، مقابل [gro:p]، كما نجد مع tag (يوم) كلمة 'ta:gə' مقابل[ta:k]. وبما أن الصوامت الانفجارية المجهورة تعمل كمجموعة فيما يتعلق بالتناوب الصرفي الصوتي، فإن من واجب النظرية أن تعاملها على هذا الأساس، أي أنها يجب أن تحدد في ضوء سماتها الصوتية المشتركة، لا في ضوء لائحة الرموز الفونيمية.[٣]

ولا تستعمل المعلومات الصرفية الصوتية لمجرد إظهار ضرورة قيام الصوتيات الوظيفية بمعالجة السمات الصوتية بدلا من معالجة الأقسام الأحادية، إذ ليس ثمة جدل

كبير حول هذه المسألة . لكن تلك المعلومات تقيم الحجة على صحة الفرضيات البديلة أو خطئها فيما يتعلق بطبيعة مجموعة السمات المميزة الكلية . وهذا أمر على جانب من الأهمية . خذ مثلا الاقتراح الذي يقول إن من الواجب أن تحتوي مجموعة السمات على السمتين «غير رنيني obstruent» و«رنيني sonorant» ، حيث تعرف «الصوامت غير الرنينية» بأنها تلك التي تصدر بإعاقة جريان الهواء المتدفق عبر القناة الصوتية (أي الانفجاريات والاحتكاكيات) ، بينما تعرف الصوامت الرنينية بأنها تلك التي تسمح بتدفق الهواء بحرية دون عائق (كما في الصوائت vowels والأصوات الامتدادية غير الاحتكاكية approximants والأنفيات nasals والموائع liquids) . وليست هذه المصطلحات ضرورية من أجل التعريف في حدّ ذاته . فأي صوت من «غير الرنينيات» يمكن أن يسمى «انفجاريا» أو «احتكاكيا» . والسؤال هو : هل تؤدي الصوامت غير الرنينية في الحقيقة وظيفة مجموعة طبيعية؟ ولكي نتابع مناقشة مثالنا من الألمانية ، نجد أن تلك الأصوات تفعل ذلك في الواقع . فالقاعدة الألمانية الحقيقية لا تنص على أن الانفجاريات هي الوحيدة التي تفقد جهرها في أواخر الكلمات ، إذ تبين لنا أن جميع الصوامت غير الرنينية ، وجميعها فقط ، تفعل ذلك أيضا . وهكذا نجد مثلا مع الصفات brav (جسور) و mies (معشوشب) أشكالا مثل 'bra:və مقابل bra:f و 'mi:zə مقابل mi:s ، بينما نرى أن الجذور التي تنتهي بأصوات رنينية ، كما في steil (منحدر) أو sclau (ماكر) لا تظهر مثل هذا التناوب . وقد يكون فقدان الانفجاريات والاحتكاكيات سمة الجهر في أواخر الكلمات مصادفة غريبة لو عاملت النظرية الانفجاريات والاحتكاكيات على أنهما مجموعتان منفصلتان من الأصوات التي لا تشترك في شيء مقابل أنواع الأصوات الأخرى . ولكن هذا أمر متوقع إذا لم تكن الانفجاريات والاحتكاكيات سوى فرعين من مجموعة الصوامت غير الرنينية الرئيسة . لذلك نخلص إلى القول إن السمة «رنيني/ غير رنيني» يجب أن تضاف إلى لائحة السمات المميزة الكلية (مع العلم أن المعلومات من اللغة الألمانية ليست ظاهرة منعزلة يمكن أن تعالج على أنها محض مصادفة ، لكنها معززة بدليل يشير إلى الاتجاه نفسه في لغات عديدة أخرى) .

وتبرز المشكلة حين ندخل في اعتبارنا الدليل الصرفي الصوتي الذي يهز أركان نظرية ياكوبسون القائمة على السمات المميزة الاثنتي عشرة . فالسمة «رنيني/ غير رنيني»

لم تكن في الواقع ضمن السمات الاثنتي عشرة الأصلية. والأسوأ من ذلك أن الدليل لا يدعو إلى إضافة سمة أخرى فحسب، بل ويقيم الحجة أيضا ضد السمات الأصلية. فمكان النطق في الانفجاريات مقياس ثلاثي القيم في الأصوات [p, t, k]. والمقاييس ثلاثية القيم مربكة بالنسبة لنظرية تتعامل مع سمات ثنائية، إذ أن من السهل أن نعتبر مقياسا نطقيا مفردا يقابل «سمتين» مميزتين ثنائيتين تتفاعلان مع بعضهما لإصدار القيم النطقية. إلا أن تركيبات القيم من سمتين ثنائيتين يشكل أربعة احتمالات وليس ثلاثة. وتبعا لذلك، عالج ياكوبسون مكان النطق بطريقة استوحاها من اللغات السلافونية Slavonic، وهي التي تضم انفجاريات حنكية مثل [c] بالإضافة إلى [p, t, k]. ويعتبر ياكوبسون أن الصوتين [k, c] متضامان compact مقابل [p, t] اللذين يعتبرهما متشرين diffuse، كما يعتبر [k, p] خفيضين grave و [c, t] حادين acute (ياكوبسون وآخرون Jakobson et al.، ١٩٥٢م، ص ٣٣). أما اللغات الأخرى كالإنجليزية التي لا تحتوي على أصوات حنكية فتعاني من نقطة ضعف تتمثل في أن الصوامت المتضامة لا تنقسم إلى أصوات خفيضة وأخرى حادة. ولم يقدم ياكوبسون تحليله في هيئة ادعاءات قابلة للاختبار حول التناوبات الصرفية الصوتية. وليس من الواضح أبدا كيف يشكل تحليله فرضية تجريبية، فما إن يوضع تحليله على محك المعلومات الصرفية الصوتية حتى يمنى بالفشل. وهكذا فإن من خصائص اللغات السلافونية التناوب الواسع بين اللثويات والحنكيات. ولو كانت [t] بالنسبة إلى [c] مثل [p] بالنسبة إلى [k] كما يدعي ياكوبسون، لوجب علينا أن نتوقع أن تحل [k] محل [p] دائما أو عادة في السياقات التي تحل فيها [c] محل [t]. لكن هذا ينافي الواقع تماما.

ورغم هذه المشكلات، تمسك أتباع ياكوبسون باعتقادهم بصحة المجموعة الأصلية المكونة من إثنتي عشرة سمة لسنوات عديدة من تطور الصوتيات الوظيفية التوليدية. وفي عام ١٩٦٦م كان تشومسكي لا يزال ينادي بصحة السمات التي ذكرت في «مبادىء تحليل الكلام». وعلى أية حال، دخل هذا الموقف حيز النسيان شيئا فشيئا بعد ظهور كتاب تشومسكي وهاليه «نمط الصوت في الإنجليزية» عام ١٩٦٨م، وهو الكتاب الذي يعتبر المرجع الرئيس لما تلاه من الكتب في الصوتيات الوظيفية التوليدية. ولا يستعمل كتاب «النمط SPE» (كما يدعى الكتاب الأخير عادة) سمات مختلفة عن

تلك المذكورة في كتاب «المبادئ» فحسب، لكنه يتخلى كلية عن فكرة التكافؤ النفسي بين بعض المقاييس المتميزة نطقا (ويعتبرها كأن لم تكن). ويتخذ بدلا عن ذلك الخط المنطقي الذي ينادي بضرورة تمثيل أي مقياس نطقي من المقاييس التي يمكن التحكم بها بصورة مستقلة بسمة خاصة به (انظر «النمط»، Chomsky and Halle، ١٩٦٨م، ص ٢٩٧، انظر أيضا ماكولي McCawley، ١٩٦٧م).

ولقد تم الاحتفاظ بعنصرين من عناصر الصوتيات الوظيفية الياكوبسونية المعادية للوصفيين: الأول وهو فكرة الوسم markedness (التي تقول إن أصوات الكلام تشكل تركيبا هرميا، وإنها متباينة في فائدتها الكامنة). أما العنصر الثاني فينص على أن جميع السمات المميزة هي ثنائية من الناحية النفسية، حتى ولو كانت مستمرة في معايير النطق.

ويمكننا أن نعالج «الوسم» بصورة سريعة نظرا لصحة الادعاءات حوله، رغم أنها لا تحتوي على المضامين التي يفترضها علماء الصوتيات التوليدية. وإذا عدنا إلى موضوع الصوائت الأمامية الدائرية مثل [y] وجدنا أن علماء الصوتيات التوليدية يجادلون على النحو التالي: إن الجمع بين موقع اللسان الأمامي وبين استدارة الشفتين ليس أصعب فيزيائيا من الجمع بين استدارة الشفتين وبين موقع اللسان الخلفي، أو بين موقع اللسان الأمامي وانبساط الشفتين. لكننا نجد مع ذلك أن الصوائت مثل [y] أقل شيوعا في لغات العالم من [u] أو [i]. لذا يجب أن نصنف المجموعة «أمامي + مستدير» على أنها مجموعة «موسومة» marked في نظريتنا الصوتية الوظيفية. ويجب أن يقابل مفهوم الوسم هذا خاصية كامنة في تركيب العقل البشري نظرا لثباتها في اللغات ولعدم وجود مقابل فيزيائي لها. والجواب على هؤلاء هو أنهم لم يبحثوا جيدا عن التفسير الفيزيائي. فحركات النطق اللازمة لإصدار [i, y, u] على التوالي هي متساوية جميعها. أما من الناحية الأكوستية فإن نمط الموجات الصوتية للصائت [y] يحتل مكانا وسطا بين نمطي الصائتين الآخرين. وبعبارة أخرى، فإن [i] و[u] بالنسبة للمستمع أكثر بعدا عن بعضهما البعض من بعد كل منهما عن [y] لذا فإن من الطبيعي بالنسبة إلى أية لغة تستعمل صائتين قريبين فقط أن تختار الصائتين الأولين. ولا يوحي هذا بوجود مبدأ نفسي كامن لم يكن معروفا من قبل أكثر مما يوحي بذلك اختيار اللونين الأحمر والأخضر في الأعلام المستعملة في الإشارات بدلا من اختيار الأحمر والبرتقالي مثلا.

أما الخاصية الثنائية فتستحوذ على قدر أكبر من اهتمامنا . ولقد ذكرت منذ برهة أن علماء الصوتيات الوظيفية التوليدية أساؤوا فهم الحقائق حول الصوائت الأمامية المستديرة لأنهم حصروا تفكيرهم ضمن إطار النطق فحسب . وليس ثمة شك في أن المبدأ الثنائي قد دخل الصوتيات الوظيفية التوليدية بسبب التركيز في الأيام الأولى للنظرية على دور السامع بدلا من دور المتكلم في التواصل الشفوي . وفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وعندما كانت الصوتيات التوليدية قيد التطوير ، لاحت بوادر تطورين جديدين في مدينة كامبريج ماساتشوستس . ويتمثل التطور الأول في التحليل الطيفي للكلام speech spectrography (الذي أتاح وللمرة الأولى فرصة صياغة مقولات حول الأصوات حسب نمط الموجات الهوائية بدلا من حركات النطق التي تولد موجات الهواء) ، أما الثاني فيتمثل بنظرية المعلومات وهي الدراسة الكمية لكفاءة التواصل . (فيما يتعلق بالجو الفكري لهذا الوسط الأكاديمي في ذلك العصر انظر مثلا بار هيليل Bar Hillel ، ١٩٧٠م ، الفصل ٢٥) . ومن الأسئلة الواضحة التي يطرحها المشتغلون بنظرية المعلومات حول العبارة الكلامية utterance سؤال يقول : ما هي القرارات التي ينبغي أن يتخذها السامع بشأن خصائص العبارة الكلامية لكي يعرف محتواها؟ فنظرية المعلومات تقول إن الشفرة التي تحمل العبارة الكلامية تبلغ أقصى درجات الكفاءة إذا كان كل واحد من تلك القرارات يمثل اختيارا ثنائيا بين «نعم أو لا» ، وإذا كان مستقلا عن جميع القرارات الأخرى . ومن هنا نستنتج أنه لا بد للسمات المميزة في الصوتيات الوظيفية من أن تكون ثنائية (ياكوبسون وهاليه ، Jakobson and Halle ، ١٩٥٦م ، ص ص٤٧ – ٤٩) . وكان من المفترض أن تتخذ هذه السمات الثنائية معنى محددا نسبيا في الإطار الأكوستي ، ولو أن الخاصية الأكوستية قد تنتج عن عدد من حركات النطق البديلة . لقد كان علم الصوتيات النطقي بمثابة القناة التي تحققت من خلالها المؤثرات الأكوستية (المرجع السابق ، ص ٣٥) ، وبالتالي فهي لم تكن جذابة بالنسبة لأي لساني ذي توجه نظري . ومن سوء الحظ أن النطق هو الجانب الوحيد من الصوتيات الذي كان معروفا بالتفصيل .

ولقد سارع اللسانيون إلى تبديل مواقفهم من علاقة نظرية المعلومات بميدانهم . فأمام تقدم الأبحاث الأكوستية التي أجريت فيما بعد سقط الاعتقاد باحتمال أن يكون

للسمات المميزة الياكوبسونية معنى مباشر في الإطار الأكوستي أكثر من الإطار النطقي.
على أية حال فإنه حتى لو كانت التأثيرات الأكوستية أو الإدراكية للتشفيه labialization مشابهة أو حتى مماثلة لتأثيرات التحليق pharyngalization مثلا، فإن أي وصف كامل للغة الإنجليزية مع ذلك يجب أن يبين أن استعمال المتكلمين للنطق الثاني بدلا من الأول، والعكس بالعكس بالنسبة إلى وصف «التوي Twi». ومن المؤكد أن أي جهاز نظري لن يكون كافيا في آخر الأمر إذا أهمل الفرق بين أنماط النطق المميزة. صحيح أن علماء الصوتيات الوظيفية التوليدية تخلّوا مؤخرا عن هذا الجانب من النظرية، إلا أنهم لم يتخلوا عن فكرة الثنائية التي كانت تواكبها منذ البداية، حيث طبقت هذه الفكرة بالفعل في الأعمال التي ظهرت فيما بعد وبصورة أكثر صرامة. وكان تفسير ظاهرة تمييز اللغة الإنجليزية وعدد من اللغات الأخرى لثلاث درجات من فتحات الصوائت يرتكز على أن سمة «المتضام / المنشور» (التي تغطي الفتحة في الصوائت ومخرج الصوامت) هي حالة استثنائية. وكانت هذه السمة ثنائية دون معنى تقريبا لأنها تسمح بوقوع الصوت في أحد قطبيها، أو لا تسمح بوقوعه في أي منهما. وبعبارة أخرى فإن الأصوات قد تكون في موقع متوسط بين المتضام و المنشور (المبادىء ص٩ , ١٠ , ٢٨).
وما أن ارتبط مفكر عنيد مثل تشومسكي بالنظرية حتى تم استبعاد هذا النوع من الاستثناء عن حق. ففي كتاب «النمط» SPE تعالج الفتحة بسمتين ثنائيتين +/ - عال و +/ - منخفض. (لقد استبدل أسلوب إعطاء الأسماء لكل من قطبي السمة المميزة باستعمال اسم واحد للسمة مع وضع إشارة زائد أو ناقص قبلها للدلالة على القيمتين). وتسمح هاتان السمتان الثنائيتان بثلاثة تراكيب ممكنة وهي : [i] «+ عال، و - منخفض»، و [e] وهو «- عال و- منخفض»، و[æ] وهو «- عال و + منخفض» (أما التركيبة «+ عال و+ منخفض» فغير ممكنة منطقيا). ومن المفهوم أن تركيبات السمات هذه لن تتحقق بالطريقة نفسها في اللغات المختلفة، ولا حتى في اللهجات المختلفة للغة نفسها (فالصائت[æ]في كلمة pat الإنجليزية الرسمية RP يلفظ بفتحة أصغر وأعلى نوعا ما من الصائت [a] في كلمة patte الفرنسية، أو في اللفظ الشمالي لكلمة pat في الإنجليزية على سبيل المثال (مع أن كل هذه الأصوات ستوصف بالسمتين «- عالي، + منخفض») على حد سواء. إلا أن السمات الكلية تحدد عدد الأصوات المتقابلة الممكنة ونوع

العلاقات الصرفية الصوتية التي ربما تدخل فيها تلك الأصوات. أما التحقيق الصوتي الدقيق في لغة أو لهجة معينة لتركيبة مثل «- عال و+ منخفض» فيتحدد بما يسمى «بقواعد التفاصيل detail rules » التي تتفاعل بطريقة تثير الاهتمام مع المكونات الأخرى للنظام الصوتي (ومن المفارقات أنها لم تناقش بالتفصيل أبدا).

ومن الغريب أن نقول إن أصوات الكلام في اللغة الطبيعية توصف وصفا دقيقا ضمن إطار مجموعة كلية من السمات الثنائية. فنحن نعرف قبل كل شيء أن اللغات الأخرى غير الإنجليزية تميز بين أكثر من ثلاث قيم في مقياس الفتحة على سبيل المثال. ومما يسترعي الانتباه أن تشومسكي يعالج الخاصية الثنائية على أنها قضية منطقية لا جدال فيها، ويقول إن كل لغوي يفترض مسبقا وجود مجموعة ثابتة وقياسية من السمات الصوتية (Chomsky، ١٩٦٤م، ص ٧٧):

> «لم يقدم أحد من قبل إجراء يبين مثلا لماذا يجب أن نعرف الصامت [pʰ] في بداية الكلمة بالصامت [p] في نهاية الكلمة بدلا من الصامت [t] النهائي. ففي اللغة الإنجليزية لا يعتمد هذا أساسا على افتراض أن الخصائص الصوتية المألوفة (انفجاري، شفوي، إلخ) هي خصائص «طبيعية» ومع توفر حرية اختيار السمات، فإن أي تجميع عشوائي ربما يكون أبسط.»

ويقول تشومسكي وهاليه إن خاصية الثنائية ليست محل جدل بالنسبة للسمات لأن «نعم» و«لا» هما الإجابتان الممكنتان على السؤال ما إذا كانت قطعة segment ما تنتمي إلى عنصر معين أم لا («النمط SPE»، Chomsky and Halle، ص ٢٩٧):

> «إن السمات الصوتية ثنائية في ضوء الحقيقة التي تنص على كونها أجهزة تصنيف مثلها مثل جميع سمات التصنيف الأخرى في المعجم، لأن استعمال السمات الثنائية هو الطريقة الطبيعية لبيان ما إذا كان عنصر ما ينتمي إلى فئة معينة أم لا.»

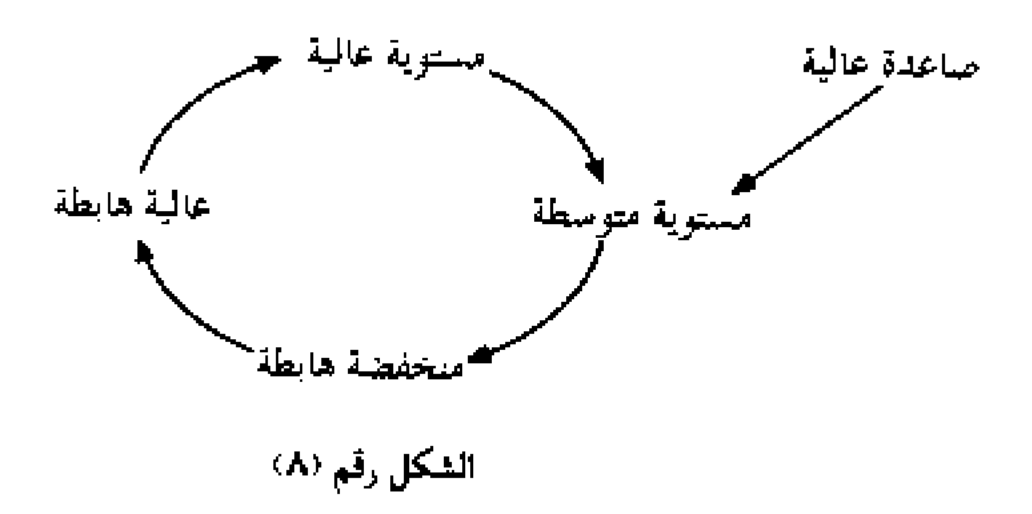
لكن هذه مغالطة مكشوفة. فالنص الأول يشير إلى موافقة الجميع على وجود مجموعة ثابتة من السمات، حيث تدل «السمات» على «المقاييس الصوتية» بمفهومنا نحن. أما النص الثاني فيشير إلى وجود إجابتين فقط عمّا إذا كانت قطعة ما segment تمتلك سمة معينة. والمقصود «بالسمة» هنا هو «القيمة المحددة بالنسبة إلى مقياس معين». ولا يجادل أحد بكل تأكيد في كون مقياس «الفتحة» (أي مستوى ارتفاع اللسان

في الفم) أحد الكليات المتعلقة بوصف الصوائت في جميع اللغات. وبالمثل فإنه ما من أحد يشير إلى احتمال وجود أكثر من إجابتين عما إذا كان صائت معين نصف مفتوح إن شئنا ذكر قيمة واحدة من مقياس فتحة الصوائت. وليس باستطاعة المرء أن يخلص إلى أن من الممكن تحويل كل مقياس صوتي مستمر إلى العدد نفسه من الخطوات الثابتة المنفصلة في كل لغة من اللغات. ومن البدهي أن نفترض مع «بلومفيلد» أن اللغات تتخذ قرارات مستقلة إن جاز لنا التعبير حول عدد الخطوات التي يجب تمييزها في مقياس مستمر فيزيائيا. وإذا كانت نظرية السمات الثنائية الكلية صحيحة، فإنها صحيحة لأنها تؤدي إلى توقعات قابلة للاختبار يمكن التثبت منها من خلال الملاحظة، ولا يمكن معاملتها كأنها حقيقة منطقية.

والحقائق الملموسة، كالاختلاف المميز في عدد الدرجات في فتحة الصائت في الفرنسية مقابل الإنجليزية، تقوض دعائم النظرية مباشرة بمجرد أن نقر بأن النظرية الثنائية عبارة عن ادعاء تجريبي. فإذا كانت السمات الصحيحة هي «+/ - عال و +/ - منخفض» (الأمر الذي يسمح بتمييز المستويات الثلاثة في اللغة الإنجليزية) فإن من المستحيل إذن العثور على لغة ذات أربعة مستويات مثل الفرنسية. ويمكن دوما التغلب على مثل هذه التفنيدات الظاهرية بتعديل النظرية نفسها. فباعتقاد ياكوبسون أن الاختلاف بين الصائتين [e] و[ɛ] في الفرنسية لا يعزى إلى «الفتحة بل إلى قضية الشدة tenseness مقابل الرخاوة laxness في عضلات اللسان. فالعلاقة بين [e] و [ɛ] في الفرنسية هي نفسها بين [i:] و[i] في الإنجليزية. وسواء أكان الدفاع عن هذا ممكنا أو غير ممكن من الناحية الصوتية فإن الخطر المحدق هو أنه كلما ازدادت التعديلات لهذا الغرض بالذات، قلت إمكانية اختبار النظرية تجريبيا حتى تصبح في نهاية الأمر جوفاء تماما.

ولقد حاولت أن أتحقق من إمكانية اعتبار النظرية الثنائية مقولة تجريبية حقيقية تتناول طبيعة اللغة من خلال اختبار ما قيل بشأن تحليل مقياس نطقي مستمر واحد إلى سماته الثنائية الكلية، وهو مقياس طبقة الصوت المستخدم في اللغات النغمية tone languages (سامسون Sampson، ١٩٧٤م أ). ولقد وقع اختياري على طبقة الصوت لأنها قابلة للقياس بدقة وسهولة أكثر من فتحة الصوائت، ولأن علماء الصوتيات الوظيفية التوليدية وضعوا لها تعابير محددة. أما معالجتهم للفتحة فلم تتوصل إلى نتيجة قاطعة حتى الآن.

وليس لطبقة الصوت مكان في اللائحة الأصلية للسمات المميزة . ولعل السبب في ذلك أن الصدفة جعلت رومان ياكوبسون (وأنا أيضا) ينتمي إلى الأقلية من البشر ممن لا ينطقون بلغات نغمية . لكن ياكوبسون وهاليه يذكران طبقة الصوت في كتابهما (Jakobson and Halle ، ١٩٥٦م ، ص ص ٢٢-٢٣) بالرغم من عدم وجود دليل قوي يدعم تحليلهما . [٤] وقد قدم ويليام وانغ Wang (١٩٦٧م ب) أعمق المعالجات الصوتية التوليدية أثرا لطبقة الصوت ، إذ حظي تحليله بموافقة تشومسكي وهاليه SPE («النمط» ، ص ٣٢٩) وغيرهما من العلماء . ويقدم وانغ مجموعة من السمات الثنائية التي يمكن استعمالها ، لا لتمثيل طبقات الصوت المختلفة فحسب ، بل ولتمثيل النغمات الكنتورية contour tones المعقدة نسبيا (كالنغمات الهابطة والهابطة الصاعدة مثلا) الموجودة في العديد من لغات الشرق الأقصى . وقد بيّنت سهولة قياس طبقة الصوت قياسا دقيقا خطأ توقعات السمات الثنائية عند وانغ بشأن الطبيعة الفيزيائية الفعلية لكنتورات النغمات في تلك اللغات (سامسون Sampson ، ١٩٧٤م أ ، ص ٢٤٨ وما بعدها) . ولو كان في تحليل وانغ أي مضمون على الإطلاق فإنه سينحصر ضمن الإطار الصرفي الصوتي فقط وليس ضمن إطار «الصوتيات السطحية» التي يحاول وانغ من خلالها أن يبرّر معالجته . يؤيد وانغ صحة مجموعة السمات التي يقدمها حين يبين أنها تسمح بإعطاء مقولة موحدة وبسيطة نسبيا حول أنموذج ظاهره بالغ التعقيد من التناوب الصرفي الصوتي بين النغمات في لهجة صينية تعرف باسم «أموي هوكيان Amoy Hokkien» . وتحتوي تلك اللغة على خمس نغمات تتبادل فيما بينها في سياقات معينة لا تعنينا طبيعتها الآن ، وذلك حسبما هو مبين في الأسهم الظاهرة في الشكل رقم (٨) (وبهذا تصبح النغمة المستوية العالية high level نغمة مستوية متوسطة mid level وهكذا) .



الشكل رقم (٨)

وتوصف هذه النغمات الخمس في تحليل وانغ القائم على السمات الثنائية بسمات ثلاث «+/ - عالي، +/ - هابط، و +/ - صاعد». أما النغمات المستوية فهي «- هابطة» و « - صاعدة». كما توصف الطبقات المتوسطة والمنخفضة وصفا دقيقا بأنها «- عالية» نظرا لأن قيمة السمة (هابطة) كافية للتمييز بين النغمة المستوية المتوسطة وبين النغمة الهابطة المنخفضة في اللهجة «الآموية Amoy». ويشير وانغ إلى أنه في حال قبول سماته الثنائية فإن جميع المتناوبات الخمسة يمكن أن تختصر في قاعدة واحدة وهي:

[ب عالية / - أ هابطة] ← [أ عالية / ب هابطة]

(حيث أ و ب تمثلان إما «++» أو «--» بحيث تتحول النغمة من «+ عالية» إلى « - (+ هابطة)» أي إلى «- هابطة» وهكذا دواليك).

ومن الواضح أن العديد من العلماء شعروا أن النجاح الذي حققه وانغ في اختصار التناوب المعقد في اللهجة «الآموية» إلى قاعدة عامة واحدة بهذه الطريقة يشكل دليلا قويا على صحة فرضيته حول السمة النغمية الكلية universal tone-feature أما مدى الثقل الذي يجب أن نعطيه لمثال «الآموي» في تقويم ادعاء وانغ حول المعالجة الثنائية للنغمة فيعتمد اعتمادا كليا على مدى التحديد الذي تتمتع به رموزه. وقد تكون إمكانية وصف المعلومات من خلال القاعدة التي يقدمها وانغ دليلا قويا على صحة نظريته شريطة أن يكون التناوب النغمي الموجود في «الآموي» غير مألوف بين مختلف نماذج التبادل الافتراضية الممكنة بين مجموعة مماثلة من الوحدات في السماح بوجود قاعدة بمثل هذه البساطة النسبية. لكن الإحصاءات (سامسون Sampson، ١٩٧٤م أ، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦) تشير إلى إمكانية التعبير برموز وانغ عما يزيد عن نصف نماذج التناوب الممكنة بواسطة قواعد هي على الأقل ببساطة نفسها قاعدته المتعلقة بلهجة «الآموي».

تخيلوا رجلا يقذف بقطعة نقود في الهواء فإذا نزلت واستقرت على الوجه الأول قال إن من الواجب تثقيلها بحيث تستقر دوما على هذا الوجه، فهل نعتبر مثل هذا الرجل

عاقلا؟ لكن دليله هذا حول ميل قطعة النقود هو في الواقع أقوى من دليل «وانغ» على نظريته حول السمات الكلية للنغمة (ولا يخضع وانغ نظريته لأي اختبار جدي غير الاختبار الذي ناقشناه آنفا).

وليس ثمة جديد في مقالة وانغ باستثناء وضوحها النسبي كمثال على الحجة التي تدعم السمات المميزة الثنائية، لذا فإن من السهل الإحاطة بها وفهمها. وأظن أن هذا النوع من الفكر في الصوتيات التوليدية مفلس بأكمله، وأن عدد قيم المقاييس المميزة ونوعيتها يمكن أن يختلف بشكل عشوائي من لغة إلى أخرى حين يكون المقياس الصوتي قادرا فيزيائيا على أخذ مجموعة كبيرة من القيم. وليس هناك «أبجدية صوتية كلية» كامنة في أذهان الناس. فالقيود الصوتية الوحيدة المفروضة على اللغة الإنسانية هي تلك التي وضعتها الحقائق الفيزيائية المرتبطة بتشريح الجهاز الصوتي.

وليست فكرة الأبجدية الصوتية الكلية سوى وسيلة واحدة من الوسائل – ولم تعد هي الأهم في السنوات الأخيرة – التي ادعى علماء الصوتيات الوظيفية التوليدية أنهم قدموا من خلالها برهانا على نظرية تشومسكي التي تقول إن اللغات مرتبة في أذهاننا وفق مبادىء تختلف كثيرا عما يمكن استنتاجه مباشرة من الكلام الظاهر. أما النوع الثاني السائد من الصوتيات التوليدية فيتعلق بأنموذج القواعد الصرفية الصوتية مقابل السمات التي وضعت القواعد ضمن إطارها.

وبصفة عامة فإن الوصفيين لم يتعمقوا كثيرا في مناقشة الخصائص الشكلية للقواعد التي تحكم التناوب بين الأصوات في اللغة. ويعزى ذلك إلى أن معظم الوصفيين (مع بعض الاستثناءات) كانوا يميلون إلى إعطاء مقولات واضحة تعبر عن العلاقة بين الفونيمات وألوفوناتها. ولما كانت تلك العلاقات تميل إلى البساطة، فإن دقة الصياغة لم تكن بذات بال. (ونظرا لعدم إيمان الوصفيين بالكليات اللغوية، فقد كانوا بعيدين كل البعد عن إدخال نظرية تتناول الكليات ضمن القوانين الشكلية). وقد أشار كثير من الوصفيين، بمن فيهم بلومفيلد نفسه، إلى فكرة «المورفوفونيمات morphophonemes» (مع أن معظمهم لم يستعمل هذا المصطلح) التي تكون الفونيمات – على اعتبار أن لها ألوفونات أيضا – أعضاء فيها. وهكذا فإن كلمة loaf في الإنجليزية يمكن أن تكتب من الزاوية الصوتية الصرفية ||ləuF|| حيث يتحقق المورفونيم |F| على

شكل الفونيم /v/ إذا سبق لاحقة الجمع وعلى شكل الفونيم /f/ في غير ذلك. لكن الوصفيين لم يظهروا أي ميل لإجراء تحليل مفصل على المستوى الصرفي الصوتي لأن اهتمامهم كان منصبا بالدرجة الأولى على كيفية استخلاص السامعين لتلك السمات التي تحمل قيمة تواصلية في اللغة موضع البحث من بين خضم هائل من التفاصيل في العبارة الكلامية. فمعرفة أن من غير الضروري الانتباه إلى كون الصوت الجانبي مفخما أم لا - لأن كلتا اللامين (المرققة والمفخمة) في الإنجليزية هما ألوفونان لفونيم واحد /l/ - مسألة تتعلق بمعرفة النظام الصوتي لهاتين اللغتين. كما أن تحديد ما إذا كان فونيم معين وليكن /f/ يمثل مورفونيما خاصا IFI بحيث يتحقق هذا المورفيم أحيانا على شكل /v/ أو على شكل مورفونيم عادي lfl وهو مميز دوما (كما في oafs, oaf) ليس له علاقة بالنظام الصوتي للغة الإنجليزية، لكنه مسألة معرفة بالمفردات اللغوية ليس إلا.

ويشير موريس هاليه في إحدى بواكير مناقشاته إلى أن التمييز في الصوتيات الوظيفية بين علم الصرف الصوتي والعمليات دون الفونيمية subphonemic هو تمييز اصطناعي، ويؤدي إلى نتائج غير مرغوبة إذا كان هدفنا هو هدف علمي محض (وليس هدفا عمليا) يتمثل في وضع العلاقات بين الأصوات والمعاني التي تشكل اللغة بأقصى درجة من الاقتصاد. وضرب هاليه مثالا من اللغة الروسية (Halle، ١٩٥٩م، تشومسكيChomsky، ١٩٦٤م، ص ٨٨ وما بعد) التي تنص إحدى قواعدها على أن الصوامت غير الرنينية المهموسة تصبح مجهورة إذا سبقت صوتا مجهورا غير رنيني. وهكذا فإن الفعل الذي ينتهي بالتاء [t] يبدل التاء دالا [d] قبل اللاحقة الشرطية [b'i]مع أن التاء [t] تبقى [t] قبل اللاحقة الاستفهامية ([li] بما أن [l] ليست من غير الرنينيات مع أنها مجهورة). والجهر عادة سمة مميزة في غير الرنينيات الروسية، وهكذا فإن التاء [t] والدال [d] فونيمان مختلفان. والعملية هي عملية صرفية صوتية بحتة (رغم اختلافها عن مثال loaf في أنها منتظمة تماما: فأية تاء [t] تستبدل دالا [d] في السياق المناسب). إلا أن هناك عددا قليلا من غير الرنينيات المجهورة لا تقع إلا كبدائل لما يقابلها من المهموسات حسب القاعدة التالية: إن الغين، وهي الصوت اللهوي الاحتكاكي المجهور [ɣ] على سبيل المثال، لا يقع إلا كبديل للخاء، الصوت المهموس [x]. وهكذا فإن عالم الفونيمات يجمع بين [ɣ] و [x] على أنهما ألوفونان لفونيم واحد ولنقل /x/. لكن هذا

يعني وجوب تجزئة قاعدة روسية بسيطة واحدة إلى قاعدتين منفصلتين وأكثر تعقيدا. فعلى المستوى الصرفي الصوتي نحتاج إلى قاعدة تقول «إن المورفوفونيمات غير الرنينية فيما خلا |x| إلخ تمثلها الأصوات المجهورة المقابلة لها في المستوى الفونيمي قبل «غير الرنينيات المجهورة». أما من الزاوية دون الفونيمية فيتوجب علينا أن نقول «إن الفونيم /x/ يتحقق على شكل ألوفونه المجهور قبل صوت مجهور غير رنيني، ولكنه يتحقق على شكل ألوفون مهموس في «الأماكن الأخرى». لكن هذه نتيجة سخيفة، وبما أن هذا السخف ناشىء عن قرار الاحتفاظ بمستوى متميز للفونيمات بين المستوى الصرفي الصوتي والمستوى الصوتي، كانت النتيجة التي خلص إليها هاليه تنص على وجوب التخلي عن المستوى الفونيمي.

ونستطيع في ضوء تعليقاتنا السابقة على فكرة «الأبجدية الصوتية الكلية» أن نرى أن ما بينه هاليه هنا مختلف نوعا ما عما «يعتقد» أنه بيّنه. ولو منحت الفونيمات وجودا ذاتيا فوق قيم المقاييس المميزة التي تتشكل منها، لوجب أن تتحقق الخاء [x] والغين[ɣ] في الروسية (ولكن ليس التاء [t] ولا الدال [d] ، . . . إلخ) في فونيم واحد. وهذا هو السبب وراء النتائج السخيفة. ولقد سبق وقبلنا النقطة التي أثارها هاليه، رغم أنها ليست جديدة على الإطلاق، بأن الفونيمات ما هي إلا مختصرات مفيدة لمجموعات من «قيم المقاييس المتواقتة simultaneous parameter values». ولم يبين هاليه أن عالم الفونيمات يؤمن بوجود مستوى ثالث لا لزوم له من التمثيل بين المستوى الصرفي الصوتي ومستوى الصوتيات الفيزيائية المحسوسة لأنه هو أيضا يفترض وجود مستوى متوسط وهو مستوى السمات المميزة الثنائية الكلية أو ما يسميه هو وتشومسكي بالصوتيات «النظامية systematic phonetics » (كنقيض للصوتيات الفيزيائية). فعلى مستوى الصوتيات النظامية يقال إن هناك مجموعة ثابتة كلية فقط من قيم المقاييس الصوتية الممكنة (مقابل قيم المقاييس التي لا حد لها والموجودة في مستوى الصوتيات الفيزيائية، حيث تكون الكثير من المقاييس متصلة بدلا من أن تكون منفصلة). ولو آمن المرء بالصوتيات النظامية لتلاشت حينئذ الحاجة إلى وضع مستوى رابع لا يعترف إلا بمجموعة صغيرة من قيم المقاييس ذات العلاقة باللغة موضع المناقشة على وجه الخصوص. لكن بلومفيلد لم يفكر بصوتيات نظامية كلية مما اضطره إلى اللجوء إلى

مستوى من الصوتيات النظامية مختص باللغة. ويدعم هاليه مناقشته بمثال حول المقياس (مجهور / مهموس)، وهو مقياس ثنائي حتى في الإطار الفيزيائي. ولكن بالرغم من احتمال تكرار قيم المقياسين «مجهور» و «مهموس» في لغات متعددة، إلا أن فكرة هاليه عن مجموعة ثابتة من قيم المقاييس المميزة لا أساس لها كما أشرت سابقا بحيث يصبح وجود مستوى يشبه الفونيم الكلاسيكي أمرا لا مفر منه (ولو أدى ذلك إلى اتخاذ الخاء [x] والغين[ɣ] في الروسية تمثيلات مختلفة في ذلك المستوى، لأن الجهر سمة مميزة في الروسية بصفة عامة).

وإذا تركنا مسألة مكانة المستوى الفونيمي جانبا، وبدأنا في تحليل نوع التناوبات الصوتية بالتفصيل والتي تسمى عادة «بالصرفية الصوتية» بالإضافة إلى التناوبات دون الفونيمية أدركنا سريعا أن المعلومات المستمدة من معظم اللغات هي من الثراء بحيث تجعل إيجاد جهاز شكلي بالغ التعقيد أمرا لا بُدَّ منه.

فمعظم التناوبات الصرفية الصوتية في لغة مثل الإنجليزية لا تقع في تراكيب منتجة مثل صيغ الجمع في الأسماء، ولكنها تقع في عمليات اشتقاق غير منتجة حيث تستعمل طريقة لصق اللواحق وطريقة التركيب compounding من أجل تشكيل المفردات المعقدة. وهكذا نجد تبادلا منتظما بين [k] و [s] في كلمات مثل ***opaque ~ opacity*** [əˈpeik əˈpæsɪtɪ] وأيضًا ***decagon ~ decennial*** وإذا نظرنا في أمثلة من هذا النوع بدا لنا أن k تصبح [s] قبل الصائت[æ]«المفتوح الأمامي» (قارن decathlon حيث تبقى k تلفظ [k] قبل الصائت المفتوح الأمامي [æ]) بالرغم من أن هذا القول يجب أن يعدل بحيث لا ينطبق على الكلمات في المفردات الجرمانية الأصلية. فكلمة kiss تلفظ [kis] وليس[sis]. ومرة أخرى نجد تناوبا منتظما بين الصائت المنفرد المغلق [i] وبين الصائت المزدوج [ai] كما في ***suffice ~ sufficient*** [səˈfais səˈfɪʃŋt] و ***decide ~ decision*** وأبسط حلّ هنا هو إدخال مورفيم تحتي /i/ يختلف عن بقية الصوائت الإنجليزية فهو رخو بالنسبة للصائت [i] في المقاطع غير النهائية (مع إهمال تعقيدات كثيرة) ويتحول إلى صائت مزدوج [ai] في المقاطع النهائية. ويتضح لنا أن القاعدة التي تحول i إلى [ai] إذا ما كتبت وفق السمات بدلا من الوحدات التقطيعية تعبر عن الكثير من التناوبات الصائتة الأخرى الموجودة في اللغة الإنجليزية كما هي الحال في التناوب [ei] ~ [æ].

الذي رأيناه في opaque opacity أو في insanity~insane [ɪn'sænɪtɪ ɪn'sein] . ولكن لنأخذ الآن كلمات مثل decade والعكس elasticize حيث نجد في الأولى أن الكاف |k| الموجودة في decagon تبقى [k] رغم أنها متبوعة بالصائت الأمامي المتوسط [ε] من [ei] مع أنه من المفترض أن تتحول إلى [s] . بينما نجد أن الكاف [k] التي تظهر في elastic قد أصبحت [s] فيelasticize قبل صائت مفتوح في اللاحقة [aiz] . هذه الكلمات في الواقع ليست حالات خاصة بأية حال من الأحوال بالنسبة للقاعدة التي رسمنا إطارها بشرط أن نحدد أن القاعدة التي تغيّر الكـــاف |k| إلى سين [s] تطبق قبل القاعـدة التي تغير الصوائت المنفردة إلى مزدوجة . ففي تلك الحال وفي مرحلة تطبيق الانتقال من |k| إلى |s| فإن الصائت |æ| يظل موجودا في decade لكنه يتحول فيما بعد إلى [ei] بحيث لا تتأثر الكاف |k| أما في اللاحقة ize – فنجد الصائت |i| بدلا من [ai] بحيث يتحول العنصر ic– الذي يسبقه إلى [is] . وبعبارة أخرى فإن التناوبات الصرفية الصوتية يجب أن تحدد في ضوء قواعد تطبق على الأشكال الصوتية الوظيفية التحتية لكي تنتج اللفظ الذي نلحظه، ويجب أن تكتب هذه القواعد في تسلسل خطّي محدد .

ويورد كتاب «النمط SPE »سلسلة من ثلاث وأربعين قاعدة من هذا النوع للغة الإنجليزية . وكثير منها بالغ التعقيد في حدّ ذاته . كما يدخل تمثيلات صوتية وظيفية تحتية لكلمات إنجليزية انفصمت في الغالب عن لفظها الأصلي الفعلي . (ويشير كل من تشومسكي وهاليه، وإرضاء لنفسيهما – وهما يستعرضان قوتيهما –، إلى أن كلمة righteous يجب أن تحتوي على صوت طبقي احتكاكي تحتي وهو الخاء |x| الذي يقابل حرفي gh في الكتابة الأنموذجية، بالرغم من أن مثل هذا الصوت لا يرد مطلقا في الإنجليزية السطحية . وبالفعل فإن الكثير من الإنجليز يجدون صعوبة في نطقه لدى محاولتهم التحدث بلغة أجنبية تحتوي على هذا الصوت . فبدون الخاء |x| التحتية فإن القواعد التي وضعها تشومسكي وهاليه من أجل وصف التناوبات الموجودة في كلمات أخرى تظهر أن لفظ كلمة righteous هو (*['rɪʃəs]) .

والاعتراض الواضح هنا هو أن علماء الصوتيات التوليدية يستعملون أدلة تركتها أصوات ماضية من أجل اعادة بناء تاريخ اللغة دون أن يبينوا (كما يدعون) كيفية ترتيبها في ذهن المتكلم الحديث . فقاعدة تحويل |k| إلى [s] هي في الأساس إعادة بناء عملية

حدثت في اللاتينية المتأخرة قبل دخول الكلمات اللغة الإنجليزية في العصور الوسطى. بينما نجد أن قاعدة ازدواج الصوائت تقابل تبدل الصوائت الكبير الذي شهدته الإنجليزية بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر. وبالطبع فإن القاعدة الأخيرة يجب أن تتبع قاعدة تحويل |k| إلى [s] في التسلسل الذي أعيد بناؤه. وليس السبب في أن كتابة كلمة righteous (والكتابة الإنجليزية بصفة عامة) تعكس بدقة الأشكال التحتية التي تحدث عنها كتاب «النمط» هو أن الكتابة الإنجليزية مرآة قريبة من الكمال للفظ الكلمات كما تختزنها عقول الناطقين بها (كما يعتقد تشومسكي وهاليه، النمط Chomsky and Halle، ١٩٦٨م، ص ٤٩)، بل السبب في ذلك هو أن الأشكال التحتية تمثل صوتيا أجداد الكلمات الإنجليزية في العصور الغابرة. أضف إلى ذلك أن الكتابة الإنجليزية محافظة إلى حدٍّ كبير. وقد أعلن تشومسكي على الملأ أن الأخطاء الإملائية (Chomsky، ١٩٧٠م) التي يرتكبها الكبار من الناطقين الأصليين بالإنجليزية يجب أن تقتصر على الحالات القليلة التي تحتوي فيها قواعد «النمط» على لبس فيما يختص بالتمثيل التحتي لكلمة معينة. لكن الدليل الذي رأيته يشير إلى أنه مخطيء تماما. فمن يخطيء في الإملاء يرتكب عادة أخطاء لا يمكن أن تفسرها افتراضات تشومسكي، رغم إمكانية التنبؤ بها بشكل كامل إذا افترضنا أن تعلم التهجئة يتألف من تعلم التقابل بين الحروف الأبجدية والفونيمات من النوع الوصفي (سامسون Sampson، ١٩٧٠م، ص ٦٢١ وما بعدها). ويبدو أن تشومسكي يرتكب هنا الخطأ نفسه الذي ارتكبه في النحو، ألا وهو إعطاء معرفة الإنسان العادي بلغته أكثر مما تستحق. ويبدي اللسانيون المحترفون منا قدرة على التهجئة السليمة منذ الطفولة، مما يدفعنا إلى الاعتقاد واهمين أن الكتابة الإنجليزية التقليدية هي «طبيعية نفسيا» إلى حدٍّ ما. ولكن إذا عجز المرء عن إدراك هذا الوهم من خلال ملاحظة ما يعانيه الأذكياء غير المولعين باللغة بسبب نظام الكتابة، فمن الأفضل له أن يتوخى السلامة في حياته.

ومن هذا المنطلق يصطدم معارضو الصوتيات الوظيفية عادة بالجدال المعاكس الذي يقول إنه سواء أكانت التناوبات الصرفية الصوتية، ولنقل في الإنجليزية الحديثة، وليدة أحداث تاريخية وقعت في الماضي السحيق أم لا، فإنها تبقى مع ذلك حقائق تتعلق باللغة الحديثة، ويجب أن توصف بأقصى درجة من الاقتصاد في الوصف التزامني

للغة الإنجليزية . وإذا وجدنا أن أكثر الأوصاف اقتصادا هي التي تشتق فيها الصيغ السطحية من صيغ تحتية تعكس حالة ماضية من حالات اللغة ، وذلك باستعمال سلسلة قواعد مرتبة ، فإننا نكون بذلك قد حققنا اكتشافا تجريبيًا مهما وهو أن اللغات لا تميل نحو تغيير بناها التحتية والحقيقية نفسيًا بقدر ميلها نحو تغيير مظهرها السطحي . أما إنكار الحقيقة النفسية للقواعد بسبب مقارنتها بالتاريخ فيعتبر رفضا مبنيا على جهل مطبق بلعبة الكشف العلمي .

لكن هذا ينطوي على سوء فهم لطبيعة العلم (انظر سامسون Sampson ، ١٩٧٥م ب) . فالبحث العلمي لا يسير - أو على الأقل يجب ألا يسير - في حجرات منعزلة تماما عن بعضها البعض بحيث تحتاج كل معلومة datum عن اللسانيات التزامنية إلى تفسير في ضوء اللسانيات التزامنية ، دون أن يجدي في هذا الصدد أي تفسير آخر . وإذا تبين أنه بالإمكان تفسير بعض الحقائق التي لاحظها عامل في ميدان ما من خلال المبادىء الراسخة في أحد الميادين الأخرى ، فمن الغباء أيضا البحث عن تفسير آخر ضمن إطار مألوف في الميدان الأول . وإذا كان في الإمكان تفسير التناوبات الصرفية الصوتية على أنها بقايا تبدلات صوتية تاريخية ، فإننا سنفقد الحق عندئذ في وضع تفسير ثان في ضوء القواعد النفسية التي يستعملها المتكلمون الحديثون ما لم يتوافر لدينا دليل مستقل عليها . إن التفسير الصوتي التوليدي اقتصادي بمعنى واحد ، وهو أنه يسمح باختزان الغالبية العظمى من الجذور في شكل صوتي واحد ، ولكن على حساب معالجة واسعة (أي تطبيق القواعد) عندما ينبغي أن ينطق جذر ما ضمن سياق معين . ومن المعقول أيضا أن نفترض أن باستطاعتنا أن نحفظ في أذهاننا أشكال اللفظ السطحية البديلة للجذور أو الكلمات الكاملة التي لدينا دون تحليلها إلى مكوناتها ، مع مقولات تبين الظروف الملائمة لاستعمال كل بديل من البدائل . وهذا يعني أننا نكثر من استعمال «المخزن» الذهني ، ويعني في الوقت نفسه أننا لا نقوم إلا بالقليل من المعالجة ، أو لا نحتاجها مطلقا عندما نتكلم فعلا . ومن معرفتنا الضئيلة بكيفية عمل الدماغ فإن الاحتمال الثاني لا يقل قوة عن الاحتمال الأول .

وبالفعل ، فإذا كنا نتكلم ضمن إطار المنهج العلمي ، كان الرأي المنطقي في الصوتيات الوظيفية هو المفضل لأنه الأقوى ، بمعنى أنه يولد توقعات أكثر قابلية

للاختبار . وفي رأي عالم الصوتيات التوليدية الذي ينص على أن النظم الصوتية موجودة في أذهان الناس كسلاسل من القواعد ، فإن من جملة الطرق التي يمكن من خلالها أن تغير اللغة نظامها الصوتي هي إضافة قاعدة جديدة إلى السلسلة . ولكن ليس لدى عالم الصوتيات التوليدية أي سبب يجعله يتوقع ظهور مثل هذه القواعد الجديدة في مكان معين من السلسلة . فقد تظهر في البداية أو المنتصف أو النهاية . وإن اعتبر المرء من جهة أخرى أن السلسلة وصف لتاريخ مضى فإن التبدل الصوتي الجديد يجب وبالتعريف أن يقابل قاعدة تقع في نهاية السلسلة . ونلاحظ بالفعل أن القواعد الجديدة تضاف على الدوام في نهاية السلسلة (كنغ King ، ١٩٧٣م) ضمن إطار الصوتيات الوظيفية التوليدية ، مما يدعم تفسير القواعد التاريخي ويضعف التفسير النفسي . (٥)

ويجب على علماء الصوتيات التوليدية ، إن هم أرادوا الدفاع عن مواقفهم ، الابتعاد عن المبادىء الفلسفية واستعمال الدليل المادي لإثبات معتقداتهم . وأعرف منحيين واعدين من الأدلة في متناول أيديهم .

يتمثل المنحى الأول في أن بعض القواعد الصوتية ، شأنها شأن التحويلات النحوية ، تطبق بشكل حلقي cyclically (انظر الفصل ٦ ، ص ١٨٩) . ويبدو أن من الصعب ، ظاهريا على الأقل ، أن نرى كيف يمكن أن نفسر قاعدة حلقية تفسيرا تعاقبيا لأن من السخف أن نتصور كيف يمكن لعمليات من هذا النوع أن تحدث في حلقات عبر التاريخ (خاصة وأن الأشكال المعقدة تحتاج إلى حلقات أكثر من الأشكال البسيطة) . على أية حال فإن الظواهر التي صممت من أجلها القواعد الحلقية في الصوتيات الوظيفية محدودة جدا . ويظهر أن القواعد الحلقية تطبق بشكل واضح تماما عند توزيع مستويات النبر المختلفة على مفردات الجملة (انظر برزنان Bresnan ، ١٩٧١م) . لكن هذه القضية أقرب إلى النحو منها إلى الصوتيات الوظيفية البحتة . ومن المتفق عليه أنه إذا كانت التحويلات في النحو ضرورية فعلا وجب عندئذ أن تطبق بشكل حلقي . ويستعمل كتاب «النمط SPM» القواعد الحلقية لتعيين مكان النبر في الكلمات . لكن هذا التعليل قد يبدو مقنعا إذا جعلنا المبدأ الحلقي قادرين على توقع أنماط معقدة من النبر في المفردات الإنجليزية من خلال قواعد بسيطة نسبيا . إلا أن قواعد النبر في كتاب «النمط» في الواقع

بالغة التعقيد، وتعتمد على التوزيع المصطنع لحدود المكونات ضمن المفردات (حول هذه النقطة انظر «بريم Brame»، ١٩٧١م). وقد جادل الكثيرون من الكتاب ممن يؤمنون بالصوتيات الوظيفية إيمانا صادقا بأن القواعد غير الحلقية ملائمة أيضا للنبر في المفردات (روس Ross، ١٩٧٢م ج، وأوراق قدمها كل من لي Lee وشين Schane في غويفرست Goyvaerst وبولوم Pullum، ١٩٧٥م). ونادرا ما أشار أحدهم إلى الحاجة إلى القواعد الحلقية في الصوتيات الوظيفية التقطيعية segmental phonology (أي صائت وصامت)، انظر تروتنر Truitner ودنيغان Dunnungan (١٩٧٥م) ضد كاي Kaye وبيغوت Piggott، (١٩٧٣م). وقد ازدادت حيرتي حول عدم إمكان تفسير القواعد الحلقية تفسيرا تعاقبيا عن ذي قبل (سامسون Sampson، ١٩٧٨م). وهكذا، ولكل هذه الأسباب، سوف أتوقف عن عرض هذا الدفاع عن الصوتيات الوظيفية.

أما المنحى الثاني الذي يثير القلق أكثر من الأول فيتعلق باكتساب الطفل للنظام الصوتي. وقد نشر نلسون سميث Neilson Smith من الكلية الجامعية في لندن وصفا مفصلا (سميث، ١٩٧٣م) أقرب إلى الكمال من أي شيء رأيناه من قبل حول اكتساب أحد الأطفال (وهو إبنه) للنظام الصوتي الإنجليزي. والتفسير الواضح لظاهرة التماثل في الأخطاء التي يرتكبها الأطفال في لفظ المفردات بالمقارنة مع لفظ الكبار هو أنهم يبدأون بعدد محدود نسبيا من الأصوات، و«يسمعون» المفردات التي ينطقها الكبار في ضوء نظام الأصوات الذي أتقنوه حتى تلك المرحلة. لكن سميث يقول إن هذا الوصف يخالف الواقع. ويشير بدلا عن ذلك إلى أن المعطيات التي يقدمها لا يمكن أن تفسر إلا بافتراض أن الطفل يختزن كلمات الكبار في ذهنه كما يلفظها الكبار لفظا صحيحا، ثم يطبق سلسلة طويلة ومرتبة من القواعد على أشكال اللفظ التحتية لكي يشتق الألفاظ الخاطئة الخاصة به (التي تشبه في شكلها القواعد التي يعزوها علماء الصوتيات التوليدية إلى الكبار). ولا يعد تطور النظام الصوتي عند الطفل من اكتساب قدرات جديدة، بل من «حذف» تدريجي «القواعد الإعاقة» (incompetence rules) إن شئنا استعمال مصطلح «سميث» اللافت للنظر. ومما يدعو إلى الأخذ بهذا الرأي أنه عندما يظهر تمييز صوتي جديد في كلام الطفل (ولنقل التمييز بين السين [s] والشين [ʃ] حيث كان ابن سميث يلفظ هذين الصوتين سينا [s] في مرحلة مبكرة من طفولته) فإن

الصوت الجديد يستعمل فورا بشكله الصحيح في جميع الكلمات التي تحويه، حتى ولو لم يكن الطفل قد سمع أنموذجا من الكبار من هذه الكلمات قبل أن يبدأ بالتمييز بوقت طويل. وهذا يعني أن الطفل كان يميز الشين [ʃ] دوما في الكلمات التي تحتوي على sh مع أنه كان ينطقها سينا [s]. ومن قواعد الإعاقة التي صادفها ابن سميث قاعدتان: الأولى تحول كلمة puddle إلى [pʌgl] والثانية تحول puzzle إلى [pʌdl] وهذان هما اللفظان اللذان يعطيهما الطفل إن طلب إليه تكرار هاتين الكلمتين من كلمات الكبار. وهذا بدوره يعني أنه كان بإمكانه أن يقول puddle بصورة جيدة تماما إن طلب إليه أن يقول puzzle، لكنه لم يستطع أن يقول puddle إن طلب منه أن يقول puddle، وهذا اكتشاف يستحيل تفسيره، إن لم نقل إنه غريب، خاصة إذا افترضنا أن الطفل يقترب من كلام الكبار ما وسعه ذلك ضمن حدود نظامه الصوتي، لكنه اكتشاف يلائم دون شك نمط قواعد الإعاقة بشكل مقنع تماما.

والسؤال الواضح في نظرية سميث يتعلق بالسبب الذي يدعو الأطفال لفعل شيء غريب كهذا يشوه كلامهم من خلال قواعد الإعاقة. لكن سميث لديه الإجابة عن هذا السؤال. فباعتقاده أن الطفل الذي يسمع كلام والديه للمرة الأولى يواجه مجموعة مضطربة من الأصوات التي تختلف عن بعضها البعض اختلافا بسيطا وعليه أن يكتشف فيها نظاما معينا. ولو كان هناك نوع من الصوتيات الوظيفية البسيطة جدا أو غير الموسومة للغة الإنسانية لوجدنا أن بدء الطفل بافتراض أن الكلام الذي يسمعه يمثل ذلك النظام الأبسط، وأن السبب في كل تلك التعقيدات الظاهرية يعود إلى الاختلاف دون القونيمي الذي يمكنه تجاهله دون ضرر، يشكل استراتيجية معقولة. ويتراجع الطفل عن هذا الموقف شيئا فشيئا كلما تبين له من خلال الدلائل أن بعض الاختلاف الصوتي مميز في الواقع في لغة الكبار. (٦) وقد لا يحتوي النظام الصوتي البسيط على أية عناقيد من الصوامت أو الصوائت المزدوجة، وقد لا يضم سوى أصوات غير موسومة مع قدر كبير من الانسجام في الصوائت والصوامت. (٧) كما أن قواعد الإعاقة التي يطرحها سميث تدفع الإنجليزية في ذلك الاتجاه بالذات عندما تطبق تطبيقا كاملا.

والمهم في غايتنا الحالية أنه إذا اضطررنا إلى قبول نظرية سميث حول كيفية معالجة الأطفال للنظام الصوتي، فإن الوصف الذي يقوم على النظام الصوتي التوليدي عند الكبار يصبح معقولا أكثر. ويتردد المرء في قبول كتاب تشومسكي وهاليه «نمط الصوت في اللغة الإنجليزية» على أساس قيمته الظاهرية لأن جهاز الأشكال التحتية الغريبة والقواعد المرتبة لا تقابل شيئا يعرفه المرء عندما يستبطن عمليات كلامه الخاص. ومع ذلك يطرح سميث أشكالا تحتية مرتبطة بأشكال سطحية شديدة الاختلاف من خلال قواعد مرتبة في الطفل. وإذا كان لقواعد الطفل وجود واقعي على الاطلاق فإنه بالتأكيد لن يكون سوى وجود واقعي نفسي (إذ ليس من الممكن أن تكون قواعد الإعاقة إعادة بناء التاريخ). فقواعد الطفل لا تماثل قواعد الكبار (فأشكالنا السطحية هي أشكال تحتية عند الطفل). إلا أن الشكل العام للنظام هو نفسه. ولعل من الواجب علينا إذن أن نعترف بأن حدسنا حول الطريقة التي نتكلم بها مضلل، وأن نعترف أيضا بأن قواعد الكبار في كتاب «النمط» هي قواعد واقعية من الناحية النفسية.

وأجد لزاما علي أن أعترف بقوة هذا الجدل، مع ملاحظة أن الفرصة لم تسنح بعد أمام اللساني للتوصل إلى جدل يدحض فرضية سميث (انظر برين Braine، ١٩٧٦م)، وأنه باستطاعة المرء أن يرى دافعا معينا عند الأطفال لفرض عمليات معقدة على مفرداتهم، لكن الكبار على ما يبدو لا يملكون دافعا مماثلا لفعل أي شيء من هذا القبيل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدليل الذي قدمه سميث ليس سوى دليل هزيل وغير مباشر لدعم الصوتيات الوظيفية التوليدية، (وليس هذا انتقادا لسميث، إذ لم يكن يرمي إلى الدفاع عن تشومسكي وهاليه، بل كان يهدف إلى دراسة لغة الطفل كغاية في حد ذاتها). وما أجمل أن ترى علم الصوتيات الوظيفية التوليدية الذي انبثقت عنه مقررات دراسية متتالية، وأدى إلى نشر كتاب تلو آخر في جميع أنحاء العالم، يعتمد في نهاية الأمر في تثبيت دعائمه على كلام طفل من أبناء منطقة هارتفوردشر. وحتى في غياب أي دليل إيجابي ضد الواقعية النفسانية للتحليل الصوتي الوظيفي عند تشومسكي وهاليه فإن الحجج المضادة طويلة جدا بكل تأكيد.

و قد تم في السنوات القلائل الماضية تقديم كثير من الدلائل الإيجابية المتنوعة بغية إظهار أن الكبار لا يعملون وفق قواعد من النوع الذي رسمه تشومسكي وهاليه

(انظر مثلا المقالات التي كتبها كل من هسيه Hsieh وسكوسين Skousen وستاينبرغ Steinberg وكرون Krohn في كورنر Koerner ، ١٩٧٥م) . كما أن الكليات الصوتية الوظيفية الوحيدة ما هي إلا نتائج الحقائق الفيزيائية للتشريح أو السمعيات (الأكوستيكا) acoustics (انظر مثلا ليليانكرانتس Liljencrants وليندبلوم Lindblom ، ١٩٧٢م وأوهالا Ohala ، ١٩٧٤م) . ويبدو من المحتمل الآن أن هذه التعميمات ستكون مصطنعة ، ولن تدخل ضمن نطاق أي تحليل صوتي للقطع المتبادلة حتى عندما يبني المتكلمون لأنفسهم تعميمات تربط مثلا الصوت [s] في decennial (عقدي) مع [k] في decagon (معشر الأضلاع) في اللغة الإنجليزية لأنهم يدركون أن كلتا الكلمتين تتضمنان الجذر نفسه الذي يعني «عشرة» ، (ويمكن أن نلاحظ أيضا ضد تشومسكي وهاليه أن من غير المعقول أن نتخيل المتكلم الأصلي العادي وهو يجري هذه التوصيلات ، حتى ولو كان ذلك بطريقة ابتكرت خصيصا لهذا الغرض . وهكذا نرى أن ثمة قاعدة من القواعد التي وصفاها بالنسبة للإنجليزية تتناول التناوب بين [pʌgn] في pugnacious مشاكس و [pju:n] في impugn «يفند» . لكن مؤلف هذا الكتاب هو أحد الناطقين بالإنجليزية الذين لم يخطر ببالهم أن هاتين الكلمتين تحتويان على جذر مشترك قبل قراءته المقطع الذي يتحدث عن هذا في كتاب «النمط» بالرغم من الدليل الذي تبينه التهجئة ، وهي بالنسبة إلى تشومسكي وهاليه أمر غير ضروري) . وقد توصل أحد المنظرين على الأقل وهو فنمان Vennemann (١٩٧٤م) إلى رأي مفاده أننا نختزن مفرداتنا لا في هيئة أشكال صوتية تحتية للجذور ، بل على شكل اللفظ السطحي للكلمات ، مع إدخال منفصل لكل من مشتقاتها المختلفة . ويدعى هذا الاتجاه الجديد أحيانا «بالصوتيات الوظيفية التوليدية الطبيعية» مما يكسبه هيئة نظرية جديدة . ولعل الاسم الأفضل لهذا الاتجاه الجديد هو «الصوتيات الوظيفية المنطقية commonsense phonology» لأنه يرجع في آخر الأمر إلى رؤية أن النظرية الحقيقية في الصوتيات الوظيفية تنص في واقع الأمر على «عدم وجود نظرية في الصوتيات الوظيفية» .

وإذا كان هذا هو الموقف الذي ينبغي أن نصل إليه في نهاية الأمر – وفي اعتقادي أنه لكذلك (بالرغم من أن علماء الصوتيات الوظيفية ماضون في نضالهم حتى الرمق الأخير ، مع العلم أنه من المتعذر في عمل من هذا النوع التصدي لكل نقطة من نقاط

دفاعهم على حدة) - فإن بمقدورنا أن نسأل أخيرا: لماذا استطاعت نظرية غير معقولة بهذا الشكل الواضح، ودون أن يكون لها ما يدعمها سوى أدلة واهية أن تحتفظ بتأثيرها طوال هذا الزمن؟

من العوامل التي ساعدت نظرية السمات الصوتية الثنائية على البقاء، وبمنتهى الصراحة، هو على ما يبدو عدم إبداع اللسانيين الأمريكيين في مجال الصوتيات. فقد كانت الصوتيات راسخة الأساس في بريطانيا قبل أن تبرز اللسانيات التي نعرفها إلى حيز الوجود. ومن المسلم به اليوم أن أية شهادة تمنح في اللسانيات لا بد من أن تشمل مكونا قويا من الصوتيات. أما في الولايات المتحدة فالأمر مختلف. فحتى في «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، كما سمعت، فإن طلاب شهادة الدكتوراه في اللسانيات لا يطالبون بدراسة الصوتيات. والأدهى من ذلك أن مقرر الصوتيات لا يطرح مع المقررات الدرسية التي يحق للطالب اختيارها. إن نظام الكتابة الصوتية الذي وضعته الجمعية الصوتية العالمية International Phonetic Association والذي يقدم تسجيلا دقيقا لصغائر اللفظ لا يعمل به في أمريكا. كما أن دورية «اللغة»، وهي دورية اللسانيات الأولى في الولايات المتحدة، لم تتمكن من طباعة رموز الأبجدية الصوتية العالمية IPA طيلة خمسين عاما قبل أن تنقل طباعتها إلى المطابع البريطانية عام ١٩٧٤م. وما أشبه هذا بدورية علمية عاجزة عن طبع المختصرات العلمية المتعارف عليها بالنسبة للأصوات الفيزيائية أو الرموز العادية للمعادلات الكيميائية. وليست هذه مجرد مسألة رموز كتابية «مستقلة ومتساوية في الوقت نفسه». فالرموز المستعملة في أمريكا بصورة عامة أقل دقة وتنظيما من مثيلاتها في بريطانيا. ولقد ثبت من خلال التجربة أن اللسانيين الذين تلقوا تدريبا يتطلب إتقان الأبجدية الصوتية العالمية يستطيعون دوما أن يميزوا الأصوات بدقة أكثر من غيرهم من اللسانيين المؤهلين جيدا ممن لم يتلقوا مثل هذا التدريب (لادفوغد Ladefoged، ١٩٦٧م). ومن الطبيعي لنظرية تدعي أن عددا ضئيلا فقط من التمييزات البدائية بين الأصوات هي المهمة أن تحوز على رضى العلماء الذين لا يسمعون سوى قلة من التمييزات، لكن في آذانهم وقر عن التفاصيل الدقيقة الأخرى.

ولا يخامرني أي شك مع ذلك في أن السبب الرئيس الذي حمل الناس على التمسك بإيمانهم بالصوتيات الوظيفية التوليدية هو كونها مسلية إلى أبعد الحدود.

وقد لا يكون هذا الجانب من النظرية وثيق الصلة بالوصف الذي قدمته. فبالنسبة لي فإن المتعة التي نجنيها من التحليل الصوتي الوظيفي التوليدي تمثل دون شك ذوق الأقلية، لكنها كبيرة بالنسبة إلى تلك الأقلية (التي أعترف بانتسابي إليها). والمعلومات اللازمة لمثل هذا التحليل هي التناوبات الصرفية الصوتية في اللغة موضع الدراسة. ولعل هذه الحقائق معروفة تماما لدى المطلعين على أمور اللغة، أو يمكن في أسوأ الحالات، التثبت منها من خلال الرجوع إلى مصدر أو مصدرين. وبعد أن يحصل المرء على قاعدة المعلومات المحددة تحديدا جيدا وبعناية فائقة يصبح باستطاعته أن يتصرف بصياغة قواعد بديلة كما يفعل شيرلوك هولمز وهو جالس على أريكته يحيك حلا أنيقا لأحد الألغاز وهو يدخن غليونه. وعندما نعثر على الحل فلن يكون هذا مماثلا لنجاحنا في حل الكلمات المتقاطعة في صحيفة يوم الأحد، لأننا بهذا نكون قد اكتشفنا حقائق جديدة حول عمليات فكرية مجهولة تتعلق بأحد العروق أو الأمم.

و يزداد الأمر صعوبة بمجرد أن نفسر الصوتيات الوظيفية التوليدية من جديد على أنها إعادة بناء التاريخ. إذ ما من قيمة علمية تكمن في إعادة بناء تلك الأجزاء من تاريخ لغة من اللغات التي يمكن التكهن بها من خلال التناوبات الصرفية الصوتية التي بقيت حية حتى الآن بمحض الصدفة. فإعادة البناء التاريخي عملية قيمة، ولكن يتعين على القائمين بها الاستفادة من جميع مصادر المعلومات المتوافرة لديهم. ولا تقتصر هذه المصادر على حفنة من الكتب، إذ إن من الواجب أن يمضي المرء ساعات وأسابيع وهو يدرس المخطوطات القديمة والمخطوطات النادرة. ومن واجب المرء أيضا أن يتعلم، ويتعلم لغات أخرى لها صلة بالموضوع لما تلقيه من ضوء على تاريخ اللغة موضع الدراسة. ومن واجبه أيضا أن يتقن دقائق مصطلحات الكتابة، وأن يأخذ في الحسبان الفرضيات المتعلقة بالكلمات الدخيلة من وإلى اللغات البعيدة التي لا يعيرها اهتماما. وربما تعذر الدفاع عن نظريتنا المفضلة بسبب دليل قد يظهر بعد النشر، نظرا لأن لقاعدة المعلومات الآن نهاية مفتوحة. إن العمل التاريخي للساني أشبه بعمل رجل التحري الحقيقي منه بعمل شيرلوك هولمز. فرجل التحري الحقيقي يزن الحقائق بصبر وأناة بعيدا عن الأضواء، رغم ضآلة فرصة توصله إلى نتائج قيمة. وإذا لم يدرك علماء الصوتيات التوليدية هذه النتيجة لإعادة تفسير النظرية إدراكا تاما، فلن يكون من المستغرب عندئذ

أن نراهم يتشبثون برأيهم، ويقاومون الضغط الرامي إلى حملهم على تغيير معتقداتهم. ولا أقصد في هذا المقام أن هناك غشا متعمدا، بل كل ما أقصده هو ما يتمناه الناس قاطبة.

وربما شعر بعض القراء أنه لا مكان في كتاب أكاديمي جدي لاعتبارات مثل تلك التي نوقشت في الفقرات الأخيرة. وأقول لكل من يرى هذا أنه ضحية وهم شائع مفاده أن الفكر والعلم على وجه الخصوص نشاط تمارسه كائنات حية عليا لا ضلع لها في أي نوع من أنواع الفشل الذي يصيب الإنسان العادي في الشارع (انظر لاكاتوس Lakatos، ١٩٧٦م، ص ١٤٢، الهامش ٢، حول آثام «أسلوب الاستنتاج» المجرد من الشخصية في العلوم). والحق بالطبع أن العلماء غير معصومين من الخطأ، وكثيرا ما نراهم يتعدون عن العقل كأي إنسان آخر. فمجد المنهج العلمي لا يكمن في العقلانية الكاملة لدى ممارسيه، بل يكمن في أنه يساعد جماعة من الخطائين على تجاوز أخطائهم التي ما انفكوا يرتكبونها. فتطهير أي وصف لأي فرع من فروع المعرفة من عمليات الرجوع إلى منابع الخطأ، كما يفعل الناس غالبا، يعني زيادة الصعوبة بلا مبرر أمام الجيل الجديد من العلماء في محاولتهم العثور على مواضع الخطأ لاجتنابها.

الفصل التاسع

مدرسة لندن

إنجلترة بلد شهدت فيه بعض جوانب اللسانيات تاريخا طويلا بشكل غير عادي. ويكتسب الوصف اللساني قدرا من الأهمية عند أمة من الأمم عندما يطوّر لغة «رسمية» أو قياسية خاصة به من مزيج من استعمالات متضاربة ومتنوعة مما يلاحظ عادة في أية منطقة نعمت بالاستقرار مدة طويلة من الزمن. وقد شاءت الظروف أن تكون إنجلترة في هذه الناحية بالذات، وباختصار، في طليعة أوروبا. أما في الأماكن الأخرى فإن سيطرة ثقافة اللغة اللاتينية، بالإضافة إلى رؤية العالم فوق الأممية supernational في العصور الوسطى جعلت اللغات المعاصرة أقرب إلى اللهجات المحلية العامية التي لا تستحق الدراسة الجدية. أما إنجلترة فكانت تطور لغة قياسية متعارفا عليها في القرن الحادي عشر. وغني عن القول إن الغزو النورمندي أعاق هذا التقدم الأولي. فعندما فقدت اللاتينية دورها، وبدأت الثقافات بالانفصام على طول الخطوط القومية في عصر النهضة، سارعت بلدان أخرى نحو تأسيس لغاتها الرسمية قبل إنجلترة. ومع ذلك احتلت إنجلترة منذ القرن السادس عشر منزلة رفيعة بفضل الجوانب المختلفة «للسانيات العملية» التي ازدهرت هناك، وأذكر من ضمنها نشاطات مثل تنظيم اللفظ الصحيح وتعليمه، وعلم المعجمات، واختراع نظام الاختزال، وإصلاح التهجئة، وإيجاد «اللغات الفلسفية» المصطنعة مثل لغات «جورج دالغارنو George Dalgarno» و«جون ويلكنز John Wilkins». فكل هذه الدراسات تولّد لدى ممارسيها أو تضفي عليهم درجة عالية من الثقافة حول القضايا اللغوية.

وكان التركيز على علم الصوتيات (كما ذكرت في الفصل السابق) من نتائج تقاليد علم اللسانيات الخالص الذي ظهر في بريطانيا في زمننا الحالي. وقد كان هنري

سويت Henry Sweet (١٨٤٥-١٩١٢م) في طليعة المهتمين بالدراسات الصوتية، وهو من علماء اللسانيات التاريخية القلائل الذين أنجبتهم بريطانيا في القرن التاسع عشر لمنافسة اللسانيات التاريخية التي كانت تنمو في ألمانيا. ولكن سويت، على العكس من العلماء الألمان، بنى دراساته التاريخية على فهم مفصل لحركة الأعضاء الصوتية. وكان الفسيولوجيون على وجه الخصوص هم الذين يجرون (مثل هذه الأبحاث الصوتية التي تمت في ألمانيا دون الاهتمام بالمسائل اللغوية). وكما ذكر تي. سي. أونيونز T. C. Onions في قاموس السيرة القومية Dictionary of National Biography فإن كتاب «دليل الصوتيات Handbook of Phonetics» الذي ألفه سويت عام ١٨٧٧م «علم أوروبا الصوتيات، وجعل من إنجلترة مهدا لهذا العلم الحديث» كان سويت أصل شخصية الأستاذ هيغنز Higgins في مسرحية «بيجماليون Pygmalion» التي كتبها جورج برنارد شو والتي تحولت إلى فيلم غنائي بعنوان «سيدتي الجميلة». وقد كان سويت خلال حياته عالما يشتغل لحسابه الخاص، وبسبب بعض العداوات الشخصية لم يتول أي منصب أكاديمي، على الرغم من أن أعماله ومنشوراته كانت تؤهله لذلك (مما أثار دهشة اللسانيين الأجانب). ولقد كانت الصوتيات عند سويت عملية بقدر ما كانت أكاديمية، حيث أبدى اهتماما كبيرا بتنظيم الكتابة الصوتية فيما يختص بمشكلات تعليم اللغة وإصلاح التهجئة. فالعنوان الكامل «للدليل» الذي ذكرناه آنفا يحمل عبارة تقول: «بما في ذلك شرح شعبي لمبادىء الإصلاح الهجائي». كما كان سويت من أوائل مؤيدي فكرة الفونيم، فهي بالنسبة له قضية ذات أهمية عملية باعتبار أن الفونيم الوحدة التي يجب أن تمثل في نظام الكتابة المثالي orthography.[1]

وسار دانييل جونز Daniel Jones على نهج سويت في الصوتيات (١٨٨١-١٩٦٧م) فكان الموضوع بالنسبة إليه بمثابة الهواية، واقترح على المسؤولين في الكلية الجامعية بلندن University College London أن ينظروا في تدريس صوتيات اللغة الفرنسية. وقد عين محاضرا هناك عام ١٩٠٧م، فأسس ما أصبح فيما بعد أول قسم جامعي لدراسة علم الصوتيات في بريطانيا. وأكد جونز أهمية التدريب الواسع في المهارات العملية مثل الإدراك والكتابة الصوتية ونطق الفوارق الدقيقة بين أصوات الكلام لما لها من أهمية في دراسة اللغة. كما وضع نظام «نقاط القياسات الأساسية»

وهي التي يسترت تدوين الصوائت بشكل دقيق ومنتظم . وبفضل التقاليد التي أرسى دعائمها كل من سويت وجونز أصبح لتدريب الأذن في الصوتيات دور كبير في المقررات الجامعية في اللسانيات البريطانية . كما يميل البحث اللغوي في بريطانيا إلى استقاء المعلومات من خلال الاهتمام الدقيق بالتفاصيل الصوتية . أما اللسانيات الأمريكية فتأثرت بالممارسة الألمانية أكثر من البريطانية ، شأنها شأن الجوانب الأخرى من الفكر الأمريكي . ونتيجة لذلك كان الوصفيون أيضا في أمريكا ، وبالمقارنة مع أقرانهم البريطانيين ، لا يعبأون مطلقا بالحقائق الصوتية في اللغات التي وصفوها (بينما نجد أن من مبادىء أتباع تشومسكي إهمال ما يدعونه «مجرد تفاصيل صوتية») . [٢]

أما فيرث J. R. Firth (١٨٩٠ - ١٩٦٠م) فكان أول من جعل من اللسانيات الحقيقية دراسة علمية متميزة ومعترفا بها في بريطانيا . درس فيرث - وهو من مقاطعة يوركشير - التاريخ في المرحلة الأولى من دراسته الجامعية قبل تنقله كجندي في أجزاء متعددة من الإمبراطورية البريطانية إبان الحرب العالمية الأولى . وكان أستاذا في الأدب الإنجليزي في جامعة البنجاب من ١٩١٩م إلى ١٩٢٨م . ثم عاد بعدئذ إلى بريطانيا ليشغل أحد المناصب في قسم الصوتيات في الكلية الجامعية بلندن . وفي عام ١٩٣٨م انتقل فيرث إلى قسم اللسانيات في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية حيث أصبح عام ١٩٤٤م أول أستاذ في اللسانيات العامة في بريطانيا العظمى ، (وقد تأسس قسمه الذي يعد الأول من نوعه في البلاد عام ١٩٣٢م) . كما قام فيرث بالإشراف على تدريب معظم مدرسي اللسانيات في بريطانيا حتى عهد قريب ، فجاءت أعمالهم مرآة لأفكاره ، وهذا ما جعل اسم «مدرسة لندن» ملائما جدا للمنهج البريطاني المتميز في هذا الموضوع ، بالرغم من أن اللسانيات قد بدأت تزدهر في عدة أماكن أخرى .

ومن الأمور اللافتة للنظر أن تكون اللسانيات قد بدأت في «مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS» . فقد تأسست تلك المدرسة ، وهي من المعاهد التابعة لجامعة لندن ، عام ١٩١٦م بعد استجابة متأخرة جدا من جانب الحكومة للحاجة إلى معهد لدراسة لغات الإمبراطورية وثقافاتها . [٣] وكانت تلك المدرسة (ولا تزال) تغص بأناس أمضوا جزءا كبيرا من حياتهم العملية وهم على اتصال مباشر مع اللغات والثقافات الغريبة ، حتى أصبحت اللسانيات اللندنية نوعا من اللسانيات التي يخضع التنظير فيها

لمعرفة سليمة بحقائق اللغات الغربية . (وقد علم فيرث عددا من اللغات الهندية واللغات الأخرى، وكتب أيضا عن الكثير حولها) . وكانت الإمبراطورية البريطانية بالنسبة إلى مدرسة لندن بمثابة الهندية الأمريكية إلى الوصفيين الأمريكيين، حيث كانت كلتا المجموعتين مزودتين بكميات من المعلومات غير مألوفة ضد الاستنتاج العقيم الذي شوه اللسانيات الأوروبية ومعظم اللسانيات التشومسكية . ومع ذلك فقد كان هناك فرق بين الحالتين . إذ انصرف الأمريكيون إلى دراسة لغات كانت على وشك الانقراض، بحيث مست الحاجة إلى تدوينها نظرا لأهميتها العلمية . بينما كان اللسانيون اللندنيون يعالجون بصفة رئيسة تلك اللغات التي ينطق بها الكثيرون، والتي واجهت مهمة التطور إلى وسائل فعالة للتواصل بين حضارات حديثة . وهذا يعني من جهة أن الجانب العملي من التقاليد اللسانية البريطانية كان معززا، حيث برزت موضوعات مثل إيجاد نظم الكتابة وتخطيط اللغة القومية بصورة مهمة . كما عني فيرث بتدريس مقررات في علم الاجتماع اللغوي sociology of language في الثلاثينيات قبل أن يظهر هذا الموضوع في قائمة الدراسات الأمريكية بوقت طويل . ومن المفارقات أن يشير هذا أيضا إلى استعداد اللسانيين لقضاء قسط كبير من وقتهم في تنظير مبهم يقوم على معلومات مستمدة من مناطق محدودة . ولم يحس هؤلاء بالضغط نفسه الذي أحس به الأمريكيون من أجل تسجيل الحقائق الخام قبل فوات الأوان . ولم تكن اللغة الهندوستانية ولاالثمانون مليونا من الناطقين بها على وشك الضياع من دنيا العلم لأن شخصا أمضى سنة أو سنتين وهو يصقل، ويعيد صقل، التحليل المجرد الدقيق لستة من أفعالها الشاذة (اذا أردنا أن نضرب مثالا خياليا) . ويتفق مؤيدو فيرث ونقاده على حد سواء على أن عمله في حد ذاته مشتت وبرنامجي إلى حد بعيد، كما أن مدرسة لندن لم تبذل سوى القليل من المحاولات لتقديم أوصاف كاملة للغات .

وقد صبت نظريات فيرث جل اهتمامها على الصوتيات الوظيفية وعلم الدلالة بشكل أساسي، وسوف نعرض لهذه الموضوعات بالترتيب نفسه .

من السمات الرئيسة في معالجة فيرث للصوتيات الوظيفية (وسوف نرى تكرارا لهذه السمة في التحليل اللغوي في مدرسة لندن في مستويات أخرى) أنها متعددة النظم polysystematic إن شئنا استعمال مصطلح فيرث . ولكي نعرف ما هو المقصود

بهذا، دعونا نعود إلى مناقشة مشكلة تشاو Chao (في الصفحات ٦٤-٦٧، الفصل ٣) في النظام الصوتي للصينية المندرينية. فالصوت اللثوي الحنكي alveolopalatal الاحتكاكي [ɕ] يقع قبل الصوائت العالية الأمامية، وهو متكامل التوزيع مع ثلاثة أصوات احتكاكية أخرى وهي [s, ʂ, x] التي تتقابل مع بعضها البعض قبل الصوائت الأخرى. ويشكل هذا حجر عثرة بالنسبة للتحليل الفونيمي بما أننا لا نعرف أي صوت من الأصوات الاحتكاكية الثلاثة الأخيرة يجب أن يساوي الصوت الاحتكاكي [ɕ]. أما فيرث فيرى أن هذه ليست سوى مشكلة وهمية. فالنظام الصوتي في أية لغة من اللغات يتألف من عدد من النظم التي تحتوي على احتمالات بديلة تؤدي عملها في نقاط مختلفة من الوحدات الصوتية كمقاطع الكلمات syllables، وليس ثمة داع لمطابقة البدائل في نظام ما مع بدائل أخرى في نظام آخر. (وهذا يختلف كثيرا عن فكرة تروبتسكوي التي تقول إن التقابلات «المحيَّدة» يحققها فونيم أساسي archiphoneme [انظر الفصل الخامس]. ويفترض تروبتسكوي أن مجموعة الأصوات الموجودة في سياق التحييد الخاص سترتبط بصورة منتظمة بالمجموعة الموجودة في سياقات أخرى. إلا أنّ فيرث لا يرى مسوغا لمثل هذا الافتراض).

وقبل كل شيء، فإنه ما من وصفي أمريكي يفكر بمطابقة العناصر التي تحتل مواقع النوى من مقاطع الكلمات syllablic nuclei مع تلك التي تقع على طرفي المقطع. وبعبارة أخرى، لنفترض أن لدينا لغة جميع مقاطعها من النمط البسيط أي + صائت + صامت ولها خمسة صوائت [i, e, a, o, u] وأحد عشر صامتا [?, s, l, n, m, g, d, b, k, t, p]، فالوصفي في هذه الحال لن يجمع الصوائت والصوامت على أنها ألوفونات للفونيمات نفسها، ولن يجد بالتأكيد أية صعوبة في رؤية صوامت متقابلة أكثر من الصوائت. أما فيرث فيرى أن نظام «نواة المقطع» هو بكل بساطة مختلف عن نظام طرف المقطع. ويضيف أن نظام الصوامت التي تعمل قبل صوائت أمامية قريبة في الصينية مختلف عن النظام الذي يعمل قبل الصوائت الأخرى. وبإمكان المرء أن يضاعف الأمثلة عن الظواهر التي تشكل معضلات بالنسبة للتحليل الفونيمي، وهي التي تتلاشى عند معالجتها ضمن إطار تعدد النظم. فالصامتان الوحيدان اللذان يمكن أن يقعا في نهاية المقطع في الصينية المندرينية أيضا، وعلى سبيل المثال، هما [ŋ n] لكن

[ŋ] ليست من بين الصوامت الكثيرة التي يمكن أن تقع في بداية المقطع . فالفونيمي (من يعتقد بوجود الفونيمات) على أغلب الظن سيعتبر أن[ŋ] هي أحد ألوفونات الصوامت التي تقع في بداية المقاطع ، ولكن أي واحد منها؟ هل هو [k]؟ أم [m]؟ أما فيرث فيرى وبكل بساطة أن ثمة نظاما لنهاية المقطع مؤلفا من عضوين وهو مختلف جدا عن نظام بداية المقاطع متعدد الأعضاء .

ويقول فيرث ، وأعتقد أنه على صواب ، إن الفونيميين ارتكبوا الخطأ نفسه بسبب طبيعة نظم الكتابة الأوروبية . فالكتابة الفونيمية تمثل قبل كل شيء تطبيقا ثابتا تماما لمبادىء معينة من مباديء الكتابة التي تتفق بمحض الصدفة مع النصوص الأبجدية الأوروبية بشكل دقيق تقريبا . ومن الطبيعي أن يساور الشك العلماء المشتغلين بالثقافات الشرقية حول رفع نظام رموز كلامهم القبلي إلى مرتبة البدهيات العلمية ، حيث كان لدى الكثيرين منهم نصوص مبنية على مباديء أخرى ، وكانت تقاليدهم بشأن القضايا اللغوية القديمة مستقلة عن الفكر الأوروبي . ومن المؤكد أن الصينيين ، وهم الذين تميزوا بمفردات لغوية مغرقة في القدم تتناول قضايا اللفظ ، لم يكونوا ليصفوا ، ولنقل المقطع الذي نكتبه صوتيا [nán] أبدا على أنه مؤلف من سلسلة من ثلاث قطع الأولى منها تماثل الثالثة .

ومن ناحية أخرى يمكن الجدل بأن مبدأ النظم المتعددة يهمل تعميما حول اللغة الإنسانية ، وهو صحيح باعتباره هدفا إحصائيا حتى ولو لم يكن قاعدة مطلقة . وكما لاحظنا في الصفحة (٦٧ ، الفصل ٣) ، فإن اللغات لا تبدي تباينا كبيرا في «نظمها الصوتية» الوظيفية ، بحيث لا نجد بصفة عامة لغات ذات صوامت تختلف نوعا وعددا قبل كل صائت مميز . وتحتوي الصينية على تداخل كبير بين الصوامت غير [ɕ, s, ʂ, x] التي تقع قبل الصوائت القريبة الأمامية والصوائت الأخرى على التوالي . على أية حال ، وبالرغم من أن هذا ليس من الموضوعات التي تحظى باهتمام فيرث ، فإن من غير الواضح ما إذا كانت صوتياته الوظيفية ذات النظم المتعددة فاشلة بهذا الشأن . فبالرغم من أن النظرية تفسح المجال أمام أنواع غير محدودة من النظم ، نجد أنه كلما زاد تميز النظم التي يعترف بها وصف معين (وفي الغالب كلما زاد اختلاف قيم المقاييس الصوتية) ازداد ذلك الوصف تعقيدا لدرجة تحملنا على القول إن نظرية فيرث تحقق هدف تشومسكي

في إعطاء وصف بسيط للغات «الطبيعية» نسبيا، وأوصافا معقدة للغات الأقل طبيعية.

وثمة مجال آخر شعر فيه فيرث أن التحليل الفونيمي كان متأثرا بالكتابة الأبجدية بصورة غير مقبولة، ألا وهو مبدأ «التقطيع الصوتي». فالكتابة الفونيمية، شأنها شأن الجملة في الكتابة الأوروبية العادية، تتألف من سلسلة خطية من وحدات تشبه حبات الخرز المضمومة بخيط. وقد اضطر الأمريكيون للاعتراف بوحدات نغمية معينة مثل «فونيمات النبر» في اللغات النغمية، و«فونيمات النغمة» التي تتجاور في مقاطع كاملة بدلا من أن تشكل جزءا من صوائت وصوامت معينة. أما نماذج التنغيم intonation patterns فيمكن أن تمتد لتشمل سلاسل من مقاطع عديدة. لكن الفونيمات النغمية كانت شيئا ممجوجا ومستهجنا في نظرية الفونيم، كما كانت محظورة إلا مع مقاييس صوتية خاصة مثل ارتفاع الصوت وطبقته loudness and pitch. أما فيرث فكان يعتقد أن هذا مناف للعقل. خذوا مثلا كلمة limp [limp] في الإنجليزية التي تنتهي بعنقود من الصوامت الشفوية. وليس هذا وليد الصدفة كما نعلم، فمثل هذه العناقيد لا يمكن أن تختلف مخارجها في الإنجليزية. وهكذا نجد lint [lint]، link [liŋk]، بينما لا نجد [liŋp]* ولا [limt]* أو ما شابه ذلك.[٤] لذا يجب أن تمثل شفوية العنقود في limp مرة واحدة لا مرتين في التحليل الصوتي الوظيفي. ويجب ألا نكتب /limp/ ولكن ولنقل liπ حيث m و π وحدتان فونيماتيتان phonomatic تمثلان على التوالي صوتا أنفيا انفجاريا بمخرج غير محدد. أما الخط الأفقي فهو سمة نغمية تدل على «الشفوية» التي تتقابل مع السمات النغمية للمخارج الأخرى في مستوى عناقيد الصوامت بدلا من الوحدة الفونيماتية المنفردة.[٥] وإذا كان «الواقع» الذي يراد أن يقابله تحليل النظام الصوتي متعلقا بطبيعة الأوامر العصبية التي ينقلها دماغ المتكلم إلى أعضاء الكلام عنده، كما يدعي علماء الصوتيات الوظيفية التوليدية، تأكدنا عندئذ من أن الافتراض بأننا نأمر أفواهنا مرة واحدة فقط لكي تجعل العنقود النهائي في /limp/ شفويا بأن ذلك الافتراض معقول أكثر من الافتراض بأننا نصدر أوامر منفصلة لعنصري العنقود. ولا يحتاج السامع، كما يفعل في الواقع، إلى الإصغاء إلى سمة «الشفوية» سوى مرة واحدة فقط.

ويعترف تحليل النظام الصوتي عند فيرث بعدد من نظم الفونيمات النغمية التي تحمل في شتى نقاط البنية (مثلا في مستويات عناقيد الصوامت، والمقاطع، والكلمات،

إلخ.). وتحدد هذه النظم لفظ شكل معين بالتفاعل مع وحدات فونيماتية قطعية الحجم تمثل ما يتبقى من المعلومات بعد عزل جميع القيود المفروضة على التجاور بين القطع المتلاصقة واعتبارها عناصر نغمية. (إن التمييز الاصطلاحي بين العناصر النغمية وبين «الوحدات الفونيماتية» ليس جوهريا. إذ يمكن اعتبار «الوحدات الفونيماتية» أيضا «عناصر نغمية» يعادل طولها وبمحض الصدفة طول قطعة واحدة فقط حسبما أعتقد).

ومن النتائج المترتبة على هذا أن العبارات الكلامية تمثل ببنية صوتية هرمية إضافة إلى البنية النحوية الهرمية التي يعترف بأنها تمتلكها على نطاق واسع. وهكذا تفسح النظرية النغمية المجال بالطبع أمام وحدات متعددة القطع مثل المقطع الذي كان ولا يزال لغزا يحير الوصفيين وعلماء الصوتيات الوظيفية على حدّ سواء. فمن زاوية الحدس، وبالنسبة للشخص العادي، يبدو أن المقطع كيان على جانب من الأهمية (خذ مثلا دوره في الأوزان الشعرية) ومع ذلك فإن المقاطع في ضوء التحليل الفونيمي أو الصوتي التوليدي ما هي إلا تجمعات عشوائية بحتة لسلاسل من القطع لا تشكل بناء في حدّ ذاتها. لكن المقطع عند فيرث من الناحية الأخرى يلعب دورا أساسيا كمقر لعدد أكبر من العناصر النغمية. ولقد ذكرت في ملفات أخرى (سامسون Sampson، ١٩٧٠م) أن هناك حقائق تتعلق بما يعتبر بصفة عامة نظاما صوتيا قطعيا في لغات معينة لا يمكن التعبير عنها ما لم نتعرف على نوع البنية الصوتية الهرمية التي يضمها التحليل النغمي.

وعلى غرار مبدأ تعدد النظم يقدم التحليل النغمي حلا جيدا للأسئلة الوهمية، وهي في هذه الحال أسئلة حول جهة التبعيات المتبادلة. واللغات التي تعتمد على توافق الصوائت مثل التركية هي أوضح مثال على ذلك (مع أن بالإمكان أن نبين هذه النقطة عدة مرات عمليًا في أية لغة). ففي لغة أنموذجية تتوافق فيها الصوائت تنقسم الصوائت إلى مجموعات، ولنقل أمامية [i e æ] وأخرى خلفية هي [u o ɑ]. كما تحتوي كل كلمة على صوائت من مجموعة واحدة فقط، وهكذا تكون **kilæ** أو puno من الكلمات الممكنة أما [ioni] فلا. وقد يضع أحد الباحثين في النظام الصوتي يده على تعميم حول تشابه الصوائت في الكلمة نفسها بأن يعلم السمة الأمامية أو الخلفية في الشكل التحتي لأحد الصوائت في كلمة ما، ولنقل الأول، أو من خلال كتابة قاعدة صوتية وظيفية مفادها «اجعل كل صائت يتبع أول صائت في الكلمة في اتخاذه سمة الأمامية

أو الخلفية». لكن هذه المعالجة تتضمن أن طبيعة الصائت الأول هي الأساسية، والصوائت الأخرى تابعة لها. أما التوليدي فيمكنه اختيار الصائت الأخير، أو حتى أي صائت في وسط كلمة متعددة المقاطع كي يكون هو الصائت الذي يحدد البقية. لكن المشكلة تكمن في عمليه الاختيار في النظام الصوتي القطعي، إذ ليس ثمة أساس (في كثير من الحالات) لمثل هذا الاختيار. وفي الحقيقة فإن الوحدات تحدد بعضها بعضا. فسمة الأمامية هي من خواص الكلمة ككل بصفة أساسية، لا بصفة سطحية، ويمثلها التحليل النغمي على هذا النحو. (انظر هيل Hill، ١٩٦٦م للمزيد من المعلومات حول المعالجة النغمية لتوافق الصوائت في اللغة التركية الذي هو في الواقع أشد تعقيدا مما أشرت إليه هنا). ومن الأمثلة الجيدة عن الغمامات النظرية التي تحجب نظر كثير من التشومسكيين النقد الذي كتبه لاجندوين عن مدرسة لندن، إذ يقدم لنا الكاتب هذه الميزة من مميزات الصوتيات الوظيفية «الفيرثية» على أنها نقطة قابلة للاعتراض نظرا لأن البت في تحديد العناصر التابعة والعناصر المتبوعة في الوصف النغمي «متروك لعبقرية المفسر» (لاجندوين Langendoen، ١٩٦٨م، ص ٥٣). وبعبارة أخرى، لا يرى لانغندون أن مثل هذا القرار قد يكون قرارا غير حقيقي لأن الصوتيات الوظيفية التوليدية تجبرنا على اتخاذه.

ويبدو مفهوم الوحدة النغمية في النظام الصوتي جدا وطبيعيا، حتى أن من الغريب ألا نراه منتشرا على نطاق أوسع. وفي الواقع فقد استعمل أحد الوصفيين الأمريكيين، وهو زيليغ هاريس فكرة مشابهة بالفعل. لكن «المكونات الطويلة» عند هاريس (Harris ١٩٥١م، الفصل العاشر) متميزة وأقل جاذبية من الناحية النظرية رغم الشبه بينها وبين العناصر النغمية عند فيرث [فمن جهة يرى فيرث أن تحليل المكونات الطويلة يقوم على تحليلها مسبقا إلى فونيمات بحيث لا يمكن تجنب أيا من المشكلات الوهمية التي نتجت عن التحليل الفونيمي، (انظر روبنس Robins، ١٩٦٩م ص ١١٢، ١٣)].ويبدو أن علماء الصوتيات التوليدية كانوا مصرين على تأييد تقسيم مجموعة الأصوات الكلامية تقسيما أفقيا إلى سمات مميزة (مقابل أولئك الوصفيين الذين اعتبروا الفونيمات مثل الذرات لا تقبل الانقسام] حتى أنه لم يخطر في بالهم أبدا أن يبحثوا في تقسيم الكلام عموديا إلى قطع segments.

ومرة أخرى يمكن القول إن التحليل النغمي يهمل نزعة في اللغة الإنسانية أخطأ التحليل الفونيمي والصوتيات الوظيفية التوليدية في رؤيتها كقاعدة مطلقة، إذ كان من الأجدر أن تعتبر نزعة إحصائية على الأقل. ودعوني أفسر هذه النقطة بالاستعانة بمحاضرة سمعتها مرة حول التحليل النغمي في الروسية. إن في الروسية تقابلا بين الصوامت المغورة palatalized وغير المغورة non-palatalized (أي العادية أو المطبقة velarized)، (وسوف أشير إلى التغوير بالحرف [ʲ] في أعلى الصوت). وينسجم التغوير نسبيًا مع نطق أمامي للصوائت بحيث نرى مثلا

[mot] مات الشاه (في الشطرنج)

[mʲæt] جمع كلمة mint (مصنع) في حالتي الجر والإضافة

[mætʲ] أم (الوالدة)

[mʲetʲ] يعجن

وكلما ازداد تغوير الصوامت، ازداد الصائت تقدما نحو الأمام والعكس بالعكس. ونلاحظ هنا عاملا يغرينا (وقد خضع له المحاضر بالفعل) بافتراض وجود نغمة معينة اسمها اليودلة (التليين اليائي) تجعل الصوائت أمامية، والصوامت غارية، وتقول إن الكلمات السابقة تحتوي على الوحدات نفسها الفونيماتية، لكنها تختلف باليودلة. وإذا كانت اليودلة عنصرا نغميا على مستوى المقطع، إذن يجب أن يكون هناك مقطعان فقط لا أربعة، أحدهما فقط يحتوي على يودلة دون الآخر. وإذا كانت اليودلة سمة بحجم القطعة segment نفسها، وتطبق على الصوائت والصوامت بالطريقة نفسها، وجب علينا أن نتوقع ثمانية احتمالات بما أن الاختيار في كلا الجهتين سيتم بشكل مستقل بالنسبة إلى كل قطعة. فالتفسير الوحيد لوقوع أربعة مقاطع متميزة فقط هو أن اليودلة، أو بالأحرى التغوير، أساسا سمة من سمات الصوائت فقط، وأن كون الصوائت أمامية محدد بطبيعة الصوامت المجاورة. (وهذه هي المعالجة المتعارف عليها للروسية عند علماء الصوتيات الوظيفية اللافيرثية). وبعبارة أخرى، نستطيع في هذه العلاقة بين القطع المتجاورة أن نضع أيدينا على السبب وراء اختيار إحدى القطع على أنه المحدد وآخر على أنه المحدد. ويبدو أن هناك ميلا عاما لدى السمات الصوتية (غير تلك المتعلقة بطبقة الصوت وارتفاعه) لكي تتأصل في قطع متفردة يمكن تحديدها، أو

على الأقل في وحدات متعددة القطع مثل عناقيد الصوامت والصوائت المزدوجة. أما اللغات التي تتوافق فيها الصوائت فهي حالات شاذة ولا تشكل قاعدة.[٦]

ونتبين من المثال الروسي ضعفا آخر في التحليل النغمي. فالعناصر النغمية التي ذكرتها آنفا كانت تتحقق بطريقة بسيطة لا لبس فيها من الناحية الصوتية وتتمثل في كون مخرج العنقود شفويا وفي كون الصوائت أمامية. ففي حال اليودلة، وعلى الرغم من أن تغوير الصوامت يشبه من حيث النطق الانتقال من [o] إلى [ɛ] عبر [æ] نرى أن المسألة ليست بهذه البساطة. فإذا أراد المرء أن يستعمل سمة اليودلة النغمية وجب عليه - في وصف شامل للغة الروسية - أن يفسر كيف ظهر ذلك العنصر النغمي في الصوامت والصوائت على التوالي. لكن العناصر النغمية تتحقق غالبا بأشكال كثيرة ومتنوعة. فتحليل يوجيني هندرسون للغة الفيتنامية (Eugeni Henderson، ١٩٦٦م) يدخل عنصرا نغميا وهو «داكن dark» الذي يقابل على الأقل السمات الصوتية التالية في ظروف مختلفة: المخرج الشفوي أو الشفوي الأسناني، الخلفية والانفجار الداخلي. (وترتبط العناصر النغمية عند هندرسون باللفظ بصورة غير مباشرة). وليس ثمة إشارة إلى أن هذه السمات ترتبط كلية universally ببعضها البعض (وأعرب فيرث نفسه صراحة عن عدم اعتقاده بوجود الكليات اللغوية)، لكنها تشير فقط إلى أن بنية اللغة الفيتنامية بصفة خاصة تزداد تناسقا نسبيا إذا اعتبرت أن هذه السمات تمثل عنصرا نغميا واحدا في تلك اللغة. وسواء أكنا ننظر إلى أناقة الوصف على أنها اعتبار جمالي أو على أنها مرتبطة «بطبيعية naturalness» نسبية للغة موضع الوصف، فإن من الضروري أن نأخذ في الحسبان بساطة القاعدة التي تقول لنا كيف تتمكن الوحدات النغمية والفونيماتية من التجمع مع بعضها البعض، بالإضافة إلى بساطة القواعد التي تربط هذه الوحدات بالرموز الصوتية التي تمثلها. ففي اللغة الفيتنامية يعتقد المرء أن المقولات الأخيرة ربما تكون معقدة إلى حد يجعلها تتفوق على تناسق الأولى. لكن المنهج الفيرثي يتميز باهتمامه الكبير «بنظم» الاختيارات بين البدائل التي تقع في لغة من اللغات بدلا من اهتمامه بتفاصيل تحقيق بدائل معينة. وهكذا تقدم لنا هندرسون مقولة منهجية حول التركيبات الممكنة في عناصرها النغمية في الفيتنامية، لكنها لا تناقش تحقيق العناصر النغمية إلا بصورة عابرة (بالرغم من وفرة التفاصيل) مشيرة ضمنيا إلى أن ذلك الجانب من مناقشتها لا يشكل جزءا من التحليل الأصلي.

ويناقض هذا الموقف تماما موقف علماء الصوتيات الوظيفية التوليدية إذا اعتبرنا أن البنية النغمية في عبارة كلامية معينة تحتل في النظرية الأولى الموقع نفسه الذي تحتله بنية النظام الصوتي التحتية في النظرية الأخرى. فاهتمام علماء الصوتيات التوليدية ينحصر تقريبا في قواعد اشتقاق الصوتيات السطحية من الصوتيات العميقة. كونهم لا يذكرون أي شيء تقريبا حول تناسق أو عدم تناسق نظام الأشكال الصوتية الوظيفية التحتية الممكنة في اللغة. فكتاب تشومسكي وهاليه - النمط - خلا من أية إشارة إلى الأشكال الصوتية الممكنة سواء في الكلمات أو في المقاطع الإنجليزية. ويبدو أن كلا من هذين الموقفين لا يرى سوى جانب واحد. لكن الضعف في كليهما ما هو إلا ضعف وليس خطأ قاتلا. ولعل من السهل أن نلحق الصوتيات الوظيفية «بنحو صوتيات وظيفية phonological grammar» يحدد مجموعة الأشكال الصوتية الوظيفية التحتية. وبالمثل، ليس هناك ما يمنع صياغة العلاقة بين التحليل النغمي وبين اللفظ، فقد يؤدي هذا إلى رفض تحاليل نغمية معينة فقط، لا إلى رفض التحليل الصوتي النغمي بشكل عام. إن للصوتيات الوظيفية عيوبا قاتلة في نواح أخرى، ولكنني لا أعتقد أن هذا ينطبق على التحليل فوق القطعي.[٧]

وليس من السهل الدفاع عن آخر نقطة تستحق الذكر حول الصوتيات الوظيفية عند فيرث وهو الذي يصر على أن الصوت والمعنى في اللغة متصلان مع بعضهما مباشرة أكثر مما كان يعتقد. ويبدو أنه كان يرفض رؤية التعبير والمضمون كوجهين مختلفين لعملة واحدة، كما هي الحال عند سوسير (فيرث Firth، ١٩٥١م أ، ص ٢٢٧). ولم يكن مستعدا أبدا للاعتراف بأن العلاقة بين التعبير والمضمون علاقة غير مباشرة، على العكس مما يشير إليه مبدأ مارتينيه بشأن «النطق المضاعف double articulation» (ولا يأتي «فيرث» على ذكر مارتينيه أبدا حسب علمي. فقد كانت الروابط الأكاديمية بين مارتينيه وأوكسفورد أوثق منها بينه وبين لندن). وكان النظام الصوتي بالنسبة إلى فيرث بنية من نظم الاختيارات، التي هي بدورها نظم من المعنى (انظر بري، Berry ١٩٧٥م، ص ١٤٣). صحيح طبعا أننا نستعمل اللغة استعمالا له معناه لمجرد أننا نختار أن نقول شيئا بدلا عن شيء آخر. لكن فيرث كان يقصد أن لكل نقطة اختيار في النحو نقاطا ملازمة دلالية منفردة، وهذا رأي لا يمكن أن يخذ على محمل الجد. ولقد سبق أن أشرت إلى

أن مبدأ مارتينيه بدهية سطحية لا قيمة لها. وهذا يعني أن إنكارها خطأ سطحي أيضا. فالنون /n/ في اللغتين العربية والإنجليزية هي أحد الخيارات في نظام الصوامت الواقعة في بداية الكلمة. لكنها في حدّ ذاتها لا تحمل أي مضمون يخص معنى عبارة كلامية. وقد أختار هذا الصوت لكي أنطق كلمة «نجمة» أو كلمة «نظر» أو «نمر»، إلخ. وهناك عدد من المتلازمات correlates المباشرة، فاجتماع الفاء واللام /fl/ في كثير من الكلمات الإنجليزية يدل على حركة مفاجئة مثل flick (ينقر)، flicker (يتراقص، يتأرجح)، flit (يتضاءل)، flap (يضرب، ينقر)، و flurry (يهيج، يضطرب)، . . . إلخ. وقد كان فيرث مهتما بمثل هذه الحالات، ولكن من الوهم أن نتصور أن ظواهر من هذا النوع هي أكثر من أشياء هامشية في اللغة ككل. ويبدو أن هذا الجانب من فكر فيرث هو نتيجة لتصوره الغريب عن «المعنى» والذي سنعرض له عما قريب.

لقد كان للمبدأ الآنف الذكر قيمة توجيهية بالنسبة إلى عمل مدرسة لندن. فقد دلّ ذلك على أن أعضاء تلك المدرسة كانوا يرحبون بإدخال اعتبارات نحوية ضمن تحاليلهم الصوتية الوظيفية حين تسنح الفرصة لذلك، في الوقت الذي كان فيه الوصفيون الأمريكيون الذين يتبعون مبدأ الاقتناع من خلال إجراءات الاكتشاف يرفضون الخلط بين المستويين باعتبار ذلك انتهاكا للمنهجية. لكن هذا الجدل قضية عفى عليها الزمن الآن، ولن نجني شيئا من بعثه مرة أخرى هنا.[٨] والمهم الآن هو أن المبدأ شجع أعضاء المدرسة على توجيه قسم كبير من اهتمامهم نحو التنغيم، وهو حقل من الصوتيات الوظيفية يسهل فيه الدفاع عن التلازم الصوتي - الدلالي المباشر. وقد حقق لساتيو مدرسة لندن في ميدان تحليل التنغيم أكثر مما حققه الأمريكيون مهما كان انتماؤهم. فالأعمال في بريطانيا (خذ مثلا أوكونور O'Connor وأرنولد Arnold، ١٩٦١م) مختلفة شكلا ونوعا، وهي في رأيي المتواضع أكثر فائدة من أنواع التحليل الشائعة حاليًا في أمريكا.[٩] إلا أن هذا الجانب من الفكر الصوتي الوظيفي عند فيرث يعتبر جانبا سلبيًا أهمله كثير من الذين يتبنون التحليل النغمي وكانوا محقين في ذلك.

ولكي نفهم المعنى كما يراه فيرث، يجب أن نبحث في الأفكار اللغوية عند زميله برونسلاف مالينوفسكي Bronislaw Malinowsky (١٨٨٤-١٩٤٢م) وهو أستاذ في علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) في مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية London School of

Economics منذ عام ١٩٢٧م. وقد أجرى مالينوفسكي، وهو بولندي من أصل أرستقراطي، أبحاثا ميدانية في الثقافة البدائية في جزر التروبرياند التي تقع على مقربة من شرق غينيا الجديدة (وكان من الممكن أن يظل حسن السمعة لولا أسلوبه الغريب الذي كان يتبعه في تسمية كتبه. وليس هناك سوى قلة من العلماء نعمت كتبهم العلمية بعناوين جذابة بأساليبها المختلفة مثل «جنائن المرجان وسحرها Coral Gardens and Their Magic»، والحياة الجنسية عند البدائيين The Sexual Life of the Savages». أما أهم ناحية في نظريات مالينوفسكي بخلاف عمله الأثنوغرافي البحت فكانت في ميدان وظيفة اللغة.

ويعتقد مالينوفسكي أن رؤية اللغة كوسيلة لنقل الأفكار من رأس المتكلم إلى رأس السامع ليست سوى خرافة مضللة (Malinowksi، ١٩٣٥م، ص ٩). فالتكلم، لا سيما في الثقافات البدائية، ليس «قولا» بل «عملا». «فاللغة باستعمالاتها البدائية حلقة اتصال في نشاط بشري جماعي... إنها نمط من العمل وليست أداة للتأمل» (Malinowksi، ١٩٢٣م، ص ٣١٢). ويورد مالينوفسكي في معرض شرحه لرأيه بعثة صيد في تروبرياند فيقول: «يتم توجيه مجموعة من قوارب الصيد وتنظيم حركتها باستمرار عن طريق الكلام... فالصرخة التي تعلن وجود كمية من الأسماك تعني إعادة تنظيم جميع حركات القوارب من جديد» (Malinowksi، ١٩٣٥م، ص ٥٨). ومن جهة أخرى «فإن الطريقة التي استعملت فيها [اللغة] الآن في كتابة هذه الكلمات هي من الاستعمالات الفرعية والبعيدة للغة» (Malinowksi، ١٩٢٣م، ص ٣١٢). فالكلمات هي أدوات، و«معنى» الأداة يكمن في استعمالها. وبفضل هذا الرأي اكتسب لودفيغ فيتغنشتاين شهرته حين أعاد صياغة هذه النقطة بإسهاب بعد مالينوفسكي بوقت طويل.

والمشكلة التي تعترض هذا الرأي هي أن سكان تروبرياند أنفسهم كانوا يمضون قسطا لا بأس به من الوقت في التحدث إلى بعضهم البعض، دون أن يدور الحديث حول نشاطاتهم المشتركة. وهذا النوع من الكلام - بالنسبة إلى مالينوفسكي - لا بد من أن يؤدي «عملا ما»، لذلك يقول إن وظيفته هي إيجاد، أو الحفاظ على روابط العاطفة بين المتكلمين. وقد أدخل مالينوفسكي عبارة «تواصل المجاملة Phatic communion»

(Malinowksi، ١٩٢٣م، ص ٣١٥) للتعبير عن الكلام الذي يؤدي هذه الوظيفة والذي يكون فيه «معنى الكلمات» المألوف خارجا عن الموضوع. ويورد مالينوفسكي عبارات مثل «كيف حالك» و «هذا يوم جميل» كأمثلة على هذا النوع من التواصل من اللغة الإنجليزية. أما الموضوع الذي يتهرب منه لعجزه عن مواجهته مواجهة صحيحة فيتمثل في أن الثرثرة لا تتألف لا حصرا ولا حتى أساسا من عبارات المجاملة مثل هذه. وهي تنجح في إقامة روابط عاطفية لا لشيء إلا لأنها تخبر السامعين بأشياء تستحوذ على اهتمامهم وتطمئنهم عن مواقف المتكلم. وبعبارة أخرى، فإن مالينوفسكي، في كتاباته الأولى على الأقل، يعترف أن اللغة العلمية الحديثة هي قول وليست عملا. وعندما يعترف المرء أن باستطاعة الناس أن يقولوا أشياء لبعضهم بعضا، فإن من الخطأ دون شك إنكار هذا بالنسبة إلى أهالي «تروبرياند». فما يقوله التروبرياندي حين يلمح كمية من الأسماك بسبب إعادة تنظيم حركات القوارب، لا لأن العبارة التي ينطقها هي أداة لتحديد مواقع القوارب كما هي حال المطرقة التي تدق المسامير، بل لأن العبارة تخبر الآخرين عن مكان السمك فيقومون بعمل يبدو أنه مناسب لهم في ضوء تلك المعلومة الجديدة. وواضح أن مالينوفسكي ينقاد للخطأ السلوكي الذي تحدثنا عنه في الفصل الثالث حين يحاول إنكار عمليات التفكير التي لا تدركها الحواس، بالرغم من أن تعليقاته حول استعمال اللغة في المجتمعات المتحضرة تبين أنه في عام ١٩٢٣م لم يكن شديد التمسك بسلوكيته السيئة. وأيقن مالينوفسكي فيما بعد أنه لم يكن ثابتا في مواقفه (Malinowksi، ١٩٣٥م، ص ٥٨)، وحاول أن يجادل قائلا إنه حتى الكلام العلمي في الغرب كان مسألة «عمل» لا مسألة «قول». إلا أن محاولته لم تكن مقنعة البتة. فقد أكد على وجود العبارات الكلامية utterances التي دعاها «أوستن J. L. Austin» فيما بعد بعبارات الأداء performative مثل «أعدك بأن أدفع لك غدا» أو «أعلن إنكما زوجان» وهما عبارتان «تفعلان أشياء» في الواقع بدلا من أن تقولا إن شيئا هو كذا وكذا (مالينوفسكي Malinowksi، ١٩٣٥م، ص ٥٣). لكن معظم عبارات الكلام لا علاقة لها بالأداء.

وقد قبل فيرث رأي مالينوفسكي حول اللغة. وربما تأثر أحدهما بالآخر في تطوير ما تمخض في نهاية الأمر عن آراء متشابهة إلى حد كبير. ونتيجة لهذا يستعمل

فيرث كلمة «المعنى» التي تتكرر في كتاباته بطرق غريبة نوعا ما. فمعنى العبارة الكلامية هو ما تفعله، لكن جوانب العبارة المختلفة بالطبع تقوم بأداء أشياء شديدة الاختلاف. وهكذا نجد أن بعض السمات الصوتية التي نعرف أنها مكونات لإحدى اللهجات الأمريكية تحملنا على التصرف بالطرق التي نراها ملائمة في حضور بعض الأمريكيين، كأن نتصرف بكرم ولكن مع اتخاذ جانب الحيطة. فالإنسان لا يعتبر أن جملة عادية تعني شيئا خاصا لمجرد أنها نطقت باللهجة الأمريكية (إذا استثنينا كلمات خاصة مثل و«candy حلوى و bathroom حمّام»). لكن فيرث Firth يعتقد أن «التكلم بلهجة أمريكية هو بالتأكيد جزء من المعنى الذي يقصده الأمريكي»(Firth ١٩٥١م ب، ص ١٩٢). ويعتقد فيرث، كما يتبين من كتاباته، أن أية خاصة من خصائص العبارة الكلامية هي جزء من معناها. فاستعماله للمصطلح واسع وغامض جدا في الوقت نفسه حتى أنه يبدو عديم الفائدة (انظر النقد الذي كتبه ليونز Lyons، ١٩٦٦م). [١٠]

ويورد مالينوفسكي في معرض شرحه رأيه عن المعنى فكرة «مقتضى الحال» context of situation (مالينوفسكي Malinowksi، ١٩٢٣م، ص ٣٠٦). ويقول إنه إذا وجد أحد الأوروبيين نفسه فجأة وسط المجتمع التروبرياندي، وأعطي ترجمة حرفية لكلام التروبرياندين، لما ساعده ذلك على فهمهم أكثر مما لو بقيت العبارات دون ترجمة. فمعنى العبارات لا يتضح إلا من خلال نمط الحياة التي هم جزء منها. وهذا صحيح بكل تأكيد، فهي النقطة نفسها التي بينتها في الفصل الرابع عندما قلت إن علينا أن ندرس نظريات «البورورو Bororos» قبل أن نستطيع فهم ما يعنونه بتسمية أنفسهم ببغاوات. وكان ذلك مثالا متطرفا عن الصعوبة التي ما برحت تتكرر في أشكال أقل تطرفا في التواصل بين الناس في شتى صنوف الحياة، إذ إن فهم عبارة كلامية في لغة أجنبية لا يعني فقط مساواتها بعنصر ما في لغة المرء نفسه بل يتمثل في معرفة موقعها ضمن شبكة معقدة من علاقات المحتوى الدلالي sense التي تكتسبها مع عناصر أخرى من اللغة الأجنبية. وما أن يصبح المرء (سلوكيًا سيئا) قلبا وقالبا على أية حال، حتى تصبح فكرة وصف النظام الدلالي كشبكة غير مرئية من العلاقات في ذهن المتكلمين موضع الشبهة. (ولم يكن لدى فيرث ولا مالينوفسكي البديل المتمثل في رد البنية إلى «الضمير الجماعي collective conscience». فقد عارض كل منهما صراحة فكرة الجماعية

عند دركهايم). فقولهم إن المعنى ينبغي أن يتضح من خلال الحواس - وهي فكرة ترتبط بالمفهوم المرن «للسياق» - يوحي بمنهجين في دراسة علم الدلالة. ويؤيد فيرث كلا المنهجين في أماكن مختلفة من كتاباته.

فمن جهة يمكن للمرء أن ينظر إلى السلوك الإنساني كسلسلة من الأنماط التي تدركها الحواس، حيث يلعب الكلام إلى حد ما دورا تفسيريا يمكن توقعه في أماكن معينة. وجاء في الشرح الذي كتبه ليونز Lyons لرأي فيرث (Firth، ١٩٦٦م، ص ٢٩٠): «إن المعنى» أو «الوظيفة في السياق» يجب أن يفسر على أنه مدى القبول أو الملاءمة في ذلك السياق. فالعبارة أو جزء من العبارة لا تكون «ذات معنى» إلا إذا كان، وفقط إذا كان، من الممكن أن تستعمل بشكل ملائم في سياق فعلي. ويبدو أن هذا يتضمن أن العبارات لا تكون ذات معنى إلا إذا كانت متوقعة، الأمر الذي ينافي الواقع. فأكثر العبارات ذات المعنى التي نسمعها هي تعليقات تفاجئنا لدى سماعنا إياها للمرة الأولى. وكلما زاد توقع عبارة ما مثل «كيف حالك؟» في سياقها، قل محتواها الدلالي. وقد اضطر فيرث لإطلاق عبارة «هراء» على مثال سابير وهو «قتل الفلاح فرخ البط» لأنه عجز عن تصور سياق مناسب لمقتضى الحال فيه (فيرثFirth، ١٩٣٥م، ص ٢٤). لكن الحق هو أن الجملة تامة المعنى في المعنى العادي، سواء أكان من الممكن أن تقال عمليا أم لا.

ويتمثل المنهج الثاني في تفسير السياق بأنه الكلمات في النص التي تحيط بالكلمة أو الكلمات التي يراد إظهار معناها، ومساواة معنى الكلمة بمجموعة السياقات الكلامية الواقعة فيها. ويقول هاس (W. Hass، ١٩٥٤م، ص ٨٠): إن بدائل كلمة «قطة» في وحدات أكثر شمولا مثل «ــــــــ اصطادت الفأر» أو «اشتريت سمكا للـــــ» إلخ تظهر معناها. فالمعنى اللغوي لكلمة «القطة» هو وقوعها في هذه السياقات مع توزيع معين لنسبة وقوعها. (وكان «فيرث» على علم بالفرق بين هذين المنهجين. [انظر فيرث، ١٩٥١م ب، ص ١٩٥] لكنه مع ذلك اتبع كليهما). إلا أن الفكرة الأخيرة تبدو خاطئة، إذ إنها، وبغض النظر عن أي شيء آخر، تدفعنا للادعاء، ولنقل إنه في سياق مثل: «توقف حالا وإلا فقأت ــــــ»، إن فرصة وقوع كلمة «عينيك» في الفراغ هي تماما مثل فرصة كلمة «مقلتيك»، أو تدفعنا لإنكار أن هاتين الكلمتين مترادفتان،

مع أنهما كذلك بكل المعايير المعروفة.[١١] وقد يدعي أحدهم أن لهذا المنهج قيمة توجيهية في تأكيده أن «قوة» العبارة الكلامية تحمل أكثر من معناها الخبري البحت propositional meaning الذي يراه المناطقة فيها. ولكن على حدّ معرفتي فإن فكرة كون المعنى مجموعة من سياقات كلامية ممكنة لا تناقض واستعمال الرجل العادي لكلمة «معنى» فحسب، بل تزيد من غموض الفرق بين «ما يقوله» المرء و بين «كيف يقوله» بدلاً من إيضاحه. كما أن النتائج التي تتمخض عن نطق جملة معينة تعتمد على عوامل النغمة الاجتماعية للكلمات المستعملة اعتمادها على معناها المنطقي. ولكن إذا تجنبنا الأخطاء السلوكية فلن يكون لزاما علينا مساواة معنى الجملة بالنتائج المرئية التي تترتب على نطقها.

إن أفكار فيرث عن المعنى في الواقع لا تقدم شيئا على ما يبدو. أما فيما يتعلق بالعلماء الذين تدربوا في مدرسة لندن وما قدموه من إسهام لفهمنا علم الدلالة، كما فعل جون ليونز على وجه الخصوص، فقد حققوا هذا بتجاوز هيكل الأفكار المشتركة بين أعضاء المدرسة الآخرين. ودعوني أنتقل الآن إلى موضوع آخر يخص منهج مدرسة لندن في النحو، وهو منهج وثيق الصلة بمباديء فيرث التي رأيناها سابقا فيما يتعلق بالتحليل الصوتي الوظيفي. إلا أن تطبيق هذه المباديء على علم النحو قام به أتباع فيرث، لا سيما مايكل هاليدي Michael Halliday (المولود عام ١٩٢٥م) والذي كان أستاذ اللسانيات العامة في الكلية الجامعية بلندن. وعند كتابة هذا الكتاب كان هاليدي أستاذا في جامعة سيدني، وكذلك هدسون Hudson (المولود عام ١٩٣٩م) والذي يعمل في الكلية الجامعية بلندن.

ويعرف التحليل النحوي في أسلوب مدرسة لندن عموما باسم «النحو النظامي systemic grammar» (كما استعملت مصطلحات أخرى أقل شيوعا). «فالنظام» بلغة فيرث، ويجب أن نتذكر هذا، هو مجموعة من الاختيارات المانعة لبعضها البعض mutually exclusive تمارس عملها في البنية اللغوية. وإليكم المفتاح إلى النحو في مدرسة لندن: إنه مثل الصوتيات الوظيفية عند فيرث، يهتم بالدرجة الأولى بطبيعة ومضمون الاختيارات المختلفة التي يجريها المرء (سواء أكانت تلك الاختيارات تُتخذ عن وعي أو بلا وعي) عند اتخاذه قرارا بنطق جملة معينة من العدد غير المحدود من الجمل التي توفرها لغته.

وزيادة في الإيضاح، يمكننا أن نقارن المنهج النظامي بمنهج النحو عند تشومسكي. ففي هذا النحو تُعرف مجموعة الجمل السليمة في اللغة من خلال إعطاء مجموعة من القواعد لإعادة كتابة الرموز كرموز أخرى، بحيث إذا بدأنا برمز محدد، ولنقل ج، وطبقنا القواعد بشكل مطرد كانت النتيجة النهائية الجمل الهدف. ومثل هذا النحو يمكن أن ينجح في تعريف مجموعة من الجمل المختلفة لا لشيء إلا لأن المرء يواجه اختيارات عند تطبيق القواعد. لكن نقاط الاختيار في النحو عند تشومسكي منتشرة عبر الوصف، ولا تحظى بأي اهتمام خاص. فكثير من الاختيارات تتم في المكون الأساس base constituence، حيث يتوسع رمز عنصر ما وفق أقواس كبيرة متموجة أو فواصل لكي يصبح مكتوبا بالرموز الجديدة البديلة، كما يمكن استخدام الأقواس العادية لبيان إن كان بإمكان عنصر ما أن يقع في الصيغة الناتجة عن إعادة كتابة رمز العنصر. وتظهر اختيارات أخرى عند تطبيق التحويلات. فبعض التحويلات اختيارية، وبعضها الآخر يطبق بالتبادل. كما تحتوي بعض تفرعات النظرية التحويلية على ترتيبات بديلة لتطبيق التحويلات مما يؤدي إلى تغير طبيعة النتيجة النهائية التي تعتمد على الترتيب المتبع. وغالبا ما نلاحظ أن اختيارا معينا في تطبيق القواعد التحويلية لا يتحقق إلا بتبني خيارات أخرى في المكون الأساس. لكن نحو تشومسكي لا يبذل أي جهد لإيضاح مثل هذا الاعتماد المتبادل بين الخيارات، فهذا لا يقع ضمن نطاق أهدافه أبدا.

أما في النحو النظامي، فإن المكون المركزي هو جدول يضم كامل الاختيارات المتوافرة في بناء الجملة، مع تحديد للعلاقات بين الاختيارات. وهذا يعني أنه لا يمكن لنظام معين من البدائل أن يمارس نشاطه إلا إذا، وإذا فقط، تم انتقاء اختيار معين في نظام محدد آخر، وهكذا دواليك. وتعطى «النظم» وجميع البدائل أسماء معينة ضمن كل نظام. ويعتبر من البدهي أن لعناصر الاختيار هذه عناصر دلالية ملازمة. ولن تكون العناصر الدلالية الملازمة هذه في العادة عناصر دلالية خاصة بالمعنى «الإخباري» أو «المنطقي»، إذ إنها تُحدد أساسا باختيار المفردات لا باختيار البنية النحوية. أما العناصر الملازمة فتتعلق بنوع الخصائص كالتي نوقشت على أنها منظور الجملة الوظيفي في مدرسة براغ، أو تعرف عناصر المعنى المنطقي الذي يعبّر عنها تركيب معين. (انظر

هاليدي Halliday، ١٩٦٩م، و١٩٧٠م من أجل معلومات متيسرة نسبيا حول الجوانب الدلالية «لنظمه النحوية»). ولنضرب مثالا في منتهى البساطة: يقول هاليدي (Halliday، ١٩٦٧م، ص ٤٠) إن من نظم الاختيار التي تعمل في الجمل الإنجليزية الرئيسة نظاما يسميه «التعدي» يساعد في الاختيار بين الجملة «المكثفة intensive» (وهي الجملة الدالة على النسبة كما في قولنا «تبدو سعيدة») و«الموسعة extensive» (وهي الدالة على العمل). فإذا بدأنا باختيار الجملة «الموسعة» كان الخيار التالي عندئذ بين الجملة «الوصفية descriptive» (أي الجملة التي لا تدل على عمل موجه مثل «السجناء مشوا») و «الفعالة effective» (وهي الجملة التي تدل على عمل موجه). فإذا وقع الاختيار على «الفعالة» وجدنا تعارضا آخر بين الجملة «العاملة operative» (وفيها يكون المسند إليه هو الفاعل كما في «ميس غسلت الثياب») و «المستقبلة receptive» (وفيها يكون المسند إليه هدفا، كما في «الثياب غسلت»). [١٢] أما في النحو التحويلي القياسي فترتبط الفروق النحوية بين هذه الجمل بكيفية إعادة كتابة التركيب الفعلي (فع) «VP» وبعض الرموز المعينة الأخرى في الأساس، كما ترتبط بقرارنا حول تطبيق تحويلة المبني للمجهول، وما إذا كنا سنطبق التحويلة التي تحذف عبارة -by التي تقترن به. وليس في النحو التحويلي ما يشير صراحة مثلا إلى أن اختيار تطبيق تحويلة المبني للمجهول ينشأ فقط عن انتقاء اختيارات معينة عند إعادة كتابة التركيب الفعلي (فع) في الأساس. وليس هناك بالتأكيد أسماء خاصة للبنى البديلة التي تنشأ عن الاختيارات المتنوعة. (صحيح أن التشومسكيين يستعملون أحيانا عبارة خاصة لوصف بنية نحوية معينة، لكن هذه ليست سوى عبارة موروثة عن مفردات فقه اللغة التقليدي، بالإضافة إلى أن الحصيلة اللغوية التقليدية لا تسمي سوى أكثر النظم بداتية، والمعرفة في النحو النظامي. فالتشومسكيون لا يهتمون بتدارك هذا الخلل). فقولنا إن لكل اختيار ملازما دلاليا مباشرا هو أقرب إلى الصواب في النحو منه في النظام الصوتي.

وما ينطبق على النظام الصوتي النغمي، ينطبق على النحو أيضا، إذ إن اهتمام مدرسة لندن بتحديد مجال الاختيارات المتاحة أمام المتكلم يفوق اهتمامها بتحديد كيفية تحقيق مجموعة الاختيارات المعينة من المجموعة المتاحة كسلسلة من الكلمات. فوجود علاقة منتظمة بين الأشكال النحوية الخارجية لمجموعة من أنماط الجملة يتعلق بالقرار

بأنها تؤلف بدائل تخص نظاما واحدا. لكن «النظم» تحدد أيضا من خلال حدس المحلل تجاه العلاقات الدلالية، كما أن قواعد تحقيق بعض الاختيارات النحوية قد تركت دون صيغة محددة نسبيا، بينما حظيت نظم الخيارات وعلاقاتها المتبادلة بصيغ واضحة جلية. (ولا يعير لسانيو مدرسة لندن أي اهتمام إلى السؤال عن أنواع القواعد المستعملة في تحقيق الاختيارات النظامية المختلفة لعدم اكتراثهم بموضوع الكليات اللغوية). ومرة أخرى يبدي التشومسكيون ميلا معاكسا. ففي ميدان النحو نجدهم أقل تطرفا مما هم عليه في النظام الصوتي، على اعتبار أن معظم أنواع النحو عند تشومسكي تحتوي على مكون أساس يحدد مجموعة من البنى العميقة بالإضافة إلى عدد من القواعد التحويلية التي تحول البنى العميقة إلى سطحية. لكن كثيرا من التشومسكيين يظهرون اهتماما بتفاصيل القواعد التحويلية أكبر من اهتمامهم بتفاصيل الأساس، كما يعتبر بعض مؤيدي علم الدلالة التوليدي أن المكون الأساس من نتيجة منطقية (انظر ماكولي McCawley، ١٩٦٨م، ص ١٦٧ وباريه Parret، ١٩٧٤م، ص ١٥٢) وهكذا فهم يحصرون مناقشتهم في القواعد التي تحول البنى التحتية إلى شكل قابل للفظ.

ولكي نتمكن من فهم مسوغات النحو النظامي، علينا أن ندرك أن أنصاره لا يقصدون عادة أنه أكثر نجاحا من النحو التحويلي في أداء العمل الذي صمم من أجله، ألا وهو تحديد مجموعة الجمل السليمة في اللغة.[١٣] فالنحو النظامي يهدف إلى إيجاد تصنيف للجمل، أي وسيلة لتصنيف جمل معينة بطريقة وصفية. ولو أعطينا جملة مستقلة إلى أحد أتباع المنهج التوليدي في نحو تشومسكي وسألناه عن نوعها لربما أجاب «إنها جملة سليمة التركيب». أما إذا تابعنا سؤاله عن أي نوع من الجمل السليمة هي، فقد يرتبك عندئذ ويقول: إن النظرية التوليدية مصممة لوصف اللغات وليس الجمل المنفردة. لكن النحو النظامي يقدم لنا مجموعة من المصطلحات الوصفية التي تمكن اللساني من إعطاء وصف مفصّل لأية جملة وإظهار كيف أنها تشبه الجمل الأخرى وكيف تختلف عنها.

ويدعي النحويون النظاميون – ولهم بعض الحق في ذلك – أن نظريتهم تلبي حاجات المهتمين باللغة على اختلاف مذاهبهم أكثر مما يفعل المنهج التوليدي. (ومما له

دلالة خاصة أن إحدى مقالات هاليدي تحمل عنوان «النحو والمستهلك Syntax and the Consumer»، ١٩٦٤م). أما فيرث فعبر عن اعتقاده بأن «هاوسهولدر» كانت تعبر عن منهج الشعوذة وليس عن الحقيقة عندما سمع بالتمييز الذي تقيمه (سيبوك Sebeok، ١٩٦٦م، ص ٥٥١). ومن التقاليد المهمة التي تستحق الإعجاب في مدرسة لندن الاعتقاد بأن الأنواع المختلفة من الوصف اللغوي قد تلائم الأهداف المختلفة).[١٤] فالمقدمة التي كتبتها مارغريت بري Margaret Berry للنظرية النظامية تثير نقطة بارعة مفادها أن اللسانيات التشومسكية تستحوذ على اهتمام علماء النفس، بينما نجد أن اللسانيات النظامية موضع اهتمام علماء الاجتماع (بري Berry، ١٩٧٥م، ص ٢٣). فعالم النفس يريد نظرية تصف اللغات لكي يرى ما هي أنواع اللغات التي يستطيع الإنسان استعمالها. ومن ناحية أخرى، فإن اللغة بالنسبة للفرد، باعتبارها مجموعة الاختيارات المتاحة لديه، هي من المعطيات الثابتة إلى حدٍّ ما. ويسعى عالم المجتمع إلى امتلاك القدرة على وصف أية نماذج تظهر في الاختيارات المعينة التي تجريها فئات معينة من الناس ضمن ظروف معينة من مجموع الاختيارات التي تتيحها لغتهم. (وأعترف أن هذا التمييز بين علم النفس وعلم الاجتماع مبسط جدا، لكنه دقيق بصورة عامة). ويعتبر النحو النظامي أكثر جدوى في مجالات النقد الأدبي وتعليم اللغة. ومن الطبيعي أن نشك في وجود علاقة بين اللسانيات النظرية بشتى صورها وبين هذه النشاطات التي يشعر البعض أن أفضل وسيلة للتعبير عنها هي اتباع الأساليب الحدسية غير المنهجية. ولكن إن كان المرء بحاجة فعلا إلى مصطلحات فنية لكي يناقش استعمالات كاتب معين، أو لكي يستخلص بعض عناصر النحو الفرنسي التي يلاقي الطفل صعوبة في إتقانها، فإن من السهولة بمكان أن نوافق على الحاجة إلى نظرية تمكننا من وصف الجمل المستقلة بدلا من أن تكون مصممة لوصف اللغات ككل.

وفي الوقت نفسه، هناك عدد من المشكلات تتعلق بالافتراضات الكامنة وراء النظرية النظامية، ومنها مشكلة تشبه تلك التي واجهت ادعاء فيرث بأن للاختيارات في النظام الصوتي ملازمات دلالية مباشرة، مع أنها أقل خطورة منها. فالنظام الصوتي يقدم مجموعة من الاختيارات ليست، ولا يمكن أن تكون ولا بصورة تقريبية، فواصل صرفية في نظام الرسائل البديلة التي يرغب الناس بتداولها. لذلك فإن معظم العلاقات

بين الصوت والمعنى في أية لغة من اللغات يجب أن تكون علاقات غير مباشرة إلى حد بعيد. ويبدو أن هذا ينطبق على النحو أيضا إلى حدٍّ ما. فاللغة توفر إمكانات نحوية تستغل بطرق مختلفة بدلا من أن يستعمل كل منها لأداء وظيفة دلالية واحدة فقط. وهكذا تورد بري (Berry، ١٩٧٥م، ص ١٤٢) نظاما من الحالة الإعرابية finiteness للمجموعة الفعلية الإنجليزية يضم الخيارين «المتصرف finite» و«الجامد non-finite» (بالمعنى التقليدي). ومن المؤكد أن ليس هناك معنى أو عنصر معين يلازم الحالات الجامدة. وتعطينا «بري» مثالين على هذه المجموعات الفعلية الجامدة وهما «بعد أن أنهى الدورة Having finished the course» و«اجتياز الامتحان To pass the exam». فالمثال الأول يؤدي وظيفة ظرفية كما في المثال «بعد أن أنهى سمير الدورة ذهب في إجازة» بينما يؤدي الثاني وظيفة اسم (اجتياز الامتحان سهل). والمجموعات الفعلية الجامدة الأخرى تأتي في تراكيب ظرفية كما في «بعد أن انتهت الدورة سافر الجميع The course having finished, everybody left». ولست أجد معنى واحدا تتعادل فيه هذه الوظائف المختلفة. فالشكل النحوي فقط ثابت بالمقارنة مع شكل المجموعات الفعلية المعربة. [١٥] وعلى النقيض من ذلك، يشير هدسون (Hudson، ١٩٧١م، ص ص ١٠١-٢، ٣٠٤-٥) إلى أن التمييز بين «He thinks that she is wonderful يظن أنها رائعة» و«He thinks she is wonderful يظنها رائعة» يمثل «نظاما» معينا بالرغم من أنه في هذه الحال لا يبدو أن هناك أي فرق بالمعنى مهما كان يرتبط بالنظام المذكور (الفرق الوحيد بين هاتين الجملتين هو وجود that في الأولى وعدم وجودها في الثانية. ويطلق هدسون على النظام اسم «برابطة with BINDER» و«بدون رابطة without BINDER»). (وهذا نقد أقل خطورة بكثير: فإعادة الصياغة علاقة دلالية، ولعل من المفيد أن يكون لدينا تسميات بديلة لتمييز نحوي موجود فعلا قد يرتبط مستقبلا بفارق ضئيل في المعنى وإن لم يكن مرتبطا بأي اختلاف دلالي في الوقت الحاضر).

وثمة مشكلات خاصة تتعلق بالنمط الخاص من النظرية النظامية التي وضعها مايكل هاليدي. ولعل من المفيد أن نأتي على ذكرها باختصار، بما أن النمط الذي قدمه هاليدي هو أشهر الأنماط المتوافرة في الوقت الحاضر، وإن لم يكن أكثرها جاذبية في رأيي. فبالإضافة إلى فكرة «النظام» يدخل هاليدي في النحو (مثلا في ١٩٦١م) فكرة

«الرتبة rank» و«الحساسية delicacy» . والرتبة هي مقياس حجم الوحدة النحوية . والمورفيم بصورة عامة هو أخفض الوحدات النحوية رتبة ، أما الجملة فأعلاها . وهناك عدد محدد من الرتب المتوسطة في أية لغة من اللغات (ويقال إن في الإنجليزية خمس رتب) . ولا بد لأي نظام نحوي من العمل وفق رتبة معينة . وإذا فكرنا في إطار المخططات الشجرية الهرمية عند تشومسكي فإن هاليدي يقول إن باستطاعتنا تمثيل الجمل لا كأشجار فحسب ، بل كأشجار منظمة ، بحيث يحتوي كل غصن على العدد نفسه من العقد المتوسطة بين «الجذر» و «الأوراق» . أما في أنواع النحو عند تشومسكي فإن هذا ليس صحيحا بتاتا (انظر الشكل ٤) ، حيث تخضع بعض المورفيمات مباشرة أو تقريبا مباشرة إلى الجذر الممثل بالعقدة «ج» . أما المورفيمات الأخرى فلا يمكن الوصول إليها إلا عن طريق سلسلة طويلة من العقد والأغصان المتوسطة التي تمثل تطبيق قواعد كثيرة . أما هاليدي فيبدو بفكرته عن الرتبة كما لو أنه يقترح كلية في البنية النحوية لم تكن معروفة حتى ذلك الحين . لكننا رأينا أن مدرسة لندن لم تكن تولي الكليات اللغوية اهتماما كبيرا ، وأعتقد أن هاليدي لم يكن يدري ما يلتزم به وهو يضع المصطلح الجديد . ويقول ماثيوز (Matthews ، ١٩٦٦م) إن الفكرة إما أن تكون جوفاء أو كاذبة إن شئنا تفسيرها بحيث تقدم الادعاء التجريبي . ويبدو أنه محق في ذلك ، فاللغات ليست منتظمة بتلك الصورة على وجه الخصوص .

أما «الحساسية» فهي مقياس للدقة النسبية للمقولات النحوية . وهكذا فإن كلمة «سيارة» تتميز عن «لامعة» في مستوى نحوي واضح جدا ، بما أن هناك سياقات فعلية قليلة يمكن فيها لإحدى هاتين الكلمتين أن تحل محل الأخرى في جملة سليمة التركيب . ومن ناحية أخرى ، تتميز كلمتا «سيدة» و«امرأة» في مستوى أكثر حساسية إذ يمكن استعمال كلتيهما بالتبادل من الوجهة النحوية ، لكن كلمة «امرأة» لا تجمع بإضافة «ات» . وفكرة «الحساسية» لا تنطوي على أي ضرر في حد ذاتها لولا أن الدافع الذي حمل هاليدي على تبنيها هو الادعاء بأن زيادة الحساسية في النحو لا نهاية لها من حيث المبدأ : ففي مستوى على قدر كاف من الحساسية يمكن التمييز نحويا بين «ولد» و «بنت» مثلا (هاليدي Halliday ، ١٩٦١م ، ص ٢٦٧) . إن هذا خطأ واضح . وأعتقد ، ما لم يفتني شيء ، أن «ولد» و «بنت» كلمتان متساويتان نحويا في أعلى مستويات الحساسية .

فما يفكر فيه هاليدي على سبيل المثال هو أن عبارة «البنت حامل» (في أقصى حد) أكثر احتمالا من عبارة «الولد حامل»! لكن السبب في هذا هو البنية الفسيولوجية للإنسان، ولأن الناس لا يكذبون علانية في العادة، وليس لأن الجملة الثانية لا تنتمي إلى اللغة بأية حال من الأحوال. (انظر كتابي «الشكل»، ص ٨٠ وما بعد). (وحتى إن لم تكن جملتي الأخيرة من صميم اللغة، لا يمكننا أن نحدد سبب سخافتها). ويعتقد هاليدي (Halliday، ١٩٦١م، ص٢٧٥) أن « من المفترض في أغلب الأحيان أن ما لا يمكن التعبير عنه بطريقة سليمة نحويا، لا يمكن التعبير عنه منهجيا، أي أن ما ليس بالنحو هو الدلالة، وعند هذه النقطة . . . . تستسلم اللسانيات». (وفي إشارة ساخرة إلى كتاب تشومسكي «البنى النحوية» يضيف هاليدي: إن الادعاء «بأن اللسانيات الشكلية هي النحو» يمكن أن يوصف بأنه أفكار خضراء، لا لون لها، وتنام بغضب بين أغطية النظرية اللسانية، وتعيق ترتيب السرير!) ومؤلف هذا الكتاب هو أحد الذين يحملون الرأي الذي يندد به هاليدي. ولا أجد في أعمال هاليدي ما يشير إلى أنني على خطأ. فالنحو الإنجليزي الصحيح هو نحو كامل الحساسية، بمعنى أنه يميز بين جميع الكلمات التي لها سلوك نحوي خاص بها مهما كان هذا السلوك. وليس هناك ما يمنع إمكانية تحقيق هدف الحساسية الكاملة عمليا. «فعدم الحساسية» كالعجز عن التمييز بين «سيدة» و«امرأة»، كلاهما من الأخطاء. فالتمييز في النحو بين «ولد» و «بنت» من الناحية الأخرى لا يزيد حساسية النحو ولكنه يخلط بين ما هو أجوف وما هو خطأ نحوي. لذلك استغنى بعض النحويين النظاميين في الأعمال التي ظهرت مؤخرا عن استعمال كلمتي «الرتبة» و«الحساسية» (هدسون Hudson، ١٩٧١م، ص ٦٩). [١٦]

وتكمن الصعوبة الكبرى في النحو النظامي بالنسبة لمن يهتم بالقضايا المنهجية التي ناقشناها في الفصول السابقة في الدور الأساسي الذي يلعبه الحدس في التحليل النظامي. حيث يدعي تشومسكي وأتباعه أنهم يعتمدون على الحدس، غير أنني نوّهت في الفصل السادس إلى أن النحو التوليدي يمكن أن يقوم على أساس الدليل التجريبي العادي. فهو يعطي توقعات بشأن سلاسل الكلمات التي يستعملها أو لا يستعملها المتكلمون، وهذه قضية تدرك بالحواس. أما مسألة ما إذا كانت بعض التراكيب تعبر عن حالات مختلفة لعنصر دلالي واحد وبالتالي تجتمع معا في نظام واحد فقد يكون

قرارا حدسيا لا محالة. وفي هذه الحال لا يمكن للنحو النظامي أن يأمل بالرقي إلى مرتبة العلم. ويسري هذا على علم الاجتماع أيضا (انظر وينتش Winch، ١٩٥٨م) وهو العلم الذي يدعي النحو النظامي أنه مرتبط به. وإذا فهم علماء الاجتماع الوضع المنطقي لهذا الحقل، لم يعد هناك ضرر يمكن أن ينشأ عندئذ من كونه غير علمي. (على أية حال لو برز النحو النظامي وجوده كنوع من التحليل الفلسفي بهذه الطريقة لكان بحاجة للقدرة على الادعاء بأن صور الحدس الذي تعتمد عليه التحاليل إلى نظم هي صور مشتركة على نطاق واسع. ويبدو أن هذا لا ينطبق بالوضوح نفسه على التحليل النحوي في مدرسة لندن انطباقه على بعض الموضوعات الفلسفية والاجتماعية). فمن ناحية أخرى، قد نجد أنه في حال تمكن النحو النظامي من توضيح قواعد تحقيق الخيارات مثل قواعد الاختيار فإن معايير البساطة النهائية ربما تحدد التحليل إلى نظم بصورة مستقلة عن الحدس حول المعنى (انظر الهوامش حول التحليل النغمي، ص ص٢٧٦-٢٧٧). أما إذا لم يعد التحليل النظامي عندئذ متميزا عن اللسانيات التشومسكية فهذا سؤال أشعر أنني غير كفء للإجابة عليه. وبالرغم من أن دور الحدس يشكل عقبة كأداء أمام النظرية النظامية، إلا أن أتباع المدرسة التشومسكية هم آخر من يستطيع استعمال هذا النقد للهجوم عليها.

ومجمل القول، إن باستطاعة مدرسة لندن على ما يبدو أن تقدم الكثير. فالموضوعات الدلالية التي منيت فيها بالفشل، هي نفسها التي منيت فيها جميع المدارس الأخرى بالفشل كذلك. ويبدو أن النحو النظامي جدير بالاعتبار كبديل، دون أن يكون بالضرورة البديل الوحيد، لمناهج أكثر شيوعا. والنظام الصوتي النغمي في رأيي أقرب إلى الصحة من أية نظرية أخرى في النظام الصوتي.

أما إذا كانت المساهمات المستقبلية لمدرسة لندن ستمكنها من احتلال مكانة دائمة في الوسط العلمي اللساني فهذه قضية أخرى، إذ أن علم اللسانيات على ما يبدو حكر على المفكرين البرهمانيين intellectual Brahmanists الذين يقوّمون الأفكار في إطار النسب بدلا من إطار الحقيقة المجردة. وفي الوقت الراهن نرى أن الفريق المناسب الذي يفضل الانتساب إليه هو الفريق الأمريكي. فالفكرة، مهما كانت غير مختمرة، تؤخذ على محمل الجد إن كانت صادرة عن «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا»، حتى لو

كانت مسبوقة بأعمال قيمة أنجزت في «الأماكن الخاطئة». فعلى الرغم من أن مثل هذه الأعمال لا ترفض، لكنها تؤول إلى الإهمال. (١٧) وفي لندن وكذلك في بقية الجامعات البريطانية وجامعات دول الكومنولث هناك علماء ما فتئوا يعملون ضمن إطار المنهج الفيرثي، لكن عددهم ضئيل الآن، أو أن منشوراتهم تضاءلت على الأقل أمام الجيل الجديد المفتون بتأثير تشومسكي. (١٨) فبالنسبة للساني الشاب في أيامنا هذه فإن الطباعة الفاخرة والتجليد الأنيق لمحاضر الجمعية اللغوية Transactions of the Philological Society تنم عن التهذيب، وعن الفقر بسترته المرقعة، وعن الحنين إلى الأمجاد الغابرة على الحدود الشمالية الغربية. أما النشرات المطموسة والمطبوعة على ورق الحرير والخارجة لتوها من مطابع نادي اللسانيات بجامعة «انديانا» فتتمتع بكامل إمكانات برنامج «أبولو» واقتصاد البليون دولار. ولسوء الحظ يبدو أن المنطق السليم (الذي تستطيع مدرسة لندن أن تقدم منه كل ما يمكن أن يقدمه منهج أسسه رجل من يوركشير) والعلم الدقيق (الذي أقل ما يقال إنها حظيت منه بنصيب لا بأس به بالمقارنة مع الحركة التي طغت عليها) اعتبارات لا قيمة لها أمام هذا التيار الهائل.

الفصل العاشر

الخاتمة

لا أظن أنه من اللائق أن أضع في نهاية هذه الدراسة خاتمة لموضوع حي ولا يزال يمارس حتى الآن (وإن لم يكن ناجحا بالضرورة) في الحقبة - الراهنة - مثلما كان على الدوام. فجميع الأطر العامة التي اطلعت عليها في أعمال هذه الحقبة التي تنوف عن قرن من الزمن، والتي ناقشتها في هذا الكتاب، سوف تظهر عما قريب كإطار شخصي بوجه واحد أمام الأفكار الجديدة التي تضطرنا إلى إعادة صياغة آرائنا حول أهم الأعمال السابقة. وبهذا التحفظ يبدو أنه من المناسب أن أختتم الكتاب بتجميع بعض الموضوعات التي تكررت باستمرار خلال الحقبة التي شملتها دراستي.

فالموضوع الأول يدور حول ما إذا كانت اللسانيات فنّا أم علما إن شئنا استعمال التعبيرات المعاصرة والمبطنة. وفي الواقع فإن السؤال لا يطرح غالبا بهذا الشكل المتشدد. فكثير من اللسانيين (شأنهم شأن العديد من الناس العاديين) شعروا أن دراسة اللغة دراسة ملائمة تنطوي على الجمع بين طرفي القضية، إذ إننا لا نسيطر على عاداتنا الصوتية سيطرة واعية. كما أن السلوك الصوتي للناطقين بأية لغة يتماشى إلى حدّ معين على ما يبدو مع معايير ثابته. وما الصوتيات والنظام الصوتي سوى جانب واحد من جوانب السلوك الإنساني الذي يمكن وصفه بوضوح من خلال مقولات لا تتوقع ظواهر ملحوظة ممكنة منطقيا الأمر الذي يكسب هذا الجانب صفة علمية. (فالناطقون بالألمانية على سبيل المثال لا ينطقون احتكاكيات بين أسنانية). (إن احتواء هذه المقولات على أسماء علم مثل «الألمانية» يجعلها موضع شبهة بالنسبة للعلم. فالناطق بالألمانية قد يتعلم الإنجليزية، لكن هذه مجرد صعوبة سطحية في طريق معاملة الصوتيات الوظيفية على أنها علم). أما الوصف الدلالي فلا يمكن أن يكون علما. وليس سلوكنا

الدلالي سوى مثال ممتاز لعمل العقل البشري غير المنتظم الذي لا يمكن التكهن به سلفا. وأخبرني جيرولد كاتز Jerrold Katz «أن العازب» هو «بالتعريف» ذكر، بالغ، غير متزوج. ولكن لي الحق في أن أجيب أن جوهر العزوبية بالنسبة لي لا يكمن في جنس الفرد ذكرا كان أم أنثى، لكنه يكمن في حياة العزّاب التي تتصف بالحرية والبساطة (وهذا «المكون» من مكونات العزوبية لم يلحظه كاتز). من هنا نرى أنه في عصر حرية النساء نجد أن الصبية «سمانثا» عزباء، تماما مثلما كان ثيوفوليوس العجوز. فالكلمات الحقيقية في اللغة الحقيقية تبدل فحواها بهذه الطريقة التي لا يمكن التنبؤ بها. وهكذا فإن أية مناقشة لمعاني الكلمات لا تستطيع أن تقدم سوى تفاسير لما حدث في الماضي وليس نبوءات عن التطورات التي يحملها المستقبل. لذا فإن الدلالة لا يمكن أن تكون علما.[1]

وما أكثر أدعياء التطرف المنطقي! فاللسانيون الإيطاليون الجدد من أتباع الفيلسوف بنديتو كروسي Benedetto Croce الذي يساوي بين اللسانيات وعلم الجمال، لا يؤمنون بوجود مكانة لأية قضايا علمية discourse في أي فرع من فروع اللسانيات. ولقد حالت معرفتي المحدودة بيني وبين إعطاء تلك المجموعة الجزء الذي تستحقه عن جدارة. وأحب أن أضيف بعد كل هذا، وكما تبين لي من الجزء اليسير الذي اطلعت عليه من كتابات بارتولي Bartoli وبونفانتي Bonfante أنني لن أكون مقتنعا في النهاية. فاللسانيون الأمريكيون، على النقيض من الإيطاليين، يجادلون بأن جميع جوانب اللغة يمكن أن تعالج بطريقة علمية (وينطبق هذا مبدئيا على بلومفيلد مثلما ينطبق على تشومسكي، مع أن بلومفيلد كان يظن أن هناك صعوبات عملية في تطبيق المنهج العلمي على الدلالة). ولا يعني هذا أن الأمريكيين قد حكموا على الدلالة بأنها تقع على الطرف العلمي من الخط الفاصل بين العلم والفن، إذ أنهم لا يعترفون بمثل هذا التقسيم ويؤمنون بوهم المذهب العلمي scientism (ويعرب بلومفيلد صراحة عن تمسكه باليقينية المنطقية، أي بفكرة كارناب Carnap حول فلسفة فيينا التي أسسها بوبر Popper بين الحربين. أما تشومسكي فيستبعد فكرة الفن غير العلمية الذاتية geisteswissenschaften على أنها نصيحة يأس تستعصي على التصديق. انظر ميتا Mehta، ١٩٧١م، ص ٢١٢). ومن المواقف البعيدة عن التطرف نرى أن موقف شلايخر يتمتع بجاذبية كبيرة (Schleicher، ١٨٥٠م،

ص ص ٣-٤) فهو الذي وجد أن الحدود بين العلم والفن تقابل الحدود بين النحو والصرف على أساس أن علم الأصوات الوظيفي وعلم الصرف كانا يشتركان في مكانة واحدة مثلما كان علم الدلالة والنحو يشتركان في المكانة نفسها أيضا . ونتبين من خلال الحدس أن من المعقول جدا أن نقول إننا نقبل كلمات لغتنا على أنها معطيات ثابتة ، لكننا نستعمل قدرتنا على الإبداع في ترتيبها معا . ويبدو أن سوسير شعر بأن علم الصرف أيضا يقع على جانب الفن من الخط الفاصل بين العلم والفن (مع أنه لم يكن صريحا جدا ، ولو أنه كان يعني أن يقول هذا فهو مخطىء بالتأكيد) .[٢] وفي زماننا هذا بين لنا تشومسكي أن النحو يمكن أن يكون علما ، وأعتقد أنه على صواب . فنحن نخدع أنفسنا عندما نتخيل أننا نتمتع بحرية ترتيب الكلمات كيفما نشاء . فالبنى النحوية تتبع قواعد ثابتة ومتعارفا عليها ، مع أن الغالبية منا لا تحس بوجودها . فنحن نمارس ذكاءنا في كيفية فهم الجمل السليمة في لغتنا ، وهنا نضع الحد الفاصل بين المقولات التي تحمل مضمونا دلاليا ، وبين الهراء ولو كان سليما من الوجهة النحوية . فمثل هذه القضايا هي قضايا دلالية صرفة ، وليست نحوية . فالإنجاز الذي حققه تشومسكي المتمثل في إثبات إمكانية وصف النحو بطريقة علمية إسهام هائل في علم اللسانيات ، ومن دواعي الأسف أنه اختار الابتعاد عن المساهمة في بناء العلم الذي حدد مكانه بنفسه على خارطة الساحة الفكرية .

لكن تشومسكي لم يساعد عمليا في إدخال منهج علمي في دراسة النحو بسبب اعتقاده بإمكانية وضع قواعد علمية تنبؤية استنادا إلى معلومات مستمدة من الحدس لا من الملاحظة الحسية . ومن الصعوبة بمكان معرفة كيف يستجيب المرء بشكل مفيد لهذه الفكرة . صحيح طبعا أن الموضوعات ذات الإمكانية العلمية في مراحلها الأولى تدرس بروح الحدس الذي لا يقبل التكذيب ، وقد رأينا هذا في بعض أعمال مدرسة براغ على سبيل المثال (أما الجوانب الأخرى من أعمال مدرسة براغ كنقدهم الأدبي فهي باعتقادي فنية في حد ذاتها) . لكن الاستجابة الملائمة لتلك الحال ، إن بدا أن هناك ميزة في الأفكار الجنينية ، تكمن في محاولة شحذها ، والنهوض بها إلى مرتبة النظريات التجريبية القابلة للاختبار واختبارها فعلا . وقد رأينا كيف دفع أندريه مارتينيه ووليام لابوف وغيرهما هذا البرنامج قدما في فكر مدرسة براغ . صحيح أن الفرضيات في العلوم كافة ، حتى

الناضجة منها، تنبع من مخيلة العالم ولا يستنتجها من معلوماته، لكن ما يجعل النظرية تجريبية ليس السؤال عن مصدرها بل عن كيفية اختبارها. فعندما يجادل تشومسكي بأن الدراسة العلمية الناضجة يجب أن تكون من حيث المبدأ مستمدة من الحدس وليس من الملاحظة، فإن الحوار المثمر يصبح عندئذ ضربا من المستحيل.

والقضية الأخيرة هي قضية الكليات اللغوية. وهي وثيقة الصلة بقضية العلم مقابل الفن. فقولنا إن كذا وكذا سمة كلية في اللغة الانسانية يعني أن ليس ثمة لغة يمكنها الاستغناء عن تلك السمة، وهذا يعد مقولة علمية قابلة للاختبار. والفرق هو فرق في المستوى. وعندما طرحت السؤال إلى أي مدى يمكن للسانيات أن تكون علمية، كنت أتساءل عن الأجزاء المتاحة أمام التحليل العلمي من اللغة المنفردة. ولكني أسأل هنا ما هي العناصر التي يمكن أن تعامل بشكل تنبؤي في اللغة الإنسانية باعتبارها ظاهرة عامة؟ والسؤالان مرتبطان ببعضهما البعض في جميع المستويات. فإن كان من المستحيل مبدئيا وصف البنية الدلالية لأية لغة وصفا علميا نتج عن ذلك (بالتأكيد؟) عدم استطاعة المرء التنبؤ بالكليات الدلالية. ومن جهة أخرى فإن كانت الحقيقة هي أن البنى الدلالية والصوتية الوظيفية في اللغات المنفردة يمكن أن توصف وصفا علميا، فإنها لا تعني أن هناك نظريات علمية في الكليات الصوتية الوظيفية والكليات النحوية في انتظار أن تكتشف. فاللغات يمكن أن تختلف بصورة لا يمكن التنبؤ بها في طبيعة بناها النحوية والصوتية الوظيفية الثابتة المتعددة.

وأعتقد أن هذه هي الحال بالنسبة إلى النظام الصوتي كما اكتشف القارىء بنفسه. ولا جدال بالطبع في أن نوعا معينا من «الكليات الصوتية الوظيفية» موجود، بحيث إذا كانت لغة ما تحتوي على نظام يتألف من ثلاثي الصوائت كانت هذه الصوائت هي [i, u, a] (بدلا من [e ë ɯ] مثلا)، لأن [i, u, a] أكثر بعدا عن بعضها البعض من الصوائت الأخرى سواء من ناحية النطق أو السمع. وهكذا يكون الكلام أسهل وأكثر كفاءة إن كانت الصوائت [i, u, a] هي الصوائت المستعملة. فمثل هذه الكليات لا تشكل أساسا أبدا لكي نفترض أن الآليات الذهنية الثابتة والمعقدة لمعالجة اللغة هي آليات موروثة. فمثل هذه الكليات يمكن التنبؤ بها تماما دون فرضية حول البنية الذهنية الداخلية إذا ما توافرت لدينا الحقائق الفيزيائية والفيسيولوجية البشرية. (ولا جدال في أن فيسيولوجية

الإنسان تحدد داخليا إلى حد بعيد. ويعتقد التجريبيون أن العقل يختلف عن الجسد في هذه الناحية). ولا يمكن لأية مناقشة بدءا من الكليات اللغوية وانتهاء بآليات الذهن الكامنة أن تجدي إلا إذا توافرت للكليات اللغوية تفسيرات واضحة، كما أنني متمسك باقتناعي بوجود العديد من هذه الكليات في مجال النظام الصوتي.

وعندما بدأت بتأليف هذا الكتاب كنت أعتقد أن الوضع مختلف بالنسبة للنحو. ولا شك في أن كثير مما يسمى كليات نحوية، كما أشرت في الفصل السادس، لا يمت إلى الكليات بصلة أو أنه مجرد كليات جوفاء. زد على ذلك أن من الممكن تفسير عدد من ادعاءات الكليات التي تشكل مقولات قابلة للطعن، والتي صمدت أمام الاختبار بالطريقة نفسها التي فسرنا بها الصوائت [i, u, a] بالرغم من أن التفسير أكثر دقة نوعا ما في النحو منه في النظام الصوتي. [وهكذا يفسر شاختر Schachter، ١٩٧٧م إحدى الكليات النحوية التي بدت لبعض الوقت عشوائية تفسيرا يستحق الإعجاب مثل مبدأ «أ – فوق – أ» الذي ناقشته في الفصل السادس (وأعتقد أن تفسيره مقنع). ومن المحتمل في رأيي أن تتمخض الظاهرة الأخيرة عن تفسير مشابه فيما يتعلق بالحاجة إلى ضمان مفهومية الجمل]. على كل حال فإن الحقيقة الأساسية لمركزية البنية الهرمية في نحو جميع اللغات الإنسانية، وهي التي تبدو ظاهرة صحيحة قابلة للاختبار تجريبيا (وليست مجرد كيفية اختيار الأفراد للنحو ووصفهم إياه كما أشار البعض ممن لم يطلعوا على الجانب الرياضي من اللسانيات) كانت حسب اعتقادي وحتى عهد قريب تقاوم التفسير بأنها نتيجة يمكن التنبؤ بها للمباديء المعروفة وبالتالي فهي تشكل برهانا ظاهرا جيدا على التفسير العقلاني للعقل. (لقد انتقدت محاولات قياسية standard مختلفة «لتفسير» الوجود الكلي للبنية الهرمية في كتابي «الشكل»، الفصلان ٦–٧). ولقد تخليت عن هذا الاعتقاد منذ أن قرأت مقالة (تبدو غير معروفة لدى معظم اللسانيين، مع أنها نشرت منذ فترة من الزمن) كتبها هربرت سايمون Herbert Simon، أستاذ علم الحاسب الآلي وعلم النفس في جامعة كارنيجي ميلون Carnegie-Mellon (سايمون Simon، ١٩٦٢م). ويضيق المقام هنا عن عرض مناقشة سايمون. لكنني ناقشت تطبيقها على اللسانيات في عملين (سامسون Sampson، ١٩٧٨م، ١٩٨٠م). وباختصار فإن اهتمام سايمون ينحصر في التمييز بين التراكيب المعقدة التي يخطط لها، وتطلق من العدم «دفعة واحدة»

بفضل الذكاء الموجه، وبين تلك التي هي نتيجة عملية متدرجة تتم وفق تقويم يعتمد على التجربة والخطأ من بدايات بسيطة، أي أنها عمليات ترتبط شكليا بالتطور الداروني. وباستطاعة تراكيب الفئة الأولى أن تتخذ أي شكل يريده منشئها، إلا أن سايمون يبين رياضيا أن تراكيب الفئة الثانية يجب أن ترتب هرميا، ولو أن الترتيب الهرمي قد لا يجعلها أكثر صلاحية أو فائدة، ولا يزيد احتمالات بقائها حال ظهورها. ولا شيء أقرب إلى العقل من افتراض أن اللغة الإنسانية، شأنها شأن بقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى، قد تطورت نظام إشارات بسيط عند الحيوانات عبر سلسلة طويلة من الانتقال الثقافي والتعديل والمنافسة في مجال الكفاءة بين الاستعمالات البديلة. وبناء على هذا الافتراض يظهر لنا أن مناقشة سايمون تتنبأ تنبؤا دقيقا بالكليات النحوية التي ناقشها تشومسكي والتي كانت على ما يبدو تؤيد وجود ملكة لغوية كامنة. ومن هنا أخلص إلى نتيجة مفادها أن التفسير التجريبي للطبيعة البشرية صحيح، وأن لا أساس للتفكير بأن لدى الطفل «معرفة كامنة بالمعرفة» عندما يأتي إلى هذا العالم (وبالفعل فإن مناقشة سايمون تعطينا أسبابا إيجابية للاعتقاد بأن الطفل لا يمتلك مثل تلك المعرفة)، فنحن نتعلم الكلام مثلما نتعلم أي شيء آخر، لأننا ماهرون في الالتقاط، لا لأننا نعرف مسبقا. والحدود الوحيدة لتنوع اللغات الإنسانية هي التي تفرضها أجسامنا (بدلا من عقولنا) وبالنزعة الطبيعية في جميع أوجه النشاط الإنساني (دون الاقتصار على الكلام فحسب) كي تنفذ بكفاءة وليس بالعكس عند توافر طرق بديلة.

إن نظرية اللغة الصحيحة والعامة تقول إنه لا وجود لنظرية لغوية عامة. فما السمات الوحيدة المشتركة بين جميع اللغات الإنسانية سوى نتائج يمكن التنبؤ بها لمبادىء تنتمي إلى علوم معروفة أخرى، وبالتالي فإنه ليس ثمة مكان في الساحة الفكرية لموضوع نظري مستقل يسمى «اللسانيات العامة».

وهكذا، وبقدر معين من الدقة نعود من حيث بدأنا في الفصل الأول: في علم الأحياء. لقد نعت بعضهم شلايخر بالسذاجة، وبأكثر من هذا لأنه عالج اللسانيات كفرع من الداروينية، لكنه على ما يبدو لم يكن بعيدا عن جادة الصواب.

وربما ارتكب شلايخر خطأ بحصره تفكيره ضمن إطار الصراع على البقاء بين لغات ذات سمات صرفية مختلفة بدلا من النحوية (ويمكننا مما سبق أن نتفهم السبب وراء عدم مناقشة شلايخر للنحو في ضوء الداروينية). فالكفاءة النسبية في اللغات ترتبط بالنحو أكثر من ارتباطها بالصرف. ولكن جميع اللغات الحية (الحديثة والكلاسيكية) هي بمقياس التطور متماثلة، وعلى حد تعبير سايمون، فإن ميدان اللغة glossosphere المعاصر أشبه بميدان علم الأحياء biosphere المعاصر منه بميدان علم أحياء استمر فيه الصراع على البقاء إلى الحد الذي تمكنت فيه إحدى الفصائل من القضاء على كل الفصائل الأخرى. (وهنا يجب علينا أن نحسب حساب الفوارق بين اللسانيات وبقية فروع علم الأحياء). وهذا من جملة الأسباب التي تجعلنا عاجزين عن تأكيد عملية البقاء للأصلح من خلال معلومات تتعلق بانتشار اللغات أو تقهقرها مثل الإنجليزية والويلزية. فمن الزاوية الداروينية كلتا اللغتين جيدتان، وهكذا فإن الزي والسياسة والمقاييس الأخرى التي لا علاقة لها بالبنية الداخلية للغات هي التي تملي على الناس اختياراتهم.

ولا يخامرني أدنى شك في أن شلايخر كان مخطئا في افتراضه أنه إذا كانت الداروينية تنطبق على اللسانيات أيضا، وجب علينا أن ننظر إلى اللغات عندئذ على أنها كائنات حية تحددها الوراثة. وتنطبق النظرية الداروينية على السمات المنفردة للكائنات الحية انطباقها على الكائنات الحية ككل. ويدرك عالم الأعراق البشرية الحديث (الايثولوجي) أن التحليل الدارويني ينطبق على أنماط السلوك انطباقه على الصفات الأخرى كشكل الأقدام والعيون. أضف إلى ذلك أن تطبيق الداروينية على اللسانيات لا يلزمنا بتبني الرأي الذي يقول إن أفراد البشر يرثون «غريزة اللغة». فالتعلم بطريق التجربة والخطأ بالنسبة إلى العقل الذي يبدأ من وضعية الصفحة البيضاء عملية داروينية مثل التطور من خلال الطفرات التي تظهر ضمن الفصيلة الواحدة.

لقد كان شلايخر على صواب بصورة عامة. وأستطيع أن أتنبأ (بثقة محدودة جدا وهي الثقة التي يحق للمرء أن يضعها حيال التنبؤ بالعملية الفكرية) بأن لسانيات الماضي القريب كانت لسانيات نفسية، لذا فإن لسانيات المستقبل القريب ستكون بلا ريب لسانيات حيوية.



الهوامش

هوامش الفصل الأول

(١) ينطوي مصطلح «فقه اللغة philology» والمصطلحات المماثلة في اللغات الأوروبية على لبس محير. ففي القارة الأوروبية، وفي الإنجليزية أصلاً، تشير كلمة phitologie إلى دراسة الثقافة من خلال الأدب. فقد كان فقه اللغة الكلاسيكي مكرسًا لدراسة اللغتين اللاتينية واليونانية كوسيلة نحو فهم أفضل للحضارة الرومانية واليونانية. وعندما بدأ العلماء في أوروبا الوسطى إبان العصر الرومانسي بدراسة أشكال لغاتهم البدائية كغاية في حدّ ذاتها وليس كوسيلة أدبية (وما كانت كذلك) فقد كانوا يميلون نحو تمييز هذا المنهج الجديد في دراسة اللغة وأطلقوا عليه اسم «علم اللغة» sprachwissenschaft أو linguistik. أما في الإنجليزية فقد بدل فقه اللغة philology معناه ليشمل الموضوع الأكثر حداثة. إلا أن كلمة «اللسانيات linguistics» لم تدخل حيز التداول إلا بعد إعادة التوجيه اللاحق الذي شهده الموضوع الجديد الذي نوقش في النص. وهكذا فإن استعمال كلمة linguistics في الإنجليزية يعني عادة اللسانيات بمفهوم القرن العشرين، وبالتالي يعني «اللسانيات التزامنية» بالدرجة الأولى، بينما تشير كلمة philology عند استعمالها، على ضآلته، وغالبًا بصورة مجازية، إلى اللسانيات التاريخية التي تمارس في القرن العشرين. للمزيد حول المعاني المتناقضة لمصطلح فقه اللغة phitology (مع اختلاف الاستعمال بين أمريكا وإنجلترة) انظر بولينج (Booling، ١٩٢٩م).

(٢) يشير مصطلح «اللغات الهندوأوروبية» إلى عائلة اللغات التي تنتسب إليها اللغة الإنجليزية ومعظم اللغات الأوروبية ولغات شمال الهند. ويعتقد أن جميع تلك اللغات انحدرت من لغة مفترضة أطلق عليها «الهندوأوروبية الأولى Proto-indo-european». ومن الهندوأوروبية الأولى انحدرت اللغات السنسكريتية واللاتينية والجرمانية الأولى بالإضافة إلى لغات قديمة أخرى سواء أكانت معروفة أو مفترضة، واللغات الحديثة انحدرت بدورها من تلك. وهكذا نرى أن اللاتينية أصل الفرنسية والإيطالية والرومانية، إلخ. كما أن الجرمانية أصل الإنجليزية والهولندية والألمانية واللغات الاسكندنافية الأخرى وهكذا بالنسبة للفروع الأخرى.

(٣) إن آراء «كون» لا تفي بالغرض كوصفة تساعد العالم على اختيار بين نظرية دون أخرى. لكنها وافية كوصف لما يحدث عمليًا (انظر ص ١٦٦).

(٤) تقابل كلمة door الإنجليزية كلمة tür في الألمانية. ويعود السبب في هذا إلى أن الجرمانية الأولى انفصلت إلى اللغات التي انحدرت منها اللغات الجرمانية الحديثة بعد أن تغير الصامت [d] إلى [t] بتأثير تبدلات صوتية أخرى حصلت في الفرع الألماني (بالإضافة إلى أشياء أخرى).

(٥) تشير كلمة «اللهيجة» إلى عادات الكلام عند المتكلم الفرد.

(٦) خط التماثل اللفظي isogloss هو الخط الذي يحدد المدى الجغرافي لسمة معينة الذي يميز لهجة دون أخرى.

(٧) بغض النظر عن مناقشة شميدت، هناك دليل يشير إلى أن السمات اللغوية البنيوية قد تمتد عبر الحدود الفاصلة بين اللغات التي تربط بينها علاقات بعيدة، أو التي تكون غير مرتبطة ببعضها البعض بتاتًا. وقد أدرك شلايخر هذه الظاهرة (Schleicher، ١٨٤٨م، ص ٢٩) لكنه لم يدرك كم كانت ضارة بالنسبة إلى رأيه الداروني عن اللغة إذ ليس لها نظير في علم الأحياء. فالتزاوج بين الفصائل ذات الصلة البعيدة عقيم. ولقد رفضت المدرسة الإيطالية وأعضاؤها من اللسانيين الجدد نظرية شجرة العائلة فيما يتعلق بالعلاقات اللغوية (بونفانتي Bonfante، ١٩٤٦م. انظر أيضًا ياكوبسون Jakobson، ١٩٣١م و فاتشيك Vachek، ١٩٦٦م، ص ٢٦ حول رأي مدرسة براغ في مفهوم sprachbünde أو تزاوج اللغات). إلا أن شجرة العائلة بقيت من المسلمات في الغالبية العظمى من التقاليد اللسانية الموروثة من أمريكا وألمانيا. وكان إمينو (Emeneau، ١٩٥٦م) أول من ناقش العلاقات غير الوراثية بين اللغات في إطار تلك التقاليد بالتفصيل. انظر بواس (Boas، ١٩٢٩م).

(٨) من النقاط التي توحد علم الحيوان وعلم النبات ضد اللسانيات أننا إذا أوغلنا في الماضي السحيق رأينا أن جميع فصائل النبات والحيوان كانت تشترك في أصل واحد. ولكن مهما مضينا في تقصي أصل اللغات فلن نرى سوى لغات، فلا نرى مثلاً طحالب أو ما شابه ذلك. ولكن ليس من الممكن أن تنحدر موضوعات علم الأحياء جميعها من أصل واحد. فلو تبين لنا مثلاً أن الحياة نشأت وتطورت بصورة مستقلة في المريخ لما رفض عالم الأحياء إدخال حياة المريخ في مجاله. وقد أعطى شلايخر إجابته على الاعتراض الذي يقول إن اللغات ليست «أشياء» في ملحق «لنظرية داروين واللسانيات» وهو الذي نشر عام ١٨٦٥م.

(٩) يسبرسن (Jespersen، ١٩٢٢م، ص ٣٦) في معرض إشارته إلى أ. و. فون شليغل (Schlegel، ١٨١٨م). فالتصنيف ثلاثي الجهة لا يزال يستخدم حتى اليوم ولكن دون أن يوحي بأن الأنواع الثلاثة تتمتع بالمزايا نفسها. إذ يبدو أن التمييز بين النوع العازل والنوع اللاصق ليس سوى تمييز سطحي نسبيًا. والسبب الوحيد الذي يدعونا للقول إن في التركية كلمات متعددة المورفيمات، وأن الكلمات في الفيتنامية لا تتميز عن المورفيمات هو وجود الانسجام بين الصوائت التركية، وإن من المفيد استعمال لفظ «كلمة» للدلالة على المجال الذي يشمله الانسجام بين الصوائت.

(انظر ماثيوز Matthews، ١٩٧٤م، ص ١٧٠). وهناك تفسير لمصطلحي «مورفيم» و«انسجام الصوائت» في الحاشية رقم ١٤ ص ٢٦٦ والحاشية رقم ٧ ص ٢٧٤ على التوالي. فالتمييز بين هذين النوعين معًا، وبين النوع المتصرف من جهة أخرى يبدو أساسيًا بالفعل، مع أن هذا التمييز متدرج ولا يشكل حدودًا قاطعة.

(١٠) لقد قدم شلايخر إجابات (مع أنها إجابات غير مقنعة بتاتًا في نظري) على النقطة السابقة، إلا أن النقطة الأخيرة تنطوي على تناقض واضح ليس له حل. انظر يسبرسن (Jespersen، ١٩٢٢م، ص ص٧٢ -٣) حول مقدمة جزأي كتاب شلايخر Sprachvergleishende Untersuchungen (١٨٤٨م، ١٨٥٠م) أو حول خلاف كورت يانكوفسكي (Jankowsky، ١٩٧٢م، ص ١٠١) مع دلبروك بشأن العلاقة بين هيغلية شلايخر وريته للسانيات على أنها فرع من فروع علم الأحياء.

(١١) انظر كاتفورد (Catford، ١٩٧٤م)، وهاوسهولدر (Householder، ١٩٧٧م، ص ص٥٦٠ -٣). ولقد تم مؤخرًا إحياء فكرة الاتجاهية النحوية (انظر مثلاً لي Lee، ١٩٧٥م). وسوف تحدد الأيام مدى نجاح هذا الإحياء.

(١٢) من المشكلات التي تعترض تفسير التعليق الأخير وما شابهه أن الناس كانوا ينظرون إلى التاريخ على أنه أكبر مثال عن العلوم الأخلاقية (وتقابل بالألمانية Geisteswissenschaft)، الأمر الذي أدى إلى بعض الاضطراب في التمييز بين المفهوم التزامني والمفهوم التعاقبي وبين الفن والعلم.

(١٣) ما كان بول ليقبل أن هذه النقطة تضعف من قوة اعتراضه على شلايخر. ولم يكن خلاف بول مع أسلافه قائمًا على أساس تباين الآراء حول الظواهر الاجتماعية فحسب، بل كان قائمًا على افتراضات مسبقة جديدة حول طبيعة العلوم بصفة عامة. ولقد تأثر بموقف الوصفيين من العلم والذي كان رائده في ذلك الوقت الفيلسوف والفيزيائي ارنست ماخ Ernst Mach. ويعتقد الوصفيون أن ما تدركه الحواس هو الموجود فقط، بينما كانت الكيانات النظرية - كالذرة مثلاً - مجرد أوهام تم إدخالها كوسيلة لاختصار المقولات حول الأشياء الملحوظة. وهكذا فإن عالم الأحياء الذي يفترض وجود فصيلة «الجزر» بالنسبة إلى بول قد يتهم «بالغموض» (انظر مثلاً بول Paul، ١٨٨٠م، ص ٣٧). إلا أن «الوصفية» في نظر معظم الفلاسفة المحدثين لا تقدم تفسيرًا مناسبًا لطبيعة النظريات العلمية (حول هذا الموضوع انظر مثلاً نايجل Nagel، ١٩٦١م، الفصل السادس، وسامسون Sampson، ١٩٧٥م أ، ص ص٢٧ - ٩).

(١٤) لقد أعاد ويليام وانغ إحياءها مؤخرًا (Wang، ١٩٦٩م).

(١٥) من الجدير بالملاحظة أن الذين يعتبرون التبدل النحوي عملية تبسيط ليسوا مكرهين بالمثل على افتراض لغات أولية في غاية التعقيد. ويشير ستيرتفانت (E. H. Sturtevant، ١٩٤٧م، ص ص١٠٧ - ٩) إلى أنه من طبيعة التبدل الصوتي إيجاد تباين نحوي. وهكذا ما إن يقبل المرء التبدل الصوتي كحقيقة واقعة حتى يصبح بإمكانه أن يرد التبدلات اللغوية الأخرى إلى ميل اللغة نحو البساطة، لكن الخاصة التركيبية للغة بشكل عام تبقى ثابتة تقريبًا.

(١٦) «. . . . يلعب النفع في تطور الاستعمال اللغوي الدور نفسه الذي أسنده إليه داروين في التطور العضوي [زويك Zweck] . فدرجة الملاءمة التي تتمتع بها الأشكال حديثة النشوء تلعب دوراً مصيريًا في بقائها أو انقراضها Zweckmassigeit (بول Paul، ١٨٨٠م، ص ٣٢) .

(١٧) بذلت محاولات جديدة مؤخراً لوضع نظريات علمية عامة حول التبدل اللغوي . انظر مثلاً فاينرايخ وآخرين (.Weinreich, et al ١٩٦٨م) وكذلك لي (Li ، ١٩٧٥م) . من أجل مناقشة حديثة لمسوغات قانون غريم ، انظر لاس (Lass ، ١٩٧٤م) .

هوامش الفصل الثاني

(١) هذا يحتمل المناقشة من الناحية الفلسفية . فكما يفترض المرء وجود نظام اسمه «اللهيجة» (أي اللهجة الفردية) يكمن وراء مختلف العبارات التي ينطقها ، يمكن الادعاء أيضًا أن باستطاعة المرء أن يفترض وجود جسم فيزيائي من أجل تفسير الدافع المرئي البرتقالي اللون الذي يتأثر به عندما ينظر نحو طاولة المطبخ . إلا أن الأجسام الفيزيائية باعتبارها أحد أصناف الكيانات أكثر مباشرة بكثير من اللهيجات مما يؤكد الخلاف بين اللسانيات وعلم الأحياء .

(٢) أرقام الصفحات فيما يتعلق بسوسير هي أرقام صفحات كتابه «دراسة» ، سوسير (Saussure ، ١٩١٦م) .

(٣) تشير عبارة اللفظ المكتسب received pronunciation في اللغة الإنجليزية إلى ذلك النوع من اللغة المنطوقة الذي يعتبر النوع «الصحيح» على نطاق واسع في إنجلترة .

(٤) لم يخترع سوسير المصطلح «فونيم» فقد كان عالم الأصوات الفرنسي أ . دوفريش ديزيغنيت A. Dufriech- Desegnettes أول من استعمله عام ١٨٧٣م . ولكن يبدو أن «دراسة» سوسير عام ١٨٧٨م هي التي كانت وراء استعمال المصطلح بشكل واسع للدلالة على واحدة النظام الصوتي في اللغة مقابل أصوات الكلام التي تؤخذ في معزل عن دورها في النظام الصوتي . ومن المتبع أن توضع الكتابة الصوتية بين أقواس مربعة والكتابة الفونيمية بين خطوط مائلة . وهكذا فإننا نميز في الإنجليزية الأنموذجية RP بين الفونين [lˠ] و [l] ولكننا نعتبرهما عضوين يمثلان الفونيم نفسه /l/ . وتدعى الأعضاء التي تمثل الفونيم نفسه بالألوفونات . وتستعمل جميع الكتابة الصوتية الواردة في هذا الكتاب أبجدية الجمعية الصوتية العالمية IPA .

(٥) وحتى هذا قد لا يحدث . ففي الإنجليزية الأنموذجية RP اختلاف غير مميز في زمن الصائت فهو الذي يجعل الصائت /i/ مثلاً أقصر إذا سبق أحد الصوامت المهموسة مثل /f/ مما لو سبق أحد الصوامت المجهورة في آخر الكلمة . ولو استمر هذا الاختلاف إلى ما بعد اختفاء /f v/ فقد يصبح حينئذ مميزًا بحيث تبدو [li] القصيرة في كلمة leaf مختلفة عن الطويلة في leave أو eel . وهذا يفسر فكرة سوسير عن العواقب غير المتوقعة لتغير منفرد في النظام . فهنا يؤدي فقدان صامت في آخر الكلمة بصورة آلية إلى إدخال سمة مميزة جديدة للصوائت ، وهي الزمن ، لم تكن معروفة من قبل في اللغة الإنجليزية .

(٦) في الواقع فإن أية لعبة شطرنج تمارس على هذا النحو ستؤدي إلى فوز سريع للرجل الذي كان باستطاعته أن يرى ما يفعل. إلا أن هذا يوسع مدى عملية القياس إلى حدّ كبير بما أن فكرة «الفوز» ليس لها نظير في اللغة وأن علينا أن نفكر باللاعبين على أنهما يحافظان على حالة توازن في لعبة لا نهاية لها.

(٧) يعطي سوسير في سياق كتابه «الدراسة» (ص ٧٩) ما يبدو أنه سبب ثالث مستقل للفصل بين اللسانيات التزامنية واللسانيات التعاقبية. فيقول إن معظم العلوم، على النقيض من اللسانيات وعلم الاقتصاد، (وأمثلته مستمدة من علم الفلك والجيولوجيا والقانون والعلوم السياسية) ليست بحاجة لإقامة هذا التمييز (فالتاريخ الاقتصادي مختلف جدًا عن الاقتصاد السياسي حسب اعتقاد سوسير) والعامل المشترك في هذين الموضوعين أنهما يتعاملان مع نظم ذات قيمة (فالاقتصاد يربط النقود بالسلع، واللسانيات تربط الأصوات بالمعاني). ولكن ليس من الواضح بالنسبة لي أي نوع من الرابطة يمكن أن توجد بين فكرة القيمة والحاجة إلى الفصل بين التزامنية والتعاقبية. وليس من الواضح بالنسبة لي أيضًا أن التمييز الأخير غير مهم في موضوعات مثل علم الفلك كما يشير سوسير (وبناءً على هذا أليست الآليات السماوية ونظرية تطور النجوم فروعًا متميزة جدًا من فروع علم الفلك تتعارض مع بعضها البعض كما ترى في اللسانيات التزامنية واللسانيات التعاقبية؟). فبالرغم من موقعها البارز في كتاب «الدراسة» فإنني أعتبر ذلك الجزء خطأً فحسب.

(٨) لقد تصادف أن الجدل بين الفردانية والجماعية لم يلعب سوى دور ضئيل في تلك المناظرة النهائية.

(٩) إن ملاحظات «كورنر» Koerner نابعة من اهتمام مبالغ فيه بموضوع مصدر المصطلحات الفنية التي يأتي بها العلماء (وهو موضوع تافه نسبيًا). فعلى سبيل المثال يناقش كورنر (Koerner، ١٩٧٣م، ص ٩٠) استعمال سوسير لكلمة «الصفر» ويصفها بأنها «مصطلح نعتقد أنه - أي كورنر استعاره من «الرياضيات» وهو تخمين سليم كما يبدو.

(١٠) إن روبرت غوديل (Robert Godel، ١٩٦٩م) يتحدث عن «مدرسة جنيف» أو «المدرسة السوسيرية» في اللسانيات. إلا أن هؤلاء العلماء اختيروا لأنهم يعملون في جامعة سوسير، ولأن العديد منهم كانوا منشغلين في تحقيق أوراق سوسير في كتاب يشرح أفكاره، وليس لأن أعمالهم الأصلية تأثرت بأفكار سوسير على النقيض من أعمال اللسانيين الآخرين. ويعرف أيوردان أور (Iordan-Orr، ١٩٣٧م، ص ٢٧٩ وما بعد) «مدرسة فرنسية» كانت مهتمة بشكل خاص بتطوير فكرة اللغة كحقيقة اجتماعية.

(١١) إن نقد رولون ويلز Rulon Wells لسوسير (Wells، ١٩٤٧م) في واقع الأمر يهمل هذا الجانب من كتاب «الدراسة» (لاسيما في الجزء ٦٠ من مقالة ويلز). ونتساءل عما إذا كان الفكر الجماعي غير مألوف لدى ويلز حتى أنه لم يعترف به لما كان عليه.

(١٢) هناك مناقشة مستفيضة لفكر تشومسكي في الفصل السادس. لكن موقعه من العلم الآن يجعل احتمال مواجهة القارىء لأفكاره أكبر من معظم العلماء الذين جاء ذكرهم في هذا

الكتاب. وسوف أسمح لنفسي باستباق الفصل السادس بأن أتطرق أحياناً إلى أعمال تشومسكي عندما تكون الفرصة سانحة لذلك.

(١٣) قد يفترض المرء أن «الماء» يعني H_2O و XYZ في وقت واحد في اللغة الإنجليزية (وفي لغة على توأم الأرض) بما أن أي إنجليزي يجهل الكيمياء سوف يسمي عينة من XYZ «ماء» (وبالعكس بالنسبة إلى توأم الأرض). ولكن ما إن يقال للإنجليزي إن العينة كانت مختلفة كيميائياً عن المادة الموجودة في البحيرات إلخ، حتى يوافق على أنه كان مخطئاً طوال الوقت في تسميته إياها «ماء» وهذا ما يظهر أن «الماء» لا يعني XYZ في الإنجليزية.

(١٤) المورفيم هو «أصغر وحدة ذات معنى» وهكذا فإن كلمة «قطة» تتألف من مورفيم واحد، بينما تتألف كلمة «ساعدتُهم» من ثلاثة مورفيمات هي «ساعد - تُ - هم». ويقال إن (لبعض) المورفيمات «ألومورفيمات» مثلما أن للفونيمات ألوفونات، حيث يعتبر الجزء الأول bett من كلمة better «أفضل» الإنجليزية «ألومورف» من المورفيم الذي تمثل كلمة good «ألومورفه» الرئيس.

(١٥) هناك علاقة أفقية سواء بين الفونيمات أو المورفيمات أو الواحدات الأخرى ذات المعنى. وهكذا فإن إمكانية وقوع الصائتين/æ ɑ/ قبل الصوامت فقط ووقوع u ə في أواخر الكلمات يمثل حقيقة أفقية أما التقابل بين [l] و [r] والتوزيع التكاملي بين الأول و [lʸ]، في الإنجليزية فيمثل حقيقة رأسية.

(١٦) من أجل المزيد من المناقشة عن علاقة المعرفة الكيفية والمعرفة الماهية باللسانيات انظر سامسون (Sampson، ١٩٧٥م، ص ٧٤ وما بعدها، وص ٢٠٤) وانظر كذلك المراجع المذكورة بهذا الشأن.

هوامش الفصل الثالث

(١) سنناقش ادوارد سابير، وهو من أعلام الوصفيين الأوائل في الفصل الرابع.

(٢) يستعمل مصطلح «القواعد grammar» للوصف الشكلي لتركيب اللغة.

(٣) حتى هذه المقولة تدعم الرأي الذي أعارضه أكثر مما ينبغي. فمثلاً إن منهج السلوكيين لا يطلب منا أن نرفض فكرة حرية الإرادة أبداً.

(٤) إن المناقشة التي تتبع لا تخص تحليل الاحتكاكيات المناسب فحسب بل تخص أيضاً الصوامت التي لها طريقتا لفظ أخريين. ولكن لن نخسر شيئاً من حصر المناقشة بالاحتكاكيات فقط لسهولة الشرح.

(٥) إن الكمونية الأساسية التي يفترضها التحليل الفونيمي مسبقاً هي في الواقع أكثر دقة مما أشير إليه آنفاً. فالوصفي على سبيل المثال ما كان ليجد مشكلة حول لغة حيث يتقابل عشرون صامتاً قبل الصوائت مع وجود صامت واحد فقط هو [s] يمكنه أن يقع في عنقود قبل صامت آخر. ولعل

من الواجب أن نقول إن التحليل الفونيمي يفترض أن عدد البدائل الموجودة في سياق واحد سيكون مماثلاً للعدد الموجود في سياق آخر أو مختلف جدًا عنه. ولعله يفترض أن /i___/ و/u___/ سياقان متشابهان نوعًا ما حيث /V__/ و/C__/ ليسا متشابهين.

(٦) يقول ميللر (Miller، ١٩٧٣م)، وهو على صواب، إن مدى اهتمام المدرسة الوصفية ككل بإجراءات الاكتشاف مبالغ فيه إلى حدّ كبير في المناقشات الحديثة.

(٧) جعل تشومسكي في كتاباته اللاحقة (Chomsky، ١٩٧٦م) موقفه أكثر ثباتًا عندما قال (وهذا تبسيط كبير) أن الأطفال لا يتعلمون اللغة بالقيام بقفزات خيالية، لكن الرجال مثل أينشتاين يخترعون نظريات باتباع قواعد مبنية على التجربة العملية. وناقشت موقف تشومسكي بصورة مطولة في كتابي «الحرية واللغة» و«المتبين *Making Sense*». وأجد أن من الصعوبة بمكان الأخذ جديًا برأيه الحالي حول طبيعة الفكر الأصلي. انظر سامبسون (Sampson، ١٩٧٩م ب) من أجل تطور أفكار تشومسكي حول موضوع إجراءات الاكتشاف.

(٨) من أجل معالجة بطول كتاب للمدرسة الوصفية وإعادة تفسير العلماء اللاحقين لها انظر هايمز وفوت (Fought and Hymes، ١٩٧٥م).

هوامش الفصل الرابع

(١) يعتبر أعضاء المدرسة التشومسكية المحدثون سابير على أنه رائد حركتهم. وأجد هذا الحكم مفروضًا نوعًا ما. فسابير لم يبين مناقشة واضحة ضد المبدأ السلوكي كما فعل تشومسكي، لكنه بقي بعيدًا عن التأثر بالحجج المؤيدة للسلوكية (كان سابير مهتمًا بموضوع المادة بدلاً من المنهج فقط).

(٢) لعل من المفيد ذكر مثال مقارن من اللغة الإنجليزية، ففي اللهجات المحافظة، بما فيها لهجتي، تعتبر سمة الحياة عنصرًا كامنًا حيث لا تأخذ الإضافة الجرمانية إلا الأسماء ذات الحياة (N's مقابل of N بينما تسمح اللهجات المجددة بتعبيرات مثل the theory's influence, the car's wheels لكن هذه العبارات غير سليمة بالنسبة لي). ولكن انتابني انزعاج نوعًا ما لدى ملاحظتي أن الاسم الوحيد في كلامي أنا الذي يأخذ الإضافة الجرمانية باستمرار وينتهك هذه القاعده انتهاكًا صارخًا هو الاسم «كومبيوتر computer».

(٣) لعلنا نتساءل عما إذا كان سيجموند فرويد يفكر بتفسير ليفي برول للعقلية البدائية عندما ناقش الـ «id» (فرويد Freud، ١٩٣٢م، ص ص٧٣-٧٤).

(٤) ذكرت في الفصل الثالث، تبعًا لبواس، أن اللغات لا يمكن أن تتمايز فيما بينها كلغات «بدائية» و«متقدمة» في ضوء تركيبها (النحوي والصوتي) الذي يتمتع بالمتانة والاستقلال عن مدى ثقافة المتكلم. أما المفردات فتعكس مستوى المتكلم الثقافي.

(٥) كانت اليونانية الهومرية اللغة الوحيدة التي ناقشها برلين وكاي. وهي حالة مهمة على نحو خاص لأن فقرها الشديد بتعابير الألوان دفع غلادستون Gladstone دون سواه لتأييد منهج ورف في دراسة هذه الناحية من المفردات (غلادستون Gladstone، ١٨٥٨م، ص ص٤٥٧ - ٩٩). ويذكر برلين وكاي تحليل غلادستون ولكنهما لم يقرآه على ما يبدو. فهما يشتركان في سوء الفهم الشائع الذي يقول إن غلادستون يظن أن قدماء اليونان كانوا مصابين بعمى الألوان، إلا أن غلادستون كان يرفض صراحة هذه الفرضية ويقول بدلاً عن ذلك (مثلما يقول برلين وكاي بعده بأكثر من قرن من الزمن) إن تعابير الألوان الدقيقة تتماشى مع الثقافات المتطورة تقنيًا.

(٦) لاحظ أن برلين وكاي (ص ١٠٩) افترضا أن ما اكتشفاه كان ظاهرة عقلية لا مجرد ظاهرة فيزيائية أو فيسيولوجية. ومن أجل المزيد من المناقشة حول جدل برلين وكاي والمناقشات الأخرى التي تؤيد الكليات الدلالية انظر (سامسون Sampson، ١٩٧٨م، ١٩٨٩م).

هوامش الفصل الخامس

(١) يبدو أن تروبتسكوي يحول فكرته عن الفونيم الأساس إلى فرضية تجريبية عندما يدعي (Trubetzkoy، ١٩٣٩م، ص ص٧٩ - ٨٠) أن التقابلات «الثنائية» فقط يمكن أن تحيد، وأن تحييد التقابلات «الخاصة» يتحقق دومًا بواسطة العضو غير «الموسوم» في التقابل. إلا أن هذه الادعاءات (بالرغم من أنها صحيحة بالنسبة للصامتتين /t/ /d/ في الألمانية) تبدو كاذبة بصفة عامة ما لم تفسر بحيث تصبح جوفاء (فاتشيك Vachek، ١٩٦٦م، ص ص٦١ - ٦٢).

(٢) يدعى النبر سمة «نغمية» لأنه يقع ضمن سلسلة من الفونيمات (وهي المقطع في هذه الحال) بدلاً من أن يحتل موقعًا خاصًا به في السلسلة الفونيمية.

(٣) استعرت هذا المثال من محاضرة ألقاها تشارلز فرايز.

(٤) صحيح أن داروين بين لنا كيف أن التطور الذي يبدو متجهًا نحو ازدياد الصلاحية يلائم تمامًا الفكرة القائلة إن كل طفرة تحدث بشكل عشوائي. إلا أن موسير يبدو وكأنه يقول (دون أن يناقش الداروينية صراحة): إن الطفرات اللغوية لا تحدث بصورة عشوائية فحسب لكنها تحفظ بصورة عشوائية أيضًا. أما في علم الأحياء فلا يحفظ سوى الطفرات التي يصادف أنها مواتية.

(٥) بغض النظر عن أن مارتينيه معروف بنظريته العلاجية حول التبدل الصوتي، فإنه معروف أيضًا برأيه الذي يقول إن للغة «لفظًا مزدوجًا» (مارتينيه Martinet، ١٩٤٩م، ١٩٥٥م، ص ١٥٧). ويعني بذلك أنه ما من لغة إنسانية تجزيء استمرارية أصوات الكلام إلى عدد من الوحدات يمكن أن توضع بعلاقة واحد لواحد مع عناصر المعنى التي يرغب الإنسان بالإشارة إليها (هناك دومًا عدد من الفونيمات أقل من المورفيمات في اللغة). لذا فإن اللغة تجزيء استمرارية الأصوات بطريقة عشوائية دلاليًا، وتستعمل تركيبات عشوائية من القطع الصوتية الناتجة عن «اللفظ الثاني» لكي تمثل الوحدات التي ينتجها لفظ المعنى (أو اللفظ الأول). ولعل هذا يستحق الذكر لأن

مبدأ سوسير الذي يقول إن اللغة مجموعة من السمات يتألف كل منها من المدلول و الدال يشير على ما يبدو إلى أن اللغات تبدي تقابلاً مباشراً نسبيًا بين لفظ الأصوات ولفظ المعاني. على أية حال فإن هذه النقطة التي يثيرها مارتينيه تبدو بدهية، ولا تستحق المضي في مناقشتها.

(٦) قد يفترض المرء أن نظرية مارتينيه قد فندت من خلال عمل أحد سابقيه من مدرسة الدراسات العليا، وهو جول غيليرون (Jules Gillieron، ١٨٥٤م - ١٩٢٦م) الذي يقول إن التطور المعجمي يعزى إلى تماثل لفظي لا يمكن احتماله سببه التبدلات الصوتية (ايوردان آور Jordan-Orr، ١٩٣٧م، ص ١٥٧، وما بعدها). ويبدو أن مبدأ مارتينيه ينطوي على التبدلات الصوتية التي قد تؤدي إلى تماثل لفظي لا يمكن احتماله يجب ألا تحدث. ويقول مارتينيه (Martinet، ١٩٥٥م، ص ٢٦ و٢٧) أن رأيه لا يتناقض مع رأي غيليرون. وثمة نقطة أخرى تشكل عقبة أمام نظرية مارتينيه وهي أن نظريته يبدو أن ليس لها تطبيق أبدًا على التبدلات الصوتية مثل قانون غريم الذي يترك نظام التقابل الصوتي دون تغير.

(٧) إن ما دعا ياكوبسون إلى افتراض أن جميع المقاييس «ثنائية» كان فكرة رياضية مفادها أن شفرة البث تكون أكثر فعالية عندما تستعمل خيارات ثنائية مستقلة (انظر ص ص٢٥٤-٢٥٥). ويشكل هذا الاهتمام بالفاعلية النسبية أحد الجوانب التي يشاطر فيها ياكوبسون الرأي مع أعضاء مدرسة براغ الآخرين.

(٨) لقد ربطنا بين هذا الجانب من نظرية ياكوبسون وبين اعتقاده بأسبقية الصوتيات الأكوستية على الصوتيات النطقية التي نوقشت في الصفحة ١٩٦.

(٩) من غير الواضح ما إذا كان ياكوبسون وزملاؤه يقصدون أن كل المقاييس النطقية يمكن أن ترد في نهاية المطاف إلى إحدى سماتها الإثنتي عشرة (وهو برنامج لم يقوموا بتنفيذه كاملاً في كتابهم) أو أنهم كانوا يعتقدون أن بعض المقاييس النطقية كان محكومًا عليها بألا تستخدم بشكل مميز في آية لغة، وبالتالي فإنها لم تكن تنتمي إلى أي من السمات الإثنتي عشرة.

(١٠) وتجادل هذه الملاحظات ضد التفسير البديل لأسبقية الشفويات في لغة الطفل، مبينة أنها الصوامت التي تتمتع بآلية لفظ ظاهرة للعيان.

هوامش الفصل السادس

(١) يمكن الرد على رأي تشومسكي بأن السلامة النحوية ليست خاصية محددة جيدًا بالرجوع إلى هوكيت (Hockett، ١٩٦٨م). انظر كتابي «شكل *اللغة*» (سامسون Sampson، ١٩٧٥م أ، ص ص٥٣-٥٩. وسأكتفي بكلمة «الشكل» عند ذكر هذا الكتاب من الآن فصاعدًا). وقد بين جون روس، زميل تشومسكي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (Chomsky، ١٩٧٢م أ مثلاً)، أن السلامة النحوية هي خاصية متدرجة وليست مسألة «نعم أو لا». لكن هذا كما رأينا مسألة أخرى وليست ذات أهمية كبيرة.

(٢) إن هاريس لم يفكر بقوانينه في هذا الضوء. ومع أن تشومسكي يعتبر منهجه في النحو تطوراً منطقياً لأفكار أستاذه، إلا أن هاريس رفض هذا الافتراض بمجرد أن حمل تشومسكي هذه الأفكار إلى نهايتها المنطقية، موضحاً أن السلامة النحوية في اللغة إنما هي خاصية محددة جيداً (هاريس Harris، ١٩٦٥م، ص ٧٠).

(٣) ذكر لي ريتشارد هدسون أن العنصر النحوي المعروف بالعبارة الاسمية لم يعرف إلا في هذا القرن وذلك بفضل لسانيين من المدرسة الوصفية. على كل فإن من الصحيح القول إن التحليل التقليدي كان يتبنى نوعاً من النحو شبيهاً بنحو المكونات إلى حدٍّ كبير.

(٤) وبهذا نستطيع أن نعرف الفئة التي تتضمن ولنقل كل سلسلة من المورفيمات الإنجليزية التي تخضع للقاعدة التي تنص على أن «السلاسل ذات الطول المزدوج تحتوي على مورفيم واحد متكرر على الأقل، بينما لا تحتوي السلاسل ذات الطول المفرد على أي مورفيم متكرر.» ومن الطبيعي ألا تكون أية لغة معروفة بقاعدة من هذا النوع شبيهة باللغة الإنسانية الحقيقية. وللمزيد من المناقشة حول اللغات التي لا مكونات فيها (انظر كتابي «الشكل» ص ص ٤١-٤٢).

(٥) في الواقع فإننا نجد أودية لا تخضع تمام الخضوع إلى أي من هذين النوعين. وهذا هو سبب آخر لاستعمال مصطلحات مرنة نسبياً في الخرائط. ولهذا أيضاً ما يقابله في اللسانيات التشومسكية. فقد يقول أتباع تشومسكي إن الحوادث كالهزات والانزلاقات الأرضية التي تؤدي إلى تغير في شكلي U و V إنما هي أخطاء في الممارسة ترتكبها الطبيعة ويجب أن نهمل تأثيراتها عند رسم الخرائط (انظر ص ٢٠٢ و٢٠٣). والمهم هنا هو أن الوديان إذا كانت كلها أمثلة كاملة من نوعي U و V فلن يكون هناك سبب أيضاً لكي نعترض على مصطلحات الخرائط التي تسمح بمجال أوسع من الاحتمالات.

(٦) يقول كلود هاغيج (Hagege، ١٩٧٦م، ص ١٧ حاشية رقم ١) إن من جملة أسباب نجاح اللسانيات التشومسكية أن صناعة اللسانيات التطبيقية التي راجت فجأة في الستينيات كانت انجذبت نحو نظرية لغوية كان المدرسون على دراية بمصطلحاتها النحوية من قبل بدلاً من المصطلحات الجديدة (مثل كلمات الفئة ١ عند فرايز وما شابه) التي وضعت للإنجليزية الحديثة بدلاً من أن تكون موروثة عن اليونانية. وأعتقد أن هاغيج على صواب، وأغلب الظن أن علماء اللسانيات التطبيقية يتمنون لو أنهم تريثوا قبل الإقدام على اتخاذ قراراتهم. فمدرسة تشومسكي هي آخر المدارس التي تستطيع أن تقدم شيئاً لمدرس اللغة (كما يعترف تشومسكي نفسه).

(٧) قبل أن نتابع المناقشة، من الأهمية بمكان أن ننظر في النقطة التالية: إن أرسطو، وهو أول من درس مسألة العناصر النحوية من المفكرين، وضع نظاماً بدائياً أكثر من ذلك الذي وضعه ثراكس بعد قرنين ونصف من الزمن. فقد كان لدى أرسطو عنصر واحد يدعوه syndesmoi ويغطي حروف العطف والضمائر والأدوات على الأقل (روبنس Robins، ١٩٦٧م، ص ٢٦)، على

الرغم من أن مثل هذا التصنيف لا يمكن تبريره لا على أسس منطقية ولا على أسس لغوية . ولو كان هذا التصنيف كما يدعي تشومسكي ولاغندون ، قد تم بناء على الاستبطان بدلاً من الثقافة والتجربة فإن هذا يدل على وجود خلل ما في عقل أرسطو إلى الحد الذي لا يراه المرء في صفوف المبتدئين في المعاهد الأمريكية .

(٨) في كتابي «الشكل» (ص ١٥٦ وما بعدها) أشرت إلى أن الدليل التجريبي ربما كان ملائمًا لإثبات نظرية «معنى النحو» لا «معنى الكلمة .» وعرفت الآن أن ذلك كان تفاؤلاً في غير موضعه .

(٩) لقد بين كارل بوبر كيف أن الانحياز العلمي ينطوي على الخطأ سواء في الإطار الحدسي أو الشكلي (Popper ، ١٩٥١م ، ص صvii - v) .

(١٠) لقد أشار هاريس ، أستاذ تشومسكي ، عام ١٩٦٥م (هاريس Harris ، ١٩٦٥م ، ص ٣٦٥ حاشية رقم ٦) إلى الصلة بين معتقدات تشومسكي السياسية المطلقة وبين منهجه في اللسانيات ، وهذا ما ناقشته في كتابي «الحرية واللغة» .

(١١) لقد كنت أحاول أن أذيب الفارق بين النحو والصرف ، كما أن من مميزات اللسانيات الأمريكية أن تذيب هذا الفارق أيضًا (سواء في المدرسة الوصفية أو في المدرسة التشومسكية) . والقرار القاضي باعتبار الجملة سلسلة من المورفيمات يتضمن معاملة اللغات كما لو كانت جميعها من النوع العازل أو اللاصق (انظر ص ٢٣) . بينما نرى أن الفارق بين النحو والصرف أكثر ما يظهر في اللغات التي تضم عناصر من النوع المنصرف .

(١٢) يطلق أعضاء هيئة التدريس والطلاب على المقرر الذي يدرس في قسم هاليه وتشومسكي حول اللسانيات اللاتشومسكية اسم «لسانيات المشاكسين bad guys» (وهذا يشمل جميع ما ناقشته في هذا الكتاب باستثناء هذا الفصل والفصل الثامن) . ومن الواضح أن التسمية لا تؤخذ على محمل الجد ، لكنها مع ذلك ذات مغزى . وللاطلاع على تعبير جدي حول الموقف نفسه انظر الملاحظة التي أبداها تشومسكي والتي ذكرها ميتا (Mehta ، ١٩٧١م ، ص ١٩١) .

(١٣) هذا النظام ، وهو الذي يعترف بأن كثيرًا مما يعتبر شعارات مهمة غير متوافر علنا ، كان ميزة بارزة في لسانيات تشومسكي منذ بدايتها (انظر سامسون Sampson ، ١٩٧٩م ب) .

(١٤) إن دليلنا الصارخ ضد الادعاء بأن قدرة الإنسان اللغوية تعتمد على بنية نفسية كامنة هو النجاح الكبير الذي حققته تجارب حديثة في مجال تعليم نظم تواصل شبيهة نحويًا باللغات الإنسانية لبعض المخلوقات الأخرى مثل الشمبانزي . ولقد حاولت أن أدافع عن عقلانية تشومسكي ضد هذه المكتشفات («الشكل» ص ص١٢٦ -١٢٩) ، ولكنني لا أعتقد أن دفاعي كان ناجحًا . فتشومسكي وأتباعه يتجاهلون تجارب الشمبانزي تجاهلاً كاملاً ، وهذا ما يتماشى مع سياسة تفضيل الدليل الحدسي على الدليل التجريبي ، ولو أن هذا يعد انتهاكًا لمقاييس البحث التجريبي

المألوف. فتجارب الشمبانزي تدحض لسانيات تشومسكي، وتعتبرها سكولاستية محدثة (ليندن Linden، ١٩٧٤م، ص ٢٤٦).

هوامش الفصل السابع

(١) إنني أستعمل عبارة «نحو العلاقات» لتغطية النظرية التي وضعها هلمسليف وأولدال ومن ثم طورها سيدني لام وبيتر رايخ. وقد أطلق هلمسليف وأولدال على نظريتهما اسم «النظرية الغلوسماتية» أو «النحو الجوهري»، كما أن عبارة «النحو الطبقي» ترتبط بأعمال لام. ولكن ما من عبارة واحدة من العبارات الأخيرة تبدو مناسبة. كما أن الادعاء بأن هلمسليف ولام ينتسبان إلى مدرستين مختلفتين هو ادعاء مضلل. ومما يسبب الخلط في هذا المجال هو استعمال عبارة «نحو العلاقات» في السنوات الأخيرة للدلالة على نوع من اللسانيات يختلف عن لسانيات تشومسكي والذي يركز اهتمامه على «الفاعل» و«المفعول به» أكثر مما يفعل تشومسكي نفسه. ولا أعتقد أن هذه النظرية الأخيرة تختلف عن نظرية تشومسكي إلى حد يبرر معالجتها بشكل منفصل في هذا الكتاب (كما أن رايخ قد ادعى أنه هو الذي أدخل مصطلح «نحو العلاقات» أولاً).

(٢) بالرغم من أن التمثيل بالشكل ينسب عادة إلى إسهام لام في تطوير نحو العلاقات إلا أنه في الحقيقة اقتبسه من اللساني الألماني ألفرد هوبه Alfred Hoppe. انظر مثلاً هوبه (Hoppe، ١٩٦٤م).

(٣) إن نقد نظرية لام الذي سنطرحه يقوم على مناقشة مستفيضة في كتاب سامسون (Sampson: ١٩٧٤ ب).

هوامش الفصل الثامن

(١) لقد بينت أن هذا واجب (سامسون Sampson، ١٩٧٠م).

(٢) إن الفرق بين تطبيق ياكوبسون وتطبيق هاليه لمفهوم «نظام الصوتيات الكلي» على التقابلات الصوتية وعلى الظواهر المورفوفونيمية على التوالي هو مثل آخر على تأكيد أوروبا على العلاقات الرأسية في اللغة إزاء التأكيد الأمريكي على العلاقات الأفقية فيها.

(٣) بالرغم من أن هاليه (Halle، ١٩٦٢م مثلاً) يكتب كما لو لم يكن هناك مسألة مفادها أن التراكيب والعمليات الصوتية النظامية تعمل ضمن «فئات طبعية» من الأصوات ذات تعاريف بسيطة ضمن إطار السمات الصوتية، فإن بالإمكان العثور على العديد من الأمثلة المعاكسة، كما في هوكيت (Hockett، ١٩٤٢م، القسم التاسع) ومارتينيه (Martinet، ١٩٥٥م، ص ٥١) وزويكي (Zwicky، ١٩٧٠م). وإذا ما وضعنا الموقفين في كفتي الميزان وجدنا أن البرهان يرجح كفة

أسلوب هاليه (وبالفعل فإن إدوارد سيفرس Eduard Sievers أشار إلى هذه النقطة من قبل، ١٨٧٦م، ص ٤).

(٤) خذ مثلاً النقطة التالية: إذا ما أعطينا نظامًا من أربعة مستويات نغمية، ولنقل ١، ٢، ٣، ٤ (مع اعتبار أن ١ هو المستوى الأعلى) فإن المعالجة بنظام السمات الثنائية binary features ستشمل سمة عالية مقابل سمة منخفضة بحيث تكون ١ و ٢ عاليتين و ٣ و ٤ منخفضتين. لكن السمة الأخرى قد تكون إما ٢ و ٣ = مركزي، مقابل ١ و ٤ = طرفي، أو ١ و ٣ مرتفع، مقابل ٢ و ٤ مخفف. ويميل ياكوبسون وهاليه نحو اختيار التحليل الأخير بناء على أن إحدى القبائل في غرب أفريقيا التي تنطق بلغة رباعية النغمة والتي تترجم نغماتها إلى إشارات طبول تستعمل كأسماء للإشارات «طائر صغير أصغر» و«طائر صغير أكبر» و «طائر كبير أصغر» و«طائر كبير أكبر» على التوالي. ويبدو أن هذا البرهان هزيل ولا يكفي لإطلاق الادعاءات حول لغات تتكلم بها شعوب على بعد آلاف الأميال من أفريقيا.

(٥) قال بول كيبارسكي مرة إن التحاليل في النظام الصوتي المولد لنظم الأصوات كانت تؤدي إلى تكهنات قابلة للاختبار حول التبدلات الصوتية اللاحقة (كيبارسكي Kiparsky، ١٩٦٨م) حيث لا يمكن اعتبارها مجرد إعادة بناء التاريخ (ما لم نكن على استعداد للقبول بمفهوم الظاهر غير المعقول للعمل من على بعد في الزمن). وهذا يعني السماح لحدث ما في زمن (ز) بأن يسبب حدثًا آخر في زمن (ز١) في الوقت الذي لا يكون له فيه أي انكاس على الوضع الناتج في أي تاريخ بين (ز) و(ز١). على أية حال فإن كيبارسكي (١٩٧١م) اضطر فيما بعد تحت وطأة ضخامة الأمثلة المعاكسة إلى استبدال مبدئه الأصلي الكلي حول التبدل الصوتي بمبادىء مفادها أن اللغات تميل نحو التخلي عن التبدلات الصوتية النظامية غير المنتظمة نسبيًا وهي التي يصعب إتقانها. ومن الواضح أننا لسنا بحاجة إلى الصوتيات الوظيفية المولدة للتوصل إلى هذه النتيجة.

ومرة أخرى يعرب بول بوستال (Postal، ١٩٦٨م، ص ٥٥ وما بعد) عن اعتقاده بأن نظرية النظام الصوتي المولد هي «نظرية قوية نسبيًا» في علم النظام الصوتي لأنها تشمل شرط الطبيعية naturalness condition وهو الشرط الذي ينص على أن الوحدات ذات المعنى من الناحية الصوتية يمكن أن تذكر في أي مستوى صوتي نظامي، بينما تسمح النظرية الوصفية وبعض النظريات الأخرى لأنفسها بقدر كبير من الحرية بحيث تضع مورفوفونيمات (مثل IfI, IFI التي سبق ذكرها) دون تفسير صوتي مباشر. ومن المؤكد أن شرط الطبيعية عند بوستال مرغوب فيه من الناحية المنهجية. لكنه يخطىء حين يشير إلى أن التحاليل المولدة تخضع له. فقد وجد جميع مؤيدي الصوتيات المولدة أن من الضروري استخدام سمات لا معنى لها مثل السمة (رومانسية) مقابل (جرمانية) وهي التي تقرر ما إذا كانت IkI معينة ستصبح IsI قبل صائت أمامي غير مفتوح في اللغة الإنجليزية. ويحاول بوستال التوفيق بين شرط الطبيعية الذي يتحدث عنه وبين هذه الحقيقة بأن ينتهي بتحويل الأخير من ادعاء تجريبي إلى شرط كلامي فارغ.

(٦) قارن وصف جي فان جينكين J. van Ginneken لتطور اللغة عند طفل هولندي على أنه انتقال «من لغة إنسانية عامة إلى اللغة الهولندية» والذي ذكره ياكوبسون(Jakobson، ١٩٤١م، ص ٥١) وانظر ستامب (Stampe، ١٩٦٩م).

(٧) تشير عبارة الانسجام harmony إلى القيود (الموجودة في العديد من اللغات) المفروضة على مدى الاختلاف الذي يمكن أن يكون بين الأصوات الواقعة في الكلمة نفسها. وهكذا نرى أن في اللغات التي تتبع الانسجام بين الصوائت يجب أن تكون الصوائت كلها أمامية أو كلها خلفية. أما في اللغات التي تتبع الانسجام بين الصوامت فإنها تتطلب أن تشترك الصوامت كلها في مخرج واحد في الكلمة الواحدة.

هوامش الفصل التاسع

(١) بينما يقدم المصلحون في هذه الأيام على تغيير كل شيء ابتداء من الأوزان والمقاييس وانتهاء بنظم توزيع العمل بين الجنسين بين ليلة وضحاها، سواء أكانوا على صواب أم على خطأ، دون أي اعتبار للتقاليد، فإن من الغريب أن تجد المنادين بتبسيط التهجئة في اللغة إنجليزية يتهمون بالهوس أو بما هو أسوأ من ذلك. وقد كان إصلاح التهجئة في القرن التاسع عشر قضية حية وجدية. وفي عام ١٩٣٧م قال فيرث إن التهجئة الإنجليزية تفتقر إلى نظام معين وهذا ما يثير الاشمئزاز. ومن الضروري إجراء إصلاحات فيها (فيرث Firth، ١٩٣٧م، ص ٤٨). وفي اعتقادي أن تغير الموقف قد يعزى إلى فقدان الثقة على الصعيد القومي إلى حد مخيف وغير مألوف، وهذا ما تعانيه إنجلترة منذ الحرب العالمية الثانية. ونرى أنفسنا الآن نتبع الآخرين بدلاً من أن نكون مثالاً يحتذى. وبما أن البيروقراطيين في بروكسيل لم يفكروا بإصلاح لغتنا بالنيابة عنا، فإننا نفترض بالحدس أن التغير مستحيل أو غير ملائم (مع أن الكثير من الأمم غيرنا نجحت بإدخال إصلاحات على تهجئتها مع أنها لم تكن في حال سيئة كالإنجليزية.

(٢) هناك بعض العذر للغموض في الصوتيات الأمريكية. فإتقان الصوائت الأساسية على سبيل المثال عبارة عن مهارة تنتقل بواسطة التدريب الشخصي المكثف لدى أشخاص تعلموها بشكل مباشر أو غير مباشر من دانييل جونز نفسه. ويجب أن تحافظ الأذن الحساسة للصوائت الأساسية على دقتها من خلال فحوصات دورية تجرى أمام الذين يحملون هذا التقليد. ويمكن ممارسة هذا الأمر ضمن نطاق دائرة اللسانيات البريطانية الضيقة أكثر منه في العالم الأمريكي الأوسع انتشاراً. ولسوء الحظ فإن هذا العرف قد بدأ بالاضمحلال حتى في بريطانيا نفسها منذ التوسع الكبير في الجامعات الذي حدث في الستينيات.

(٣) كان المركيز ويلزلي Marquess Wellsley أول من تقدم باقتراح إنشاء مثل هذا المعهد بعد فترة قصيرة من تعيينه حاكماً عاماً في الهند إبان الاستعمار البريطاني عام ١٧٩٨م.

——— ——— ———

(٤) لا ينطبق هذا المثال على المتكلمين بأشكال متصرفة قليلة مثل [dreamt] بدلاً من [drempt] . ولكني سأتجاهل هذه المشكلة وسأختار مثالاً أكثر كمالاً وأشد عمقًا بالتأكيد.

(٥) أصر فيرث (Firth، ١٩٤٨م، ص ١٢٣) دونما مبرر على استعمال كلمة فونيماتي phonematic، وهي كلمة صحيحة الاشتقاق (بدلاً من الكلمة الأمريكية فونيمي phonemic) من كلمة فونيم، وذلك في المقالة نفسها التي كرّر فيها استعمال كلمة أحادية النظام monosystemic ومتعددة النظام polysystemic بدلاً من systemic .

(٦) يتحدث أتباع فيرث أحيانًا عن التنغيم وكأنه قطعة تقوم بوظيفة البؤرة . لذا فإنه ليس من العدل أن أقول إن التحليل النغمي قد أسيء تطبيقه في المحاضرة التي أشرت إليها . لكن التحليل النغمي مقنع بوجه خاص فقط في الحالات التي لا يمكن تعيين قطعة بعينها على أنها «البؤرة».

(٧) إن الاختلاف في المنهج بين أتباع الصوتيات الوظيفية المولدة والتحليل النغمي ليس نفسه الذي تراه بين اللسانيات الأوروبية والأمريكية والذي يقوم على التقابل الأفقي والرأسي الذي ناقشته من قبل . فنظم فيرث هي عبارة عن أنماط غير أن العلاقات الرأسية المقابلة تمثل بقواعد تعالج بناء كلمات ممكنة من الناحية الصوتية النظامية . ولقد أشرت للتو إلى أن أتباع الصوتيات الوظيفية لا يناقشون هذه الناحية . فهذه المجموعة تهتم في القواعد التي تربط بين التمثيل العميق والتمثيل السطحي . وهذا نوع ثالث من الظواهر يتميز عن الحقائق الرأسية والأفقية (مع أنها أوثق صلة بالنوع الثاني) . وهناك منهج أمريكي واحد يقدم تحليلاً شاملاً للعلاقات الأفقية في النظام الصوتي ألا وهو النحو الطبقي الذي أوجده لام . (فالنحو عند لام له أنموذج تكتيكي سواء على مستوى النظام الصوتي أو على المستويات الأخرى) . إلا أن التعميم الذي أقول إنه اختفى من الصوتيات المولدة التي لا تحتوي على قواعد بناء المقطع (سامسون Sampson، ١٩٧٠م) هو مفقود أيضًا في النحو عند لام بما أنه يشمل تعديلاً للمقاطع يعتمد على البنية . وهذا ما لا تزيد قدرة النحو اللامي في أدائه على المستوى النظام الصوتي عن قدرته على المستوى النحوي.

(٨) لنأخذ المثال التالي : هناك اختلاف في الإنجليزية بين nitrate و night rate، مع أنهما يتألفان من سلسلة واحدة من الفونيمات (وإذا شئنا أن نأخذ مثالاً مقابلاً من العربية أضرب مثالاً «كلمتني» مقابل «كلّ متني» ، المترجم) . فالتحليل المنطقي يشير إلى أن التحقيق الألوفوني يعتمد غالبًا على موقعه من الكلمة ، ولكن بما أن «الكلمة» هي مفهوم نحوي ، وجد معارضو خلط المستويات أنفسهم مضطرين لافتراض وجود تميز فونيمي اصطناعي في حالات من هذا النوع .

(٩) ولعل هذا النقد للسانيات الأمريكية ليس خطيرًا كما يبدو لأول وهلة . فالنغمة تبدو وكأنها مجال تبدو فيه الإنجليزية الأمريكية والإنجليزية الأنموذجية البريطانية RP مختلفتين جدًا . لذا فإن أي تحليل نغمي أمريكي سيكون أكثر ملاءمة للإنجليزية الأمريكية منه للإنجليزية الأنموذجية البريطانية .

(١٠) إن استعمال فيرث لكلمة المعنى استعمالاً سائبًا يجعل فكرته التي انتقدتها عن العلاقة المباشرة بين الصوت والمعنى معقولة في مقياسه هو .

(١١) ربما وجدنا مقاييس دقيقة لا تكون فيها الكلمات المعنية مترادفات كاملة. لكن ليس هذا هو السبب في كون إحداها أكثر احتمالاً من الأخرى ضمن الإطار المذكور.

(١٢) ويقول هاليدي فيما بعد إن نظام التعدي transitivity في الإنجليزية هو في الواقع أكثر تعقيداً من هذا.

(١٣) في الواقع فإن هدسون يدعي هذا الآن (Hudson، ١٩٧٦م)، إلا أن ادعاءه ليس قاعدة في التقليد الذي يعمل به. وأعتقد أن النظرية النظاميه systemic theory تستحق الاهتمام أكثر ما يمكن عندما تنطلق لكي تؤدي شيئاً لم يتظاهر النحويون التوليديون أبداً بأدائه.

(١٤) ذكرت في الفصل الثالث أن أسلوب الشعوذة كان بعيداً عن إرضاء اللغوي الحر. إلا أن الوضع يتغير عندما نتطرق إلى اللسانيات بوصفها علم خدمات يقدم النحو كي يستخدمه المستهلك في المجالات الأخرى. فعالم الجيولوجيا يريد أن يعرف مدى صحة نظرية تشكل الوديان، وسيكون راضياً كل الرضى إذا سمح للنظريات المنافسة بأن تتعايش إلى ما لا نهاية. لكن ذلك لا يعني أنه يعتقد بوجود نوع واحد من الخرائط وبالتالي فإن من غير الملائم أن تختلف الخرائط التي يستعملها سائقو السيارات عن تلك التي يستعملها الجيش في المناورات الحربية.

(١٥) نلاحظ هذه المشكلة أيضاً في نحو القوالب (انظر ص ١٠٢) الذي يشبه الأسلوب النظامي إلى حد بعيد.

(١٦) كثيراً ما يقول اللسانيون أن لا وجود للنحو الشكلي الكامل، وهم يوحون تصريحاً أو تلميحاً إلى أنه من المستبعد أن يكتب نحو من هذا النوع. وهنا نلاحظ مشكلتين: الأولى هي أن كثيراً من اللسانيين (وهذا ينطبق أيضاً على تشومسكي وهاليدي) يخلطون بين الخطأ النحوي في بعض السلاسل وبين خلو بعض السلاسل الأخرى من المعنى مما يجعلهم يبالغون كثيراً بعدد الحقائق التي يجب على النحو الكامل أن يصفها. (إن مهمة تحديد أية جمل نحوية يمكن أن تستعمل بشكل مفيد في بعض الظروف هي مهمة مستحيلة مبدئياً لأنها تعتمد اعتماداً كليا على سعة الخيال في بناء ظروف افتراضية، ولا حد لخصوبة خيال الإنسان). والنقطة الثانية هي أن اللسانيين الذين يهدفون إلى إيجاد وصف كامل لمجموعة الجمل الصحيحة نحوياً يواجهون مشكلة العائدات المختصرة. فبمجرد مناقشة أنواع الجملة الرئيسية وأنواع العبارات نجد أنواعاً أخرى عديدة من الاستعمالات الخاصة التي تتعلق بمفردات بعينها أو بفئات صغيرة من المفردات. وبهذا تقل إضافات الجمل الجديدة في الوصف النحوي شيئاً فشيئاً التي توصف بالسلامة النحوية. وسرعان ما تخور عزائم اللسانيين لا سيما النظريين منهم بمجرد أن تبدأ العائدات بالاضمحلال بشكل ملموس. ولكني لست أرى أن أيًا من هاتين النقطتين يجب أن تحملنا على استنتاج أن وصف النحو في اللغة عمل لا نهاية له من حيث المبدأ.

(١٧) وفي هذا الصدد انظر معالجة لاجندوين لرأي روبنس الذي يقول إن التحليل النغمي يجب أن تكمله كتابة فونيمية من أجل الأهداف العملية دون أية كلفة إضافية، حسب تعليق لاجندوين (Langendoen، ١٩٦٨م، ص ٥٩). وعندما طرح موريس هاليه من معهد ماساتشوستس

للتكنولوجيا هذه النقطة بعينها فيما يتعلق برموز السمات (انظر مثلاً هاليه Haile، ١٩٦٢م، ص ٥٦ حاشية ٢) لقيت الترحاب كرؤية مهمة. ولدى كتابة مدارس اللسانيات كان اللسانيون في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا يخترعون التحليل النغمي من جديد تحت اسم الصوتيات الوظيفية الأوتوقطعية (انظر مثلاً جولدسميث Goldsmith، ١٩٧٦م) بدون الإشارة إلى الأصل الذي يعود إلى فيرث.

(١٨) من ضمن النتائج العديدة لتوسع الدراسات العليا البريطانية الزائد والمفاجيء الذي حدث في الستينات هو أن الجامعات والمعاهد التقنية في بريطانيا أصبحت متخمة بأعضاء هيئة التدريس المهتمين بدراسة اللسانيات التشومسكية التي كانت في أوجها. وإذا أدى الانحدار الاقتصادي الحالي إلى إقفال المزيد من معاهد الدراسات العليا في بريطانيا، أصبح بوسع المرء أن يأمل على الأقل بأن الانتعاش الذي سيتبع ذلك سيكون متدرجًا بحيث يسمح لجماعة الباحثين بالنظر في آراء أكثر تنوعًا.

هوامش الفصل العاشر

(١) من الممكن طبعًا لأحد علماء الدلالة التشومسكيين أن يدعي أن ما كان يعمله إنما هو وصف استعمال سابق بدلاً من التنبؤ باستعمال لاحق. ولكن إذا كان هذا هو دأب علماء الدلالة التشومسكيين، فإن هذا العمل قد أنجز من قبل بالفعل. فإذا كانت الكلمات موضع المناقشة ذات أهمية فلسفية خاصة دعي النشاط بالفلسفة التحليلية (كما كانت تدرس في أوكسفورد بشكل خاص في العقود الوسطى من هذا القرن). أما إذا كانت كلمات عادية دعيت حينئذ بعلم المعجمات. وفي كلتا الحالتين لا يضيف جهاز التشومسكيين الذي يحاكي الدساتير الرياضية أي شيء إلى توعية الوصف الدلالي، بل على العكس تمامًا في الواقع.

(٢) انظر ماثيوز (Matthews، ١٩٧٩م، ص ص ٢٥ - ٣١).